

إرشاد السالك إلى أشرف المسالك

في

فقه الإمام مالك

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

للعامة
شهاب الدين عبد الرحمن بن عسكر
البغدادي المالكي
ت (732 هـ - 1332 م)

ومعه
الاستعداد في مشكل الإرشاد

كتبه
أحمد مصطفى قاسم القطناوي

ضميمة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

إرشاد السالك
إلى أشرف المسالك

في

فقه الإمام مالك

للعلامة شهاب الدين عبد الرحمن بن عسكر
البغدادى المالكي

ت (٧٣٢ هـ - ١٣٣٢ م)

ومعه

الإسعاد في مشكل الإرشاد

كتبه
أحمد مصطفى قاسم الظهطاوى

دار الفخيلة

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

دار الفضيلة
للنشر والتوزيع والتصدير

الإدارة : القاهرة - ٢٣ شارع محمد يوسف القاضي - كلية البنات
مصر الجديدة ت وفاكس ٤١٨٩٦٦٥ رقم بري ١١٣٤١ هليوبوليس
المكتبه : ٧ شارع الجمهورية - عابدين - القاهرة ت ٣٩٠٩٢٣١
الإمارات : دبي - ديرة - ص.ب ١٥٧٦٥ ت ٢٦٩٤٩٦٨ فاكس ٢٦٢١٢٧٦

جميع الحقوق محفوظة للنَّاشِر

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أَسْلَمَ (نَيْبُ الدُّوَلِ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَقْدَمَةُ الْمُحَقِّقِ

إن الحمد لله نحمده تعالى ونستعينه ونستغديه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فهو المهتد ، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً ، وأصلى وأسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

أما بعد : فإن المذهب المالكي من أوسع المذاهب انتشاراً ، فقد انتشر منذ حياة إمامه في غالب أنحاء العالم الإسلامي ، فكانت المدينة كلها على رأيه ، ومن خلالها انتقل إلى مصر وشاع فيها شيوعاً كاملاً إلى أن قدم إليها الإمام الشافعي رحمه الله ، وكان ذلك الشيوع على يد جمع من كبار أصحاب مالك كعبد الله بن الحكم (ت 214 هـ) وابن وهب (ت 197 هـ) ، وأشهب (ت 204 هـ) ، وابن القاسم (ت 191 هـ) .

وأما بلاد المغرب وإفريقية فقد دخلها المذهب المالكي على يد علي بن زياد (ت 183 هـ) ، والبهلول بن راشد (ت 183 هـ) ، وأسد بن الفرات (ت 213 هـ) ، وسحنون (ت 240 هـ) وغيرهم ، وقد لقي المذهب في هذه البلاد قبولاً حسناً منذ دخلها إلى يومنا هذا دون أن يزاحمه أى مذهب فقهي آخر .

أما في العراق بلد الخلافة الإسلامية ، فقد بدأ المذهب المالكي طريقه إليها من خلال مدينة البصرة حيث انبعث أصحاب مالك لنشر مذهبه الفقهي والدعوة إلى آرائه ، ومن أهم هؤلاء الأصحاب : عبد الرحمن بن مهدي (ت 198 هـ) ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي (ت 220 هـ) ، ثم أتباعهما كأحمد بن المَعْدَل (ت 240 هـ) ، ويعقوب بن شيبه (ت 262 هـ) ، ثم بأتباعهم من أسرة آل حماد بن زيد كالقاضي إسماعيل بن إسحاق (ت 282 هـ) ، وابن عمه أبي عمر محمد بن يوسف بن يعقوب (ت 320 هـ) .

وقد تولى عدد من القضاة من أسرة آل حماد المالكية وغيرهم كإسماعيل القاضي الذي تولى القضاء مدة قيل : إنها زادت على الخمسين عاماً ، وكذا ابن عمه أبي عمر محمد بن يوسف الذي تولى القضاء من سنة 282 هـ إلى أن توفي سنة 320 هـ .

وقد كان لتبني الدولة للمذهب المالكي ، وتوليها أئمة القضاء أكبر الأثر في انتشاره ، ودفع الناس إلى قراءته وإقراءه ، وتعليمه وتأصيل تفريعاته ، إذ كان هو المرجع في تعاملاتهم وخصوصاتهم .

ثم بعد ذلك اجتهد جمعٌ من الأئمة في إثراء المذهب وتعليمه ونشره والتأليف فيه

والمناظرة عليه ، ومن هؤلاء : الإمام الأبهري (ت 375 هـ) الذي تصفه كتب التراجم أنه كان القيم بمذهب مالك في العراق ⁽¹⁾ ، ثم كبار أتباعه والآخذين عنه كابن الجلاب (ت 378 هـ) صاحب « التفریع » ، وابن القصار (ت 398 هـ) صاحب كتاب « عیون الأدلة فی مسائل الخلاف بین فقهاء الأمصار » الذي قال فيه ابن فرحون : « لا يُعَرَفُ للمالكين في الخلاف كتاب أكبر منه » ⁽²⁾ ، ثم الباقلاني (ت 403 هـ) ، ومن بعده القاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادی (ت 422 هـ) صاحب التواليف المشهورة في المذهب « كالتلقين » و « المعونة » و « النصرة لمذهب إمام دار الهجرة » وغيرها .

ثم بموت هؤلاء ضعف المذهب المالكي في العراق ، حيث لم يترك هؤلاء الأئمة الأعلام تلامذة نجباء قادرين على حمل لواء المذهب في بلاد تعج بها شتى المدارس الفقهية المختلفة من حنابلة وشافعية وحنفية وظاهرية .

ولقد تركت لنا المدرسة العراقية المالكية عددًا من الكتب الفقهية المهمة التي كان لها أكبر الأثر في التقعيد والتأصيل لمسائل المذهب ، ومن هذه الكتب المهمة كتاب « إرشاد السالك إلى فقه الإمام مالك » الذي صاغه العلامة الفقيه شيخ المالكية ببغداد ومُدرّس المدرسة المستنصرية ⁽³⁾ : عبد الرحمن بن عسكر البغدادی المتوفى سنة (732 هـ) الذي احتوى - على صغر حجمه - كثيرًا من الأحكام الفقهية من عبادات ومعاملات على مذهب مالك ، واستوعب فيه معظم مسائل المذهب التي لا توجد إلا في المطوّلات من الكتب الكبار ، وقد عكف جمعٌ من أئمة المذهب المتأخرين كزروق والحطّاب والخرشي والعدوي في الاحتجاج به ، والنقل عنه ، وأفرد بعضهم كتبًا لشرحه كزروق والقاضي بهرام والتائمي مما يدلنا على أهميته ، وتَبَوُّؤِهِ مكانةً مرموقةً بين كتب المذهب المالكي .

ولذا اجتهدت في تحقيقه على نسخة خطية موثقة والتعليق عليه ، وإصلاح ما وقع من أخطاء وسقط في متنه والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم ، وأن يجزى خيرًا كل من ساهم في نشره وأعان على إخراجِه إنه نِعَمَ المولى ونِعَمَ النصير .

كتبه خادم المذهب الفقير إلى رحمة ربّه

أحمد مصطفى قاسم (الطهطاوي)

سوهاج - مركز طهطا

(1) انظر : ترجمته في « الديباج » لابن فرحون (2/ 206) .

(2) انظر : « الديباج » (2/ 100) .

(3) ذكرها الياقعي في « مرآة الزمان » (4/ 73) : « وأنها مدرسة ببغداد كان يُدرّسُ فيها المذاهب الأربعة

قال بعضهم : ولا نظير لها في الدنيا فيما أعلم . . . » .

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
السُّلَمِيُّ (الْبَغْدَادِيُّ) **ترجمة المصنف**

• اسمه وشيوخه :

هو العلامة الفقيه شهاب الدين عبد الرحمن بن محمد بن عسكر البغدادى المالكي ، ولد - رحمه الله - في المحرم من سنة 644 هـ ، بباب الأزج ، وقد سمع من عدد من أهل العلم وروى عنهم منهم : ذو الفقار محمد بن شرف العلوى ، حيث سمع منه مسند الشافعى بسماعه من ابن الخازن ، وسمع من على بن محمد الإسترأبادى ، وعز الدين الفاروى ، والعماد بن الطَّبَّال ، وسمع في الحجاز من زين الدين بن المنير ، وأخذ عنه الشرف ابن الكازرونى وأبو الخير الدهلى وولده الفقيه شرف الدين أحمد بن عبد الرحمن ابن عسكر .

• ثناء العلماء عليه :

لقد أكثر أهل العلم من الثناء على العلامة ابن عسكر ومن هؤلاء :

* العلامة ابن فرحون حيث يقول : « عبد الرحمن بن عسكر ، مدرس المدرسة المستنصرية ، كان فقيهاً عالماً زاهداً سالكاً طريق الزهد والصلاح والعبادة ، وله في ذلك تأليف حسن ، وله التصانيف الحسنة المفيدة ، وله في الحديث وغيره تأليف مشهورة ، وكان مشاركاً في علوم جمّة ، وكُتِبَتْه تدل على فضيلته » .

* والعلامة المؤرخ الصفدى ، حيث يقول : « ... هو شيخ المالكية ، وكان صاحب أخلاق وتصوف ولطف ، ودخل اليمن وله مصنفات في المذهب وفي الدعوات ، وله « عمدة الناسك » وغير ذلك من التواليف ، وقد تخرّج به الأصحاب ، وبعُدَ صيته » .

* الحافظ الذهبي ، حيث يقول في حوادث سنة 732 هـ : « وفيها مات مُدَرِّسُ المستنصرية العلامة شهاب الدين عبد الرحمن بن محمد بن عسكر المالكي البغدادى ، وله ثمان وثمانون سنة » .

(*) انظر : ترجمته في « الدرر الكامنة » لابن حجر (3/ 135) ، « الديباج المذهب » لابن فرحون (1/ 151 ، 152) ، « الوافى بالوفيات » للصفدى (18/ 155) ، « شذرات الذهب » لابن العماد (6/ 102) ، « شجرة النور الزكية » لخلف ص 204 ، « الفكر السامي » (2/ 238) ، « توشيح الديباج » للقرافى ص 131 ، « إصلاح المذهب » د/ محمد إبراهيم على ص 418 ، 419 ، « المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته » ص 282 ، 283 ، « معجم المؤلفين » لكحالة (2/ 112) ، « الأعلام » للزركلى (3/ 329) ، « أسهل المدارك » (1/ 5) .

• مصنفاته :

ترك ابن عسكر للمكتبة الإسلامية عددًا من المصنفات والتأليف التي تدلُّ على تبخُّره في العلوم الشرعية منها :

- «جامع الخيرات في الأذكار والدعوات» .
- «الإشارة والنور المقتبس في فوائد مالك بن أنس» .
- «المعتمد في الفقه» : وهو كتاب غزير العلم ، كثير الفوائد في المذهب ذكر فيه مشهور الأقوال غالبًا .
- «العمدة» في الفقه .
- «العدة في شرح العمدة» ، ولعلَّه شرح للكتاب السابق .
- «عمدة السالك والناسك» .
- «إرشاد السالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام مالك» وهو الكتاب الذي نحن بصدده والذي عُرف اختصارًا بـ «الإرشاد» .

• أهمية الإرشاد بين كتب المذهب :

احتلَّ «الإرشاد» لابن عسكر منزلة مهمة بين كتب المذهب المالكي ، وحظى بقدر كبير من الاهتمام والشرح والنقل عنه في أمهات المصادر المعتمدة في المذهب المالكي⁽¹⁾ ، ويكفي أن نعرف أن عددًا من الأئمة المعبرين في المذهب وعدد من المتأخرين قد تعرض لهذا الكتاب القيم بالشرح والتحليل ، ومن أبرز هؤلاء الذين وقفوا عليهم :

- 1 - بهرام بن عبد الله الدميري : الفقيه المالكي المشهور المتوفى سنة 805 هـ حيث شرحه في ست مجلدات⁽²⁾ .
- 2 - أحمد بن محمد الفاسي البرنسي الشهير بزروق المتوفى سنة 899 هـ ، وذكره

(1) انظر على سبيل المثال لا الحصر : «مواهب الجليل» (1/ 52 ، 69 ، 104 ، 175 ، 271 ، 274 ، 299 ، 315 ، 323 ، 324 ، 417 ، (2/ 126 ، 383 ، 472 ، 554 ، (5/ 91) ، «التاج والإكليل» (1/ 391) ، (3/ 348) ، «شرح الخرشبي» (1/ 143) ، 201 ، 205 ، 223 ، (2/ 223) ، «الفواكه الدواني» (2/ 168) ، «حاشية العدوي على كفاية الطالب» (1/ 523 ، 528) ، (2/ 400) ، «حاشية الدسوقي» (1/ 42) ، (4/ 124) ، «منح الجليل» (1/ 177) ، (4/ 319) .

(2) انظر : «نيل الابتهاج» للتنبكي ص 148 .

بعضهم⁽¹⁾ بعنوان « مفتاح السداد في شرح الإرشاد » وقد أكثر العلامة الخطّاب ،
والخرشي ، والعدوي وغيرهم من النقل عنه .

3 - محمد بن إبراهيم التتائي الفقيه المالكي قاضى قضاة مصر صاحب التصانيف
الفائقة في المذهب المتوفى سنة 940 هـ ، فقد ذكر التنبكي : أنه شرح الإرشاد
لابن عسكر⁽²⁾ .

4 - سليمان بن شعيب بن خضر البحيرى القاهري شيخ المالكية ومفتى المذهب
بمصر (ولد سنة 836 هـ - ت : 912 هـ) . قال البدر القرافى : من مؤلفاته : « شرح
إرشاد ابن عسكر » ، اعتمد فيه على ابن عبد السلام ، و خليل وبهرام ، و « شرح
اللمع »⁽³⁾ قلت : وقد نقل عنه جمع من المتأخرين من شراح المذهب منهم : الخرشي ،
والدسوقي ، وعليش ، والصاوى .

5 - العلامة أبو بكر بن حسن الكشناوى حيث كتب عليه شرحاً موسعاً
سمّاه : « أسهل المدارك شرح إرشاد السالك » وهو مطبوع في ثلاثة مجلدات وكان
حيّاً سنة 1383 هـ حيث ذكر في آخر الكتاب أنه فرغ من تبييضه في هذه السنة من
شهر ربيع الآخر .

6 - العلامة الحاج يهوذا بن سعد بن محمد الزكزكى التجانى النيجيرى
المالكي حيث كتب عليه شرحاً محرراً سمّاه : « فتح الجوّاد بشرح الإرشاد » وهو
مطبوع في مجلدين ، ولم أقف على تاريخ وفاته .

7 - العلامة الحاج سليمان بن على القوّراوى نسبة إلى قرية قوِّراً نمود ،
وهى قرية من قُرى صكّتو بنيجيريا ، وهو من تلاميذ الزكزكى حيث كتب شرحاً
على كتاب الموايىث من الإرشاد سمّاه : « تقريب المراد في شرح فرائض الإرشاد »
وهو مطبوع بآخر « فتح الجوّاد » .

• ثناء العلماء على الإرشاد :

تتابع أهل العلم من المحققين في المذهب المالكي في الثناء على الإرشاد والإشادة به

(1) انظر : « أسهل المدارك » (3/ 347) ، « نيل الابتهاج » ص 148 .

(2) « نيل الابتهاج » ص 588 ، « توشيح الدياج » ص 186 .

(3) انظر : « نيل الابتهاج » ص 186 ، 187 ، « الضوء اللامع » (3/ 264) ، « شذرات الذهب »

(58/8) .

لكثرة فوائده وجمعه - على صغر حجمه - لأمّهات مسائل المذهب ، فهذا الإمام العلامة قاضى قضاة المالكية ابن فرحون يقول فيه :

وكتاب « الإرشاد » فى الفقه أبدع فيه (ابن عسكر) كل الإبداع ، جعله مختصراً ، وحشاه بمسائل وفروع لم تحوها المطولات مع إيجاز بليغ⁽¹⁾ .
ويقول فيه العلامة البدر القرافى :

كتاب « الإرشاد » جامع لِمَا فى الجَلَاب ، والرسالة ، والتلقين بزيادات ، مع كون كل واحد منهما أكبر منه فى الجُرْم⁽²⁾ ، وتأملته فوجدته مع ابن الحاجب قد انتقى أمّهات مسائله ، وجواهر درره ، وتفصيل مسائله فى الجواهر⁽³⁾ غالباً⁽⁴⁾ .

• وفاته وذريته :

بعد حياة دامت ثمانية وثمانين عامًا قضاها ابن عسكر فى التدريس والإفادة والتصنيف ، توفى رحمه الله سنة 732 هـ ببغداد ، وقد ترك من ذريته ولديّه :

شرف الدين أحمد بن عبد الرحمن بن عسكر الفقيه الذى ولى قضاء دمشق ، ثم انتقل إلى مصر فولى بها قضاء دمياط ، وتوفى سنة 781 هـ⁽⁵⁾ .
ومحمد بن عبد الرحمن بن عسكر⁽⁶⁾ ولم أقف على تاريخ وفاته .

• وصف المخطوط :

ونظرًا لأهمية كتاب « الإرشاد » الذى سبق الحديث عنه ، وما تبوأه من مكانة سامقة بين كتب الفقه المالكى ، رأيتُ أن أقوم بالاهتمام به وإخراجه فى ثوبه الذى يليق به ، وخصوصًا بعدما طالعتُ النسخَ التى طبعت منه قديمًا حيث شابها التصحيف والسقط والتحريف - فى بعض الأحيان - الذى يُخلُّ بالمعنى الفقهى ، واعتمدتُ فى تصحيحه على نسخة من مخطوطة محفوظة بالمكتبة الأزهرية برقم (300093) بعنوان

(1) انظر : « الدياج المذهب » لابن فرحون (1/ 151 ، 152) .

(2) الجُرْم : أى الحجم .

(3) يقصد كتاب « الجواهر الثمينة فى مذهب عالم المدينة » لابن شاس .

(4) انظر : « توشيح الدياج » للقرافى ص 131 ، 132 .

(5) انظر : ترجمته فى « الضوء اللامع » (7/ 291) ، « الدرر الكامنة » (1/ 197) ، « البداية والنهاية »

(14/ 262) .

(6) ذكره السخاوى فى « الضوء اللامع » (5/ 183) ، (7/ 300) .

« كتاب إرشاد السالك إلى أشرف المسالك على مذهب الإمام مالك » للإمام أبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن عسكر البغدادي - رحمه الله تعالى ونفعنا به - وقد كُتب على وجه النسخة :

« وَقَفَ وَحَبَسَ الفقيرُ إلى ربه عبد الرحمن الصعیدی هذا الكتاب على طلبة العلم بالجامع الأزهرى فى خزائنه الكائنة بالابتغاوية » ، وهو يقع فى 86 صفحة كل واحدة منها على وجهين ، فى كل منها [16 - 17] سطرًا ، وقد كُتبت بخط نسخى جيد ، ولم يكتب فى آخرها تاريخ نسخها .

وقد قابلت بين هذه النسخة المخطوطة وعدد من النسخ المطبوعة القديمة من الكتاب من أهمها نسخة طبعت بمطبعة الاستقامة بالقاهرة سنة 1936م ، وأخرى طبعت بمكتبة القاهرة سنة 1972م ، فضلاً عن المتن المطبوع ضمن شرحى الزكركى والكشناوى ، وقد رمزت للمخطوط برمز « خ » ، والمطبوعة برمز « ط » .

• عملى فى الكتاب :

1 - ضبط وتصحيح ألفاظ الكتاب من خلال المقابلة بين المخطوط والنسخ المطبوعة ، ولم أشر فى الغالب إلى هذه الاختلافات ، وقد جعلت المخطوطة هى الأصل فى الترجيح .

2 - ترجمت للأعلام الذين ورد ذكرهم فى « الإرشاد » .

3 - وضعت بعض العناوين الجانبية لموضوعات الكتاب ، وذلك لتسهيل عرض المادة الفقهية .

4 - عرِّفْتُ بالألفاظ والمصطلحات الفقهية التى ورد ذكرها فى الكتاب .

5 - تعرضت بالشرح والتحليل لِمَا أُشْكِلَ من مسائل الكتاب وألفاظه مع ذكر مشهور المذهب فيما يذكر فيه المصنف الخلاف مع غير ترجيح منه ، معتمداً على المصادر المعتمدة فى المذهب وشروح الكتاب المطبوعة .

6 - ترجمت للمصنف ترجمة وافية موجزة تناولت فيها أهم مؤلفاته ، ومنزله العلمية ، واهتمام العلماء بكتاب « الإرشاد » وقد سَمَّيْتُ ما عُلِّقَتْهُ عليه « الإسعاد بشرح ما أُشْكِلَ مِنَ الإرشاد » اقتداءً بهؤلاء الأئمة الأعلام الذين اهتموا بهذا الكتاب .

وختامًا : أسأل الله تعالى أن ينفع بهذا العمل سائر المسلمين ، وأن يجعله ذخراً لى يوم الدين .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

المصَوِّرَاتُ

كفار رنار الشالذله اشتر المساك
على مذهب الامام مالك للششيخ
الامام ابى زيد عبد الرحمن بن محمد
ابن عسل البغدادى رحمه

الله تعالى ونفعنا به

وصلى الله على سيدنا

محمد وعلى اله وصحبه

وسلم

وقف وجس الفقير الى ربه عبد الرحمن الصعبد
هذا الكتاب على طلبة العلم بالجامع الا وهه وحوله
في خزانته الخاينه بالابتغاريه واسه اعلاه

دست الحبيب ان الشيطان
يخبرك على وجهه منها ولا ريب
في ذلك ويغول بابي وجهه لا يشك
من خوفكم كعبه الغيرة الكبري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ^{على سنة محمد}
 الحمد لله الهادي إلى سبيل الرشاد العالم
 بما بطن في ظهري الخوايا العباد، وبما فعل العباد
 في بيان الأحكام فارقين عما بين الحلال والحرام
 فالراعي من فارق متابعتهم والخاسر من حاد عنهم
 مصاحبهم ولو على عليه ورسوله محمد الداعي
 إلى دار السلام المبشر بما فيها من الفضل والأكرام
 وعلى الدواعي البزاة الكرام صلاة ترجب
 مزيد الفضل والأكرام بعدد فإن الولد المعبد
 وفقه الله تعالى لما رام من سبيل الرشاد وما هدر
 أن ينظم في شكل أهل السنة الذي لا يضع له كتابا
 يكون مع كثرة تعانيه وحيث اللفظ سهل الشاؤل
 والخط فاستحضرنا الله تعالى وجمعت هذا المختصر
 وأودعته في جمل الجواهر والدرر ^{سنة}
 إرشاد السالك إلى أشرف المسالك على يدي هذا الإمام
 أبي عبد الله مالك قدس الله روحه وترحمه
 وعلى الله العتد في بلوغ التكبير والرحمى ونعم
 الوكيل

الوكيل في سنة لفظها لا يقع أحد من الخبايا
 إلا الما المطلق وما كان على خلقه أو تغير بما
 أضافه عنه غالباً كقراءته والتولد منه ويكره
 الوضوء المستعمل في غير حلة خاصة لا تغيره وضوء
 ما لا يتوقى النجاسة لا ما فصلته البهائم أو ظهرت
 منه امرأة فلت به، ما تغيرت الخطة اجنبى كالحل
 والبول سلبه الظهورية والكسبه حكمه ويكره من
 أئمة عظام الميتة أو جلدها أو غيرها من التقدير ويجوز
 ونجس التبريد في انقباض الظاهر بالغير فيوضيها
 يغلب على ظنه طهارته وقيل لا يتوضأ من أحدهما
 ويصلي ويعمل أعضاء من الثاني ثم يتوضأ به يصلي
 فإن كثرت زاد على الجسدة وهذا إذا ماتت فوفس
 سالمة في يد فإن تغير وجب ترده حتى يزول التغير
 فإن زال بنفسه فالظاهر عوده إلى أصله وإن تغير
 استحباب الترخيب بحسب آراء الميتة ^{فصل}
 والمستكرات والميتات كلها نجسة لأدواتها
 وما ليس له نفس سائله وأجزاء الميتة نجسة إلا

بالله من سترها وبتمثل عن يسار ثلاثا وبمحول
 على الشق الاخر ومن العطرة فقص الشارب وانما
 الهنة وتعلم الاطفا ووقف الاطفا ووقف العا
 والحقان والخصاب وتركه موسع ويكرم بالسوا
 ويحرم قصد التدليس ولا يأس بالثاوي
 والزقار والفقير وباسما الله تعالى ولا تظهر
 المرأة زينتها لغير محارمها ولا تسجى فتوب
 يظهر تكسيرا اعطافها ولا ياتر بدخول عبد
 المأمون عليها ولا يجاوز ثوب الرجل كعبته
 ولا يجترع خيلاء ولا ياتر بالمصاحفة وتكره
 المعانقة ويؤس اليد وتعلم المساجد
 وتخلق وتجنب النار والصبان والمجانين
 وشهر السلاح ولا يلقى فيه نخامة ولا قلامة
 ولا قصاصة شعر وتندب الى عيادة المريض
 وتشييع الجنائز والسعي في خواص الاخوان
 وعمر اللعب بالزرد والسطر في جميع آلات
 القمار ولا ياتر بفنل الوزع ولا تاذن حيوان
 البيوت

البيت ثلاثا فان بدت بعد فليتها من
 تحو الما بقية في الحنة والحافر على جعل ونيرط
 نعيم الغاية والمراكب فان جعله اجنبى ليجزى
 من سبقها وان جعله احدهما يرجع اليه
 لم يجز وان جعله اوتيهما محلل يا ممان
 سبعة ليجزىهما ان سبق جاز والا فلا وجوه
 المتصلة بالسهم وبكالمسابقة فيما يجزى
 ويمنع ولا بد من استراط وشو معلوم او نوع
 من الاصابة والله اعلم
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي أسكنه الله الفردوس بسم الله الرحمن الرحيم مقدمة المصنف

« مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ » [حديث شريف] .

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا .

قَالَ الشَّيْخُ الْفَقِيهُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ ، الْعَالِمُ الْعَلَامَةُ الْمُحَقِّقُ ، شِهَابُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَسْكَرِ الْمَالِكِيِّ الْبَغْدَادِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ آمِينَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْهَادِي إِلَى سَبِيلِ الرَّشَادِ ، الْعَالِمِ بِمَا بَطَّنَ وَظَهَرَ مِنْ أَحْوَالِ الْعِبَادِ ، جَاعِلِ الْعُلَمَاءِ وَاسِطَةً فِي بَيَانِ الْأَحْكَامِ ، فَارِقِينَ ⁽¹⁾ بِمَا عَلَّمَهُمْ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ، فَالرَّابِعُ مَنْ فَازَ بِمُتَابَعَتِهِمْ ، وَالْخَاسِرُ مَنْ حَادَ عَنْ مُصَاحَبَتِهِمْ ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ الدَّاعِي إِلَى دَارِ السَّلَامِ ، الْمُبَشِّرِ بِمَا فِيهَا مِنَ التَّفْضِيلِ وَالْإِكْرَامِ ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْبَرَّةِ الْكِرَامِ ، صَلَاةٌ تُوجِبُ لَهُمْ مَزِيدَ الْفَضْلِ وَالْإِنْعَامِ .

وَبَعْدُ : فَإِنَّ الْوَلَدَ السَّعِيدَ وَفَقَّهُ اللَّهِ تَعَالَى لَمَّا رَاهُقَ سِنَّ الرَّشَادِ ، وَنَاهَزَ ⁽²⁾ أَنْ يَنْتَظِمَ فِي سِلْكِ أَهْلِ السَّدَادِ ، سَأَلَنِي أَنْ أَضَعَ لَهُ كِتَابًا يَكُونُ مَعَ كَثْرَةِ مَعَانِيهِ ، وَجِزَ اللَّفْظِ ، سَهْلَ التَّنَاولِ وَالْحِفْظِ ، فَاسْتَحَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى ، وَجَمَعْتُ لَهُ هَذَا الْمُخْتَصَرَ ، وَأَوْدَعْتُهُ جَزِيلًا مِنَ الْجَوَاهِرِ وَالذُّرَرِ ، وَسَمَّيْتُهُ : « إِرْشَادُ السَّالِكِ إِلَى أَشْرَفِ الْمَسَالِكِ » .

عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكٍ ، قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ ، وَنَوَّرَ ضَرِيحَهُ ، وَعَلَى اللَّهِ الْمُعْتَمَدُ فِي بُلُوغِ التَّكْمِيلِ ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

(1) فَارِقِينَ بِمَا عَلَّمَهُمْ : أَي حَال كَوْنِهِمْ مُمَيِّزِينَ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الشَّبَهَاتِ .

انظر : « شرح الإرشاد » للكشناوى (1/15) .

(2) رَاهُقَ وَنَاهَزَ : أَي قَارِبَ أَنْ يَنْتَظِمَ فِي سِلْكِ الرِّجَالِ بِالْخُرُوجِ مِنْ حَالِ الصَّبَا إِلَى حَالِ الرِّجُولِيَّةِ ، وَهَذَا

الْوَلَدُ السَّعِيدُ هُوَ وَلَدٌ لِلْمَصْنُفِ كَمَا هُوَ الْمُبَادِرُ إِلَى الذَّهْنِ أَوْ أَحَدِ تَلَامِيذِهِ . انظر : « شرح الإرشاد » (1/24) .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

كتاب الطهارة⁽¹⁾

أحكام المياه

لَا يَرْفَعُ الْحَدَّثُ⁽²⁾ وَالْخَبَثُ⁽³⁾ إِلَّا الْمَاءُ الْمُطْلَقُ ، وَهُوَ مَا كَانَ عَلَى خَلْقَتِهِ أَوْ تَغْيِيرِ بِمَا لَا يَنْفَكُ عَنْهُ غَالِبًا كَقَرَارِهِ ، وَالْمُتَوَلَّدُ مِنْهُ⁽⁴⁾ ، وَيُكْرَهُ الْوُضُوءُ بِالْمُسْتَعْمَلِ⁽⁵⁾ وَيَسِيرُ⁽⁶⁾ حَلَّتْهُ نَجَاسَةٌ لَمْ تُغَيِّرْهُ ، وَسُورُ⁽⁷⁾

(1) الطهارة : لغة : النزاهة والتخلص من الأنجاس والأثام ، وشرعاً : صفة حكمية تُوجب لموصوفها جواز استباحة الصلاة به أو فيه أو لهُ ، فالأوليان من خبث والأخيرة من حَدَثٍ .

انظر : « شرح حدود ابن عرفة » ص 12 ، « الدر الثمين » لابن ميارة (209/1) .

(2) الحدث : لغة : وجود الشيء بعد أن لم يكن ، وشرعاً : هو الوصف الحكمي المُقدَّر قيامه بالأعضاء ، أو المنع المترتب على الأعضاء كلها أو بعضها ، ومعنى رفع الحدث : هو استباحة كل فعل كان الحدث مانعاً منه . قاله القاضي عبد الوهاب .

انظر : « التلخين » (40/1) ، « الشرح الكبير » (33/1) ، « التاج والإكليل » (57/1) .

(3) الْخَبَثُ : لغة : الردىء ، والحرام ، والمُسْتَكْرَهُ من الأشياء ، واصطلاحاً : هو عين النجاسة القائمة بالشخص أو الثوب أو المكان ، والوصف المرتب عند إصابة العين للشيء الظاهر من ثوب أو بدن أو مكان .

انظر : « حاشية الدسوقي » (33/1) ، « منح الجليل » (30/1) ، « شرح الإرشاد » (34/1) .

(4) كقراره والمتولد منه : يعنى ما لا ينفك عنه غالباً ممّا هو قَرَارُهُ أو متولدٌ عنه كالماء إذا تَغْيَرِ بطين أو جرى على كِبْرِيَت ونحوه ، أو تَغْيَرِ لِطَوْلِ مُكْتَبٍ أو بِالطُّحْلَبِ ؛ لأنه متولدٌ عن مُكْتَبِهِ . قال الحطّاب : جعل القاضي عبد الوهاب وابن عسكروغيرهما : المُطلق مرادفاً للظهور .

انظر : « التاج والإكليل » (78/1) ، « المنتقى » للبايجى (55/1) ، « مواهب الجليل » (45/1) .

(5) المستعمل : يعنى الماء اليسير إذا استُعْمِلَ فى رفع حدث بأن تقاطر من الأعضاء أو اتصل بها فيكره أن يستعمل فى حدث أو خبث أو وضوء أو اغتسالات مستحبة أو مسنونة مع وجود غيره .

انظر : « شرح الخرشي » (75/1) ، « حاشية الدسوقي » (42/1) .

(6) يسير : يعنى وماء يسيرٌ ، وهو ما كان قدر آنية الوضوء أو الغسل أو أقلّ من ذلك ، إذا وقعت فيه نجاسة كَقَطْرَةٍ ونحوها ، ولم تُغَيِّرْهُ ، وإن لم يوجد غيره ، أو جرى فلا كراهة كالكثير الرَّائِد على إناء غُسْلٍ .

انظر : « حاشية الصاوى » (37/1) ، والدسوقي (43/1) ، « منح الجليل » (38/1) .

(7) السُّورُ : هو بَقِيَّةُ الماء الذى يُبَيِّقُهَا الشَّارِبُ فى الإناء أو فى الخوض .

انظر : « المغرب » للمطرزى ص 215 .

مَا لَا يَتَوَقَّى النَّجَاسَةَ ⁽¹⁾ لَا مَا أَفْضَلَتْهُ الْبَهَائِمُ ، أَوْ تَطَهَّرَتْ مِنْهُ امْرَأَةٌ خَلَتْ بِهِ ⁽²⁾ ، وَمَا تَغْيِرَ بِمُخَالَطَةِ أَجْنَبِيٍّ كَالْخَلِّ وَالْبَوْلِ سَلْبَةَ الطُّهُورِيَّةِ ، وَأَكْسَبَهُ حُكْمُهُ .

وَيُكْرَهُ مِنْ آيَةِ عِظَامِ الْمَيِّتَةِ وَجِلْدِهَا ، وَيَحْرُمُ مِنَ التَّقْدِينِ ⁽³⁾ وَيُجْزَى . وَيَجِبُ التَّحَرُّى فِي اشْتِبَاهِ الطَّاهِرِ بِالنَّجِسِ : فَيَتَوَضَّأُ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ طَهَارَتُهُ ، وَقِيلَ : يَتَوَضَّأُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَيُصَلِّي وَيَغْسِلُ أَعْضَاءَهُ مِنَ الثَّانِي ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ بِهِ وَيُصَلِّي ، فَإِنْ كَثُرَتْ زَادَ عَلَى عَدَدِ النَّجَاسَةِ وَاحِدَةً ⁽⁴⁾ .

وَإِذَا مَاتَ [بَرِيٌّ] ⁽⁵⁾ دُوْنِ نَفْسٍ سَائِلَةٍ ⁽⁶⁾ فِي بَيْتٍ ، فَإِنْ تَغْيَرَ وَجِبَ نَزْحُهُ حَتَّى يَزُولَ التَّغْيِيرُ ، فَإِنْ زَالَ بِنَفْسِهِ ، فَالظَّاهِرُ عَوْدُهُ إِلَى أَصْلِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَغْيَرَ اسْتَحَبَّ النَّزْحُ بِحَسَبِ الْمَاءِ وَالْمَيِّتَةِ .

(1) قال القاضي عبد الوهاب : والحيوان كله طاهر السور إلا ما لا يتوقى النجاسات غالباً كالكلب والخنزير ، والمشركين فأسارهم مكروهة إلا ما تغير منها عند إصابتهم النجاسة كأكل الكلب والميتة ، وأكل النصراني الخنزير ، وشربه الخمر ، فإنه نجس . انظر : « التلقين » (58/1) .

(2) يعنى أنه اتفق أهل المذهب وفقهاء الأمصار على جواز استعمال الماء الذى خلت به المرأة بلا كراهة كما نقله ابن عبد البر وابن رشد وذكر الخطاب : أنه لم يقف على خلافه فى المذهب ، وإنما ذُكر رواية عن أحمد فى أحد قوله .

انظر : « مواهب الجليل » (52/1) ، « شرح الخرشي » (66/1) ، « الاستذكار » (170/1) ، « شرح الإرشاد » للكنشاورى (37/1) .

(3) التقدين : الذهب والفضة ، حيث يحرم استعمال إناء صُنِعَ من أحدهما ، ومن تطهر منهما أُنِيم وصُحَّت طهارته . انظر : « مواهب الجليل » (128/1) ، « شرح الخرشي » (100/1) .

(4) مَثَلُوا لذلك فقالوا : « فإذا كانت الأواني خمسة والنَّجَسُ منها اثنان فيتوضأ من ثلاثة منها ويصل بكل وضوء صلاة ، وإن كان النَّجَسُ ثلاثةً توضأ من أربعة منها وصلَّى بكل وضوء صلاة ، قال فى « التوضيح » : وهذا هو الصحيح ، وعزاء ابن عرفة لسحنون فى أحد قوله وابن الماجشون .

انظر : « مواهب الجليل » (171/1) ، « شرح الخرشي » (117/1) ، « منج الجليل » (75/1) .

(5) ساقط من [خ] ومثبت فى المطبوعة .

(6) ذو نفس سائلة : المراد أنه ذو دم تجري وعمل الكلام فى الماء الرَّائِدُ الواقف سواء كانت له مادة كالبر أو لا مادة له كالصَّهْرِيح والبركة . انظر : « مواهب الجليل » (83/1) ، « شرح الخرشي » (79/1) .

الطاهر والنجس

فَصَلِّ : الْمَيْتَاتُ وَالْمُسْكِرَاتُ كُلُّهَا نَجَسَةٌ إِلَّا دَوَابَّ الْمَاءِ وَمَا لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ ، وَأَجْزَاءُ الْمَيْتَةِ نَجَسَةٌ إِلَّا الشُّعُورُ وَمُشَبَّهَاتُهَا مِنَ الرَّيشِ ، وَفِي طَرَفِ الْقَرْنِ وَالظِّلْفِ ⁽¹⁾ وَالْعَاجِ خِلَافٌ ⁽²⁾ .

وَمَا أُبَيِّنَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيْتَةٌ ، وَفِي طَهَارَةِ جِلْدِهَا ⁽³⁾ بِالدَّبَاغِ خِلَافٌ .
وَسُورُ الْحَيَوَانِ وَعَرَقُهُ طَاهِرٌ إِلَّا مَا يَتَنَاوَلُ النَّجَاسَةَ فَيُكْرَهُ إِلَّا مَا كَانَ عَلَى فِيهِ نَجَاسَةٌ ظَاهِرَةً فَيَكُونُ حُكْمُ سُورِهِ حُكْمُ مَا حَلَّتْهُ نَجَاسَةٌ .

وَيَجِبُ غَسْلُ ⁽⁴⁾ الْإِنَاءِ مِنْ وَلُوغِ الْكَلْبِ ⁽⁵⁾ فِي الْمَاءِ سَبْعًا ، وَفِي الْخَاقِ

(1) الظِّلْفُ : من الشَّاءِ والبقر وغيرها كالظَّفَر من الإنسان ، والجمع أَظْلَاف .

انظر : « شرح الخرشى » (89/1) ، « المصباح المنير » ص 385 .

(2) العاج : عظم الفيل ، ومشهور المذهب : أنه نجس إذا كان ميتة ، قال القاضي عبد الوهاب : فإن دُكِّي فهو طاهر ، وكره مالك استعمالها كأن يمتشط بأمشاط مصنوعة من شيء من عظامها أو عَاجِهَا ، واختلف أصحابه في معنى الكراهة فحملها جمعٌ منهم على التحريم كما جزم بذلك القاضي عبد الوهاب وابن ناجي ، وآخرون على كراهة التنزيه ، وهم الأبهري ، وابن المؤاز وابن رشد ، وقد أجاز صروة وربيعة وابن شهاب في أن يمتشط بأمشاط منها ، وأيدهم ابن وهب .

انظر : « مواهب الجليل » (103/1) ، « التاج والإكليل » (143/1) ، « حاشية العدوى » (585/1) ، « منح الجليل » (51/1) ، « المدونة » (183/1) ، « عيون المجالس » للقاضي عبد الوهاب (185/1 ، 186) ، « شرح الإرشاد » (53/1) .

(3) ذكر الباجي أن مشهور مذهب مالك أن الدَّبَاغَ يبيح الانتفاع بالجلد المدبوغ ، وإن لم ترفع عنه حكم النجاسة ، ويجرى ذلك مجرى الوضوء في رفع الحدث والتبتم في استباحة الصلاة مع بقاء الحدث ، وروى شيخنا العراقيون عن مالك رواية أنها تطهرُ بالدَّبَاغِ بمعنى الطهارة التي ترفع حكم النجاسة إلَّا جلد الخنزير ، وهو قول ابن وهب وأحمد وبه قال أبو حنيفة والشافعي .

انظر : « المنتقى » للباجي (134/3) .

(4) في المذهب روايتان إحداهما الوجوب والأخرى الندب ، وهي مشهور المذهب عند جمهور المالكية كما في « جامع الأمهات » (408/1) ، و« الذخيرة » (181/1 ، 182) ، و« التلفين » (58/1) ، و« بلغة السالك » (86/1) .

(5) ولغ الكلب : إذا شرب بطرف لسانه . انظر : « شرح مسلم » (184/3) ، « منح الجليل » (76/1) .

الْخَنْزِيرِ⁽¹⁾ بِهِ ، وَإِنَاءٍ غَيْرِ الْمَاءِ⁽²⁾ وَالْإِنْتِفَاعِ بِمَا فِيهِ خِلَافٌ .

وَلَا خِلَافَ فِي نَجَاسَةِ الدَّمِ الْمَسْفُوحِ⁽³⁾ ، وَالْأَرْوَثِ وَالْأَبْوَالِ وَالْمَنِيِّ تَوَابِعُ إِلَّا أَنْ يَتَعَذَّى الْمَأْكُولُ بِنَجَاسَةٍ فَيَنْجُسُ رَوْثُهُ وَبَوْلُهُ لَا لَحْمُهُ ، وَفِي لَبَنِهِ وَبَيْضِهِ وَرَمَادِ النَّجَاسَةِ⁽⁴⁾ وَالْمُسْتَحْجَرِ⁽⁵⁾ مِنَ الْخَمْرِ فِي أَوَانِيهَا خِلَافٌ .

وَفِي الْآدَمِيِّ لَا خِلَافَ فِي نَجَاسَةِ الْبَوْلِ وَالْعَذِيرَةِ وَالدَّمِ وَشِبْهِهِ وَالْقَيْءِ الْمُتَغَيَّرِ عَنْ حَالِ الطَّعَامِ ، وَلَا خِلَافَ فِي طَهَارَةِ الدَّمْعِ وَالْبَصَاقِ وَالْمُخَاطِ وَاللَّبَنِ ، وَالْمَشْهُورُ نَجَاسَةً مَنِئِبَةً ، وَهَلْ يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ قَوْلَانِ⁽⁶⁾ .

وَالْمِسْكُ طَاهِرٌ ، وَإِذَا مَاتَتْ فَأَرَّةٌ وَنَحْوُهَا فِي زَيْتٍ أَوْ سَمْنٍ جَامِدٍ وَنَحْوِهِ طَرِحَتْ وَمَا حَوْلَهَا ، وَفِي مَائِعٍ يَنْجُسُ .

وَلَا تَطْهَرُ أَوَانِي الْخَمْرِ بِغَسْلِهَا⁽⁷⁾ ، وَيَكْفَى فِي الصَّقْلِ كَالسَّيْفِ مُبَالَغَةُ الْمَسْحِ .

(1) لا غسل ولا إراقة بولوغ الخنزير على مشهور المذهب وذكر الخطّاب : أن الغسل خاص بالكلب ، فلا يُغْسَلُ مِنْ غَيْرِهِ وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ رَشْدٍ . وَرَوَى مَطْرَفٌ عَنْ مَالِكٍ : أَنَّهُ يُغْسَلُ سَبْعًا كَوَلُوغِ الْكَلْبِ ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . انظر : « شرح الإرشاد » (1/ 59) ، « الإشراف » (1/ 42) ، « عيون المجالس » (1/ 189) .

(2) كَانَ يُلَاحِظُ الْكَلْبُ فِي إِنَاءِ لَبَنٍ أَوْ طَعَامٍ فَمَشْهُورُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يُوْكَلُ وَلَا يُطْرَحُ وَلَا يُغْسَلُ مِنْهُ الْإِنَاءُ . انظر : « التاج والإكليل » (1/ 253) .

(3) الْمَسْفُوحُ : هُوَ الْجَارِي ، وَهُوَ نَجَسٌ بِلَا خِلَافٍ ، وَغَيْرُ الْمَسْفُوحِ هُوَ الْبَاقِي فِي الْعُرُوقِ كَالْبَاقِي فِي مَحَلِّ التَّذْكِيَةِ وَفِي الْعُرُوقِ ، وَالخَارِجُ مِنْ قَلْبِ الشَّاةِ إِذَا شُقَّ قَالَ ابْنُ فَرَحُونَ : وَمَشْهُورُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ طَاهِرٌ مَبَاحُ الْأَكْلِ . انظر : « مواهب الجليل » (1/ 96) ، « شرح الخرشني » (1/ 87) .

(4) اخْتَارَ اللَّخْمِيُّ وَالتَّنَوُّسِيُّ وَابْنُ رَشْدٍ الْقَوْلَ بِطَهَارَةِ رَمَادِ النَّجَسِ وَدَخَانِهِ ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْفَتْوَى وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَرْزُوقٍ وَالدَّرْدِيرُ . انظر : « حاشية الدسوقي » (1/ 57) ، « حاشية الصاوي » (1/ 42) .

(5) الْمُسْتَحْجَرُ مِنَ الْخَمْرِ : بِمَعْنَى إِذَا انْتَقَلَتْ مِنَ الْمَائِعِيَةِ إِلَى أَنْ تَحْجَرَتْ ، أَوْ أَصْبَحَتْ خَلًّا فَإِنَّمَا تَطْهَرُ عَلَى الْمُعْتَمَدِ عِنْدَهُمْ . انظر : « شرح الخرشني » (1/ 88) ، « التاج والإكليل » (1/ 138 ، 139) .

(6) الْأَظْهَرُ عِنْدَ ابْنِ رَشْدٍ وَالْمَازَرِيِّ وَعِيَاضِ وَابْنِ الْعَرَبِيِّ وَابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ هُوَ الْقَوْلُ بِطَهَارَتِهِ ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ الَّذِي تَجِبُ بِهِ الْفَتْوَى ، سِوَاهُ كَانَ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا لِعُزْمَةِ الْآدَمِيَّةِ ، وَتَفْضِيلِ اللَّهِ لَهَا .

انظر : « الدسوقي مع الشرح الكبير » (1/ 53) ، « مواهب الجليل » (1/ 99) ، « شرح الخرشني » (1/ 88) .

(7) الْمُرَادُ بِذَلِكَ : أَنِّيهِ الْفَخَّارُ ذَاتَ الْمَسَامِ بِأَنَّهُ أَقَامَ النَّجَسَ فِي الْإِنَاءِ مَدَّةً يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ النِّجَاسَةَ =

آداب التخلي

فَصْلٌ : مُرِيدُ الْبَرَازِ فِي الصَّحَرَاءِ يَطْلُبُ مَوْضِعًا مُظْمِنًا ⁽¹⁾ رَخْوًا ⁽²⁾ بَعِيدًا عَنِ النَّاسِ لَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَذِيرُهَا ⁽³⁾ [وَلَا يَنْكَشِفُ] ⁽⁴⁾ حَتَّى يَذْنُو مِنَ الْأَرْضِ وَيَتَّقِيَ الظِّلَّ وَالشَّاطِئَ وَالرَّايِدَ وَالْجُحَرَ ، وَفِي الْكَنِيفِ يُزِيلُ عَنْهُ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى [وَعِنْدَ الدُّخُولِ] يُقَدِّمُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى قَائِلًا : « بِسْمِ اللَّهِ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ ، وَمِنَ الرَّجْسِ [وَمِنَ] النَّجَسِ ، [وَمِنَ] الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » ، وَالْيُمْنَى فِي الْخُرُوجِ قَائِلًا : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَاقَانِي » وَيَجْتَهِدُ فِي الْأَسْتِثْرَاءِ ⁽⁵⁾ .

الاستجمار

وَيَسْتَجْمِرُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ وَفِي مَعْنَاهَا كُلُّ جَامِدٍ طَاهِرٍ غَيْرِ مُحْتَرَمٍ ، وَيُجَزِّئُ الْوَاحِدَ إِنْ أَنْقَى ، وَيَزِيدُ عَلَيْهَا إِنْ احتَاجَ وَالْمَاءُ أَفْضَلُ كَجَمْعِهِمَا . وَيَتَعَيَّنُ فِي الْمَذْيِ ⁽⁶⁾ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَهَلْ يَغْسِلُ مِنْهُ جَمِيعَ الذِّكْرِ أَوْ الْمَخْرَجَ قَوْلَانِ .

= سرت في جميع أجزائه ، قال ابن هارون : وعندى أن الفَخَّار إذا كان مطليًا طَهَّرَ بالمبالغة في غسله ، وكذا ما في معناه من الألوان المتخذة من النحاس والزجاج والصُّبْنَى . انظر : « مواهب الجليل » (1/ 115) ، « التاج والإكليل » (1/ 162) ، « حاشية العدوى على الرسالة » (2/ 86) .

(1) مُظْمِنًا : هو المكان المنخفض من الأرض حيث هو أستر له . انظر : « لسان العرب » (7/ 365) .
(2) رَخْوًا : هو الهشُّ من كل شيء كرملي وتراب طاهر ، وعلة ذلك لثلا يتطاير عليه شيء من أثر النجاسة . انظر : « مواهب الجليل » (1/ 267) ، « شرح الخرشى » (1/ 141) .

(3) قيد ذلك القاضي عبد الوهاب فقال : « إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَنْزِلِهِ أَوْ بَيْنَ الْبَنِيانِ فَيَجُوزُ ذَلِكَ كَمَا فِي التَّلَقُّينِ » (1/ 61) ، وانظر نحوه في « الذخيرة » للقرافي (1/ 204) .

(4) كَذَا فِي « خ » ، وَفِي الْمَطْبُوعَةِ [وَلَا يَكْشِفُ عَوْرَتَهُ] .

(5) الْأَسْتِثْرَاءُ : الْأَسْتَنْظَافُ ، وَهُوَ طَلَبُ النِّظَافَةِ بِاسْتِخْرَاجِ مَا بَقِيَ فِي الْمَخْرَجِينَ مِنْ أَثَرِ لِلْنَّجَاسَةِ . انظر : « طَلَبَةُ الطَّلِبَةِ » ص 3 ، « شرح حدود ابن عرفة » ص 35 .

(6) الْمَذْيُ : مَاءٌ أبيض يخرج عن اللِّدَّةِ بِالْإِنْعَاطِ [وَهُوَ قِيَامُ الذِّكْرِ] عِنْدَ الْمَلَاعِبَةِ أَوْ التَّذَاكُرِ ، وَهُوَ يوجب الوضوء مع غسل الذِّكْرِ وَفَرَجِ الْمَرْأَةِ كُلَّهُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ .

[وَيَسْتَنْجِي] ⁽¹⁾ بِشِمَالِهِ يَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ قَبْلَ مُلَاقَاتِهَا الْأَدَى [يَبْدَأُ] بِقُبْلِهِ ⁽²⁾ ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا خَاتِمٌ فِيهِ ذَكَرُ اللَّهِ نَقَلَهُ إِلَى الْيُمْنَى .

فرائض الوضوء

فَضْلٌ : فُرُوضُ الْوُضُوءِ غَسْلُ الْوَجْهِ مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ الْمُعْتَادِ إِلَى آخِرِ الذَّقَنِ أَوْ اللَّحْيَةِ ، وَمِنْ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ ، وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ مَعَ الْمِرْفَقَيْنِ ⁽³⁾ ، وَمَسْحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ مُبَاشَرَةً ، وَغَسْلُ الرَّجْلَيْنِ مَعَ الْكَعْبَيْنِ ⁽⁴⁾ وَفِي تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ خِلَافٌ ⁽⁵⁾ ، وَالْمُؤَالَاةُ ⁽⁶⁾ مَعَ الذَّكْرِ وَالْقُدْرَةِ ، فَفِي النَّسْيَانِ يَبْنَى مُطْلَقًا ، وَفِي الْعَجْزِ مَا لَمْ يَطُلِ الْفَضْلُ .

وَالنِّيَّةُ شَرْطٌ : فَفِي طَهَارَةِ الْحَدَثِ : يَنْوِي بِهِ رَفَعَ الْحَدَثِ أَوْ أَسْتَبَاحَةَ

= انظر : « شرح الخرشى » (1/ 149) ، « مواهب الجليل » (1/ 285) ، « الفواكه الدواني » (1/ 112) .

(1) في « ط » [ويستجمر] ، قال الكشناوى : وكلاهما صحيح ، والاستجمار : استعمال الحجارة لإزالة النجاسة ، ويكون بكل طاهر يابس مُنَقًى ، والاستنجاء : هو غسل غُرج الأذى بالماء المطلق ، والماء أفضل عند الاقتصار على أحدهما . انظر : « شرح الإرشاد » (1/ 73) .

(2) الْقُبْلُ : الْقَرْجُ . انظر : « المصباح المنير » (1/ 466) .

(3) المرفق : هو آخر عظم الذراع المتصل بالعُضد ، سُمي بذلك ؛ لأن المتكئ يرتفق عليه إذا أخذ براحته رأسه وأتكا عليه ، وهو الحد الذي ينتهي إليه غَسْلُ اليد .

انظر : « الزَّاهِر » ص 42 ، « حاشية العدوى » (1/ 242) .

(4) الكعبين : هما العظمان النَّاتِئَتَانِ في طرفي السَّاقَيْنِ .

انظر : « الجواهر المضية بشرح العزّي » ص 40 .

(5) صفة التخليل أن يحنى أصابعه وعلى رءوس الأصابع بأن يجمعها ويحكها بوسط الكف ، ومشهور المذهب أنه واجب في أصابع اليدين خلافاً لمن قال بالنَّدْب كتخليل أصابع الرجلين وبه جزم ابن رشد وابن عبد السلام والدسوقي والحطاب .

انظر : « التاج والإكليل » (1/ 281) ، « مواهب الجليل » (1/ 190) ، « الدسوقي مع الشرح » (1/ 88) ،

« الذخيرة » للقرافي (1/ 258) ، « شرح زروق » (1/ 112) .

(6) المؤالاة : قال ابن بشير : هو أن يفعل الوضوء كله في فور واحد من غير تفريق ، قال الآبي : بحيث

لا يتراخى حتى تجف أعضاءه .

انظر : « الشرح الكبير » (1/ 90) ، « التاج والإكليل » (1/ 223) ، « هداية المتعبد السالط » ص 31 .

مَا يَمْنَعُهُ عِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ ⁽¹⁾ ، وَقِيلَ : عِنْدَ الْمَضْمَضَةِ وَاسْتِدَامَتِهَا شَرْطٌ إِلَى آخِرِهِ ، وَلَا يَضُرُّهُ اخْتِلَاسُهَا ⁽²⁾ مَا لَمْ يَقْصِدْ رَفْضَهَا .

وَالدَّلِيلُ [عَلَى الْمَشْهُورِ] فِي الْمَغْسُولِ كَانَتْ صُغْرَى أَوْ كُبْرَى ، وَالْغَسْلُ مَرَّةً يُسْقِطُ الْفَرَضَ إِنْ أُوْعِبَ .

سُنَنُ الْوُضُوءِ

وَسُنَنُهُ : غَسْلُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا فِي الْإِنَاءِ مَا لَمْ يَكُنْ بِهِمَا أَدَى فَيَجِبُ ، وَالْمَضْمَضَةُ وَالْاسْتِنْشَاقُ وَيُسْتَنْثَرُ ⁽³⁾ بِشِمَالِهِ ، وَيُجْزَيَانِ بِغَرْفَةٍ ، وَإِفْرَادُ كُلِّ بِغَرْفَةٍ أَفْضَلُ ، وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ ، بِمَاءٍ جَدِيدٍ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، وَالتَّرْتِيبُ ⁽⁴⁾ عَلَى الْمَشْهُورِ ، فَمَنْ نَكَسَ أَعَادَ مَا نَكَسَهُ ⁽⁵⁾ ، وَالْبَدْءُ بِمُقَدِّمِ الرَّأْسِ وَالرَّدُّ إِلَيْهِ .

فَضَائِلُ الْوُضُوءِ

وَفَضَائِلُهُ : التَّسْمِيَةُ وَالسَّوَاكُ وَبِالْأَرَاكِ الْأَخْضَرِ أَفْضَلُ لِغَيْرِ الصَّائِمِ ،

(1) على مشهور المذهب بمعنى أن وقت النية عند أول الفرائض وهو غسل الوجه ، قال خليل في « التوضيح » : يبدأ بالنية أول الفعل [بداية الوضوء] ، ويستصحبها إلى أول المفروض [وهو غسل الوجه] ، والذهول عنها بعد ذلك مغتفر قال البزلي وهو الذي عليه العمل والفتيا وعليه المتأخرون .

انظر : « تبيين المسالك » (1/ 184) ، « مواهب الجليل » (1/ 231) ، « شرح الحرشي » (1/ 129 - 131) .

(2) اختلاسها : ذهابها عن القلب بعد الإتيان بها ، وذلك مُغْتَفَرٌ لِمَشَقَّةِ اسْتِصْحَابِهَا ، وَالرَّفْضُ : لُغَةٌ : التَّرك ، المراد به تقدير ما وجد من العبادات والنية كالعدم .

انظر : « شرح الإرشاد » (1/ 83) .

(3) الاستنثار : إخراج الماء بريح الأنف . انظر : « معجم المصطلحات » (1/ 163) .

(4) الترتيب : يعنى بين الفرائض بأن يرتب بين أعضاء وضوئه فيغسل الوجه قبل اليدين ، واليدين قبل مسح الرأس ، ومسح الرأس قبل غسل الرجلين . انظر : « هداية المتعب السالك » ص 32 .

(5) قال ابن عبد البر : تحصيل مذهب مالك أنه إذا نكس المرء وذكر ذلك قبل صلاته لَزِمَهُ عنده أن يأتي به على الترتيب ، وإن ذكره بعد صلاته رُتِبَ وضوءه لما يأتي من الصلوات ولم يُعَدَّ صلاته السابقة . انظر : « الكافي » (1/ 21) ، « المقدمات » لابن رشد (1/ 16) .

وَفِي عَدَمِهِ يَسْتَأْكَ بِأَصْبُعِهِ ، وَتَكَرَّرَ الْمَغْسُولِ مَرَّتَيْنِ بَعْدَ سُقُوطِ الْقَرْصِ
لَا الْمَسْحَ ، وَمَنْ نَسِيَ قَرْصًا أَتَى بِهِ وَبِالصَّلَاةِ ، وَسُنَّةٌ جَعَلَهَا لِمَا يَسْتَقْبِلُ .

نواقض الوضوء

فَضْلٌ : يَنْقُضُهُ الْخَارِجُ الْمُعْتَادُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ عَلَى وَجْهِ الْعَادَةِ لَا النَّادِرُ
وَالسَّلْسُ ⁽¹⁾ [والخارج من غيرهما] ⁽²⁾ ، وَسَلَسُ الْمَذْيِ لِطُولِ الْعُزْبَةِ كَالْمُعْتَادِ
وَمَسُّ الذَّكَرِ بِبَاطِنِ الْكَفِّ ، وَالْأَصَابِعِ لَا الدُّبُرِ ، وَفِي مَسِّ الْمَرْأَةِ فَرْجَهَا
خِلَافٌ ⁽³⁾ ، وَلَمَسُ النِّسَاءِ لِلذَّيْ ⁽⁴⁾ وَلَوْ مُحَرَّمًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ لَا يَمْنَعُهَا وَلَوْ
ظُفْرًا أَوْ سِنًا أَوْ شَعْرًا : اللَّامِسُ وَالْمَلْمُوسُ سَوَاءً ، وَزَوَالُ الْعَقْلِ بِجُنُونٍ أَوْ
إِعْمَاءٍ أَوْ سُكْرِ أَوْ نَوْمٍ مُسْتَقِيلٍ وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ أَوْ جَالِسًا غَيْرَ مُسْتَنِدٍ ،
وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الرَّدَّةَ مُبْطِلٌ ، وَالشَّكُّ فِي الْحَدِيثِ ⁽⁵⁾ بَعْدَ تَيَقُّنِ الطَّهَارَةِ
مُوجِبٌ ، وَالْحَدِيثُ يَمْنَعُ فِعْلَ كُلِّ مَا يُشْتَرِطُ لَهُ الطَّهَارَةُ ، وَحَمْلُ الْمُضْحَفِ
وَلَوْ بِحَائِلٍ أَوْ عِلَاقَةٍ ⁽⁶⁾ ، وَلَا بَيْنَ أَمْتِعَةٍ يُقْصَدُ حَمْلُهَا ⁽⁷⁾ [دُونَهُ] .

(1) السَّلْسُ : استرسال البول من الإنسان رَغْمًا عَنْهُ ، وعدم التحكم فيه ، لعلّة في الجسد .

انظر : «المصباح المنير» (285/1) ، «حاشية الدسوقي» (116/1) .

(2) ساقط من (ط) ومثبت في (خ) ، قال الكشناوي : هذه الزيادة ليست من كلام المصنف وإن كانت

موافقة ، والأولى جعلها شرطًا لا نصًّا . انظر : «شرح الإرشاد» (95/1) .

(3) مشهور المذهب وهو نصُّ المدونة أن مجرد اللمس لا ينقض الوضوء مطلقًا ، وقيد به بعضهم بعدم

الإلطاف ، وهى أن تدخل يدها بين شفرى فرجها ، فيحصل النقض بذلك . انظر : «المنتقى» للباي

(90/1) ، «الفراكه الدواني» (116/1) ، «شرح زروق وابن ناجي على الرسالة» (79/1) .

(4) لِلذَّيْ : أى لقصد اللذة أو وجدانها ، وذلك أن قصد اللذة أو وجودها شرط في نقض الوضوء .

انظر : «شرح الإرشاد» (96/1) .

(5) يقيد ذلك بالألّا يكون الشَّكُّ مُسْتَنَكِحًا وهو : الذى يكثر دخول الشك إلى نفسه كل يوم ولو مرة أو

أكثر على تقرير الفقهاء فمثل هذا إذا شك لا يجب عليه الوضوء إلّا عند تيقن الحدّث .

انظر : «شرح الخرشي» (106/1) ، «التاج والإكليل» (438/1) .

(6) عِلَاقَةٌ : علاقة الشيء جَمَالَتُهُ ، وما تُعَلَّقُ بِهِ . انظر : «المصباح المنير» (425/2) .

(7) كأن يكون في صندوق متاع له ونحو ذلك كما في «المدونة» (201/1) .

موجبات الغسل

فَصْلٌ : الْغُسْلُ ⁽¹⁾ يُوجِبُهُ : خُرُوجُ الْمَنِيِّ عَلَى الْعَادَةِ ، وَلَوْ فِي النَّوْمِ وَإِيْلَاجُ الْحَشْفَةِ ⁽²⁾ أَوْ قَدْرُهَا ⁽³⁾ فِي فَرْجٍ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ بَالِغٍ لَمْ يَلْزَمَهَا إِلَّا أَنْ تُنْزَلَ أَوْ يَكُونَ مُرَاهِقًا ؛ وَهَلْ يُؤْمَرُ بِهِ تَمْرِينًا قَوْلَانِ ⁽⁴⁾ .

وَلَوْ عَزَلَ أَوْ وَطِئَ بَيْنَ الْفُخْذَيْنِ فَسَبَقَ الْمَاءُ إِلَى فَرْجِهَا فَأَنْزَلَتْ أَوْ التَّدَثُّ لَزِمَهَا .

وَانْقِطَاعُ دَمِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَخُرُوجُ الْوَلَدِ وَإِنْ لَمْ تَرَ دَمًا ، وَإِسْلَامُ الْكَافِرِ ، وَيُجْزِيهِ عِنْدَ اعْتِقَادِهِ قَبْلَ التَّلَفُّظِ بِهِ يَنْوِي رَفْعَ الْجَنَابَةِ ، فَإِنْ عَدِمَ الْمَاءَ تَيَمَّمَ .

صفة الغسل

يَبْدَأُ بِغَسْلِ يَدَيْهِ وَالْأَذَى عَنْ بَدَنِهِ ، وَمَسْنُوئُهُ الْمَضْمَضَةُ وَالِاسْتِشْقَاقُ وَالْوُضُوءُ يَنْوِي بِهِ سُنَّةَ الْغُسْلِ ، وَيُحَلِّلُ أَصُولَ شَعْرِ رَأْسِهِ حَتَّى يُرْوِيَهَا ، وَيَعْمُ سَائِرَ جَسَدِهِ ، فَإِنْ بَقِيَ لُمْعَةٌ ⁽⁵⁾ لَمْ يُجْزِهِ ⁽⁶⁾ .

(1) الْغُسْلُ : إِيصَالُ الْمَاءِ لَجَمِيعِ الْجَسَدِ بِنِيَّةِ اسْتِبَاحَةِ الصَّلَاةِ مَعَ الدَّلَالَةِ .

انظر : « حاشية الصاوي » (1/ 160) .

(2) الْحَشْفَةُ : هِيَ رَأْسُ الذَّكَرِ وَهِيَ الْكِمْرَةُ ، أَوْ مَا فَوْقَ الْخِتَانِ مِنْ رَأْسِ الذَّكَرِ .

انظر : « المغرب » للمطرزي ص 117 ، « طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ » ص 164 ، « كَفَايَةُ الطَّالِبِ » (1/ 146) .

(3) أَوْ قَدْرُهَا : يَعْنِي مِنْ مَقْطُوعِ الْحَشْفَةِ . انظر : « المصادر السابقة » .

(4) الْمَذْهَبُ الْإِسْتِحْبَابُ ، وَيُؤْمَرَانِ بِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِحْبَابِ . انظر : « التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ » (1/ 450) ،

« مَنَحُ الْجَلِيلِ » (1/ 122) .

(5) اللَّمْعَةُ : الْمَوْضِعُ لَا يَصِيبُهُ الْمَاءُ فِي الْوُضُوءِ أَوْ الْغُسْلِ . انظر : « شَرْحُ الْخَرَشِيِّ » (1/ 131) .

(6) بِمَعْنَى أَنَّهُ يَبْطُلُ غُسْلُهُ إِنْ تَرَكَ ذَلِكَ عَمْدًا ، وَأَمَّا نِسْيَانًا ؛ فَإِنَّهُ يَبْدَأُ بِغَسْلِ الْمَتْرُوكِ عِنْدَ تَذْكُرِهِ ،

وَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَعِيدَ مَا بَعْدَهُ مِنْ أَفْعَالِ الْغُسْلِ ، وَلِيَعْدَ مَا صَلَّاهُ بِتِلْكَ اللَّمْعَةِ .

انظر : « الْمَدُونَةُ » (1/ 124) ، « مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ » (1/ 228) ، « شَرْحُ الزَّرْقَانِي » (1/ 113) .

وَلَا يَلْزَمُ الْمَرْأَةُ نَقْضَ ضَفَائِرِهَا بَلْ تُعَرِّكُهُ⁽¹⁾ حَتَّى تُرْوِيَهُ وَيُجْزِي عَنْ
الْحَدَثِ الْأَصْغَرَ وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ ، وَيُجْزِيهَا لِلْحَيْضِ وَالْجَنَابَةِ غُسْلٌ وَاحِدٌ إِذَا
نَوَّهْتُهُمَا : وَصِفَةُ الْوَاجِبِ وَغَيْرِهِ سَوَاءٌ . وَيُجْزِي الْوَاجِبُ عَنْ غَيْرِهِ بِخِلَافِ
عَكْسِهِ .

وَلَا حَدٌّ لِقَدْرِ الْمَاءِ بَلْ بِحَسَبِ حَالِهِ ، وَلِلْجُنُبِ الْأَكْلُ وَتَكَرُّرُ الْجَمَاعِ
وَالنُّوْمُ قَبْلَ غُسْلِهِ ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ الْوُضُوءُ لِلنُّوْمِ ، وَلَهُ تَلَاوَةُ الْآيَاتِ⁽²⁾ ،
[وَيُسْتَحَبُّ الْوُضُوءُ لِلنُّوْمِ]⁽³⁾ .

وَيَمْنَعُ الْحَدَثُ الْأَكْبَرُ مَا يَمْنَعُهُ الْأَصْغَرُ ، وَدُخُولَ الْمَسْجِدِ وَتِلَاوَةَ
الْقُرْآنِ إِلَّا أَنْ تَخَافَ الْحَائِضُ النُّسْيَانَ⁽⁴⁾ .

وَمَنْ رَأَى فِي ثَوْبِهِ مَنِيًّا وَلَمْ يَذْكُرْ اخْتِلَامًا اغْتَسَلَ وَأَعَادَ مَا صَلَّى فِيهِ
مَا بَيَّنَّ ثَوْبُهُ وَرُؤْيَتُهُ .

التييم لعذرٍ والمسح على الجبائر ونحوها

فَضْلٌ : جَرِيحٌ أَكْثَرَ جَسَدِهِ أَوْ أَعْضَاءَ وَضُوئِهِ فَرَضُهُ التَّيْمُ⁽⁵⁾ ، وَلَا يُجْزِيهِ

(1) تُعَرِّكُهُ : أى تحركه ليدخل الماء إلى البشرة ، ولا يجب عليها نقض مضفور شعرها ما لم يشتد بحيث
يكون مانعاً لوصول الماء إلى البشرة . انظر : «شرح الإرشاد» (108/1) .

(2) قوله تلاوة الآيات : يعنى اليسيرة للتعوذ والرق ، كأن يقرأ المعوذتين قبل النوم . قال عبد الوهاب :
لأن الناس محتاجون لذكر الله والتعوذ يخفف عنهم فى ذلك .

انظر : «عيون المجالس» (124/1) ، «شرح الإرشاد» (112/1) .

(3) ساقط من [خ] ، وأفاد الكشناوى : أن ذكر هذه العبارة فى موضعين ليس بتكرار ؛ لأن الأول : عنى
به للجنب ، والثانى : بغير الجنب إذا أراد النوم وكلاهما مطالب بالوضوء على سبيل الندب .

انظر : «شرح الإرشاد» (112/1) .

(4) يعنى قراءتها فى المصحف دون مسّها إياه كقراءة حفّظها ، قال القاضى عبد الوهاب : أكثر أصحاب
مالك على جواز قراءتها ما شاءت من القرآن .

انظر : «مواهب الجليل» (374/1) ، «حاشية الدسوقي» (174/1) ، «عيون المجالس» (124/1) .

(5) التَّيْمُ : لغة : القصدُ ، وشرعاً : طهارة تُرَابِيَّةٌ تشتمل على مسح الوجه واليدين يستباح به ما معه
الحدّث قبل فعله عند العجز عن الماء . انظر : «الدر الثمين» (340/1) .

غَسَلَ الصَّحِيحَ وَالْمَسْحُ⁽¹⁾ ، بِخِلَافِ الْجُرْحِ الْيَسِيرِ ، فَإِنَّهُ يُمْسَحُ عَلَى الْجَبَائِرِ وَالْعَصَائِبِ الْمُضْطَرُّ إِلَيْهِمَا ، وَإِنْ شَدَّهُمَا مُحْدِثًا أَوْ تَجَاوَزَتْ الْمَجْرُوحَ ، فَإِنْ نَزَعَهُمَا لِلتَّنَادَاوَى بَادَرَ إِلَى مَسْحِهِمَا بَعْدَ شَدِّهِمَا ، وَلِإِنَّا يَغْسِلُ مَوْضِعَهُمَا ، فَإِنْ سَقَطَتْ فِي الصَّلَاةِ قَطَعَ وَفَعَلَ مَا لَزِمَهُ وَابْتَدَأَ .

وَفِي حُكْمِ الْجَبِيرَةِ عَصَابَةُ الْفِصَادِ⁽²⁾ يَخَافُ انْفِجَارَهُ ، وَقِرْطَاسُ الصُّدْغِ⁽³⁾ وَكِسْوَةُ الظُّفْرِ⁽⁴⁾ وَدَوَاءٌ أَوْ غِشَاوَةٌ ، وَمَا تَعَذَّرَ مُلَاقَاتُهُ بِغَسْلٍ أَوْ مَسْحٍ أَوْ تَيْمُمٍ سَقَطَ فَرَضُهُ .

المسح على الخفين وشروطه

فَضْلٌ : مَسْحُ الْخُفِّ⁽⁵⁾ جَائِزٌ سَفَرًا وَحَضَرًا بِشَرْطِ إِتْكَانٍ مُتَابَعَةِ الْمَشْيِ بِهِ ، وَسَتْرِ مَحَلِّ الْفَرْصِ ، وَلُبْسِهِ بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِمُدَّةٍ عَلَى الْمَشْهُورِ⁽⁶⁾ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ كُلُّ جُمُعَةٍ نَزَعَهُ لِلْغُسْلِ .

(1) المعتمد أنه يجزیه غسل الصحيح إذا لم يتضرر بغسله ، ويمسح على الجريح ، فإن كان يتضرر بغسل الصحيح أو كان الصحيح قليلًا جدًا ، كأن لم يبقَ إِلَّا يَدٌ أَوْ رَجُلٌ فَإِنَّهُ يَسْفُطُ عَنْهُ غَسْلَ ذَلِكَ وَيَنْتَقِلُ إِلَى التَّيْمُمِ .
انظر : « حاشية الصاوى » (1/ 138) طبع دار السودانية ، « عيون المجالس » (1/ 228) ، « تهذيب المدونة » للبراذعى (1/ 211) .

(2) الْفِصْدُ : شَقُّ الْعِزْقِ ، وَافْتِصَدَ فَلَانٌ إِذَا قُطِعَ عِزْقُهُ . انظر : « اللسان » (3/ 336) .

(3) الصُّدْغُ : هُوَ مَا بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْأُذُنِ ، قِرْطَاسُ الصُّدْغِ : شَيْءٌ يُجْعَلُ عَلَى الرَّأْسِ مِنْ صُدَاعٍ أَوْ وَجَعٍ قَالَ مَالِكٌ فِي رَوَايَةِ ابْنِ وَهْبٍ : يَمْسَحُ عَلَيْهِ .

انظر : « المدونة » (1/ 130) ، « مواهب الجليل » (1/ 204) ، « شرح الخرشي » (1/ 201) .

(4) كِسْوَةُ الظُّفْرِ : مَرَاةٌ تَجْعَلُ عَلَيْهِ لِعِلَاجِهِ ، وَكَذَا يَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ إِذَا خَافَ يَنْزَعُهَا ضَرَرًا ، وَكَذَا الْأَرْمَدُ يَمْسَحُ عَلَى عَيْنِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَعَلَى الْقُطْنَةِ أَوْ عَلَى الْعِصَابَةِ وَلَا يَتَيَمَّمُ .

انظر : « شرح الخرشي » (1/ 201) ، « حاشية الدسوقي » (1/ 163) .

(5) الْمَسْحُ : إِمْرَارُ الْيَدِ الْمَبْنُوتَةِ فِي الْوُضُوءِ عَلَى خَفَيْنِ مَلْبُوسِينَ عَلَى طَهْرٍ وَضُوءٍ بَدَلًا مِنْ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ .

انظر : « شرح الخرشي » (1/ 176) ، « شرح حدود ابن عرفة » ص 42 .

(6) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ التَّوَقُّيتُ فِي الْمَسْحِ فِي رِسَالَتِهِ إِلَى بَعْضِ الْخُلَفَاءِ وَأَنْكَرَ ذَلِكَ أَصْحَابُهُ ، وَرَوَى التَّوَقُّيتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وَجْهِ كَثِيرَةٍ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ وَخُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ وَصَفْوَانَ بْنِ عَسَالٍ وَغَيْرِهِمْ وَنُبِتَ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الْمَسْحَابَةِ ، وَعَلَيْهِ جَمْعُ التَّابِعِينَ وَأَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ وَهُوَ الْإِحْتِيَاطُ عِنْدِي ، وَبِهِ قَالَ =

وَإِذْخَالَ إِحْدَى الرَّجُلَيْنِ قَبْلَ غَسْلِ الْأُخْرَى يَمْنَعُهُ حَتَّى يَنْزِعَهَا وَيَلْبَسَهَا
بَعْدَ غَسْلِ الْأُخْرَى .

وَالْحَرْقُ الْيَسِيرُ لَا يَمْنَعُهُ بِخِلَافِ الْكَثِيرِ وَهِيَ مَا يَظْهَرُ مِنْهَا أَكْثَرُ
الْقَدَمِ ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى غَيْرِ الْخُفِّ .

وَفِي مَسْحِ الْجَوْرِبِ الْمُجَلَّدِ ⁽¹⁾ ، وَالْخُفِّ الْأَعْلَى ⁽²⁾ قَوْلَانِ ، فَإِنْ نَزَعَهُ
بَعْدَ مَسْحِهِ بَادَرَ إِلَى مَسْحِ الْأَسْفَلِ ، فَإِنْ نَزَعَهُ بَادَرَ إِلَى غَسْلِ رِجْلَيْهِ ، فَإِنْ
أَخْرَجَ إِحْدَاهُمَا أَوْ أَكْثَرَ قَدَمَيْهَا إِلَى سَاقِ الْخُفِّ نَزَعَهُمَا وَغَسَلَ ، وَالْأَفْضَلُ
مَسْحُ أَعْلَى الْقَدَمِ وَأَسْفَلِهِ ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَعْلَاهُ أَجْزَأُهُ بِخِلَافِ عَكْسِهِ .

الانتقال إلى التيمم وأحواله

فَضْلٌ : يَنْتَقِلُ إِلَى التَّيْمُمِ سَفَرًا وَحَضْرًا لِعَدَمِ الْمَاءِ أَوْ تَعَذُّرِ اسْتِعْمَالِهِ
لِمَرَضٍ أَوْ خَوْفٍ زِيَادَتِهِ أَوْ تَأَخُّرِ بُرْيِهِ ⁽³⁾ أَوْ حُدُوثِهِ أَوْ سُقُوطِ غُضُوئِهِ لِشِدَّةِ
الْبَرْدِ أَوْ عَدَمِ مُنَاوِلٍ أَوْ آلَةٍ أَوْ خَوْفِ عَطَشٍ مُتَوَقَّعٍ وَلَوْ عَلَى غَيْرِهِ .

وَلَوْ وَجَدَهُ بِوَقْتٍ لَوْ تَشَاغَلَ بِاسْتِعْمَالِهِ لَخَرَجَ الْوَقْتُ الضَّرُورِيُّ ،
فَمَذْهَبُ الْمَغَارِبَةِ لَزُومُهُ ، وَمَذْهَبُ الْعِرَاقِيِّينَ ⁽⁴⁾ يَتَيَمَّمُ ، وَحَكَاهُ

= أكثرهم ، ولا يجوز للمقيم أكثر من يوم وليلة خمس صلوات ، ولا يجوز للمسافر أكثر من خمس عشرة صلاة
ثلاثة أيام وليالها ... انظر : بتصرف من « الاستذكار » (1/ 221) ، « المنتقى » للباي (1/ 278) .
(1) الجورب المُجَلَّدُ : هو ما كان على شكل الخُفِّ ظاهره وباطنه من الجلد ، أى من فوق القدم وتحتها ،
ولمَّا لِكَ فِيهِ قَوْلَانِ : بِالْمَسْحِ وَعَدَمِهِ ، وَرَجَّحَ ابْنُ الْقَاسِمِ الْأَوَّلَ وَقَدَّمَهُ خَلِيلٌ ، وَصَوَّبَهُ ابْنُ يُونُسَ وَابْنُ الْحَاجِبِ .
انظر : « التاج والإكليل » (1/ 466) ، « شرح الخرشى » (1/ 178) ، « مواهب الجليل » (1/ 138) ،
« جامع الأمهات » لابن الحاجب (1/ 71) .

(2) قال ابن الحاجب : ويمسح على الخُفِّ فوق الخُفِّ على المشهور .

انظر : « جامع الأمهات » (1/ 71) ، « شرح الإرشاد » (1/ 121) مع المصادر السابقة .

(3) قال القاضي أبو الحسن اللُّخْمِيُّ : وكذلك إن خاف الصحيح نَزْلَهُ ، أَوْ حَمَى يَتَيَمَّمُ ، فَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ
ضَرَّ ظَاهِرٌ ، قَالَ الْحَطَّابُ : وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْخَوْفَ إِنَّمَا يَعتَبَرُ إِذَا اسْتَدَّ إِلَى سَبَبٍ كَانَ يَتَقَدَّمُ لَهُ نَفْسُهُ ، أَوْ
فِي غَيْرِهِ مِمَّا يَقَارِبُهُ فِي الْمِزَاجِ ، أَوْ يَجْبِرُ عَارِفٌ بِالطَّبِّ . انظر : « مواهب الجليل » (1/ 333 ، 334) .
(4) ذكر القاضي عبد الوهاب في الأحوال التي يجوز فيها التيمم لتعذر الاستعمال : « الثالث : أن يخاف =

الْأَبْهَرِيُّ⁽¹⁾ رِوَايَةً .

وَيَتَنَبَّهُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ وَجْهِ الْأَرْضِ حَتَّى الصَّلْدِ وَالْمَعَادِنِ مَا لَمْ تَتَّعَيَّرْ
عَنْ أَصْلِهَا ، وَيَلْزَمُ الْعَادِمُ الظَّلْبَ مَا لَمْ يَتَيَقَّنِ الْعَدَمَ ، أَوْ يَسْكُنْ عَلَى مَسَافَةٍ
تَشْقَى عَلَى مِثْلِهِ ، أَوْ يَخَافُ تَلَفَ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ وَيَطْلُبُهُ الْمُسَافِرُ مِنْ رُفْقَتِهِ ،
وَيَلْزَمُ شِرَاؤَهُ بِمَا لَا يُجْجِفُ بِمَالِهِ وَقُبُولُهُ لَا قَبُولَ ثَمَنِهِ .

صفة التيمم

وَأَكْمَلُهُ بِضَرْبَتَيْنِ يَعْمُ وَجْهَهُ وَيُرَاعِي الْوَتْرَةَ⁽²⁾ وَحِجَاخَ الْعَيْنَيْنِ⁽³⁾
وَمَوْضِعَ الْعَنْقَقَةِ⁽⁴⁾ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَعْرٌ ، وَيَدْيِهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ عَلَى
الْمَنْصُوصِ يَنْزِعُ خَاتَمَهُ وَيُخَلِّلُ أَصَابِعَهُ .

وَأَجَازَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ⁽⁵⁾ إِلَى الْكُوعَيْنِ⁽⁶⁾ يَتَوَيَّ بِهِنَّ اسْتِبَاحَةَ الصَّلَاةِ لَا رَفَعَ

= متى تشاغل باستعماله فوات الوقت لضيقه أو تأخر المجيء به ، أو لبعد مسافة في الوصول إليه ، أو لعدم
الآلة التي توصله إليه كالدلو ، وصوِّبه ابن يونس وجعله ابن الحاجب مشهور المذهب .

انظر : « التلقين » (67/1) ، « التاج والإكليل » (494/1) ، « جامع الأمهات » (66/1) ، « المدونة »
(44/1) ، « شرح الإرشاد » (125/1) .

(1) محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري : إمام ثقة فقيه ، قال السمعاني : انتهت إليه رئاسة مذهب مالك
في العراق ، توفي سنة 375 هـ . انظر : « الديباج المذهب » (210/2) ، « شجرة النور » (92/1) ،
« طبقات الفقهاء » ص 169 ، « الأنساب » (78/1) .

(2) الوترة : هي الحاجز بين ثقبى الأنف . انظر : « مواهب الجليل » (188/1) .

(3) حِجَاخُ الْعَيْنِ : بالكسر والفتح لغة : العظم المستدير حَوْهَا .

انظر : « المصباح المنير » (121/1) ، « المنتقى » للباي (86/7) .

(4) الْعَنْقَقَةُ : ما بين الذَّقْنِ وطرف الشفة السفلى ، وَالْعَنْقَقُ : في الأصل خِفَّةُ الشَّيْءِ وقلته ، وسميت
بذلك لخفة شعرها . انظر : « اللسان » (277/10) .

(5) عبد الرحمن بن القاسم العتقي : الإمام الفقيه ، الْمُحَدِّثُ ، الثقة ، ركن من أركان المذهب المالكي
من كبار المصريين وفقهائهم ، توفي سنة 191 هـ .

انظر : « الديباج » (465/1) ، « التهذيب » (282/6) ، « المدارك » (433/2) .

(6) مسح اليدين إلى الكوعين فرض ، ومن الكوعين إلى المرفقين سنة في مشهور المذهب ، قال القرافي :
والأفضل البلوغ إلى المرفقين ، لأنه فعل الصحابة رضي الله عنهم . انظر : « جامع الأمهات » (69/1) .
« الذخيرة » (353/1) ، (354) ، « التلقين » (69/1) ، « تبين المسالك » (256/1) .

الْحَدَّثِ⁽¹⁾ : الْأَصْغَرُ وَالْأَكْبَرُ سَوَاءٌ .

وَلَا يُجْزَى قَبْلَ دُخُولِ الصَّلَاةِ ، يَتَيَّمُ الْيَأْسُ أَوَّلَهُ⁽²⁾ ، وَالرَّاجِي
آخِرَهُ ، وَالْمُتَرَدِّدُ وَسَطُهُ .

وَوُجُودُ الْمَاءِ قَبْلَ الشَّرُوعِ يُبْطِلُهُ وَفِي أَثْنَائِهَا أَوْ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهَا
لَا يَلْزَمُهُ إِعَادَةٌ إِلَّا مَنْ نَسِيَهُ فِي رَحْلِهِ .

وَلَا يَجْمَعُ فَرِيضَتَيْنِ يَتَيَّمُ وَاحِدٍ ؛ بِخِلَافِ التَّوَافِلِ فِي فَوْرِ أَوْ تَابِعَةٍ
لِلْفَرَضِ ، وَفِي الْفَوَائِتِ قَوْلَانِ⁽³⁾ .

حُكْمُ فَاقِدِ الطَّهَوْرَيْنِ

وَمَنْ عَدِمَ الْمَاءَ وَالصَّعِيدَ⁽⁴⁾ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ الضَّرُورِيُّ فَالْمَنْصُوصُ
سُقُوطُهَا⁽⁵⁾ ، وَعَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ يُصَلِّي وَيَقْضِي ، وَقَالَ أَشْهَبُ⁽⁶⁾ :

(1) قوله : لا رفع الحدّث : لأنه بفرغه من الصلاة يعود جُنُبًا على المشهور في المذهب ، فالتيمم يرفع
المنع ، ولا يرفع الوصف الحكمي وإنما يبيح الصلاة فقط .

انظر : « حاشية الدسوقي » (1/155) ، « الثمر الداني » ص 76 ، « كفاية الطالب » (1/294) .

(2) يعنى أول الوقت .

(3) روى أبو الفرج عن مالك فيمن ذكر صلوات فائتة أن يصلّيها كلها بتيمم واحد ، وقد ذكره ابن أبي زيد
بصبغة التضعيف ، والمعتمد من المذهب أن كلّ فرض لا بدّ له من تيمم .

انظر : « الفواكه الدواني » (1/156) ، « مواهب الجليل » (1/339) ، « كفاية الطالب » (1/227) ،

« إيضاح المعاني على رسالة القيرواني » ص 37 لمحققه ، طبع دار الفضيلة .

(4) قال ابن الحاجب : وذلك يتصوّر في المربوط والمصلوب والمريض لا يجزئ مناولاً .

انظر : « مواهب الجليل » (1/360) ، « التاج والإكليل » (1/360) .

(5) يعنى أنه لا يصلى ولا يقضى وجعله ابن خويز منداد وابن القصار الصحيح من مذهب مالك ، وقد أطال

الإمام ابن عبد البر في بيان فساد فقال : « كيف أقدر على أن أجعل هذا الصحيح من مذهب مالك مع خلافه
جمهور السلف وعامة الفقهاء وجماعة المالكيين . انظر : المسألة مفصلة في المصادر السابقة مع « الاستذكار »

(1/306) ، « التمهيد » (19/375) ، « المدونة » (1/252) ، « عيون المجالس » (1/231 - 233) .

(6) أشهب بن عبد العزيز ، أبو عمرو : الإمام الفقيه ، أخذ عن مالك وجمّع وانتهت إليه رئاسة

المذهب بمصر ، توفي سنة 204 هـ . انظر : « طبقات الفقهاء » ص 155 ، « الديباج المذهب » (1/98) .

لَا يَقْضَى ⁽¹⁾ ، وَقَالَ أَصْبَغُ ⁽²⁾ ، لَا يُصَلَّى حَتَّى يَجِدَ أَحَدَهُمَا .

أحكام الحيض

فَضْلٌ : لَا حَدَّ لِأَقْلِ الْحَيْضِ ⁽³⁾ كَالنَّفَاسِ ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا كَمَشْهُورِ أَقْلِ الطُّهْرِ ، وَتُعْتَبَرُ الْمُبْتَدِئَةُ بِأَثَرِهَا ⁽⁴⁾ ، فَإِنْ تَجَاوَزَتْهُنَّ فَرَوَايَةُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي « الْمُدُونَةِ » ⁽⁵⁾ تَتِمَادَى أَكْثَرُهُ ، وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ ⁽⁶⁾ تَسْتَظْهِرُ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مَا لَمْ تُجَاوِزْ أَكْثَرُهُ ، وَرَوَى عَنِ ابْنِ زَيْدٍ ⁽⁷⁾ تَقْتَصِرُ عَلَى عَوَائِدِهِنَّ ، وَفِي تَجَاوُزِ الْمُعْتَادَةِ ⁽⁸⁾ عَادَتُهَا رَوَايَاتٌ ثُمَّ هِيَ مُسْتَحَاضَةٌ وَهِيَ

(1) يعنى يصلى ولا يقضى كما فى المصادر التى مرّت سابقًا .

(2) أصبغ بن الفرج أبو عبد الله المصرى : قال ابن معين : كان من أعلم خلق الله كلهم برأى مالك يعرفها مسألة مسألة ، وهو أجل أصحاب ابن وهب ، توفى سنة 225 هـ .

انظر : « العبر » (1/393) ، « الديباج المذهب » (1/97) .

(3) الحيض : لغة : السيلان ، وشرعًا : هو الدم الخارج بنفسه من فرج المرأة الممكن حملها عادة ؛ غير زائد على خمسة عشر يومًا من غير مرض ولا ولادة .

انظر : « شرح حدود ابن عرفة » ص 39 ، 40 ، « كفاية الطالب » (1/267) .

(4) المبتدئة : هى التى لم يسبق لها حيض ، ولم تتقرّر لها عادة ، أترابها : أمثالها .

(5) لفظ « المدونة » (1/167) : رأيت إن حاضت جارية أول ما تحيض فتمدى بها الدم ؟ فقال : تقعد

فيما بينها وبين خمس عشرة ليلة ؛ لأن ذلك أكثر ما يُحْبَسُ له النساء .

(6) أبو محمد ، عبد الله بن وهب : الفقيه ، الإمام المحدث ، تفقّه بمالك وكان من أجلة أصحابه

المصريين ، توفى سنة 197 هـ . انظر : « وفيات الأعيان » (1/312) ، « سير النبلاء » (9/223) .

(7) على بن زياد التونسي ، قال ابن شعبان : ثقة ، مأمون ، متعبد ، بارع فى الفقه ، تفقه بمالك ،

وسمع منه ، له مسائل فى « المدونة » ، توفى بتونس سنة 182 هـ .

انظر : « ترتيب المدارك » (3/21) ، « طبقات الفقهاء » ص 146 .

(8) المعتادة : هى التى سبق لها الحيض ، وتقرّرت لها عادة معينة ، فتغتسل إن انقطع عنها الدم ، وإن

تمادى عليها الدم ، زادت ثلاثة أيام عن أكثر عاداتها ، ويسمى ذلك استظهارًا ، ثم هى مستحاضة ، تصوم

وتصلّى وتوطأ ، فإن كانت عاداتها أربعة عشر يومًا زادت ما نقص عن خمسة عشر يومًا ، ويكون الدم النازل

بعد هذه العادة [نصف شهر] دم علة وفساد ، وهو ما يسمى عند أهل الطبّ بالزيف الدموى .

انظر : « المدونة » (1/169) ، « تبين المسالك » (1/278) ، « الفقه المالكي الميسر » ص 53 ، لمقیده

الفقير إلى ربه ، طبع دار الفضيلة .

مُسْتَمِرَّةُ الطَّهَارَةِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُمَيِّزَةً فَتَعْمَلُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ عِنْدَ تَغْيِيرِ الدَّمِ
وَبَعْدَهُ طَهْرٌ فَاصِلٌ .

وَمَنْ تَقَطَّعَ دُمُهَا فَإِنْ كَانَ الثَّانِي بَعْدَ طَهْرٍ فَحَيْضٌ مُؤْتَنَفٌ ، وَإِلَّا فَهُمَا
حَيْضَةٌ فَتُلْفَقُ⁽¹⁾ حَتَّى تَبْلُغَ أَكْثَرَهُ⁽²⁾ ، فَإِنْ زَادَ فَمُسْتَحَاضَةٌ⁽³⁾ ، وَتَغْتَسِلُ
وَتُصَلِّي وَتُصُومُ أَيَّامَ انْقِطَاعِهِ وَتُوطَأُ .

وَعَلَامَةُ الطَّهْرِ الْجُفُوفُ أَوْ الْقَصَّةُ الْبَيْضَاءُ ، وَيُمْنَعُ وَطُؤُهَا قَبْلَ غُسْلِهَا ،
فَإِنْ فَعَلَ أَثِمَ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ .

وَلَا بَأْسَ بِالِاسْتِمْتَاعِ بِأَعَالِيهَا شَاذَةً عَلَيْهَا إِزَارَهَا وَتُجْبَرُ الْكِتَابِيَّةُ عَلَى
الْغُسْلِ لِزَوْجِهَا الْمُسْلِمِ .

وَالْحَامِلُ نَحِيضُ⁽⁴⁾ ، فَإِنْ تَجَاوَزَتْ عَادَتَهَا فَالْمَشْهُورُ عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ إِنْ
كَانَ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ تَمَادَتْ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا⁽⁵⁾ وَبَعْدَ سِتَّةِ [أَشْهُرٍ]

(1) التلفيق : لغة : الضم وفي الاستعمال الفقهي : يقصد به المرأة يأتيها الجفاف لمدة - بعد انقطاع الدم -
ثم يعاودها الدم مرة أخرى ثم ينقطع ثم يعود فما دام هذا الانقطاع لم يمتد إلى خمسة عشر يوماً فهي حيضة واحدة
تلفق - أى تضم - أيام نزول الدم فقط ، ثم يكون الدم بعد ذلك دم علة وفساد ، وحكم المُلَفَّقَةُ : أنها تغتسل
وجوباً كلما انقطع دمها ، وتصلى وتصوم وتوطأ ، لأنه طهر حقيقة .

انظر : « الفقه المالكي الميسر » ص 54 ، « الشرح الصغير » (1/ 209 - 212) .

(2) أَكْثَرُهُ : يعنى نصف شهر .

(3) الاستحاضة : هى سيلان الدم من المرأة في غير أيام حيضها ونفاسها ، لعلة أو مرض ، وهو دمٌ

أحمر رقيق ، بخلاف دم الحيض فهو أسود غليظ .

انظر : « القوانين الفقهية » ص 32 ، « المقدمات » لابن رشد (1/ 57) ، « حاشية العدوى » (1/ 144) ،

(4) هذا عند المالكية ، وذهبت الحنفية والحنابلة وهو قول عند الشافعية إلى أن دم الحامل دم علة وفساد ،

وليس بحيض وذلك لما ثبت في حديث أبي سعيد الخدرى رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى

تَضَعُ ، وَلَا غَيْرَ ذَاتِ حَمْلٍ حَتَّى تَحْيِضَ » رواه أبو داود (2157) ، والحاكم (2/ 212) ، وصححه وأقره

الذهبي ، فجعل ﷺ الحيض علامة على براءة الرحم ، فدل على أنه لا يجتمع معه ، هذا وقد استحب الحنابلة

للحامل أن تغتسل عند انقطاع الدم عنها على سبيل الاحتياط للخروج من الخلاف .

انظر : « المجموع » للنووى (2/ 412) ، « المغنى » (1/ 188) .

(5) في « المدونة » (1/ 177) عن ابن القاسم ولفظه : « خمسة عشر يوماً أو نحو ذلك » وقوله : « ونحو =

عِشْرِينَ يَوْمًا ، وَأَجْرَاهَا الْمُغِيرَةُ⁽¹⁾ وَأَشْهَبُ مُجْرَى الْحَائِلِ⁽²⁾ .

النَّفَاسُ وَمُدَّتُهُ

فَضْلٌ فِي النَّفَاسِ : ⁽³⁾ وَالصَّحِيحُ أَنَّ أَكْثَرَ النَّفَاسِ مُعْتَبَرٌ بِالْعَوَائِدِ مَا لَمْ تُجَاوِزْ سِتِينَ يَوْمًا⁽⁴⁾ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُتَخَلِّلَ بَيْنَ الْوَضْعَيْنِ⁽⁵⁾ حَيْضٌ وَقِيلَ : نَفَاسٌ فَتَضُمُّ إِلَيْهِ مَا بَعْدَهُ .

وَتَقْضَى الْحَائِضُ الصَّوْمَ لَا الصَّلَاةَ ، وَالنَّفَسَاءُ مِثْلُهَا فِيمَا يَجِبُ وَيَمْتَنِعُ وَيَجُوزُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

= ذلك ، أى خمسة أيام مع النصف ، فيكون أكثره لها عشرون يومًا ، وكذلك قوله : « وإذا جاوزت الستة أشهر من حملها ، ثم رآته [بمعنى الدم] تركت الصلاة ما بينها وبين العشرين يومًا أو نحو ذلك » قال المالكية : يعنى أن أكثره ثلاثون يومًا ، قال الشيخ عليش : وهذا قول جميع شيوخ إفريقية ، وهو الرّاجح وظاهر المدونة .

انظر : « منح الجليل » (1/168 ، 169) ، « الشرح الصغير » (1/210) .

(1) المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي : سمع مالكا وجماعة ، قال يحيى : كان عليه مدارُ الفتوى في زمن مالك ، وكان فقيه المدينة بعده ، توفى سنة 188 هـ .

انظر : « شجرة النور » (1/156) ، « الدباج المذهب » (2/344) ، « التهذيب » (10/264) .

(2) الحائل : كل حامل ينقطع عنها الحمل سنة أو سنوات ، والمعنى : أن الحامل إذا حاضت وتجاوزت حيضتها عن عاداتها فحكمها حكم غير الحامل عند المغيرة وأشهب على التفصيل السابق .

انظر : « اللسان » (11/189) ، « شرح الإرشاد » (1/147) .

(3) النَّفَاسُ : لغة : ولادة المرأة سواء كان معها دم أم لا ، واصطلاحًا : الدم الخارج من الفرج لأجل الولادة على جهة الصحة والعادة . انظر : « الثمر الداني » ص 31 ، « الفواكه الدواني » (1/120) .

(4) يعنى أن أكثره ستون يومًا ، قاله الإمام في « المدونة » ثم رجع عنه وقال : قدر ما يراه النساء ، وعلى الأول اقتصر في « التلقين » و « الرسالة » ، قاله المواق .

انظر : « التساج والإكليل » (1/376) ، « التلقين » (1/75) ، « المدونة » (1/174) ، « الرسالة » لابن أبي زيد مع إيضاح المعان ص 24 ، طبع دار الفضيلة .

(5) المعنى أن الدم الذى بين التّوأمين في بطن إذا كان بينهما أقل من ستة أشهر ، فالمعتمد أنه نفاس ، وعلى هذا إن كان بينهما أقل من شهرين فتبنى على ما مضى لها من أيام نزول الدم ويصير الجميع نفاسًا واحدًا ، وإليه ذهب أبو محمد والبراذعى وهو المعتمد ، قاله الخطّاب وغيره .

انظر : « مواهب الجليل » (1/375) ، « شرح الحرشى » (1/209) ، « الشرح الصغير » (1/217) ، « حاشية الدسوقي » (1/174 ، 175) .

كتاب الصلاة

مواقيت الصلاة

يَدْخُلُ وَقْتُ الظُّهْرِ بِالزَّوَالِ ⁽¹⁾ وَهِيَ زِيَادَةُ الظِّلِّ بَعْدَ غَايَةِ نَقْصِهِ ، وَآخِرُ
الْأَخْتِيَارِيِّ ⁽²⁾ إِذَا صَارَ ظِلُّ الشَّخْصِ مِثْلَهُ بَعْدَ ظِلِّ الزَّوَالِ ، وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتِ
الْعَصْرِ وَآخِرُهُ مِثْلِيهِ .

وَالْمَغْرِبُ بِالْغُرُوبِ ⁽³⁾ مُقَدَّرٌ بِفِعْلِهَا بَعْدَ تَحْصِيلِ شُرُوطِهَا ⁽⁴⁾ ،
وَالْعِشَاءُ بِغُرُوبِ الْحُمْرَةِ ⁽⁵⁾ إِلَى مُنْتَهَى الثُّلُثِ ⁽⁶⁾ ، وَالصُّبْحُ الْفَجْرُ

(1) يُعْرَفُ الزَّوَالُ : بِأَنْ نُنْصِبَ عَوْدًا مُسْتَقِيمًا فِي أَرْضٍ مُسْتَوِيَةٍ ، فَإِذَا تَنَاهَى الظِّلُّ فِي النِّقْصَانِ أَوْ ذَهَبَ
جُمْلَةً ، ثُمَّ شَرَعَ فِي الزِّيَادَةِ ، فَهَذَا وَقْتُ الزَّوَالِ .

انظر : « الفواكه الدواني » (1/ 166) ، « كفاية الطالب » (1/ 308) .

(2) الْوَقْتُ الْاِخْتِيَارِيُّ : هُوَ الْوَقْتُ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ الْمَكْلَفُ خَيْرًا فِي إِيقَاعِ الصَّلَاةِ فِي أَى جِزَاءٍ مِنْ
أَجْزَائِهِ ، إِنْ شَاءَ فِي أَوَّلِهِ أَوْ فِي وَسْطِهِ ، أَوْ فِي آخِرِهِ عَلَى تَفْصِيلِ سِيَاقِ ذِكْرِهِ .
انظر : « حاشية الدسوقي » (1/ 176) ، « حاشية العدوي » (1/ 302) .

(3) بِالْغُرُوبِ : يَعْنِي أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِهَا غُرُوبُ الشَّمْسِ ، وَالْمُرَادُ بِهِ غُرُوبُ قَرَصِهَا جَمِيعِهِ حَيْثُ لَا يَرَى مِنْهُ
شَيْءٌ لَا مِنْ سَهْلٍ ، وَلَا مِنْ جَبَلٍ ، قَالَه الْحَطَّابُ .
انظر : « مواهب الجليل » (1/ 392) .

(4) يَعْنِي أَنَّ وَقْتُ الْمَغْرِبِ غَيْرُ مُمْتَدٍّ بَلْ يُقَدَّرُ بِمَا يَسَعُ فِعْلُهَا بَعْدَ شُرُوطِهَا مِنْ طَهَارَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَهَذَا
هُوَ مَشْهُورُ الْمَذْهَبِ ، وَذَهَبَ جَمْعٌ مِنْ أُمَّةِ الْمَذْهَبِ إِلَى أَنَّ وَقْتَهَا مُمْتَدٌّ إِلَى غِيَابِ الشَّفَقِ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي
« الْمَوْطَأِ » ، وَاخْتَارَهُ الْبَاجِي وَابْنُ الْعَرَبِيِّ ، وَوَقَعَ فِي « الْمَدُونَةِ » مَا يَفِيدُ ذَلِكَ كَمَا جِزَمَ بِهِ الْحَطَّابُ .
انظر : « مواهب الجليل » (1/ 393) ، « المنتقى » (1/ 23) ، « المدونة » (1/ 180) ، « الموطأ » (1/ 12) ،
« التمهيد » (8/ 79) ، « النوادر والزيادات » (1/ 153) .

(5) الْحُمْرَةُ : أَى الَّتِي تُرَى فِي الْمَغْرَبِ مِنْ بَقَايَا شُعَاعِ الشَّمْسِ وَبَغْيَابِهَا يَخْرُجُ وَقْتُ الْمَغْرِبِ ، وَيَدْخُلُ
وَقْتُ الْعِشَاءِ . انظر : « المنتقى » للباجي (1/ 15) ، « الفواكه الدواني » (1/ 169) .

(6) يَعْنِي أَنَّ آخِرَ وَقْتِهَا الْمُسْتَحَبُّ مُمْتَدٌّ إِلَى ثُلْثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَالبَاجِي : وَهُوَ مَشْهُورُ
الْمَذْهَبِ . انظر : « التمهيد » (8/ 92) ، « المقدمات » (1/ 71) ، « النوادر والزيادات » (1/ 153) ،
« المنتقى » (1/ 15) .

الصَّادِقِ^(١) إِلَى الْإِسْفَارِ الْأَعْلَى^(٢) ، وَالْأَفْضَلُ التَّغْلِيْسُ^(٣) بِهَا ، وَتَعْجِيلُ الْمَغْرَبِ وَتَأْخِيرُ الْبَوَاقِي بِمَسَاجِدِ الْجَمَاعَاتِ قَدْرًا لَا يَضُرُّ بِهِمْ وَالْإِبْرَادُ^(٤) بِالظُّهْرِ فِي الْحَرِّ وَفِي إِبْرَادِ الْمُتَفَرِّدِ قَوْلَان .

وَمَنْ شَكَّ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ لَمْ يُصَلِّ وَلَيَجْتَهِدْ وَيُؤَخَّرْ حَتَّى يَتَحَقَّقَ أَوْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ دُخُولُهُ ، فَإِنْ تَبَيَّنَ الْوُقُوعُ قَبْلَهُ أَعَادَ .

الْقَدْرُ الَّذِي تُدْرِكُ بِهِ الصَّلَاةُ لَذَوِي الْأَعْذَارِ

وَيُدْرِكُ الْمَغْذُورُونَ الْحَائِضُ تَطَهَّرَتْ ، وَالْمَحْنُونُ وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ يُفِيْقَانِ ، وَالصَّبِيُّ يَحْتَلِمُ ، وَالْكَافِرُ يُسَلِّمُ الظُّهْرَيْنِ^(٥) لِبَقَاءِ خَمْسِ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الظُّهَارَةِ وَالسُّرِّ وَلِثَلَاثٍ فِي السَّفَرِ ، وَلِدُونِهِنَّ إِلَى رَكَعَةِ الثَّانِيَةِ فَقَطْ ، وَلَا رُبْعَ قَبْلَ الْفَجْرِ الْعِشَاءَيْنِ^(٦) وَلِدُونِهِنَّ الْأَخِيرَةَ ، وَتَسْقُطُ الْأَوَّلَيَانِ ، وَالصُّبْحُ لِبَقَاءِ رَكَعَةٍ قَبْلَ الطُّلُوعِ ، وَطَرُؤُ الْعُذْرِ لِمِثْلِ ذَلِكَ مُسْقِطٌ إِلَّا النَّوْمَ وَالنَّسْيَانَ ، وَالْبُلُوعُ فِي الْوَقْتِ يُوجِبُ الْإِعَادَةَ فَرَضًا وَقَبْلَ فَوَاتِ الْجُمُعَةِ يُوجِبُ إِتْيَانَهَا .

(١) الفجر الصادق : هو انصداع الضوء المنتشر في أقصى الشرق حتى يعم الأفق .

انظر : « حاشية الدسوقي » (1 / 178) ، « كفاية الطالب » (1 / 305) .

(٢) الإسفار الأعلى : هو الوقت من الصبح الذي يميز الرجل فيه جلوسه ، أو الذي تترأى فيه الوجوه ،

ويراعى في ذلك البصر المتوسط .

انظر : « هداية المتعبد السالك » ص 66 ، « الفواكه الدواني » (1 / 201) .

(٣) الغلَس : اختلاط ضوء الصبح بظلمة الليل بحيث لا يبلغ الإسفار .

انظر : « حاشية العدوى على كفاية الطالب » (1 / 308) ، « الثمر الداني » ص 105 .

(٤) الإبراد : الدخول في وقت البرد ، بمعنى أن ينكسر وهج الحرِّ ، والمشهور أن ذلك مستحب في حق

الفرد والجماعة وبه جزم الباجي وغيره .

انظر : « حاشية الدسوقي » (1 / 180) ، « اللذخيرة » (2 / 26 ، 27) ، « الاستذكار » (1 / 98) ، « شرح

الإرشاد » (1 / 154) .

(٥) الظُّهْرَيْنِ : يعني الظهر والعصر .

(٦) العشاءين : المغرب والعشاء .

وَمَنْ تَطَهَّرَ وَأَدْرَكَ الْوَقْتَ فَأَحْدَثَ لَزِمَهُ مَا كَانَ أَدْرَكَ وَقْتَهُ ، وَكَذَلِكَ مَنْ ذَكَرَ صَلَاةً مَنْسِيَّةً ، وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ .

الأذان حكمه وصفته وشروطه

فَضْلٌ : الْأَذَانُ ⁽¹⁾ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ⁽²⁾ لِلْمُصَلِّينَ الْفَرَضَ فِي وَقْتِهِ جَمَاعَةً ، وَلَا يُؤَدَّنُ وَلَا يُقِيمُ إِلَّا مُسْلِمٌ ذَكَرَ مُكَلَّفٌ عَارِفٌ بِالْأَوْقَاتِ .

يُسْفَعُ كَلِمَاتِهِ إِلَّا الْأَخِيرَةَ وَيَرْجَعُ ⁽³⁾ فِي الشَّهَادَتَيْنِ وَيَزِيدُ التَّثْوِيبَ ⁽⁴⁾ فِي الصُّبْحِ ، وَلَا يَجُوزُ قَبْلَ الْوَقْتِ إِلَّا لَهَا . وَالْإِقَامَةُ أَكْدُ ، فَيُقِيمُ الْقَاضِي وَالْمُنْفِرُ وَيُوتِرُ ⁽⁵⁾ كَلِمَاتِهِ إِلَّا التَّكْبِيرَ صَيِّتًا ⁽⁶⁾ مُتَطَهِّرًا عَلَى غُلُوِّ مُسْتَقْبَلًا ، وَلَا بِأَسْ بِتَصْفُحِهِ يَمِينًا وَشِمَالًا ⁽⁷⁾ .

(1) الأذان : لغة : الإعلام ، وشرعاً : الإعلام بدخول وقت الصلاة بألفاظ مخصوصة .

انظر : « الحدود مع شرحها » ص 55 ، « شرح الخرشي » (1 / 229) .

(2) على مشهور المذهب ، وذهب جمع منهم كابن عبد البر وابن رشد والباجنى وجعله الأئمة مشهور المذهب أنه فرض في كل مصرٍ على سبيل الكفاية ؛ لأنه شعار الإسلام ، وسُنَّةٌ مؤكدة في حق مساجد الجماعات ولو تلاصقت المساجد ، وكذا لكل جماعة تطلب غيرها للصلاة .

انظر : « التاج والإكلیل » (1 / 421) ، « الذخيرة » (2 / 58) ، « الاستذكار » (1 / 371) ، « جامع الأمهات » (1 / 86) ، « النوار والزيادات » (1 / 158) ، « مواهب الجليل » (1 / 422) .

(3) يعني أنه يُسَنُّ للمؤذن أن يَرْجِعَ الشهادتين بأعلى من صوته بالشهادتين أولاً .

انظر : كما في « شرح الخرشي » (1 / 230) .

(4) التثويب : هو قول المؤذن في أذان الصبح : الصلاة خيرٌ من النوم .

انظر : « مواهب الجليل » (1 / 432) .

(5) يوتر : أى يفرّد ،

(6) الصَّيْتُ : المرتفع الصوت قال الخرشي : أى حسن الصوت مُرْتَفِعُهُ ؛ قال الخطّاب : لأن المقصود

من الأذان الإعلام ، وإذا كان صَيِّتًا كان أبلغ في الإسماع . انظر : « مواهب الجليل » (1 / 437) ، « شرح الخرشي » (1 / 232) .

(7) بتصفّحه : أى دورانه والتفاتة بحدّه يمينًا وشمالًا ، وأجاز مالك إن كان يقصد الإسماع ، وأما لغير

هذا الغرض فأنكره مالك إنكارًا شديدًا .

انظر : « مواهب الجليل » (1 / 441) ، « المدونة » (1 / 158) ، « التاج والإكلیل » (2 / 97) .

وَلَا يَسْتَغْلُ بِالْأَكْلِ وَالْكَلَامِ وَيَبْنِي لَيْسِيرِهِ ، وَالْأَعْمَى يُقَلِّدُ عَارِفًا
بِالْوَقْتِ وَلَا يُؤَدِّنُ لِلْقَضَاءِ لَا الْمُنفَرِدُ وَالنِّسَاءُ وَيُقَمِّنُ لِأَنْفُسِهِنَّ .

وَيُنْدَبُ لِسَامِعِهِ حِكَايَتُهُ ، وَيُبْدِلُ الْحَوْقَلَةَ مِنَ الْحَيْعَلَةِ ⁽¹⁾ ، وَفِي
النَّافِلَةِ ⁽²⁾ يَحْكِي إِلَى مُنْتَهَى الشَّهَادَتَيْنِ ⁽³⁾ وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ
الثَّامَةِ وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ ⁽⁴⁾ وَالْفَضِيلَةَ وَالذَّرَجَةَ الرَّفِيعَةَ
وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ ⁽⁵⁾ [إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ] ⁽⁶⁾ اللَّهُمَّ
اسْقِنَا مِنْ حَوْضِهِ بِكَأْسِهِ مَشْرَبًا هَنِيئًا سَائِعًا رَوِيًّا غَيْرَ خَرَايَا وَلَا نَاكِثِينَ ⁽⁷⁾ ،
بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ .

فَضْلٌ : اسْتِيقْبَالُ الْقِبْلَةِ شَرْطٌ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ وَالنَّافِلَةِ
فِي سَفَرِ الْقَصْرِ عَلَى الدَّابَّةِ ؛ فَيَلْزَمُ مُعَايِنَتَهَا إِصَابَتُهَا وَغَيْرُهُ جِهَتُهَا ؛ فَإِنَّ
أَشَكْلَتْ تَحَرَّى ⁽⁸⁾ فَإِنْ تَحَيَّرَ تَحَيَّرَ جِهَةً ، وَقِيلَ : يُصَلِّي أَرْبَعًا إِلَى أَرْبَعِ
جِهَاتٍ فَإِنْ تَبَيَّنَ الْخَطَأُ فِي أَثْنَائِهَا اسْتَدَارَ وَبَعْدَهَا لَا إِعَادَةَ .

(1) أى يقول : لا حول ولا قوة إلا بالله بدلاً من حتى على الصلاة ، وحتى على الفلاح .

انظر : «الشرح الصغير» (254/1) .

(2) (يعنى ولو كان فى صلاة نافلة ، فى «النوادر» قال ابن نافع ، وعلی عن مالك : ولا بأس أن يقول
كقول المؤذن من فى النافلة ، ويدعو بما أحب وجعله بعضهم مشهور المذهب ، وقال سحنون : لا يقول
كقوله فى فرض ولا تفل . انظر : «النوادر» لابن أبى زيد (1/166) ، «حاشية الدسوقي» (1/196) ،
«شرح الصغير» (1/254) ، «المنتقى» (1/131) .

(3) قال الدردير : فلا يحكى الحَيْعَلَتَيْنِ ، ولا يحكى الصَّلَاةَ خَيْرٌ مِنَ النُّومِ ، وظاهر المشهور أنه
لا يحكى التكبير والتهليل الأخير مع أنه ذكر ، ومقابل المشهور : يحكىه ويُندَبُ مُتَابِعَتُهُ فى الحكاية .

انظر : «الشرح الكبير» (1/196) .

(4) الوَسِيلَةُ : هى درجة فى الجنة كما جاء فى الأحاديث الصحيحة .

(5) رواه البخارى (589) ، وأبرداود (529) ، والترمذى (211) عن جابر رضي الله عنه إلى هذا القدر .

(6) ساقط من «خ» ومثبت فى «ط» وهى عند البيهقى فى سننه (1/410) ضمن الحديث .

(7) التَّكْبُتُ : نقض العهد ، ومعناه هنا : التَّكْبُّتُ والرجوع عن الهدى والإيمان .

انظر : «اللسان» (2/197) .

(8) التَّحَرَّى : هو التَّثَبُّتُ فى الاجتهاد لطلب الحق والرَّشَاد عند تعذر الوصول إلى حقيقة المطلوب .

انظر : «طلبة الطبعة» ص 91 .

وَعَزِيرُ الْمُجْتَهِدِ يُقَلِّدُ عَارِفًا بِجَهَّتِهَا كَالْأَعْمَى ، وَدَاخِلُ الْقَرْيَةِ الْمُسْلِمَةِ
يَعْمَلُ عَلَى مُحَرَابِهَا .

ستر العورة

فَضْلٌ : سَتَرُ الْعَوْرَةِ شَرْطٌ ، وَهِيَ مِنَ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ ،
فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا إِزَارًا ⁽¹⁾ أَتَزَرَ بِهِ ، أَوْ ثَوْبًا وَاسِعًا التَّحَفَ بِهِ ، وَخَالَفَ بَيْنَ
طَرَفَيْهِ وَعَقَدَهُمَا عَلَى عَاتِقِهِ .

وَتُكْرَهُ السَّرَاوِيلَةُ ⁽²⁾ بِإِنْفِرَادِهَا وَالْمُحَدِّدُ لِرَقَّتِهِ .

وَالْأَمَةُ كَالرَّجُلِ ، وَيُسْتَحَبُّ سَتْرُ بَدْنِهَا لَا رَأْسِهَا وَتَغْطِيَةُ الْمُسْتَوْلَدَةِ ⁽³⁾
وَالْمُبْعُضَةِ ⁽⁴⁾ الْعُنُقُ ، وَالْحُرَّةُ كُلُّهَا عَوْرَةً إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفَّيَهَا ، وَالسَّاتِرُ
الْخَصِيفُ ⁽⁵⁾ لَا الشَّافُ .

التَّسْتَرُ بِمُحَرَّمٍ وَحَكْمٌ مِنْ صَلَّى عَرِيَانًا

وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا حَرِيرًا أَوْ نَجَسًا صَلَّى بِهِ ، وَفِي اجْتِمَاعِهِمَا يُقَدَّمُ
النَّجَسُ ⁽⁶⁾ ، وَقِيلَ : الْحَرِيرُ .

-
- (1) الإزارُ : ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن . انظر : « المعجم الوسيط » (16/1) .
(2) السراويل : القطعة من القماش يُجْعَلُ لها حِجْزَةٌ وساقان ، تغطي السُرَّةَ والركبتين وبينهما ، ومحل
كراهة الصلاة فيها إن كانت مما يحدُّ العورة أى يصف جُرمها .
انظر : « شرح الخروشي » (250/1) ، « حاشية العدوى » (168/1) ، « اللسان » (767/1) .
(3) المُسْتَوْلَدَةُ : الجارية المتخذة لإنجاب الولد . انظر : « اللسان » (470/3) .
(4) الْمُبْعُضَةُ : هى الجارية التى بعضها معتق وبعضها رقيق .
انظر : « الموسوعة الفقهية » (298/11) .
(5) الْخَصِيفُ : الغليظ أى غير الشاف . انظر : « اللسان » (72/9) .
(6) قال الخروشى : إذا اجتمع الحرير مع المنتجس قدم على الحرير على المشهور وهو قول ابن القاسم ،
وقال ابن شاش : يصل فى الحرير ويعيد فى الوقت
انظر : « الذخيرة » (481/1) طبعة العلمية ، « شرح الإرشاد » (187/1) .

وَمَنْ عَدِمَ السَّاتِرَ صَلَّى غُرْبَانًا بِمَوْضِعِ سَاتِرٍ قَائِمًا رَاكِعًا سَاجِدًا ، وَفِي جَمَاعَةِ الْعُرَاةِ فِي الظُّلْمَةِ يَتَقَدَّمُ إِمَامُهُمْ وَيُصَلُّونَ كَذَلِكَ وَفِي نَهَارٍ أَوْ لَيْلٍ مُقْمِرٍ قِيلَ : يَنْفَرِدُ كُلٌّ بِمَوْضِعٍ ، وَقِيلَ : جَمَاعَةٌ فَاضِينَ .

وَيُمْنَعُ التَّلَثُّمُ فِي الصَّلَاةِ ⁽¹⁾ وَيُكْرَهُ كَفُّ ⁽²⁾ الْكُمِّ وَالشَّعْرِ وَشَدُّ الْوَسْطِ لَهَا ، وَإِزَالَةُ النَّجَاسَةِ شَرْطٌ ، وَقِيلَ : فَرَضَ مَعَ الذِّكْرِ وَالْقُدْرَةِ ⁽³⁾ .

أركان الصلاة

فَضْلٌ : أَرْكَانُهَا : النِّيَّةُ مُقْتَرَنَةٌ بِالتَّكْبِيرِ ، فَإِنْ قَدَّمَهَا بِالْكَثِيرِ لَمْ يُجْزِهِ إِلَّا أَنْ يَسْتَصْحِبَهَا ذِكْرًا ، وَمَحَلُّهَا الْقَلْبُ بَعْدَ تَلْفِظٍ ، فَإِنْ تَلَفَّظَ بِهَا فَوَاسِعٌ وَلَوْ اخْتَلَفَ الْعَقْدُ وَاللَّفْظُ فَالْمُعْتَبَرُ الْعَقْدُ ⁽⁴⁾ وَالْأَحْوَطُ الْإِعَادَةُ .

يَقْصِدُ آدَاءَ فَرَضِ الْوَقْتِ قَائِمًا مُسْتَقْبِلًا غَيْرَ مُقَنَّعٍ رَأْسَهُ ⁽⁵⁾ وَلَا مُطَاطِئِي

(1) التَّلَثُّمُ فِي الصَّلَاةِ : التَّلَثُّمُ : تَغْطِيَةُ الشَّقِّ السُّفْلِيِّ بِاللِّثَامِ .

قال العلامة زروق في « شرحه على المصنّف » : يَمْنَعُ إِذَا كَانَ يَكْبُرُ وَنَحْوَهُ وَيُكْرَهُ لِغَيْرِ ذَلِكَ ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَأْنُهُ أَوْ كَانَ فِي شُغْلٍ عَمِلَهُ مِنْ أَجَلِهِ فَيَسْتَمِرُّ عَلَيْهِ .

انظر : « مواهب الجليل » (503 / 1) ، « شرح الخرشى » (250 / 1) .

(2) كَذَا فِي « خ » ، وَ « ط » ، وَذَكَرَ الْحَطَّابُ فِي « مواهب الجليل » (502 / 1) بِلَفْظِ « كَفَّتْ » ، وَمَعْنَاهُ التَّشْمِيرُ قَالَ مَالِكٌ : مَنْ صَلَّى مُحْتَرِمًا أَوْ جَمَعَ شَعْرَهُ بِوَقَايَةِ [خِيطٍ وَنَحْوِهِ] ، أَوْ شَمَّرَ كَتِفَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لِبَاسِهِ وَهَيْئَتُهُ قَبْلَ ذَلِكَ ، أَوْ كَانَ فِي عَمَلٍ حَتَّى حَضَرَتْ الصَّلَاةُ فَصَلَّاهَا كَمَا هُوَ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لِيَكْفَتْ بِهِ شَعْرًا ، أَوْ ثَوْبًا فَلَا خَيْرَ فِيهِ . انظر : « التاج والإكليل » (186 / 2) ، « مواهب الجليل » (502 / 1) ، « الفواكه الدواني » (216 / 1) ، « النوادر والزيادات » (202 / 1) .

(3) وَهَذَا مَا اخْتَارَهُ الْبَاجِي ، وَجَعَلَهُ اللَّخْمِيُّ مَذْهَبَ الْمَدُونَةِ ، وَقَالَ الْخَلَّابُ وَابْنُ رَشْدٍ : هِيَ سُنَّةٌ ، وَذَكَرَ الْحَطَّابُ أَنَّ هَذَا خِلَافٌ فِي التَّعْبِيرِ بَيْنَ أَثْنَةِ الْمَذْهَبِ لِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّ مَنْ صَلَّى بِالنَّجَاسَةِ مُتَعَمِّدًا عَالِمًا بِحُكْمِهَا أَوْ جَاهِلًا وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى إِزَالَتِهَا يَعِيدُ صَلَاتَهُ أَبَدًا ، وَمَنْ صَلَّى بِهَا نَاسِيًا لَهَا أَوْ غَيْرَ عَالِمٍ بِهَا ، أَوْ عَاجِزًا عَنْ إِزَالَتِهَا يُعِيدُ فِي الْوَقْتِ . انظر : « مواهب الجليل » (131 / 1) ، « التاج والإكليل » (188 / 1) ، « شرح الخرشى » (102 / 1) ، « الشرح الصغير » (64 / 1) .

(4) الْعَقْدُ : مَا عَقَدَ عَلَيْهِ قَلْبُهُ وَنَوَاهُ ، كَأَنْ يَعْقِدَ أَوْ يَنْوِي بِقَلْبِهِ صَلَاةً ثُمَّ يَخْطُوعُ عِنْدَ النُّطْقِ بِالنِّيَّةِ فَيَتَلَفَّظُ بِغَيْرِهَا . انظر : هَذَا الْمَعْنَى فِي « مواهب الجليل » (516 / 1) ، « التاج والإكليل » (207 / 2) .

(5) مُقَنَّعٌ رَأْسُهُ : هُوَ أَنْ يَشْخَصَ بِبَصَرِهِ رَافِعًا إِلَى السَّمَاءِ .

انظر : « فتح الجوّاد بشرح الإرشاد » لِلزُّكْرَكِيِّ (88 / 1) .

لَهُ ، وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ بَتَعَيْنُ اللَّهِ أَكْبَرُ ، وَالْقِيَامُ لَهَا ، وَالْفَاحَةُ يَفْتَحُهَا بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالْمَشْهُورُ وَجُوبُهَا فِي أَكْثَرِهَا . وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ ⁽¹⁾ : بَلْ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ ⁽²⁾ .

وَالرُّكُوعُ : وَأَكْمَلُهُ تَمَكِينُ رَاحَتَيْهِ ⁽³⁾ مِنْ رُكْبَتَيْهِ مُعْتَدِلًا رَأْسُهُ وَظَهْرُهُ وَلَا يَبْزَحُ ⁽⁴⁾ وَالرَّفْعُ مِنْهُ .

وَالسُّجُودُ ⁽⁵⁾ عَلَى جَنْبَيْهِ ، وَفِي الْأَنْفِ خِلَافٌ ⁽⁶⁾ وَالرَّفْعُ مِنْهُ لِلْفَضْلِ يَجْلِسُ وَاضِعًا يَدَيْهِ عَلَى فِخْذَيْهِ مَبْسُوطَتَيْنِ وَقَدْرُ السَّلَامِ مِنَ الْجَلْسَةِ الْأَخِيرَةِ ، وَالسَّلَامُ وَهُوَ مُتَعَيِّنٌ مُعَرَّفٌ ، وَهَلْ يَنْوِي بِهِ الْخُرُوجَ قَوْلَانِ ⁽⁷⁾ ،

(1) هو القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن نصر البغدادي المالكي أحد أئمة المذهب ، سمع من الأبهري وحدث عنه وتفقه بكبار أصحابه ، توفي سنة 422 هـ بمصر بعد أن ولى قضاء المالكية بها في آخر عمره .
انظر : «الديباج المذهب» (1/ 159) .

(2) وهو قول مالك في «المدونة» ، وشهره ابن شاش وابن الحاجب ، وعبد الوهاب بن نصر وجعله الصحيح من المذهب ، وابن عبد البر لخبر «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج» أى ناقصة غير تامة [رواه مسلم (395)] . انظر : «التلخيص» (1/ 98) ، «الكافي» لابن عبد البر ص 40 ، «الاستذكار» (1/ 429) ، «الذخيرة» (2/ 183) ، «جامع الأمهات» (1/ 94) ، «شرح الخرشي» (1/ 270) .

(3) راحته : تشية راحة وهى باطن الكف . انظر : «مختار الصحاح» (1/ 110) .

(4) يبزح : البزح : خروج الصدر ودخول الظهر ، وقيل : لا يبزح : أى لا يرفع .

انظر : «شرح الإرشاد» (1/ 199) ، «فتح الجوّاد» (1/ 91) .

(5) السجود : أن يضع جبهته وأنفه بالأرض ، أو ما اتّصل بها من سطح محلّ المصلي كالسّرير ونحوه .
انظر : «مواهب الجليل» (1/ 520) .

(6) مشهور المذهب : أن السجود على الأنف ليس بواجب ، قال القاضي عبد الوهاب : إذا سجد على جبهته دون أنفه أجزاء ، واستحبنا له الإعادة في الوقت ، فإن سجد على أنفه دون جبهته أعاد أبداً .

انظر : «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» للقاضي عبد الوهاب البغدادي (1/ 247) ، «النوادر والزيادات» (1/ 185) ، «مواهب الجليل» (1/ 520) ، «التاج والإكليل» (2/ 216) .

(7) أى أنه وقع خلاف هل يشترط أن يجدد نية الخروج من الصلاة بالسلام لأجل أن يتميز عن جنسه

كافتقار تكبيرة الإحرام إليها لتمييزها عن غيرها ، ومشهور المذهب عدم الاشتراط كما جزم به ابن رشد والفكاهاني وابن عرقه وابن العربي ، أمّا إذا سلّم ساهياً لا يعتقد به التحليل [أى الخروج من الصلاة] فلا يميزه كما جزم بذلك القاضي عبد الوهاب وأقره القرافي . انظر : التفصيل في : «الإشراف» (1/ 255) ،

«الذخيرة» (2/ 201) ، «مواهب الجليل» (1/ 523) ، «شرح الخرشي» (1/ 274) ، «المقدمات» لابن رشد (1/ 96) ، «حاشية العدوى» (1/ 352) ، «هداية المتعبد السالك» ص 78 .

وَالطُّمَأْنِينَةُ وَيُجْزَى مِنْهَا أَذْنَى اللَّبْثِ وَتَرْتِيبُ الْأَدَاءِ .

سُنَنُ الصَّلَاةِ

وَسُنَنُهَا : قِرَاءَةُ مَا تَيْسَّرَ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ إِلَّا فِي آخِرَتِي الرَّبَاعِيَّةِ وَثَالِثَةِ الْمَغْرِبِ وَالْجَهْرِ فِي الصُّبْحِ وَالْجُمُعَةِ ، وَأَوَّلَتِي الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ، وَالسُّرِّ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَثَالِثَةِ الْمَغْرِبِ وَآخِرَتِي الْعِشَاءِ .

وَالْجُلُوسُ لِلتَّشَهُدِ ، وَلَفْظُهُ : « التَّحِيَّاتُ ⁽¹⁾ لِلَّهِ ، الرَّاكَيَاتُ ⁽²⁾ لِلَّهِ ، الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ » ⁽³⁾ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الَّذِي يُسَلِّمُ مِنْهُ ، وَالتَّكْبِيرُ سِوَى تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، وَهَلْ كُلُّ تَكْبِيرَةٍ أَوْ الْجَمِيعُ قَوْلَانِ ⁽⁴⁾ .

وَاخْتِلَافٌ فِي سَمِعِ اللَّهِ لِمَنْ حَمِدَهُ وَرَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، وَلَفْظُ التَّشَهُدِ ، فَقِيلَ : سُنَّةٌ ⁽⁵⁾ ، وَقِيلَ : فَضِيلَةٌ .

(1) التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ : جمع تحية قيل : أراد بها السلام ، وقيل : بمعنى الملك والبقاء ، قال عياض : أى جمع ما يستحق المَلِكُ من التحية أو يكتفى به عنه لله .

انظر : « مشارق الأنوار » (1/ 218) ، « شرح السُّنة » للبعغوى (2/ 311) .

(2) الرَّاكِيَاتُ : قال ابن حبيب : هى صالح الأعمال التى تزكو لصاحبها ، والطَّيِّبَاتُ : أى ما طاب من القول ، وحَسُنَ أَنْ يُثْنَى بِهِ عَلَى اللَّهِ .

انظر : « شرح الموطأ » للزرقانى (1/ 267) .

(3) هذا التشهد المروى عن عمر ﷺ والذي اختاره المالكية رواه مالك فى « الموطأ » (1/ 91) ، وعبد الرزاق (2/ 202) ، وابن أبى شيبه (1/ 261) ، والحاكم (1/ 398) وصححه وأقره الذهبى .

(4) ظاهر المذهب أن كل تكبيرة سُنَّةٌ ، وهو الذى يؤخذ من كلام خليل فى « مختصره » ، وصرَّح البُزْزَلِىُّ بأنه المشهور .

انظر : « حاشية الصاوى على الشرح الصغير » (1/ 319) ، « مواهب الجليل » (1/ 523) ، « شرح الخرشي » (1/ 275) .

(5) وهو مشهور المذهب . انظر المصدر السابقة .

فضائل الصلاة

وَفَضَائِلُهَا : رَفَعَ اليَدَيْنِ مَعَ الإِحْرَامِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ ، وَهَلْ عَلَى صِفَةِ الرَّاهِبِ أَوْ النَّابِذِ⁽¹⁾ ؟ قَوْلَانِ ، وَهَلِ الْأَفْضَلُ عَقْدُهُمَا تَحْتَ صَدْرِهِ أَوْ إِسْأَلُهُمَا قَوْلَانِ⁽²⁾ ، وَهَلْ يَرْفَعُهُمَا عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالرَّفْعِ مِنْهُ خِلَافٌ⁽³⁾ ، وَكَمَالُ الشُّورَةِ ، وَتَطْوِيلُ الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ قَدْرًا غَيْرَ شَاقٍّ ، وَتَقْصِيرُهَا فِي الْمَغْرِبِ ، وَتَوْسُطُهَا فِي الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ ، وَتَأْمِينُ الْمُؤْتَمِّ وَالْمُنْفَرِدِ سِرًّا ، وَالْإِقَامُ يُؤْمَنُ فِي السَّرِّيَّةِ وَيَقُولُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ وَالْمَأْمُومُ : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، وَالْمُنْفَرِدُ يَجْمَعُهُمَا ، وَالتَّسْبِيحُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَالْفَنُوتُ فِي ثَانِيَةِ الصُّبْحِ سِرًّا وَقَبْلَ الرُّكُوعِ أَفْضَلُ⁽⁴⁾ ،

(1) صفة الراهب : أن يجعل يديه مبسوطتين ظهورهما للسماء وبطونهما للأرض على صفة الراهب أيا الخائف وهي اختيار سحنون ، وقال عياض : يجعل يديه مبسوطتين بطونهما إلى السماء وظهورهما للأرض ، كالزَّاهِبِ ، وقال زُرُق : الظاهر أنه يجعل يديه على صفة النَّابِذِ بأن يجعل يديه قائمتين أصابعه حذو أذنيه وكفاه حذو مَنْكِبَيْهِ ، وصرح المازري بتشهير ذلك ورجحه اللقاني ، وقال الباجي : وهو الذي عليه شيوخنا العراقيون ورجحه ابن رشد .

انظر : «المنتقى» (1/144) ، «الفواكه الدواني» (1/175) ، «حاشية الدسوقي» (1/247) ، «حاشية العدوي» (1/258) ، «حاشية المصاوي» (1/324) ، «فتح الجوّاد» (1/96) .

(2) مشهور المذهب عند جمع من المالكية الإرسال وهو رواية ابن القاسم عن مالك في «المدونة» ، قال ابن عبد البر : وروى ابن نافع وعبد الملك ومطرف ، وأشهد عن مالك أنه قال : توضع اليمنى على اليسرى في الصلاة في الفريضة والنافلة . وهو قول المدنيين من أصحابه ، وفي ذلك آثار ثابتة عن النبي ﷺ ، وجمع القاضي عبد الوهاب بين الروایتين عن مالك : بالاستحباب إنه قصد الاستئذان ، والكراهة إن قصد الاعتماد والاتكاء . انظر : «الاستذكار» (2/290 ، 291) ، «المدونة» (1/74) ، «النوادر» (1/182) ، «الإشراف» (1/241) ، «الشرح الصغير» (1/324) ، «المنتقى» (1/281) ، «عيون المجالس» (1/290) .

(3) روى عن مالك : لا رفع إلا في الافتتاح قال الأعمى : وهي أشهر الروايات ، وروى عنه الرفع عند الافتتاح وعند الركوع والرفع منه ، قال أشواق : وهذه رواية مشهورة عن مالك عمل بها كثير من أصحابه ، قال الباجي : وفيها أحاديث رواها الثقات .

انظر : «الإكليل» (2/239) ، «المنتقى» (1/142) ، «الشرح الصغير» (1/324) .

(4) على جهة الاستحباب وذلك بعد تمام القراءة ، ويجوز قبل الركوع وبعده ، والأفضل ما تقدّم ذكره .

انظر : «إيضاح المعان على القيروان» ص 47 ، «الإشراف» (1/256) ، «النوادر» (1/192) ، «شرح زُرُق» (1/167) .

وَيُكَبِّرُ قَائِمًا مِّنِ اثْنَتَيْنِ إِذَا اسْتَوَى قَائِمًا وَلَا بَأْسَ بِالْذُّعَاءِ فِي جَمِيعِ هَيْئَاتِ الصَّلَاةِ إِلَّا فِي الرُّكُوعِ .

السترة للمصلي وحدها

فَضْلٌ : مَنْ لَا يَأْمُنُ الْمُرُورَ بَيْنَ يَدَيْهِ يُصَلِّيَ إِلَى السُّتْرَةِ وَلَا تَبْطُلُ بِمُرُورِ شَيْءٍ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَأَقْلُهَا : ذِرَاعٌ فِي غِلْظِ الرُّمَحِ لَا بَحْطٌ أَوْ أَجْنَبِيَّةٌ ، وَلَا صَغِيرٌ وَلَا يَثْبُتُ وَلَا ذَابَّةٌ ، وَلَا نَائِمٌ وَحَلَقِ الْمُتَكَلِّمِينَ بِخِلَافِ الطَّائِفِينَ ⁽¹⁾ ، يَذْنُو مِنْهَا وَلَا يَنْصِبُهَا قُبَالَةَ وَجْهِهِ ⁽²⁾ وَيَذَرُ الْمَارَّ بِرَفْقٍ .

صلاة العاجز عن القيام

فَضْلٌ : وَالْعَاجِزُ عَنِ الْقِيَامِ مُعْتَمِدًا يُصَلِّيُ جَالِسًا مُسْتَقْبِلًا ؛ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ اسْتَنَدَ إِلَى طَاهِرٍ ، فَإِنْ عَجَزَ فَعَلَى يَمِينِهِ ، فَإِنْ عَجَزَ فَعَلَى يَسَارِهِ ، فَإِنْ عَجَزَ فَمُسْتَلْقِيًا يَأْتِي بِمَا يُمَكِّنُهُ وَيُؤَمِّئُ بِمَا يَعْجِزُ عَنْهُ وَيَخْفِضُ لِلسُّجُودِ عَنِ الرُّكُوعِ وَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ وَهُوَ يَعْقِلُ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ جَمِيعِ الْحَرَكَاتِ فَقِيلَ : يَقْصِدُ بِقَلْبِهِ وَقِيلَ : تَسْقُطُ عَنْهُ ⁽³⁾ .

الجمع للخائف على عقله وطالب الرفقة

وَفِي خَوْفِهِ الْغَلَبَةُ عَلَى عَقْلِهِ يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ، وَفِي طَلَبِ

(1) قال الجَلَّابُ : ولا بأس بالصلاة إلى أهل الطواف بالكعبة من غير سترة . وقال الكُتْنَاوِيُّ : ويجوز للطائف المرور بين يدي المصلي . انظر : « التفریع » للجَلَّاب (1/230) ، « شرح الإرشاد » (1/229) .

(2) قال ابن بشير : إن كانت السُّتْرَةُ شَيْئًا مَفْرَدًا كحجر أو عُودٍ فَيَنْبَغِي أَنْ تُجْعَلَ عَلَى الْيَمِينِ عَازِدَةً مِنَ الشَّيْءِ بِالْأَصْنَامِ ، وَكَانَ ﷺ إِذَا صَلَّى لشيءٍ مِنْ هَذَا النُّحُوِّ جَعَلَهُ عَنْ يَمِينِهِ ، أَوْ عَنْ يَسَارِهِ وَلَا يَصْمُدُ إِلَيْهِ . انظر : « التاج والإكليل » (2/234) .

(3) من عجز عن جميع الحركات ولم يبق له سوى النية بالقلب ، فعليه القصد إلى الصلاة بقلبه ؛ لأن روح الصلاة القصد ، ومقتضى المذهب الوجوب واعتمده ابن رشد وابن عرفة والمازري ونقله عن ابن حبيب . انظر : « التاج والإكليل » (2/271) ، « شرح الخرشى » (1/299) ، « حاشية الدسوقي » (1/261) ، « منح الجليل » (1/279) .

الرُّفْقَةُ⁽¹⁾ يُؤَخَّرُ الْأُولَى إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا الْاِخْتِيَارِيِّ وَيُصَلِّيَهَا .

الجمع بين الصلوات

فَصْلٌ فِي الْجَمْعِ : وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ لِلْمَطَرِ أَوْ الْوَحْلِ مَعَ الظُّلْمَةِ فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَاتِ لَا الْمُنْفَرِدُ فِي بَيْتِهِ أَوْ مَسْجِدِهِ يُؤَخَّرُ الْأُولَى⁽²⁾ وَيُقَدَّمُ الْأُخْرَى وَيُصَلِّيَانِ فِي وَسْطِ الْوَقْتِ يُؤَذَّنُ فِي الْأُولَى خَارِجَ الْمَسْجِدِ وَهَلْ يُؤَذَّنُ فِي الْأُخْرَى دَاخِلَهُ أَوْ خَارِجَهُ قَوْلَانِ⁽³⁾ ، وَيُقِيمُ لَهُمَا وَلَا يَتَنَقَّلُ بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ انْقَطَعَ فِي أَثْنَائِهِمَا تَمَادَى ، وَمَنْ أَدْرَكَ الثَّانِيَةَ مَعَهُمْ وَقَدْ صَلَّى الْأُولَى وَهَلْ يَجْمَعُ مَعَهُمْ قَوْلَانِ⁽⁴⁾ .

الإمامة شروطها وما يكره فيها

فَصْلٌ : الْجَمَاعَةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَلَا يَوْمٌ إِلَّا مُسْلِمٌ عَدْلٌ ذَكَرَ عَالِمٌ بِمَا لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ بَالِغٌ فِي الْفَرِيضَةِ مُمَيِّزٌ فِي النَّافِلَةِ ، وَكُرِهَ كَوْنُ الْعَبْدِ

(1) الرُّفْقَةُ : يعنى رفقة السفر .

(2) يُؤَخَّرُ الْأُولَى : أى المغرب تأخيراً قليلاً قلدر ثلاث ركعات على الراجح عندهم ، وروى عن مالك أنه يُجْمَعُ بينهما عند الغروب ، قال ابن العربى : وهذه الرواية أصح . قال ابن يونس : وإلى هذا كان يذهب شيخنا أبو العباس ، وهو مذهب ابن وهب وأشهب وابن عبد الحكم ، قال ابن بشير : وصوبته المتأخرون ، ولا معنى لتأخير المغرب قليلاً ؛ إذ فى ذلك خروج الصلاتين معاً عن وقتيهما .
انظر : « التاج والإكليل » (2/ 516) ، « شرح الخرشي » (2/ 70) ، « الفواكه الدواني » (2/ 269) ، « حاشية الدسوق » (1/ 370) ، « منح الجليل » (1/ 421) .

(3) المعتمد أنه يؤذن داخل صحن المسجد بصوت منخفض ، لا خارج المسجد ؛ لئلا يلتبس على الناس فيظنون أن وقت العشاء دخل . انظر : المصادر السابقة .

(4) المعتمد الجواز : خلافاً للجلاب ، فمن صلى المغرب مثلاً فذاً أو فى جماعة ، ثم وجد جماعة يجمعون العشاء ، فإنه يجوز له أن يدخل معهم حيث كان يُدْرِكُ معهم ركعة فأكثر لفضل الجماعة بناءً على القول بأن نية الجمع تجزئ عند الثانية ، ولكونه تابعاً لهم .

انظر : « الشرح الصغير » (1/ 491) ، « شرح الخرشي » (2/ 72) ، « فتح الجواد » (1/ 106) ، « التفريع » لابن الجلاب (1/ 263) .

وَوَلَدِ الرَّنَا رَاتِبًا⁽¹⁾ ، وَيُسْتَحَبُّ كَوْنُهُ أَكْمَلُهُمْ زِيًّا وَخَلَقًا فَيُكْرَهُ الْأَغْلَفُ⁽²⁾ وَالْأَقْطَعُ وَالْأَشْلُ⁽³⁾ وَالْأَعْمَى وَالْمُتَيَّمُّ لِلْمُتَوَضِّئِينَ وَذُو سَلْسٍ وَالْجُرُوحِ السَّائِلَةُ لِلْأَصْحَاءِ وَبَدَوِيٌّ لِلْحَاضِرِينَ⁽⁴⁾ ، وَمُسَافِرٌ لِلْمُقِيمِينَ ، وَلَا تَقْدَمُ عَلَى الْحَاكِمِ وَرَبِّ الْمَنْزِلِ إِلَّا بِإِذْنِهِمَا ، وَفِي اجْتِمَاعِ الْأَهْلِ يَقْدَمُ الْأَفْقَهُ ، فَإِنْ اسْتَوَوْا فَالْأَفْضَلُ بِالسِّنِّ وَالشَّرَفِ وَالصَّبَاحَةِ⁽⁵⁾ وَحُسْنِ الْخُلُقِ ، فَإِنْ اسْتَوَوْا فَالْقُرْعَةُ .

يُحْرَمُ بَعْدَ اسْتِوَاءِ الصُّفُوفِ ، وَلَا يَلْزِمُهُ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ ، وَيَرْجُو لِمَنْ خَلَفَهُ وَيُشْرِكُهُمْ فِي دُعَائِهِ وَلَا يَنْتَظِرُ إِذْرَاكَ الدَّاخِلِ .

موقف المأموم من الإمام

وَمَوْقِفُ الْوَاحِدِ عَنِ يَمِينِهِ وَالْوَاحِدَةِ خَلْفَهُ وَلَا تَبْطُلُ بِقِيَامِهَا إِلَى جَنْبِهِ ، وَيَقِفُ الْاِثْنَانِ فَصَاعِدًا خَلْفَهُ وَالنِّسَاءُ خَلْفَهُمْ .

وَيَجُوزُ وَقُوفُ الْوَاحِدِ وَرَاءَ الصَّفِّ وَلَا يَجْذِبُ إِلَيْهِ أَحَدًا ، وَلِإِذْرَاكِ الرُّكُوعِ وَإِنْ وَجَدَ مَذْخَلًا إِنْ قَرَّبَ .

(1) علل ذلك الإمام الباجي فقال : « لأن موضع الإمامة موضع رفعة وكمال يُنافس صاحبه ويحسد على موضعه ، ومن كان بهذه الصفة كره له أن يُعرض نفسه لآلسنة الناس ويستشرف الطعن والسب . انظر : « المنتقى » (1/235) .

(2) الأغلف : ويقال له الألف : هو الذي لم يُخْتَن . انظر : « المغرب » ص 343 .

(3) محل كراهة الأقطع والأشل حيث لا يقدران على وضع يديهما بالأرض ، وإلا فلا كراهة ، واختار جمع منهم الباجي والمازري وابن شاش وعزوه إلى جمهور أصحابهم عدم كراهة إمامتهما مطلقاً . انظر : « النوادر والزيادات » (1/287) ، « شرح الخرشني » (2/28) ، « حاشية الدسوقي » (1/330) ، « منح الجليل » (1/363) .

(4) علة كراهة إمامة البدوي لأهل الحاضرة ، قيل : لكونه من أهل الجفاء والغلظة ، والإمام شافع ، والشافع ذو لين ورحمة ، وقيل - كما في رواية ابن حبيب - لجهله بأحكام الصلاة .

انظر : المصادر السابقة مع « شرح الإرشاد » (1/244) .

(5) الصَّبَاحَةُ : الحُسْنُ والجمال . انظر : « المغرب » ص 262 ، « حاشية العدوي » (1/241) .

وَيَلْزَمُ الْمَأْمُومَ نِيَّةُ الْاِقْتِدَاءِ وَمُسَاوَاتُهُ فِي عَيْنِ الصَّلَاةِ فَلَا يَأْتُمُّ قَاضٍ بِمُؤَدٍّ وَلَا بِعَكْسِهِ وَلَا مُفْتَرَضٌ بِمُتَنَفِّلٍ بِخِلَافِ عَكْسِهِ ، وَالصَّحِيحُ صِحَّةُ صَلَاةِ الْمُسْمِعِ⁽¹⁾ وَالصَّلَاةُ بِهِ ، وَلَوْ قَامَ بَيْنَ يَدَيِ الْإِمَامِ وَأَمَكْنَهُ الْاِقْتِدَاءُ جَازٌ .

إدراك الصلاة وحكم إعادتها

فَضْلٌ : الْمُتَفَرِّدُ بِصَلَاةٍ يُنْدَبُ إِلَى الْإِعَادَةِ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا الْمَغْرِبَ يُعِيدُ بِنِيَّةِ الْفَرَضِ ، وَيُكْرَهُ لِغَيْرِ الرَّائِبِ إِقَامَةُ الْجَمَاعَةِ بَعْدَهُ⁽²⁾ لَا بِالْعَكْسِ ، وَلَا تَكَرُّرُهَا بِمَسْجِدٍ لَا رَاتِبَ لَهُ .

وَمَنْ أَدْرَكَ بَعْضَ الصَّلَاةِ لَمْ يَقُمْ إِلَّا بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ ، فَإِنْ قَامَ قَبْلَهُ لَمْ يَعْتَدَ بِمَا فَعَلَ وَعَادَ لِيَقُومَ بَعْدَهُ لِيَقْضِيَ مَا قَاتَهُ عَلَى صِفَتِهِ .

وَتُنْذَرُ الصَّلَاةُ بِرُكْعَةٍ لَا يَدُونَهَا لَكِنَّهُ يَبْنِي عَلَى إِحْرَامِهِ ، فَإِنْ أَدْرَكَهُ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا كَبَّرَ لِلْإِحْرَامِ ثُمَّ لِلْهَوِيَّ وَقَائِمًا لِلْإِحْرَامِ فَقَطْ .

قضاء الفوائت وترتيبها

فَضْلٌ : يَجِبُ تَرْتِيبُ الْفَوَائِتِ مَعَ الذِّكْرِ خَمْسٌ⁽³⁾ فَمَا دُونَهَا تُقَدَّمُ عَلَى الْحَاضِرَةِ وَتَبْطُلُ بِذِكْرِهَا فِيهَا وَبَعْدَهَا يُعِيدُهَا فِي الْوَقْتِ وَلَيَّاتٍ بَعْدَ

(1) المسمع : المُبَلِّغُ عن الإمام ، قال البُزْزَلِيُّ : مذهب الجمهور جواز صلاته والاعتداء به ، وهو الذى عليه السلف والخلف وجرى عليه العمل فى الأمصار . انظر : « مواهب الجليل » (2 / 121) .

(2) قال ابن يونس : وإنما لم يُجْمَعْ فى مسجد مرتين لما يدخل فى ذلك بين الأئمة من الشحاء ولئلا يتطرق أهل البدع فيجعلون من يؤمُّ بهم ، وهذا على مشهور المذهب ، وذهب أشهب إلى جوازه . قال ابن عرفة : وهو الأصل ، وظاهر حديث « من يتصدق على هذا » الذى رواه أبو داود [574] دليل له .

انظر : « شرح زروق » (1 / 198) ، « شرح الخرشى » (2 / 30) ، « التاج والإكليل » (2 / 437) ، « أحكام القرآن » لابن العربي (2 / 582) .

(3) يعنى خمس صلوات على مشهور المذهب .

مَا يُبْرِئُهُ فَفِي نَهَارِيَّةٍ مَجْهُولَةٍ يُصَلِّي النَّهَارِيَّاتِ ⁽¹⁾ ، وَفِي لَيْلِيَّةٍ كَذَلِكَ الْعِشَاءَيْنِ ⁽²⁾ ، وَفِي جَهْلِهِ مِنْ أَيَّهِمَا الْحَمْسَ ⁽³⁾ وَفِي اثْنَتَيْنِ لَا يَدْرِي السَّابِقَةَ ثَلَاثًا ، يُعِيدُ الْمُبْتَدَأَ بِهَا ، وَمُتَوَالِيَتَيْنِ مَجْهُولَتَيِ الْعَيْنِ وَالسَّبْقِ سِتًّا كَذَلِكَ ، وَلِثَلَاثٍ سَبْعًا ، وَأَرْبَعٍ ثَمَانِيًّا ، وَخَمْسٍ تِسْعًا ، وَمَا لَا يُحْصِيهِنَّ ⁽⁴⁾ يُصَلِّي حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ بَرَاءَتُهُ ، وَلَا يُمْنَعُ الْقَضَاءُ فِي وَقْتِ الْكَرَاهَةِ ، وَلَا فِي غَيْرِهِ .

حكم تارك الصلاة

وَتَارَكَ الصَّلَاةَ تَهَاوُنًا لِحُرُوجِ وَقْتِهَا الضَّرُورِيُّ يُضْرَبُ وَيُهَدَّدُ بَعْدَ أَمْرِهِ ثَلَاثًا ، فَإِنْ فَعَلَ أَوْ وَعَدَ ، [وَالْمَشْهُورُ لَوْ قَالَ : أَنَا أَفْعَلُ ⁽⁵⁾ يُقْبَلُ] ⁽⁶⁾ وَإِلَّا قُتِلَ حَدًّا ؛ وَجَحْدًا يَكْفُرُ .

المواضع التي تكرر فيها الصلاة

وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِي مُتَعَبَّدَاتِ الْكُفَّارِ وَالْمَزْبَلَةِ وَالْمَجْزَرَةِ وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ وَالْمَقْبَرَةِ الْقَدِيمَةِ ، وَقِيلَ : مُطْلَقًا ، وَالْحَمَامُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَوْضِعًا ظَاهِرًا

(1) يعنى صلاة النهار وهى : الصبح والظهر والعصر .

(2) يعنى المغرب والعشاء .

(3) يعنى إن ذكر أنها من صلاة يوم وليلة ولا يدرى هى من صلاة الليل أو النهار فإنه يصلى خمس صلوات . انظر : «فتح الجوّاد» (1/119) .

(4) ما لا يُحْصِيهِنَّ : أى ترك صلوات كثيرة لا يعرف عددها ، قال مالك : هذا فليُصَلَّ على قدر طاقته ، وليذهب إلى حوائجه ، فإذا فرغ منها صلى ما بقى عليه حتى يأتى على جميع ما نسي أو ترك ، وقيم لكل صلاة ، ويصلى صلاة النهار بالليل ويُسِرُّ ويصلى صلاة الليل بالنهار ويجهر . انظر : «المدونة» (1/215) .

(5) قوله : «ولو قال أنا أفعل» : يعنى هذا ما لم يفعل ، وإلا فلا يقبل . انظر : «شرح الإرشاد» (1/264) .

(6) هذه العبارة ليست فى «خ» ، قال الغمارى : هذه العبارة غير محررة ، وعبارة خليل فى «مختصره» ومن ترك فرضاً آخر لبقاء ركعة بسجديتها من الضرورى وقتل بالسيف ولو قال : أنا أفعل ، وصلى عليه غير فاضل ، والجاحد كافر» . انظر : «الإشاد» بتعليق الغمارى ص 20 .

مَسْتُورًا ، وَالْدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ وَالْحَجَرِ⁽¹⁾ وَالْكَعْبَةِ وَعَلَى ظَهْرِهَا أَشَدُّ⁽²⁾ ،
وَقِيلَ : بِإِبَاحَةِ النَّافِلَةِ⁽³⁾ دُونَ الْفَرِيضَةِ .

طَهَارَةُ مَوْضِعِ الصَّلَاةِ

وَتُشْتَرَطُ طَهَارَةُ مَوْضِعِهَا كَالثُّوبِ ، فَإِنْ سَتَرَ النَّجَاسَةُ بِمَا لَا يُحَرِّكُهَا ،
صَحَّتْ كَمَا لَوْ كَانَتْ فِي طَرَفِ بِسَاطٍ وَصَلَّى عَلَى الْأُخْرَى ، وَالشَّمْسُ
لَا تُطَهَّرُ⁽⁴⁾ ، وَيُعْفَى عَنْ يَسِيرِ مَا عَدَا الْأَخْبَثَيْنِ⁽⁵⁾ وَهُوَ قَدْرُ الدَّرْهِمِ⁽⁶⁾
قَدُونَهُ ، وَيَطَهَّرُ الْمَحَلُّ بِإِنْفِصَالِ الْغَسَّالَةِ غَيْرِ مُتَغَيِّرَةٍ .

(1) الْحَجَرُ : أَى حجر الكعبة ، وهو حجر إسماعيل عليه السلام ؛ لأنه جزء منها ، وكذا في الكعبة نفسها ؛
لأن الواجب استقبال البناء ؛ فلا يكتفى باستقبال الهواء لجهة السماء .

انظر : « الشرح الصغير » (298 / 1) ، « حاشية الدسوقي » (229 / 1) ، « شرح الجليل » (239 / 1) .

(2) وذلك حيث يُعَادُ الفرض أبدًا إذا صَلَّيَ عليها على مشهور المذهب ، قال القاضى عبد الوهاب :
وقال أصبغ : لا تجزيه ، وهو المشهور عند المحققين من أهل مذهبنا .

انظر : « المصادر السابقة مع « الإشراف » للقاضى عبد الوهاب (272 / 1) .

(3) مشهور المذهب : مَنَعَ النفل المؤكد فيها ابتداءً كالوتر وركعتي الفجر وركعتي الطواف ، وإذا وقع
صحَّ ، أمَّا ما عدا ذلك من النفل غير المؤكد فلا بأس به فيها .

انظر : « شرح الخرثى » (261 / 1) ، « التاج والإكليل » (201 / 2) ، « مواهب الجليل » (510 / 1) .

(4) قال القاضى عبد الوهاب : إذا أصاب الأرض بول أو دم لم يطهر بمرور الزمان وطلوع الشمس
عليها ، خلافًا لأبى حنيفة . فالأرض المتنجسة إذا انصب الماء عليها من مطر أو غيره حتى زالت عين
النجاسة وأعراضها طهرت ، وذهب محمد بن الحنفية والحسن البصرى إلى طهارة الأرض بالجفاف .

انظر : « شرح الخرثى » (198 / 1) ، « مواهب الجليل » (159 / 1) ، « التاج والإكليل » (525 / 1) ،
« الإشراف » (83 / 1) .

(5) الْأَخْبَثَيْنِ : عَنَى بهما البول والغائط .

انظر : « مشارق الأنوار » (228 / 1) .

(6) قدر الدرهم : قيل : هى الدائرة التى تكون بباطن الذراع من البغل ، وقيل : هى سَكَّةٌ قديمة لمالك

تسمى رأس البغل ورجله الخطاب تبعًا للنوى .

انظر : « تحرير ألفاظ التنبيه » ص 113 ، « مواهب الجليل » (147 / 1) ، « الذخيرة » (197 / 1) ،

« الاستذكار » (335 / 1 ، 336) .

سجود السهو وأحكامه

فَضْلٌ : سُجُودُ السَّهْوِ يُجْزِئُ عَنْ تَرْكِ الشَّنَنِ وَهُوَ لِلزِّيَادَةِ بَعْدَ السَّلَامِ ، وَلِلنَّقْصِ أَوْ اجْتِمَاعِهِمَا قَبْلَهُ ، وَلَا يَتَكَرَّرُ وَيُحْرِمُ لِلتَّيْنِ بَعْدَ السَّلَامِ وَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ .

وَمَنْ سَهَا عَنْهُمَا فَعَلَهُمَا مَتَى مَا ذَكَرَ ، وَهَلْ يَتَشَهَّدُ لِلتَّيْنِ قَبْلَهُ قَوْلَانِ ⁽¹⁾ .
فَإِنْ سَهَا عَنْهُمَا فَعَلَهُمَا بَعْدَهُ فَإِنْ طَالَ الْفَضْلُ أَوْ انْتَقَضَتْ طَهَارَتُهُ فَقِيلَ : تَبْطُلُ ، وَقِيلَ : لَا ⁽²⁾ ، إِلَّا أَنْ يَتْرَكَ فِعْلًا كَالْجُلُوسِ الْأَوَّلِ وَيَرْجِعَ تَارِكُهُ مَا لَمْ يَسْتَقِلَّ عَنِ الْأَرْضِ ⁽³⁾ ، فَإِنْ عَادَ بَعْدَهُ بَطَلَتْ فِي الْأَصَحِّ ⁽⁴⁾ ، إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ سَاهِيًا أَوْ جَاهِلًا .

حكم من ترك ركنا

أَمَّا الْأَرْكَانُ فَلَا يُجْزِئُ إِلَّا الْإِثْنَانُ بِهَا مَا لَمْ يَفُتْ مَحَلُّ التَّلَافِي ، فَإِنْ قَاتَ بَطَلَتِ الرُّكْعَةُ ، وَمَنْ ذَكَرَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ سَجْدَةً لَمْ يَعْلَمْ مَحَلَّهَا سَجَدَ وَأَتَى

(1) مشهور المذهب : أنه يعيد التشهد ووجهه أن من سُنَّ السلام أن يعقب تشهدها ، وذكروا أنه في تشهد السهو لا يُعيد فيه الصلاة على النبي ﷺ .

انظر : « شرح ابن ناجي » (1/ 204) ، « مواهب الجليل » (2/ 18) ، « الفواكه الدواني » (1/ 217) ، « كفاية الطالب » (1/ 398) .

(2) مشهور المذهب : أن الصلاة تَبْطُلُ بترك سجود السهو الذي قبل السلام إذا كان عن نقص ثلاث سنين وطال قَوْلُهُ - ثلاث تكبيرات أو اثنتين مع تسمية أو فعلية - ترك الجلوس غير الأخير (الأوسط) .
انظر : « شرح الخرشي » (1/ 333) ، « حاشية الدسوقي » (1/ 291) ، « منح الجليل » (1/ 312) ، « الشرح الصغير » (1/ 351) .

(3) يستقل عن الأرض : يعني يفارقها بيديه وركبته .

(4) مشهور المذهب : عدم بطلان صلاته وإن رجع عامداً .

انظر : « منح الجليل » (1/ 319) ، « الشرح الصغير » (1/ 395) ، « القوانين الفقهية » ص 55 ، « حاشية العدوى مع كفاية الطالب » (1/ 326) ، « التفرع » (1/ 245) ، « فتح الجواد » (1/ 126) ، « الذخيرة » (2/ 300) .

بِرَكْعَةٍ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَقَالَ أَشْهَبُ : بِرَكْعَةٍ فَقَطْ ⁽¹⁾ وَفِي كَوْنِهَا مِنْ
الْأَخِيرَةِ يَسْجُدُ لَا غَيْرُ .

وَمَنْ جَهَلَ كَمْ صَلَّى بَنَى عَلَى الْأَقْلُ فَإِنْ تَرَكَ الْفَاتِحَةَ مِنْ رَكْعَةٍ أَجْزَأُهُ
سُجُودٌ عَلَى الْأَشْهَرِ ⁽²⁾ إِلَّا أَنْ تَكُونَ ثُنَائِيَّةً فَتَبْطُلُ عَلَى قَوْلِ الْقَاضِي . وَإِنْ
تَرَكَ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ ابْتَدَأَ .

حَدُّ إِدْرَاكِ الرُّكُوعِ

وَالْمُؤْتَمُّ يُحْرِمُ وَيُذْرِكُ ⁽³⁾ مَا لَمْ يَرْكَعْ إِمَامُهُ ، وَقِيلَ : مَا لَمْ يَرْفَعْ ، فَإِنْ
أَذْرَكَ رَاكِعًا فَأَمَكَّنَهُ أَنْ يُحْرِمَ وَيُذْرِكَ قَبْلَ رَفْعِهِ صَحَّتْ وَبَعْدَ رَفْعِهِ الصَّحِيحُ
أَنَّهُ يَبْتَدِئُ ، وَقِيلَ : إِنْ كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ مَضَى وَأَعَادَ إِجَابًا ، وَقَالَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ ⁽⁴⁾
اسْتَحْبَابًا .

وَيَسْجُدُ الْمُؤْتَمُّ لِسَهْوٍ إِمَامِهِ ، فَأَمَّا الْمَسْبُوقُ ⁽⁵⁾ إِنْ سَجَدَ إِمَامُهُ قَبْلُ ⁽⁶⁾

(1) قَدَّمَ ابْنُ الْجَلَّادِ قَوْلَ ابْنِ الْقَاسِمِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى اعْتِبَارِهِ عِنْدَهُ .

انظر : « التفريع » (1/ 248) ، « شرح الخرشى » (1/ 356) ، « تبين المسالك » (1/ 434) .

(2) ذَلِكَ بِنَاءٌ عَلَى مَا شَهَّرَهُ الْمَصْنَفُ مِنْ وَجُوبِهَا فِي أَكْثَرِ الصَّلَاةِ ، فَإِذَا تَرَكْتَ سَهْوًا مِنْ رِبَاعِيَّةٍ أَوْ ثَلَاثِيَّةٍ ، وَلَمْ
يُمْكِنْ تَلَاْفِيهَا سَجَدَ لِرُكْعَتِهَا وَصَحَّتْ صَلَاتُهُ ، وَقِيلَ : يُلْغِيهَا [بِعْنَى الرُّكْعَةِ الَّتِي نَسِيَ فِيهَا الْفَاتِحَةَ] - وَيَأْتِي بِرُكْعَةٍ
وَإِخْتَارَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ بِنَاءً عَلَى وَجُوبِ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ وَشَهَّرَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ وَابْنُ شَاشٍ .

انظر : « الرسالة » لابن أبي زيد ص 59 ، « الفواكه الدواني » (1/ 220) ، « شرح ابن ناجي » (1/ 207) ،
« النواذر والزيادات » (1/ 349) ، « حاشية الدسوقي » (1/ 237) .

(3) قَسَمَ الْإِمَامُ الْبَاجِي الْإِدْرَاكَ إِلَى نَوْعَيْنِ : الْأَوَّلُ : الْإِدْرَاكَ فِي الْوَقْتِ : فَلَا يَكُونُ الْمَصْنُفُ مُذْرِكًا لِلرُّكْعَةِ
فِي الْوَقْتِ إِلَّا أَنْ يَذْرِكَ مِنْهَا مَقْدَارَ مَا يَكْبُرُ فِيهِ لِلْإِحْرَامِ ، وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ وَمَا يَلِي ذَلِكَ مِنْ أَفْعَالٍ ، وَالثَّانِي :
إِدْرَاكَ الْجَمَاعَةِ : وَذَلِكَ بِأَنْ يَكْبُرَ لِإِحْرَامِهِ قَائِمًا ، ثُمَّ يُمْكِنُ بِيَدِهِ مِنْ رُكْبَتِهِ رَاكِعًا قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ مِنَ
الرُّكُوعِ قَالَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ .

انظر : تفصيلًا فِي : « المنتقى شرح الموطأ » (1/ 20) ، « مواهب الجليل » (1/ 408) ، (2/ 84) .

(4) عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونِ : فَفِيهِ ، مُحَدَّثٌ ، مِنْ قَدَمَاءِ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَأَفْقَهِيهِمْ ،
تُوفِيَ سَنَةَ 214 هـ . انظر : « التهذيب » (6/ 458) ، « العبر » (1/ 363) .

(5) الْمَسْبُوقُ : هُوَ الَّذِي أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رُكْعَةً فَأَكْثَرَ .

(6) إِمَامَةٌ قَبْلُ : بِعْنَى السُّجُودِ الْقَبْلِيِّ فَإِنَّهُ يَسْجُدُ مَعَهُ عَلَى مَشْهُورِ الْمَذْهَبِ كَمَا فِي « شرح الإرشاد » (1/ 282) .

سَجَدَ مَعَهُ وَقَامَ لِلْقَضَاءِ بَعْدَ سَلَامِهِ ، وَإِنْ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ لَمْ يَسْجُدْ مَعَهُ وَهَلْ يَقُومُ لِلْقَضَاءِ بَعْدَ سَلَامِهِ مِنَ الصَّلَاةِ أَوْ مِنَ السُّجُودِ قَوْلَانِ ⁽¹⁾ .

وَيَسْجُدُ الْمُؤْتَمُّ بَعْدَ قَضَائِهِ ، وَالْإِمَامُ يَحْمِلُ سَهْوَ الْمُؤْتَمِّ ، وَفِي تَعَمُّدِ تَرْكِ سُنَّةِ بِالسُّجُودِ وَعَدَمِهِ قَوْلَانِ ⁽²⁾ ، وَلَا سُجُودَ لِتَرْكِ فَضِيلَةٍ .

وَعَمْدُ الْكَلَامِ لَا لِإِصْلَاحِهَا مُبْطِلٌ وَإِنْ قَلَّ ، لَا سَهْوُهُ إِلَّا أَنْ يَكْثُرَ وَسُعَالٌ وَعُطَاسٌ وَغَلْبَةُ الْبُكَاءِ ⁽³⁾ .

وَيُبْطِلُهَا سَهْوُ الْحَدِيثِ وَغَلْبَتُهُ وَالْقَهْقَهَةُ لَا التَّبَسُّمُ ⁽⁴⁾ ، وَهَلْ يَسْجُدُ لَهُ قَوْلَانِ ⁽⁵⁾ .

وَالْتَّنَحُّحُ إِنْ ظَهَرَ مِنْهُ مَقَاطِعُ الْحُرُوفِ فَكَالْكَلَامِ ⁽⁶⁾ وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ

(1) وفي المسألة قول ثالث بالتخير بأن يقوم للقضاء إثر سلام الإمام أو بعد فراغه من سجود السهو ، قال الخطّاب : واختار ابن القاسم في « المدونة » أن يكون قيامه بعد سلام الإمام على جهة الاستحباب وجعله الكشناوى مشهور المذهب .

انظر : « مواهب الجليل » (40/2) ، « التاج والإكليل » (326/2) ، « شرح الإرشاد » (283/1) .
(2) المعتمد عدم بطلان الصلاة بترك سُنَّةٍ واحدة مؤكدة ؛ فيستغفر الله وليس عليه سجود للسهو ؛ لأنه لم يسهّ ورجحه ابن عبد البر وابن الجلبّاب ، وسند بن عنان والدردير .

انظر : « الاستذكار » (200/1) ، « مواهب الجليل » (44/2) ، « الشرح الكبير » (293/1) ، « القوانين الفقهية » ص 21 ، « الثمر الداني » ص 182 ، 203 ، « التفریع » (244/1) .

(3) قوله : وغلبة البكاء : يعنى من خشية الله فلا تبطل وكذا السعال والعطاس قال في « المدونة » : لَا يَحْمَدُ الْمُصَلِّيُ إِنْ عَطَسَ ، فَإِنْ فَعَلَ فَفَى نَفْسِهِ ، وَتَرَكُهُ خَيْرٌ لَهُ .

انظر : « التاج والإكليل » (312/2) ، « المدونة » (190/1) ، « شرح الخرشي » (323/1) .

(4) التَّبَسُّمُ : قال الجزولي : هو أول الضحك وانشراح الوجه وإظهار الفرح .

انظر : « مواهب الجليل » (33/2) .

(5) المعتمد أنه لا سجود فيه سواء أكان عمدًا أو سهوًا ، غير أن المعتمد مكروه .

انظر : « التاج والإكليل » (317/2) ، « الفواكه الدواني » (228/1) ، « شرح الخرشي » (326/1) ، « الجواهر الزكية بحاشية الصفتي » (456/1) .

(6) المختار عند جمع من أئمة المذهب أنه إذا كان لضرورة فلا شيء عليه ، أما إذا تنحح المصلي قاصداً الإخبار أو التنبيه لغيره ففى بطلان صلاته قولان ، وصوب البرزلي وجنح عدم البطلان .

انظر : « مواهب الجليل » (29/2) ، « شرح الخرشي » (320/1) ، « الفواكه الدواني » (229/1) ، « الذخيرة » (140/2) ، « الاستذكار » (450/2) .

تَبَاعَدَ بِحَيْثُ يُغَيَّرُ نَظْمَ الصَّلَاةِ أَبْطَلَهَا وَإِنْ وَجَبَ .

حكم الرُعاف

فَضْلُ : الرُعَافُ ⁽¹⁾ إِنْ كَانَ قَبْلَ عَقْدِ رَكْعَةٍ ، وَأُمَكِّنَ التَّمَادِي مَعَهُ مَضَى فِي صَلَاتِهِ ، وَإِلَّا قَطَعَ وَغَسَلَ الدَّمَ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ عَقْدِ رَكْعَةٍ بَنَى .
فَإِنْ كَانَ إِمَامًا اسْتُحِبَّ أَنْ يَسْتَخْلِفَ كَعَلْبَةِ الْحَدِيثِ ، فَلَوْ أَتَمُّوا فُرَادَى جَازَ إِلَّا فِي الْجُمُعَةِ فَيَجِبُ الِاسْتِخْلَافُ .

إِذَا رَعَفَ الْمَأْمُومُ

وَالْمُؤْتَمُّ يَخْرُجُ وَعَلَيْهِ حُرْمَةُ الصَّلَاةِ فَيَغْسِلُ الدَّمَ فِي أَقْرَبِ الْمَوَاضِعِ إِلَيْهِ ثُمَّ إِنْ ظَنَّ إِذْرَاكَ الْبَقِيَّةِ مِنَ الصَّلَاةِ رَجَعَ وَبَنَى بِشَرْطِ عَدَمِ الْكَلَامِ وَوُظْئِهِ نَجَاسَةً وَتَجَاوُزِ أَقْرَبِ الْمَوَاضِعِ وَحَدِيثِهِ ؛ وَإِلَّا أَتَمَّ مَكَانَهُ إِلَّا فِي الْجُمُعَةِ فَيَرْجِعُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا رَجَعَ لَيْسَ لَهُ إِخْرَاجُ الْمُسْتَخْلِفِ لِيُتِمَّ هُوَ .

صلاة النوافل وما يتعلق بها

فَضْلُ : يَبَاحُ التَّنْفُلُ ⁽²⁾ فِي سَائِرِ الْأَوْقَاتِ ، إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ ، وَفِيهِ عِنْدَ الزَّوَالِ خِلَافٌ ⁽³⁾ ،

(1) الرُعاف : هو الدم الذي يخرج من الأنف بكثرة .

انظر : «تقريب المعاني» ص 89 ، «تحرير ألفاظ التنبيه» ص 241 ، «التعاريف» ص 367 .

(2) التنفل : لغة : الزيادة ، والمراد به ما زاد على الفرض والسنة والرغيبية ، واصطلاحاً : قال

الخرشي : ما فعله النبي ﷺ ولم يداوم عليه . انظر : «شرح الخرشي» (2/2) .

(3) قوله : عند الزوال : يعنى أن الأئمة اختلفوا في النافلة عند استواء الشمس وقبل زوالها عن وسط السماء ، فذكر الباجي أن الظاهر من مذهب مالك وغيره من الفقهاء إباحة الصلاة في ذلك الوقت ، وجعله ابن جُزَى مشهور المذهب ، وحكى الباجي قولاً لمالك بالكراهة ، وهو الذى تؤيده الأحاديث الصحيحة ، وإليه ذهب الأئمة الثلاثة .

انظر : «المنتقى» (362/1 ، 363) ، «القوانين الفقهية» ص 36 ، «شرح الإرشاد» (291/1) .

وَلَيْسَ مَعَ الصَّلَوَاتِ رَوَاتِبُ مُحَدَّودَةٌ⁽¹⁾ وَهِيَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى ،
وَالْأَفْضَلُ الْجَهْرُ فِي اللَّيْلِ ، وَالسِّرُّ فِي النَّهَارِ ، وَتَكْثِيرُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ،
وَفِعْلُهَا خَلَوَةً ، وَفِي نِصْفِ اللَّيْلِ الْآخِرِ ، وَيَجُوزُ الْجُلُوسُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى
الْقِيَامِ ، وَعَلَى رَحْلِهِ فِي سَفَرِ الْقَصْرِ حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ ، وَفِي السَّفِينَةِ
يَسْتَدِيرُ ، وَمُفْتَتِحُهَا جَالِسًا يُسْتَحَبُّ إِذَا قَارَبَ الرُّكُوعَ قَامَ فَقَرَأَ مَا نَيْسَرَ
وَرَكَعَ ، وَلَهُ إِيْمَامُهَا جَالِسًا وَبِالْعَكْسِ .

وَالشُّرُوعُ مُلْزِمٌ⁽²⁾ فِي سَائِرِ النَّوَافِلِ ، فَإِنْ أَبْطَلَهَا قَضَاهَا لَا إِنْ بَطَلَتْ ،
وَدَاخِلَ الْمَسْجِدِ فِي غَيْرِ وَقْتِ كَرَاهَةٍ يُحْيِيهِ بِرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ جُلُوسِهِ .

صلاة التراويح وصفتها

وَمِنْهَا التَّرَاوِيحُ ثَمَانِي عَشْرَةَ تَسْلِيمَةً⁽³⁾ ، وَقِيلَ : عَشْرٌ⁽⁴⁾ مَا بَيْنَ الْعِشَاءِ
وَالْوُتْرِ .

وَلَا بَأْسَ بِالتَّنْفُلِ فِي جَلَسَاتِ الْإِمَامِ بَيْنَ الْأَشْفَاعِ ، وَمُدْرِكُ النَّاسِ فِيهَا
لَا يُصَلِّي الْعِشَاءَ مَعَهُمْ⁽⁵⁾ .

(1) محدودة : يعني أن له أن يصلي ما شاء من النوافل زيادة على الوارد ، وإن نقص عنه فلا حرج .
انظر : « فتح الجوّاد بشرح الإرشاد » (1/ 139) .

(2) قوله : مُلْزِمٌ : يعني أن الشروع في سائر العبادة يوجب إتمامها كاملة سواء كانت صلاة أو غيرها ،
فمن أحرم بصلاة لزمه إتمامها ، فإن أبطلها عمداً وجب عليه قضاؤها ، وأما إن نُسدت فلا يلزمه قضاؤها .
انظر : « شرح الإرشاد » (1/ 297) .

(3) يعني ستة وثلاثين ركعة ، حيث كانت في زمن الصحابة والتابعين ثلاثاً وعشرين ، ثم جعلت في زمن عمر
ابن عبد العزيز ستاً وثلاثين ، أو تسعاً وثلاثين بالشفع والوتر حيث خففوا في القيام وزادوا في العدد .

انظر : « منح الجليل » (1/ 342 ، 343) ، « النوادر والزيادات » (1/ 522) ، « شرح الخرشي » (2/ 9) .

(4) وقيل عَشْرٌ : يعني عشر تسليمات أي عشرين ركعة وفقاً للأئمة الثلاثة ، وفعل الصحابة .
انظر : « شرح الإرشاد » (1/ 299) .

(5) يعني أن من دخل المسجد والناس يصلون الأشفاع [التراويح] وعليه العشاء قال ابن وهب وابن
نافع عن مالك : فَلْيُصَلِّهَا لِنَفْسِهِ وَهُمْ فِي قِيَامِهِمْ وَلَا يَرْكَعُ بِرُكُوعِهِمْ وَلَا يُؤَخِّرُهَا ، وَقَالَ مَرَّةً : وَيُصَلِّيُهَا وَسَطُ
النَّاسِ وَفِي رَاوِيَةٍ : يُصَلِّي فِي مُؤَخَّرِ الْمَسْجِدِ ، وَأَجَازَ لَهُ ابْنُ حَبِيبٍ ذَلِكَ ، أَوْ يَدْخُلُ مَعَهُمْ فِي قِيَامِهِمْ ثُمَّ يُؤَخِّرُ
العشاء فيما بين ثلث الليل ونصفه والأول هو الصواب .

صلاة الوتر وركعتا الفجر

وَالْوُتْرُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ رَكْعَةٌ عُقِيبَ شَفْعٍ مُنْفَصِلٍ ، يَدْخُلُ وَقْتُهِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي وَقْتِهَا الْمُخْتَارِ .

وَالْأَفْضَلُ لِذِي الْوُرْدِ تَأْخِيرُهُ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ وَغَيْرِهِ لَا يَنَامُ إِلَّا عَنْ وَتْرٍ ، يَقْرَأُ فِي الشَّفْعِ بِسَبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَالْكَافِرُونَ ، وَفِي الْوُتْرِ بِالْإِخْلَاصِ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ ، وَلَا قُنُوتَ فِيهِ عَلَى الْمَشْهُورِ .

وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ سُنَّةٌ ، وَقَبْلَ نَافِلَةٍ ، وَوَقْتُهَا بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَقَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ فِيهِ أُقِيمَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ يَرْكَعُ خَارِجَهُ ⁽¹⁾ ثُمَّ يُدْرِكُهُ .

وَالنَّائِمُ عَنْ وَرْدِهِ إِنْ تَصَبَّحَ لانتظار الجماعة صلاتها ⁽²⁾ ، وَإِلَّا بَادَرَ إِلَى فَرْضِهِ ، وَعَنِ الْوُتْرِ فِي سَعَةِ الْوَقْتِ يُصَلِّي الْجَمِيعُ وَفِي ضَيْقِهِ يَقْتَصِرُ عَلَى الْوُتْرِ ، وَيُصَلِّي رَكْعَتَي الْفَجْرِ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ .

سجود التلاوة وشروطه

فَضْلٌ : عَزَائِمُ ⁽³⁾ السَّجَدَاتِ إِحْدَى عَشْرَةَ ⁽⁴⁾ مِنْهَا صَ لَا آخِرُ الْحَجِّ ،

= انظر : « مواهب الجليل » (70 / 2 ، 71) ، « التاج والإكليل » (381 / 2) ، « النوادر » (524 / 1) .
(1) ذَكَرَ مَالِكٌ أَنَّهُ يَرْكَعُهُمَا فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ الْمُتَّصِلَةِ بِالْمَسْجِدِ الْخَارِجَةِ عَنْهُ مَا لَمْ يَخْفَ فَوَاتُ رَكْعَةٍ مَعَ الْإِمَامِ ، فَإِنْ خَشِيَ ذَلِكَ دَخَلَ مَعَهُ ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ صَلَّاهَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ .

انظر : « التاج والإكليل » (393 / 2 ، 394) ، « مواهب الجليل » (80 / 2 ، 81) ، « شرح الخرشبي » (16 / 2) ، « البيان والتحصيل » (248 / 1) ، « النوادر » (496 / 1) .

(2) قوله : صَلَّاهَا : يَعْنِي إِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ لِذَلِكَ ، وَإِلَّا بَادَرَ إِلَى آدَاءِ الْفَرْضِ .

(3) الْعَزَائِمُ : يَعْنِي السَّنَنَ الْمُتَّكَدَاتِ الَّتِي لَا يَسَعُ تَرْكُهَا ، وَإِنْ لَمْ يَأْتُمْ تَارِكُهَا ، قَالَه زَرْقُوقُ فِي « شَرْحِ الرِّسَالَةِ » (237 / 1) .

(4) قَالَ ابْنُ يُونُسَ : آخِرُ الْأَعْرَافِ [206] ، وَ « الْأَصَالُ » فِي الرَّعْدِ [15] ، وَ « يُؤْمَرُونَ » فِي « النُّحْلِ » [50] ، وَ « خُشُوعًا » فِي « الْإِسْرَاءِ » [109] ، وَ « بَكْيًا » فِي « مَرْيَمَ » [58] ، وَ « مَا يَشَاءُ » فِي « الْحَجِّ » [18] ، =

وَلَيْسَ فِي الْمُفَضَّلِ مِنْهَا شَيْءٌ ، وَأُثْبِتَ ابْنُ وَهْبٍ الْجَمِيعَ .
وَشَرَطُهَا كَالصَّلَاةِ يُكَبِّرُ لِخَفْضِهَا وَرَفَعِهَا بِغَيْرِ إِحْرَامٍ وَلَا سَلَامٍ ،
وَيَتَجَاوَزُهَا وَقْتُ الْكَرَاهَةِ وَالْحَدِيثُ وَيَتَلَوُّ مَا بَعْدَهَا وَلَا يَسْجُدُ .
وَالْمُسْتَمِيعُ كَالتَّالِي لَا السَّامِعُ ⁽¹⁾ ، وَيُكْرَهُ تَعَمُّدُهَا فِي الصَّلَاةِ ، فَإِنْ
تَلَاهَا سَجَدَ ، وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ بِهَا فِي السَّرِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



= و « نُفُورًا » فِي « الْفِرْقَانِ » [60] ، وَ « الْعَظِيمِ » فِي « النَّمْلِ » [26] ، وَ « لَا يَسْتَكْبِرُونَ » فِي « السَّجْدَةِ » [15] ،
و « أَنَابَ » فِي « سُورَةِ ص » [24] ، وَ « تَعْبُدُونَ » فِي « فَصَلْتَ » [37] .
انظر : « التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ » (2/ 361) ، « شَرْحُ الْخُرُشِيِّ » (1/ 350) ، « الرِّسَالَةُ » لابْنِ أَبِي زَيْدٍ ص 66
مع « إِيضَاحُ الْمَعَانِي » لِلْمُحَقِّقِ .
(1) يَعْنِي يَتَأَكَّدُ فِي حَقِّ مَنْ قَصَدَ السَّمَاعَ ، لَا السَّامِعَ الَّذِي طَرَقَ أُذُنُهُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ ، فَلَا سَجُودَ عَلَيْهِ .
انظر : الْمَصَادِرُ السَّابِقَةُ .

كتاب صلاة السفر

وَالْخُوفِ وَالْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَالِاسْتِسْقَاءِ وَالْكُسُوفِ

صلاة القصر وأحكامها

مَسَافَةُ الْقَصْرِ سِتَّةَ عَشَرَ فَرَسَخًا ⁽¹⁾ غَيْرَ مُلَفَّقَةٍ ⁽²⁾ ، وَفِي الْبَحْرِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ⁽³⁾ ، وَقِيلَ : إِنْ سَارَ مَعَ السَّاحِلِ فَكَالْبَدْوِ وَفِي اللَّجَّةِ ⁽⁴⁾ بِالزَّمَانِ ، فَإِنْ مَرَّ فِي أَثْنَائِهَا بِأَهْلِ قَالِبِئْرَةٍ بِمَا وَرَاءَهُمْ .

وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْقَصْرَ سُنَّةٌ فِي الرُّبَاعِيَّةِ فَيَقْصُرُ إِذَا جَاوَزَ بَسَاتِينَ الْمِصْرِ غَيْرَ مُنْتَظِرٍ رُفْقَةً ، وَفِي الْعَوْدِ إِلَى حَيْثُ ابْتَدَأَ .

فَإِنْ أَجْمَعَ إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ أَتَمَّ لَا فِي قَصْرِ قَضَاءِ حَوَائِجِهِ ، فَلَوْ عَزَمَ

(1) الفرسخ : ثلاثة أميال بالهاشمي ، وعليه فتكون مسافة القصر 48 ميلاً ، وتقدر حالياً بـ 88,709 كم .
انظر : «المنتقى» (1/ 262) ، «المصباح المنير» (1/ 468) ، «الفقه الإسلامي وأدلته» د . وهبة الزحيلي (1/ 75) ، «المقدمات» لابن رشد (1/ 141) .

(2) غير ملفقة : غير مجموعة ، يعني يشترط أن يكون السفر وجهًا واحدًا ، بمعنى أن تكون الجهة التي يقصدها تبلغ مسافة القصر ، فلو كانت ملفقة من الذهاب والإياب لا يقصر .

انظر : «شرح الخرشي» (2/ 57) ، «مواهب الجليل» (2/ 144) .

(3) قال ابن رشد : أكثر الروايات أن حكم البحر لحكم البر ، قال الخطاب : وهذا هو المشهور ، وقال مالك : يَقْصُرُ الْمَسَافِرُ فِي الْبَحْرِ إِنْ نَوَى سَفْرَ يَوْمٍ تَامَ ؛ لِأَنَّ الْأَمْيَالَ لَا تَعْرِفُ فِي الْبَحْرِ ، قَالَ ابْنُ رَشْدٍ : يَنْظَرُ فَإِنْ كَانَ مَعَ السَّوَاهِلِ بَحِثٌ يُمَيِّزُ مَقْدَارَهُ بِالْأَمْيَالَ فَهُوَ كَالْبَرِّ ، وَإِنْ كَانَ وَسَطَ الْبَحْرِ بَحِثٌ لَا تَمَيِّزُ فِيهِ الْأَمْيَالَ فَكَمَا قَالَ مَالِكٌ .

انظر : «التاج والإكليل» (2/ 490 ، 491) ، «مواهب الجليل» (2/ 142) ، «الشرح الصغير» (1/ 476) .

(4) اللَّجَّةُ : الماء الغزير الغامر ، أو الماء العميق ، والمشهور اعتبار المسافة كالبر في السائر في البحر أو اللَّجَّةِ كَمَا قَالَ الْخَرَّشِيُّ فِي «شرح خليل» (2/ 57) .

عَلَيْهَا بَعْدَ صَلَاتِهِ فَلَا إِعَادَةَ ، وَفِي أَثْنَائِهَا يَجْعَلُهَا نَافِلَةً ⁽¹⁾ .

وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرَيْنِ وَالْعِشَاءَيْنِ لِجَدِّ السَّيْرِ ⁽²⁾ لَا بِمُجَرَّدِ الرُّخْصِ ، وَيُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُ الْإِيَابِ إِلَى أَهْلِهِ وَدُخُولُهُ صَدْرَ النَّهَارِ لَا طُرُوقَهُمْ لَيْلًا .

صلاة الخوف

فَضْلٌ : فِي حُكْمِ صَلَاةِ الْخَوْفِ يُقَسَّمُ الْإِمَامُ مَنْ مَعَهُ فِرْقَتَيْنِ فِرْقَةً تَحْرُسُ ، وَفِرْقَةً تُصَلِّي مَعَهُ ، فِي الثَّنَائِيَّةِ يُصَلِّي بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكْعَةً ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْهَا أَشَارَ قَائِمًا إِلَيْهِمْ فَأَتَمُّوا وَأَنْصَرَفُوا يَحْرُسُونَ ، وَتَأْتِي الْأُخْرَى فَيُصَلِّي بِهِمُ الْأُخْرَى ، وَهَلْ يُسَلِّمُ أَوْ يَنْتَظِرُ إِتِمَامَهُمْ لِيُسَلِّمَ بِهِمْ قَوْلَانِ ⁽³⁾ .

وَفِي غَيْرِهَا يُصَلِّي بِالْأَوَّلِ رَكْعَتَيْنِ ، فَإِذَا تَشَهَّدَ أَشَارَ إِلَيْهِمْ جَالِسًا فَأَتَمُّوا وَأَنْصَرَفُوا يَحْرُسُونَ ، ثُمَّ تَأْتِي الْأُخْرَى فَيُصَلِّي بِهِمْ مَا بَقِيَ ، وَفِي تَسْلِيمِهِ وَانْتِظَارِهِمْ قَوْلَانِ ⁽⁴⁾ .

(1) قوله : يجعلها نافلة : بمعنى أنه إن حدث له نية الإقامة وهو يصل ، وقد أدَّى ركعة قال مالك : يضيف إليها أخرى ويجعلها نافلة ، ثم يتدبى الصلاة كصلاة المقيم ، أما إن تمادى وصلّاها أربعاً قال ابن الماجشون : تجزئه ، قال الباجي : لأن نية السفر والحضر غير مختلفة ، ولذلك جاز أن يصل المقيم خلف المسافر وبنحو هذا قال الشافعي وأحمد . انظر : « المدونة » (1/114) ، « المنتقى » (1/265) ، « المغنى » (2/266) ، « المجموع » (4/209 ، 210) .

(2) لجدّ السير : يعني اشتداده بالمسافر لا مجرد قطع المسافة ، بل لإدراك أمر مهم من مالي ، أو رُقْفَةٍ ، أو مبادرة ما يخاف فواته ، والمشهور : جواز الجمع مطلقاً سواء جدّ في السير لأجل قطع المسافة أو لإدراك ما سبق ذكره على ما ذكره ابن رشد واعتمده خليل في مختصره .

انظر : « حاشية الدسوقي » (1/369) ، « حاشية العدوى » (2/403) ، « شرح الخرشي » (2/68) ، « تبين المسالك » (1/525) .

(3) المشهور أنه يُسَلِّمُ ولا ينتظر إتمامهم ليسلم بهم .

انظر : « التاج والإكليل » (2/564) ، « شرح الخرشي » (2/95) ، « الإشراف » (1/339 ، 340) ، « حاشية العدوى مع كفاية الطالب » (1/386) ، « الموطأ » (1/184) ، « تبين المسالك » (2/9) .

(4) انظر : التعليق السابق .

وإن اشتدَّ النَّاسُ صَلَّوْا بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ مُشَاءً أَوْ رُكْبَانًا أَوْ إِيْمَاءً طَارِدِينَ
أَوْ مُسَابِقِينَ وَمُسَابِقِينَ حَيْثُمَا تَوَجَّهُوا لَا يُلْزَمُهُمْ طَرَحُ مَا تَلَطَّخَ بِالدَّمِ ، فَإِنْ
أَمِنُوا فِي أَثْنَائِهَا أَتَمُّوْهَا صَلَاةً أَمِنَ .

صلاة الجمعة صفتها وأحكامها

فَصْلٌ : تَلْزَمُ الْجُمُعَةُ كُلُّ مُسْلِمٍ حُرٌّ ذَكَرٍ مُكَلَّفٍ مُسْتَوْطِنٌ ⁽¹⁾ ، وَهِيَ
رَكْعَتَانِ يَجْهَرُ فِيهِمَا يَخْطُبُ قَبْلَهَا خُطْبَتَيْنِ قَائِمًا مُتَوَكِّئًا ، يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا
بِجَلْسَةٍ خَفِيفَةٍ يَخْتِمُ الْأُولَى بِآيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَالثَّانِيَةَ بِادْكُرُوا اللَّهَ يَذْكُرْكُمْ ،
أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ .

وَأَقْلَاهَا ثَنَاءٌ عَلَى اللَّهِ ، وَصَلَاةٌ عَلَى رَسُولِهِ وَتَحْذِيرٌ وَتَبَشِيرٌ ، وَهَلْ
يُشْتَرَطُ الطَّهَارَةُ قَوْلَانِ ⁽²⁾ .

وَيَجِبُ الْإِنْصَاتُ لَهَا وَالْبَعِيدُ يَتَحَرَّى وَقْتُهَا وَيُنْصِتُ ، وَالِدَّاخِلُ وَالْإِمَامُ
يَخْطُبُ لَا يُحِبِّي الْمَسْجِدَ وَلَا يُسَلِّمُ .

وَلْيُؤَمِّمِ الْخَاطِبُ فَإِنْ أَمَّ غَيْرُهُ فَالْمَشْهُورُ بُطْلَانُهَا ⁽³⁾ ، وَيَسْتَحَبُّ لَهَا

(1) مُسْتَوْطِنٌ : أَى سَاكِنٌ بِهَا قَالَ الْعَدَوِيُّ : وَهُوَ شَرْطٌ فِي الرَّجُوبِ وَالصُّحَّةِ ، وَالْإِقَامَةُ شَرْطٌ فِي
وَجُوبِهَا تَبَعًا .

انظر : « حاشية العدوى » (374/1) .

(2) مشهور المذهب : أن الطهارة من سنة الخطبة ، وليست شرطًا في صحتها ؛ لذا فلو خطب على غير
طهارة كره ذلك له وأجزأه ، قاله الباجي والقاضي عبد الوهاب وجعله العدوى مشهور المذهب .

انظر : « المنتقى » (205/1) ، « الإشراف » (332/1) ، « حاشية العدوى » (372/1) ، « شرح
الحرشي » (87/2) ، « شرح الإرشاد » (324/1) .

(3) لأنه يشترط أن يكون المصلّي بالجماعة هو الخاطب إلّا لعذر يمنعه من ذلك من مرض أو جنون أو
نحو ذلك كَرَعاف ولا ماء أو الماء بعيد ، ويجب انتظاره للعذر القريب على الأصح . وقال ابن رشد : الخطبة
مُضْمَنَةٌ بِالصَّلَاةِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَفْرُقَ عَلَى إِمَامَيْنِ .

انظر : « الجواهر الزكية » (54/2) ، « التاج والإكليل » (527/2) ، « شرح الحرشي » (77/2 ، 78) ،
« منح الجليل » (428/1) .

الطَّيِّبُ وَالتَّجَمُّلُ وَالْعُسْلُ مُتَّصِلًا بِالْعُدُوِّ وَالْمَشْيُ وَالتَّهَجِيرُ⁽¹⁾ بِهِ ، وَتَلَزُّمُ مَنْ مَنَزَلُهُ عَلَى دُونَ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ لِيَوْفَتْ يُدْرِكُهَا ، وَالْأَعْمَى يُمَكِّنُهُ إِنِّيَانُهَا ، وَلَوْ بِقَائِدٍ ، وَتَسْقُطُ عَنِ الْمَرِيضِ وَالْمُمْرَضِ⁽²⁾ وَبِالْمَطَرِ وَكَثْرَةِ الْوَحْلِ ، وَخَوْفِ ظَالِمٍ أَوْ لَاصٍ لَا خَوْفَ حَبْسٍ فِي حَقِّ وَهُوَ مَلِيٌّ⁽³⁾ ، وَلَا بِشُهُودِ الْعِيدِ .

وَشُرُوطُ صِحَّتِهَا : إِمَامٌ وَمَسْجِدٌ وَخُطْبَةٌ ، وَمَوْضِعُ الْأَسْتِيطَانِ ، وَجَمَاعَةٌ يُمَكِّنُهُمُ الْمَثْوَى بِهِ مِنْ غَيْرِ عَدَدٍ مَحْضُورٍ .

وَلَهَا أَذَاتَانِ : الْأُولَى عَلَى الْمَنَارَةِ ، وَالْأُخْرَى بَيْنَ يَدَيِ الْإِمَامِ إِذَا جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ ، فَإِذَا فَرَّغَ أَخَذَ فِي الْخُطْبَةِ .

وَمَنْ أَدْرَكَ مِنْهَا رَكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَهَا ، فَإِنْ أَدْرَكَ دُونَهَا صَلَّى ظَهْرًا ، وَهَلْ يَبْنِي عَلَى إِحْرَامِهِ قَوْلَانِ⁽⁴⁾ ، وَمَنْ لَا تَلَزُّمُهُ تَنُوبٌ عَنْ ظَهْرِهِ ، وَتَارِكُهَا لِغَيْرِ عُذْرِ لَا يُصَلِّي الظُّهْرَ جَمَاعَةً .

وَقُدُومُ الْمُسَافِرِ وَالْعَتَقِ وَالْبُلُوغُ وَالْإِفَاقَةُ لِيَوْفَتْ يُدْرِكُهَا يُوجِبُ إِنِّيَانَهَا .

وَمَنْ زَالَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَهُوَ يُرِيدُ سَفَرًا لَزِمَتْهُ ، وَلَا يُقَامُ فِي مِصْرٍ جُمُعَتَانِ وَوَقْتُهَا كَالظُّهْرِ .

(1) التهجير : قال النووي وابن حجر : التكبير إلى الصلاة أي صلاة كانت ، ويتأكد الأمر في الجمعة ، قال الصيدلاني : أول التكبير ارتفاع النهار .

انظر : « فتح الباري » (368 / 2) ، « شرح مسلم » (158 / 4) ، (145 / 6) .

(2) التمريض : بأن يكون عنده أحد من أهله مريضًا كالزوجة والولد وأحد الأبوين وليس عنده - أي المريض - من يعوله فيحتاج إلى التخلُّف لتمريضه . انظر : « الجواهر الزكية » (65 / 2) .

(3) المَلِيٌّ : القادر على أداء دُيْنِهِ .

(4) بمعنى هل يتم تلك الصلاة ظهرًا أربعًا ، أو يُسَلَّمُ ويتدعى ظهرًا أربعًا ؟ وهو قولان لابن القاسم ،

قال الباجي : وقد اختار أبو القاسم الجَلَّابُ الثاني وهو المشهور .

انظر : « المتقى » (1 / 33) ، « شرح الإرشاد » (1 / 329) .

صلاة العيدين

فَضْلٌ : صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ سُنَّةٌ وَهِيَ رَكْعَتَانِ بِغَيْرِ أَذَانٍ يَفْتَتِحُ الْأُولَى بِسَبْعِ تَكْبِيرَاتٍ مَعَ الْإِحْرَامِ ، وَالثَّانِيَّةَ بِسِتٍّ مَعَ الْقِيَامِ يَخْطُبُ بَعْدَهَا خُطْبَتَيْنِ يَفْتَتِحُ كُلًّا بِتِسْعِ تَكْبِيرَاتٍ نَسَقًا ⁽¹⁾ وَفِي أَثْنَائِهَا ، وَيُكَبِّرُ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِ ، وَمُسْتَحَبَّاتُهَا كَالْجُمُعَةِ .

وَيُسْتَحَبُّ الْأَكْلُ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْخُرُوجِ ، وَيَوْمَ الْأَضْحَى بَعْدَ الرُّجُوعِ ، وَوَقْتُهَا مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ إِلَى الزَّوَالِ وَفِعْلُهَا فِي الْمُصَلَّى أَفْضَلُ ، وَلَا يَتَنَقَّلُ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا ، يَخْرُجُونَ مَكْبَرَيْنِ بِطَرِيقٍ ، وَيَرْجِعُونَ بِغَيْرِهَا ، وَيُسْتَحَبُّ التَّكْبِيرُ أَيَّامَ النَّحْرِ عَقِيبَ خَمْسِ عَشْرَ صَلَاةً ، أَوَّلَاهُنَّ الْعِيدُ وَلَفْظُهُ : « اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ » ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَهَا وَحْدَهُ صَلَّىهَا عَلَى صِفَتِهَا .

صلاة الاستسقاء

فَضْلٌ : تُسَنُّ الصَّلَاةُ لِطَلَبِ الْغَيْثِ ، وَيُسْتَحَبُّ تَقَدُّمُهَا بِصِيَامٍ وَصَدَقَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَهِيَ رَكْعَتَانِ بِالْمُصَلَّى يَخْرُجُونَ ضَحْوَةً مُتَبَدِّلِينَ مُتَحَاشِعِينَ يُظْهِرُونَ النَّدَمَ وَالتَّوْبَةَ ، يُصَلِّي بِهِمْ قَبْلَ الْخُطْبَةِ وَيُكْثِرُونَ الْأَسْتِغْفَارَ حَالَ الْخُطْبَةِ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَخْطُبَ بِالْأَرْضِ ، فَإِذَا فَرَغَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ وَحَوَّلُوا أَرْدِيَّتَهُمْ مَا عَلَى الْيَمِينِ عَلَى الْيَسَارِ وَيَسْأَلُونَ اللَّهَ تَعَالَى .

وَيُسْتَحَبُّ : اللَّهُمَّ اسْقِنَا مِنْ بَرَكَاتِ السَّمَاءِ مَا تُنِيبُ لَنَا بِهِ الزَّرْعَ وَتُدِرُّ لَنَا بِهِ الضَّرْعَ وَتَدْفَعُ عَنَّا بِهِ الْجَهْدَ ، وَلَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الْقَانِطِينَ . اللَّهُمَّ اسْقِ

(1) نَسَقًا : يعنى متواليات ، هذا ولم يحدد مالك التكبير في أول الخطبتين بعدد معين لعدم وروده ، وهو

نص خليل والقرافي .

انظر : « الذخيرة » (2/422) ، « شرح الإرشاد » (1/335) .

عِبَادَكَ ، وَبَهِيْمَتِكَ وَانْشُرْ رَحْمَتَكَ ، وَأُخَى بَلَدِكَ الْمَيِّتِ » ⁽¹⁾ ، فَإِنْ أُجِيبُوا
وَلَا عَادُوا وَلَوْ مِرَارًا ، وَلَا بَأْسَ بِخُرُوجِ الْأَطْفَالِ وَالْبَهَائِمِ وَالْقَوَاعِدِ وَأَهْلِ
الدِّمَةِ مُنْعَزِلِينَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ لَا مُنْفَرِدِينَ بِيَوْمٍ .

صلاة كسوف الشمس والقمر

فَضْلٌ : صَلَاةُ كُسُوفِ ⁽²⁾ الشَّمْسِ رَكْعَتَانِ يُجْمَعُ لَهَا بِالمَسْجِدِ بِغَيْرِ أَذَانٍ
وَلَا خُطْبَةٍ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رُكُوعَانِ وَقَرَاءَتَانِ يُطِيلُ الْقِرَاءَةَ سِرًّا وَالرُّكُوعَ نَحْوَهَا ثُمَّ
يَرْفَعُ وَيَقْرَأُ دُونَ الْأُولَى يَزَكِعُ نَحْوَهَا ، وَهَلْ يُطِيلُ السُّجُودَ قَوْلَانِ ⁽³⁾ ، وَهَلْ
يَفْتَتِحُ كُلَّ قِرَاءَةٍ بِالْفَاتِحَةِ أَوْ يَخْتَصُّ بِالْأُولَى وَالثَّلَاثَةِ قَوْلَانِ ⁽⁴⁾ ، فَإِذَا سَلَّمَ أَقْبَلَ
عَلَى النَّاسِ فَوَعَّظَهُمْ وَذَكَّرَهُمْ وَتَذَرَّكَ بِرُكُوعِهَا الرَّابِعِ ، وَيَقْضِي الرُّكْعَةَ الْأُولَى
دُونَ الْقِيَامِ الثَّلَاثِ ، وَصَلَاةُ كُسُوفِ الْقَمَرِ كَالنَّوَافِلِ وَلَا يُجْمَعُ لَهَا ⁽⁵⁾ .

- (1) حسن : رواه أبو داود (1176) ، والبيهقي (356/3) متصلًا ، وهو عند مالك (190/1) ،
وعبد الرزاق (92/3) مرسلًا عن عمرو بن شعيب وسنده حسن كما في «مشكاة المصابيح» (339/1) .
(2) الكسوف : قال ابن بشير : عبارة عن ظُلْمَةِ أَحَدِ النِّيرَيْنِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ، أَوْ بَعْضُهُمَا ، قَالَ فِي
التَّلْقِينِ : وَهِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، وَفِي «المدونة» : هِيَ سُنَّةٌ لَا تُتْرَكُ .
انظر : «التاج والإكليل» (584/2) ، «التلقين» (137/1) ، «الكافي» (79/1) .
(3) مشهور المذهب أنه يطيل السجود نحو الركوع ، وهو اختيار ابن عبد السلام وخليل وابن الحاجب .
قال القاضي عبد الوهاب : تطويل الركوع والسجود سُنَّةٌ يسجد لتركها .
انظر : «جامع الأمهات» (131/1) ، «الفواكه الدواني» (277/1) ، «مواهب الجليل» (20/2) ،
«شرح الخرشبي» (108/2) ، «تبيين المسالك» (31/2) .
(4) قالوا : يُعِيدُ الْفَاتِحَةَ فِي الْقِيَامِ الثَّانِي وَالرَّابِعِ عَلَى مشهور المذهب ، وَوَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ مِنْ سُنَّةٍ كُلِّ رُكُوعٍ
أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُ فَاتِحَةٌ ، وَخَالَفَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ وَقَالَ : لَا يَعِيدُهَا وَالْمُعْتَمَدُ مَا تَقَدَّمَ .
انظر : «مواهب الجليل» (202/2) ، «الشرح الكبير» (404/1) .
(5) قال ابن عرفة : المشهور أنه لا يجمع لكسوف القمر ، وصوب اللخمي وأشهب أنه يجمع لها ، وبه
قال الشافعي ، وجعلها من ناحية الكيفية كصلاة كسوف الشمس ، وقد صلاها في جماعة عثمان وابن عباس
رضي الله عنهم ، وبه قال أحمد ، وإسحاق والطبري ، وسائر المحدثين ، وكذا ابن الماجشون .
انظر : «التمهيد» (315/3) ، «التاج والإكليل» (200/2) ، «شرح ابن ناجي» (262/1) ،
«كفاية الطالب» (199/3) ، «النوادر والزيادات» (512/1) ، «الإشراف» (350/1) ، «سنن
البيهقي» (337/3) .

كتاب الجنائز

ما يُفَعَّلُ بالمتحضر وصفة الغسل

يُوجَّهُ الْمُخْتَضِرُ إِلَى الْقِبْلَةِ وَيُلْقَنُ الشَّهَادَتَيْنِ وَيُقْرَأُ عِنْدَهُ يَسُ (1) ، فَإِذَا قَضَى أَغْمَضَ وَشَدَّ لَحْيَاهُ وَسُجِّي (2) ثُمَّ يُؤْخَذُ فِي غَسْلِهِ فَيَرْفَعُ عَلَى سَرِيرٍ وَيُجَرِّدُ الرَّجُلَ وَتَسْتَرُ عَوْرَتُهُ ، وَيُوضَأُ وَيُغْسَلُ كَالْجُنْبِ ، يُكْرَرُ وَثَرًا إِحْدَاهُنَّ بِالْمَاءِ الْقُرَاحِ (3) ، وَيُجْعَلُ فِي بَعْضِهِنَّ سِدْرٌ (4) إِنْ أَحْتَاجَ إِلَى ذَلِكَ وَفِي الْأَخِيرَةِ كَافُورٌ ، وَلَا تَبَاشِرُ عَوْرَتُهُ إِلَّا لِضُرُورَةٍ وَيُعَصَّرُ بَطْنُهُ بِرِفْقٍ ، وَلَا يُؤْخَذُ لَهُ ظِفْرٌ وَلَا شَعْرٌ وَلَا يَخْضَرُهُ إِلَّا مَنْ يُسَاعِدُ فِي غَسْلِهِ .

صفة من يتولَّى الغسل

يَتَوَلَّى ذَلِكَ الْغَسْلَ فِي الرَّجُلِ الرَّجَالُ ، وَفِي الْمَرْأَةِ النِّسَاءُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَالْمَحَارِمُ وَرَاءَ الثَّوْبِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَمَمَّتْهُ أَجْنَبِيَّةٌ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ وَيُمِمُّهَا إِلَى الْكُوعَيْنِ .

وإِبَاحَةُ الاسْتِمْتَاعِ (5) إِلَى حِينَ الْمَوْتِ يُبِيحُ الْغَسْلَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ ، فَلَوْ

(1) على قول ابن حبيب ، والمروى عن مالك كراهة القراءة عنده ، قال ابن أبي زيد وابن رشد وابن يونس : إنما كره ذلك إذا فُعِلَ امتناعاً ، قال الباجي : يعني لأنَّه يُتَّخَذُ سُنَّةً .
انظر : « القوانين الفقهية » ص 63 ، « النوادر » (1/ 542) ، « البيان والتحصيل » لابن رشد (2/ 234) ، « المتقى » (2/ 62) ، « الذخيرة » (2/ 445) .

(2) سُجِّي : عُطِّي .

(3) الْقُرَاح : هو الماء الذي لم يخالطه شيء يُطَيَّب . انظر : « النهاية » (4/ 36) .

(4) السِّدْرُ : ورق النبق .

(5) إِبَاحَةُ الاسْتِمْتَاعِ : يعني بسبب رق الأنثى تبيح الغسل لكل من السيد لأمتة ، والأمة لسيدها .
انظر : « الشرح الصغير » (1/ 544) ، « التاج والإكليل » (3/ 8) .

مَاتَ فَوَضَعَتْ جَارَ لَهَا غَسْلُهُ وَلَوْ أَبَانَهَا فَمَاتَ لَامْتَنَعَ ، وَفِي الرَّجْعِيَّةِ خِلَافٌ (1) .

صفة الكفن

فَإِذَا فَرَعَ نَشَفَ بِخِرْقَةٍ وَأُدْرَجَ فِي أَكْفَانِهِ وَكَفَّنُهُ وَمُؤَنُّهُ وَاجِبَانِ فِي مَالِهِ وَسَطًا بِالْمَعْرُوفِ مُقَدَّمًا عَلَى الدُّيُونِ وَالْوَصَايَا ، فَإِنْ كَانَ عَدِيمًا فَفِي بَيْتِ الْمَالِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى الْمُسْلِمِينَ .

وَأَقْلَهُ ثَوْبٌ يَدْرَجُ فِيهِ ، وَأَكْمَلُهُ لِلرَّجُلِ خَمْسَةٌ : قَمِيصٌ ، وَإِزَارٌ ، وَعِمَامَةٌ ، وَلِفَافَتَانِ ، وَلِلْمَرْأَةِ سَبْعَةٌ : حِفْوٌ (2) ، وَقَمِيصٌ ، وَخِمَارٌ ، وَأَرْبَعُ لِفَافَتٍ ، وَهُوَ تَابِعٌ لِلنَّفَقَةِ (3) وَفِي الزَّوْجَةِ الْمُوسِرَةِ قَوْلَانِ ، قِيلَ : عَلَيْهَا وَقِيلَ (4) : عَلَيْهِ . وَيُسْتَحَبُّ تَجْمِيرُهُ (5) ، وَيُذَرُّ الْحَنُوطُ (6) عَلَى كُلِّ لِفَافَةٍ وَعَلَى مَقَاصِلِهِ

(1) مشهور المذهب : أن الرجعية كال المطلقة واحدة - لا يغسلها زوجها ولا تُسَلُّهُ وهو مذهب « المدونة » . انظر : « التاج والإكليل » (9/3) ، « شرح الخرشي » (2/115) ، « حاشية الدسوقي » (1/409) .
(2) الحفْو : قال ابن بري : الأصل في الحقو معقد الإزار ، ثم سُمِّيَ الإزار حَفْوًا ؛ لأنه يشدُّ على الحقو . انظر : « لسان العرب » (14/190) .

(3) قوله : وهو تابع للنفقة : معناه أن الكفن من توابع النفقة ، وهي إنما كانت لمعنى ، وهو الاستمتاع ، وقد ذهب بالموت ، وإذا ذهب المتبوع ذهب التابع ؛ ولذا قال ابن القاسم وسحنون وجعله البعض مشهور المذهب أن الزوج لا يلزمه كفن المرأة غنيّة كانت أو فقيرة .

انظر : « كفاية الطالب » (2/136) ، « حاشية الدسوقي » (1/415) ، « الفواكه الدواني » (2/71) ، « الشرح الصغير مع حاشية الصاوي » (1/551) .

(4) وهو الذي رواه ابن حبيب في « الواضحة » عن مالك ، وإليه ذهب ابن الماجشون وَرَوَى عَنْ سَحْنُونِ : أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ ذَلِكَ ثُمَّ اسْتَحْسَنَ أَنْ يَكْفِنَهَا ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ خُلُقُ هَذَا الدِّينِ . قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : لِأَنَّ عِلَاقَةَ الزَّوْجِيَّةِ بَاقِيَةٌ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَغْسِلُهَا وَيُطْلَعُ عَلَى عَوْرَتِهَا وَالْمَوَارِثَةُ بَيْنَهُمَا قَائِمَةٌ .

انظر : المصادر السابقة مع « النوادر والزيارات » (1/565) ، « البيان والتحصيل » (2/252) .

(5) تجميره : يعنى تبخير ثياب الميت بعود وغيره مما يتجمّر به ، قال الخطّاب : والمقصود : عبوق الرائحة ، قال التتائي : ويستحب كونه وترًا .

انظر : « شرح الخرشي » (2/125) ، « مواهب الجليل » (2/224) ، « المنتقى » (2/10) .

(6) الحنوط : طيب يُخلط للميت خاصّة . انظر : « لسان العرب » (7/278) .

وَمَسَاجِدِهِ ⁽¹⁾ ، وَيُلْصِقُ عَلَى مَنَافِذِهِ قُطُنٌ مُحَنَظٌ ، فَإِذَا أُدْرِجَ شُدَّ عِنْدَ رَأْسِهِ
وَوَسِطِهِ وَرِجْلَيْهِ .

صلاة الجنابة

ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَى نَعْشِهِ إِلَى الْمُصَلَّى ، وَالْمَشْنَى أَمَامَهُ أَفْضَلُ ، فَيُصَلِّي عَلَيْهِ
وَهِيَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ لَيْسَ فِيهَا قِرَاءَةٌ ⁽²⁾ ، بَلْ يُثْنِي عَلَى اللَّهِ
تَعَالَى عُقَيْبَ الْأُولَى ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عُقَيْبَ الثَّانِيَةِ ، وَيَدْعُو عُقَيْبَ
الثَّالِثَةِ ، وَالْمُسْتَحَبُّ : « اللَّهُمَّ إِنَّهُ عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أَمَتِكَ ، كَانَ يَشْهَدُ
أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ ، وَأَنْتَ
أَعْلَمُ بِهِ . اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْ
سَيِّئَاتِهِ ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ » .

وَفِي الْمَرْأَةِ : « اللَّهُمَّ إِنَّهَا أَمَتُكَ » ، وَفِي الطِّفْلِ : « اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ سَلَفًا
وَفَرَطًا ⁽³⁾ وَذُخْرًا وَشَفِيعًا لِوَالِدَيْهِ ، وَلِمَنْ شِئْتَهُ ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ، وَالْحَقُّهُ
بَنِيهِ ﷺ » عُقَيْبَ الرَّابِعَةِ .

وَلَا يُصَلَّى عَلَى سَقِطٍ لَمْ يَسْتَهْلْ ⁽⁴⁾ صَارِحًا وَلَا قَتِيلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ،
وَلَا يُغَسَّلُ وَلَا عَلَى قَبْرِ وَلَا غَائِبٍ وَلَا تُكْرَرُ .

وَيُكْرَهُ الصَّلَاةُ لِأَهْلِ الْفَضْلِ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ ، وَمَقْتُولٍ فِي حَدٍّ

(1) ومساجده : يعني مواضع السجود من جسده .

(2) وذلك على مشهور المذهب ، حيث لا تستحب قراءة الفاتحة ، وحكى عن أشهب وجوبها بعد
التكبيرة الأولى ، قال ابن رشد : وكان شيخنا القرافي يُحكيه ويقول : إنه يفعله . وقال زرّوق : وله أن يفعل
ذلك ورعاً للخروج من الخلاف . انظر : « مواهب الجليل » (2/215) ، « شرح زرّوق » (1/283) ،
« شرح الخرنسي » (2/118) ، « شرح ابن ناجي » (1/284) .

(3) الفرط : هو المتقدم إلى الماء ليهيئ السقي ، قال الطيبي : يريد أنه شفيح يتقدم ، والظاهر أن له
شفاعة ونفعاً يوم القيامة . انظر : « فيض القدير » (2/206) .

(4) استهّل الطفل : إذا صرخ أو صاح عند الولادة .

انظر : « اللسان » (11/702) ، « مختار الصحاح » (1/290) .

وَيُصَلِّي عَلَى أَكْثَرِ الْجَسَدِ ، وَفِي أَقْلِهِ خِلَافٌ ⁽¹⁾ .

وَتُكْرَهُ عِنْدَ الطَّلُوعِ وَالْغُرُوبِ إِلَّا أَنْ يُخَافَ تَغْيِيرُهُ ، وَمَنْ دُفِنَ بِغَيْرِ صَلَاةٍ أُخْرِجَ لَهَا مَا لَمْ يُظَنَّ تَغْيِيرُهُ .

وَيُقَدَّمُ الْمُوصَلِيُّ إِلَيْهِ رَجَاءُ دُعَائِهِ ، ثُمَّ الْحَاكِمُ ثُمَّ الْعَصْبَةُ ⁽²⁾ ، وَأَوَّلَاهُمْ أَقْوَاهُمْ تَعْصِييًا ، فَإِنْ اجْتَمَعُوا وَتَشَاحَوْا ⁽³⁾ فَيَاْلُقِرْعَةُ .

وَإِذَا اجْتَمَعَ جَنَائِزُ فِي صَلَاةٍ جُعِلَ الرَّجُلُ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ ، ثُمَّ الصَّبِيُّ ثُمَّ الْخُنْثَى ، ثُمَّ الْحُرَّةُ ، ثُمَّ الْعَبْدُ ، ثُمَّ الْأَمَةُ .

وَمَنْ أَدْرَكَ بَعْضَ الصَّلَاةِ فَإِنْ تَرَكْتُ لَهُ الْجَنَازَةَ أَتَمَّهَا وَإِلَّا كَبَّرَ نَسَقًا ، ثُمَّ يُحْمَلُ إِلَى الْقَبْرِ فَيُذْفَنُ فِي حُفْرَةٍ تَكْتُمُ رَائِحَتَهُ وَتَمْنَعُهُ مِنَ السَّبَاعِ ، وَيُسَلُّ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ ، فَيُوضَعُ فِي اللَّحْدِ أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ ، وَيُحَلُّ شَدُّ رَأْسِهِ وَوَسْطُهُ وَرِجْلَيْهِ ، وَيُطَبَّقُ بِاللَّبَنِ وَسُدَّ خَلْلُهُ بِالطِّينِ وَيُهَالُ عَلَيْهِ التُّرَابُ ، وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ دَنَا مِنْهُ أَنْ يَحْثُوَ فِيهِ ثَلَاثَ حَثَوَاتٍ .

وَيُكْرَهُ بِنَاؤُهُ ⁽⁴⁾ وَتَجْصِصُهُ ، وَتَحْرُمُ النِّيَاحَةُ وَإِظْهَارُ الْجَزَعِ وَاللَّظْمِ وَالشَّقِّ ، وَيُسْتَحَبُّ التَّعْزِيَةُ فَيَقَالُ : « أَحْسَنَ اللَّهُ عَزَاءَكَ وَاللَّهِمَّكَ الصَّبْرُ ، وَغَفَرَ اللَّهُ لِمَيِّتِكَ » ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَحْضُرُهُ .

(1) مشهور المذهب أنه لا يصل على مثل الرأس واليد ونحو ذلك ، وقد روى عنه ابن حبيب ، وابن مسلمة الجواز وإليه ذهب أحمد بن حنبل . انظر : « الذخيرة » (2/ 471) ، « كفاية الطالب » (1/ 547) ، « الكافي » (1/ 86) ، « النمر الداني » ص 228 ، « الرسالة » لابن أبي زيد ص 81 .

(2) العصبة : جمع عاصب ، وعصبة الرجل : بنوه وقرابته لأبيه سُموا بذلك لأنهم عَصَبُوا به أى أحاطوا به . انظر : « مختار الصحاح » (1/ 183) ، « النمر الداني » ص 441 .

(3) تشاحوا : تنازعوا على الأمر ؛ لا يريد كل منهم أن يفوته . انظر : « اللسان » (2/ 495) .

(4) قال ابن أبي زيد : « ومن كتاب ابن حبيب : وينهى عن البناء على القبور ، والكتابة والتجصيص ، وأمر بهدمها وتسويتها بالأرض ، وفعله عمر رضي الله عنه ، وكره مالك هذه المساجد المُنْتَخَذَةَ على القبور . وقال زُرُوق : يُحْرَمُ بناء مسجد بقبر وصلاة به تبركًا لحديث : « اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ » . انظر : « النوادر والزيادات » (1/ 652، 653) ، « شرح زُرُوق على الرسالة » (1/ 279) ، « التمهيد » (5/ 41 ، 42) ، « التفریع » (1/ 373) .

كتاب الزكاة⁽¹⁾

زكاة الذهب والفضة

نِصَابُ الذَّهَبِ عَشْرُونَ مِثْقَالاً⁽²⁾ ، وَالْوَرِقُ⁽³⁾ مِائَتَا دِرْهَمٍ⁽⁴⁾ ، فَيَجِبُ رُبْعُ عَشْرِهِ ، وَالزَّائِدُ بِحِسَابِهِ ، وَيُلْفَقُ بَيْنَهُمَا بِالْأَجْزَاءِ⁽⁵⁾ لَا بِالْقِيَمَةِ ، وَيُخْرَجُ مِنْ كُلِّ بِحِسَابِهِ .

وَشُرُوطُ وَجُوبِهَا : الْحَوْلُ وَالنِّصَابُ فِي مِلْكٍ كَامِلٍ مُتَّحِدٍ ، وَيُكْمَلُ النِّصَابُ بِرَبْحِهِ لِحَوْلِهِ ، وَيَجِبُ فِي أَوَانِيهَا وَحُلِيِّ التَّجَارَةِ ، وَمَا لَا يَجُوزُ تَحْلِيلُهُ ، وَالْمُتَّخَذُ ذَخِيرَةً لَا لُبْسِ الْمُبَاحِ جَيِّدِ الْجِنْسِ وَرَدِيئِهِ ، وَتَبْرُهُ وَمَضْرُوبُهُ وَصَحِيحُهُ وَمَغْشُوشُهُ وَمَكْسُورُهُ سَوَاءً .

وَتَلَفُهُ قَبْلَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْأَدَاءِ يُسْقِطُهَا وَبَعْدَهُ يُوجِبُ ضَمَانَهَا ، فَإِنْ تَلَفَ الْبَعْضُ لَزِمَهُ مِنَ الْبَاقِي وَبَعْدَ إِفْرَادِهَا يَلْزَمُهُ دَفْعُهَا ، فَإِنْ أَتْلَفَهَا ضَمِنَ لَا إِنْ تَلَفَتْ .

(1) الزكاة : لغة : النمو والزيادة ، واصطلاحاً : اسمٌ لأخذ شيءٍ مخصوص من مالٍ مخصوص على أوصافٍ مخصوصةٍ لطائفةٍ مخصوصةٍ . انظر : « شرح حدود ابن عرفة » ص 140 ، « الجواهر الزكية » (1/ 183) .

(2) مثقالاً : أى ديناراً ، وهو يساوى 85 جراماً ، وبعضهم جعله 84 جراماً ، وأدق ما قيل في تحديد الدينار أنه يساوى 4,25 جراماً . انظر : « فقه الزكاة » للقرضاوى (1/ 259 - 262) ، « الجامع الميسر » (2/ 151) ، « تبين المسالك » (74/ 2 ، 75) .

(3) الورق : الفضة .

(4) الدرهم : يساوى 2,875 جراماً ، وبالتالي يكون نصاب الفضة 595 من الجرامات ، وبعضهم يجعله 600 جرام . انظر : المصادر السابقة مع « الفقه المالكي الميسر » للمحقق ، طبع دار الفضيلة ص 172 .

(5) معناه أنه يضم أحد النقيدين إلى الآخر في تكميل النصاب ، فيضم الذهب إلى الفضة وبالعكس ، فمن كان له مائة درهم من الفضة ، وخمسة مثاقيل من الذهب قيمتها مائة درهم من الفضة ، عليه زكاتها ؛ لأنها كنوعى الجنس الواحد .

انظر : « الفقه المالكي الميسر » د. وهبة الزحيلي (1/ 232) ، « تبين المسالك » (2/ 74) .

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُخْرِجُهَا قَبْلَ وَجوبِهَا ⁽¹⁾ ، وَيَنْوِيهَا زَكَاةً ، وَأَخَذَ الْإِمَامُ
الْعَادِلُ يَنْوُبُ عَنْهُ وَغَيْرِهِ إِنْ صَرَفَهَا فِي وَجُوهِهَا أَجْزَأُ أَنَّهُ ، وَإِلَّا لَرِمَتْهُ
الْإِعَادَةُ .

وَيُخْرِجُ الْوَلِيُّ عَنِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، وَيُجْزِئُ أَحَدَ الثَّقَدَيْنِ عَنِ الْآخَرِ
بِقِيَمَتِهِ مَا لَمْ تَنْقُصْ عَنْ قَدْرِ الْوَاجِبِ .

وَمَنْ ابْتِاعَ بِنَصَابٍ بَعْدَ حَوْلِهِ وَقَبْلَ تَرْكِتِهِ فَرَبِيعَ زَكَاةٍ لِلْأَوَّلِ وَزَكَاةً
لِلْحَوْلِ الثَّانِي إِلَّا جُزْءَ زَكَاةِ النَّصَابِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ عَرَضٌ يُسَاوِيهِ .

وَيُضْمُ أَوْلَى الْفَائِدَتَيْنِ إِلَى الثَّانِيَةِ كَانَتْ نَصَابًا أَوْ أَكْمَلَتْهُ ، فَإِنْ كَانَتْ
الْأَوْلَى أَوْ كُلُّ نَصَابًا اسْتَقَلَّتْ بِحَوْلِهَا .

زكاة الدين وعروض التجارة

وَمَنْ مَكَتَ دَيْنُهُ أَحْوَالًا فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَقْبِضَهُ أَوْ نَصَابًا مِنْهُ فَيُزَكِّيهِ لِعَامٍ
وَاحِدٍ ، فَإِنْ قَبِضَ دُونَهُ لَمْ يَزَكْ حَتَّى يَقْبِضَ تَمَامَهُ أَبْقَى الْأَوَّلَى أَوْ أَتْلَفَهَا كَثْمَنٍ
عُرُوضِ التَّجَارَةِ ⁽²⁾ ، وَإِنْ اسْتَفَادَهُ فَلَا زَكَاةَ حَتَّى يَحُولَ الْحَوْلُ بَعْدَ قَبْضِهِ ،
وَيُعْتَبَرُ فِي الْقَبْضِ مَا تَقَدَّمَ ، وَيُعَيْنُ الْمُدِيرُ ⁽³⁾ شَهْرًا يَقُومُ فِيهِ عُرُوضُهُ ، وَيُضْمُ
دَيْنُهُ وَنَاضَهُ ⁽⁴⁾ ، وَلَوْ دِرْهَمًا ، فَإِنْ كَانَ لَا يَنْضُ لَهُ شَيْءٌ فَلَا زَكَاةَ ⁽⁵⁾ .

(1) قوله : قبل وجوبها : إن فهم منه أنه إن أخرج الزكاة قبل وجوبها لم تجزه كما في سماع أشهب فهو
مقابل المشهور ، حيث أنها تجزئ مع الكراهة ، قال ابن رشد : الأظهر أنها تجزئه إذا أخرجها قبل الحول
يسير ، وبه جزم الحطاب والحرشي . انظر : « شرح الإرشاد » (372 / 1) .

(2) عُرُوضِ التَّجَارَةِ : العَرَضُ المتاع ، وقال أبو عبيد : هي الأمتعة وبحوها التي لا يدخلها كيل ولا
وزن ولا تكون حيوانًا ولا عَقَارًا . انظر : « المصباح المنير » (404 / 2) .

(3) المدير : هو الذي لا يستقر بيده عين ولا عَرَضٌ ، ويبيع بما وجد من الربح أو برأس المال وذلك
كأرباب الحوانيت ، والجالين للسلع من البلدان . انظر : « الشرح الصغير » (638 / 1) .

(4) نَاضَهُ : هو ما ظهر وحصل من مالٍ وربح . انظر : « المغرب » ص 467 ، « لسان العرب » (237 / 7) .

(5) وهو نَضٌ « المدونة » انظر : منها (311 / 1 ، 312) .

وَالْمُرْصَعُ إِنْ عَلِمَ وَزَنَ نَقْدَهُ زَكَّاهُ وَانْتِظَرَ بِجَوَاهِرِهِ الْبَيْعَ ، وَإِنْ جَهِلَهُ وَلَمْ يُمَكِّنْ نَزْعَهُ ⁽¹⁾ فَلَا أَظْهَرَ التَّحَرَّى ، وَقِيلَ : الْمَقْصُودُ مِنْهُمَا مَتَّبِعٌ .

زكاة المعدن

وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَعَادِنِ ⁽²⁾ اتِّصَالُ النَّيْلِ ⁽³⁾ ، وَكَمَالُ النَّصَابِ لَا الْحَوْلُ ، فَإِنْ أَخْرَجَ دُونَهُ فَلَا زَكَاةَ حَتَّى يُخْرِجَ تَمَامَهُ أَوْ يَكُونَ عِنْدَهُ مَا يُكْمِلُهُ قَدْ حَالَ حَوْلُهُ .

وَتُضَمُّ الْمَعَادِنُ ⁽⁴⁾ وَإِنْ تَنَاءَتْ مَحَالَّهَا كَالزَّرْعِ وَغَيْرُهَا بِشَرَطِ اتِّصَالِ النَّيْلِ وَإِلَّا اسْتَقَلَّ كُلُّ بِحُكْمِهِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ النُّدْرَةَ ⁽⁵⁾ كَغَيْرِهَا ، وَقِيلَ بَلْ تُخَمَّسُ .

(1) قال الدردير : الْمُرْصَعُ بالجواهر إذا زكَّى وزنه تحرياً لعشر نزع فزاد على ما تحرى فيه فلا تُلغى الزيادة . انظر : « الشرح الكبير » (475 / 1) .

(2) المعدن : ما في باطن الأرض من الذهب والفضة ، وتجب فيهما الزكاة بلا خلاف ، أما غيرهما من المعادن كالنحاس والرصاص وغير ذلك فلا تجب فيهما إلَّا إذا جعلت عروض تجارة ، والمعادن عند المالكية وقفت للدولة إلَّا في الأرض المفتوحة صلحاً فهي لأهلها .

انظر : « مواهب الجليل » (335 / 2) ، « المدونة » (602 / 3) ، « المنتقى » (101 / 2 ، 102) ، « التاج والإكلیل » (207 / 3) .

(3) اتِّصَالُ النَّيْلِ : كأن يكون العرق واحداً ، متصلاً بما خرج أولاً ، فإذا بلغ الجميع نصاباً فأكثر زكَّاه حتى وإن تراخى العمل .

(4) مشهور المذهب أن المعادن لا تُضَمُّ بعضها إلى بعض ولو في وقت واحد من جنس أو جنسين ، ولا يضمُّ عرق لآخر لو من معدن واحد ، ويعتبر كل عرق بانفراده ، فإن حَصَلَ منه نِصَابٌ زَكَّى ، وقال ابن مسلمة : يضم بعضها إلى بعض ويُزَكَّى الجميع كالزَّرْع ، قال ابن يونس : وهو الأقيس ، وقال ابن رشد : وهو الآق على رواية ابن القاسم .

انظر : « التاج والإكلیل » (209 / 3 ، 210) ، « شرح الخرشبي » (208 / 2) ، « حاشية الدسوقي » (488 / 1) ، « مواهب الجليل » (335 / 2) ، « الشرح الصغير » (652 / 1) .

(5) النُدرة : هي القطعة من الذهب أو الفضة توجد خالصة لا تحتاج إلى كثير عمل من حفر وطلب ، أما إذا احتاجت إلى تخليص فهي كالمعدن ، ومشهور المذهب أن فيها الخُمُسُ .

انظر : « المنتقى » (102 / 2 ، 103) ، « المدونة » (337 / 1) ، « مواهب الجليل » (339 / 2) ، « منح الجليل » (81 / 2 ، 82) ، « الذخيرة » (64 / 3) .

حكم الرِّكَّاز

وَالْأَصَحُّ تَحْمِيسُ قَلِيلِ الرِّكَّازِ ⁽¹⁾ وَكَثِيرِهِ وَعَرُوضِهِ ثُمَّ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهِ إِنْ كَانَ بِقِيَّاءٍ ⁽²⁾ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَلِوَأَجْدِهِ ، وَأَمَّا فِي أَرْضِ الصُّلْحِ ⁽³⁾ فَلِأَهْلِهَا ، وَأَرْضُ الْعَنْوَةِ ⁽⁴⁾ لِمُفْتَتِحِهَا ، وَمَا عَلِمَ أَنَّهُ لِمُسْلِمٍ فَهُوَ لِقِطَّةٍ .

إسقاط الدِّين للزكاة

وَالدِّينُ إِنْ اسْتَعْرَقَ أَوْ أَبْقَى مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ أَسْقَطَهَا عَنِ النَّقْدِ الْحَوْلِيِّ لَا الْمَعْدِنِيِّ وَالْمَاشِيَةِ وَالْمُعْشَرَاتِ ⁽⁵⁾ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ عَرْضٌ يُسَاوِيهِ وَيُجْعَلُ بِأَزَائِهِ مَا يُبَاعُ عَلَيْهِ فِي فَلْسِهِ ، كَدَيْنِهِ وَكِتَابَتِهِ وَخِدْمَةِ مُدَبِّرِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ .

زكاة الإبل

فَضْلٌ : لَا زَكَاةَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ وَفِيهَا شَاةٌ جَذَعَةٌ أَوْ ثَنِيَّةٌ ⁽⁶⁾ ،

(1) الرِّكَّاز : ما يوضع في الأرض ، وما يخرج من المعدن من القطع الخالصة من الذهب أو الفضة ، وفي «الموطأ» قال مالك : قال أهل العلم : الرِّكَّاز دفن الجاهلية ما لم يطلب بمال ولا كبير عمل ، وما طُلِبَ بمالٍ وكبير عملٍ أُصِيبَ مرَّةً دون مرَّةٍ غيرُ رِكَّازٍ . انظر : «التاج والإكليل» (3/216) ، «المنتقى» (2/104) ، «تحرير ألفاظ التنبيه» ص 115 ، «الذخيرة» (3/67) .

(2) الفبياء : الصحراء الملساء الواسعة ، والجمع فبافي .

انظر : «اللسان» (9/274) ، «مختار الصحاح» (1/216) .

(3) أرض الصلح : هي الأرض التي صالح الإمام غير المسلمين عليها أن تبقى بأيديهم .

انظر : «المنتقى» (3/219)

(4) أرض العنوة : العنوة هي الغلبة . قال الباجي : هي كل مال صار للمسلمين على وجه الغلبة من أرض أو عين دون اختيار من غلب عليه من الكفار ، سواء دخلنا عليهم الدار غلبةً أو أُجِّلُوا عنها مخافة المسلمين . انظر : المصادر السابقة .

(5) قال ابن أبي زيد : «ولا يُسَوِّطُ الدِّينُ زَكَاةَ حَبٍّ وَلَا تَمْرٍ وَلَا مَاشِيَةٍ» .

انظر : «الرسالة» ص 97 طبع دار الفضيلة .

(6) الجذعة : هي ما أوفت سنة ودخلت في الثانية ، والثنية : ما دخلت في السنة الثانية دخولاً بيّناً ، وتطلق الشاة على الضأن والمعز . انظر : «تقريب المعاني» ص 139 ، «الفواكه الدواني» (1/341) .

وَفِي الْعِشْرِينَ أَرْبَعٌ ، وَفِي خُمْسٍ وَعِشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ ⁽¹⁾ ، فَإِنْ عَدِمَهَا فَابْنُ لَبُونٍ ⁽²⁾ ، وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حِقَّةٌ ⁽³⁾ ، وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةٌ ⁽⁴⁾ ، وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَإِحْدَى وَتِسْعِينَ حِقَّتَانِ ، وَفِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ يُخَيَّرُ السَّاعِي بَيْنَ حِقَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثِ بَنَاتِ لَبُونٍ ، فَإِنْ وَجَدَ أَحَدَهُمَا تَعَيَّنَ وَمَا زَادَ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ أَوْقَاصٌ ⁽⁵⁾ .

زكاة البقر

وَنِصَابُ الْبَقَرِ ثَلَاثُونَ فَفِيهَا تَبِيعٌ ⁽⁶⁾ ، وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ ⁽⁷⁾ ، وَفِي مِائَةٍ وَعِشْرِينَ يُخَيَّرُ السَّاعِي بَيْنَ ثَلَاثِ مُسَنَاتٍ وَأَرْبَعَةٍ أَتْبَعَةٍ وَالْجَوَامِيسُ نَوْعُهَا ، وَيُكْمَلُ النِّصَابُ بِالْعَجَاجِيلِ ⁽⁸⁾ كَالْفُضْلَانِ ⁽⁹⁾ وَيُؤْخَذُ السَّنُّ الْوَاجِبُ فَلَوْ مَاتَتِ الْأُمَهَاتُ وَبَقِيَتِ الْأَوْلَادُ نِصَابًا بَارَكَيْتَ ، وَتُزَكَّى الْعَوَامِلُ وَالْهُوَامِلُ ⁽¹⁰⁾ .

(1) بنت مَخَاضٍ : سُميت بذلك لأن أمها مَاخِضٌ ، أى حامل ؛ لأن الإبل تحمل سنة ، وترى سنة ، وهى ما أوفت سنة ودخلت فى الثانية .

انظر : « شرح ابن ناجي » (1 / 335) ، « تقريب المعاني » ص 139 ، « الشرح الصغير » (1 / 595) .

(2) ابن لبون : هو ما أكمل ستين ودخل فى الثالثة . انظر : « المصادر السابقة » .

(3) حِقَّةٌ : وهى التى يصلح أن يُحْمَلَ على ظهرها ، وأن يُطْرُقَهَا الْفَحْلُ ، وهى ما أوفت ثلاث سنين

ودخلت فى الرابعة . انظر : « الرسالة مع إيضاح المعاني » للمحقق ص 95 .

(4) جَذَعَةٌ : هى ما أوفت أربع سنين ودخلت فى الخامسة . انظر : « المصادر السابقة » .

(5) الْأَوْقَاصُ : جمع وَقَصَ وهو ما لا زكاة فيه بين الفريضتين . انظر : « مواهب الجليل » (2 / 268) .

(6) تَبِيعٌ : هو ما له سنتان ودخل فى الثالثة وُسِّى بذلك لأنه يتبع أمه فى الرعى .

انظر : « شرح الخرشى » (2 / 151) ، « الفواكه الدواني » (1 / 343) .

(7) مُسِنَّةٌ : وهى بنت أربع سنين . انظر : « المصادر السابقة » .

(8) الْعَجَاجِيلُ : جمع عَجَلٌ ، وهو ما كان دون السنِّ الواجب الذى هو التَّبِيعُ .

انظر : « كفاية الطالب » (1 / 507) ، « الفواكه الدواني » (1 / 345) .

(9) الْفُضْلَانُ : جمع فَصِيلٍ وهو ما دون بنت مَخَاضٍ . انظر : « المصادر السابقة » .

(10) الهوامل : يعنى غير العوامل ، كالتى لا تستعمل للحرث أو لسقى الماء ونحو ذلك ، وهى التى تسرح

وتترك بغير راع . انظر : « المدونة » (1 / 355) ، « المنتقى » (2 / 136) ، « شرح الإرشاد » (1 / 389) .

نصاب الغنم

وَنَصَابُ الْغَنَمِ أَرْبَعُونَ وَفِيهَا شَاةٌ كَالَّتِي فِي الْإِبِلِ ، وَفِي مِائَةٍ وَإِخْدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ ، وَفِي مِائَتَيْنِ وَشَاةٌ ثَلَاثٌ ، ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ ، وَلَا تُؤْخَذُ هَرَمَةٌ ⁽¹⁾ وَلَا هَزِيلَةٌ وَلَا مَعِيَّةٌ وَلَا فَحْلٌ ⁽²⁾ وَلَا كَرِيمَةُ الضَّانِ ⁽³⁾ .

وَالْمَعَزُ جِنْسٌ ، وَحُكْمُ الْأَوَّلِ دِمًا تَقَدَّمَ ، وَتُرْكِي السَّائِمَةِ ⁽⁴⁾ وَالْمَعْلُوفَةُ ، وَمُبَدَّلُ نَصَابًا بِجِنْسِهِ يَبْنَى وَبِخِلَافِهِ الْمَشْهُورُ الِاسْتِثْنَاءُ إِلَّا أَنْ يَفْعَلَهُ فِرَارًا ، وَمُسْتَفِيدُ نَصَابٍ أَوْ دُونَهُ مِنْ جِنْسٍ مَا شِئْتَهُ يَبْنَى عَلَى حَوْلِهَا .

وَالْحُلَطَاءُ كَالْمَالِكِ الْوَاحِدِ بِشَرْطِ كَمَالِ النَّصَابِ فِي مِلْكِ كُلِّ وَاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى وَصْفَيْنِ كَالرَّاعِي وَالْفَحْلِ وَالذَّلْوِ وَالْمُرَاحِ ⁽⁵⁾ وَالْمَيْبِتِ وَطَلَبِ الْمَصْلَحَةِ وَلَوْ آخَرَ الْحَوْلِ .

وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشِيَةَ الصَّدَقَةِ وَتَوَثُّرِ التَّخْفِيفِ كَمَا لِكِي مِائَةٍ وَعِشْرِينَ أَوْ التَّثْقِيلِ كَمَا لِكِي مِائَتَيْنِ وَشَاةٍ ، فَإِنْ ظَهَرَ قَضْدُ الْفِرَارِ أُخِذُوا بِحَالِ الْإِنْفِرَادِ ، وَيُصَدَّقُونَ فِي قَضْدِ الْمَصْلَحَةِ ، فَإِنْ أَتَاهُمَا حُلَفُوا .

وَالنَّصَابُ الْمُؤَلَّفُ إِنْ أَخَذَ مِنْهُ مُتَأَوَّلًا تَرَادُّوا بِحَسَبِ أَمْلَاكِهِمْ ، كَمَا لَوْ زَادَ الْفَرَضُ بِخُلُطِ دُونِهِ وَإِلَّا فَهِيَ مِنْ مَالِكِهَا كَالْمَأْخُودَةِ مِنْ دُونِ النَّصَابِ .

(1) الهرمة : الهزيلة أو الكبيرة جدًا .

(2) فحل الغنم : أى المعد لإنتاجها .

(3) قال ابن الحاجب : ولا تؤخذ كرائم الأموال كالأكولة والفحل وذات اللبن ، ولا شرارها كالسخله ، والعجفاء ، وذات العوار . انظر : « جامع الأمهات » (1/ 156) .

(4) السائمة : هى المكتفية بالرعى أغلب العام ، وقال الأصمعى : هى التى ترعى ولا تُغلف .

انظر : « المغرب » ص 240 ، « تحرير ألفاظ التنبيه » ص 102 .

(5) المُرَاحُ : هو الموضع الذى تأوى إليه بعد غروب الشمس إلى مُراحها الذى تبيت فيه .

انظر : « اللسان » (2/ 465) .

وَلَا خُلْطَةً فِي غَيْرِ الْمَاشِيَةِ وَلَا زَكَاةً فِي حَيَوَانٍ غَيْرِهَا ، وَلَا ضَمَانَ لِتَلْفِهَا
قَبْلَ مَجِيءِ السَّاعِي فَإِنْ نَقَصَهَا فِرَارًا ضَمِنَ .

زكاة الزروع

فَضْلٌ : نِصَابُ الْحُبُوبِ وَالشُّمَارِ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ ⁽¹⁾ وَهِيَ ثَلَاثُمِائَةِ صَاعٍ
بِالْمَدَنِيِّ فَيَحِبُّ الْعُشْرُ فِيمَا سُقِيَ سَيْحًا أَوْ بَعْلًا ⁽²⁾ ، وَنِصْفُهُ فِيمَا سُقِيَ
نَضْحًا ⁽³⁾ فَإِنْ اجْتَمَعَا وَتَسَاوَيَا ⁽⁴⁾ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ ، فَإِنْ تَفَاوَتَا فَالْمَشْهُورُ
اعْتِبَارُ الْمَأْخُودِ بِهِمَا ⁽⁵⁾ وَقِيلَ : الْأَقْلُ تَابِعٌ .

وَيُضَمُّ إِلَى الْبُرِّ ⁽⁶⁾ الشَّعِيرُ وَالسُّلْتُ ⁽⁷⁾ وَالْعَلْسُ ⁽⁸⁾ وَيُخْرَجُ مِنْ كُلِّ

(1) الْوُسْقُ : ستون صاعًا يساوي 130,6 كجم ، والخمسة أوسق نصاب الزكاة تساوي 653 كجم على
رأى الجمهور ، أو 4 أرداب وكيلتين من الكيل المصري الحال أو 50 كيلة مصرية . انظر : «معجم
المصطلحات» د. محمود عبد الرحمن (476/3) ، طبع دار الفضيلة ، «الفقه الإسلامي وأدلته» (76/1) .

(2) السَّيْحُ : هو الذي يسقى بالعيون والأنهار والمطر ، والبَصْلُ : ما يشرب بعُروقه من رطوبة الأرض
من غير سقى السماء ولا غيرها . انظر : «شرح الخرشى» (187/6) ، «التاج والإكليل» (122/3) .

(3) نَضْحًا : هو ما يسقى بالآلات ونحوها .

(4) قوله : وتساويا : يعنى عدد السقى بهما ، كأن يسقى بالسيح مدة ، وبآلة أخرى ومساوية لها ،
قال خليل : (فعلَى حُكْمِهِمَا) فيؤخذ لما يُسْقَى بالسَّيْحِ العشر ، ولما سُقِيَ بِالْآلَةِ نِصْفُهُ .

انظر : «حاشية الدسوقي» (448/1) ، «شرح الخرشى» (168/2) .

(5) قالوا : إذا لم يتساويا بأن كان بأحدهم الثلثين فأكثر ، وبآخر الثلث ، فيغلب الأكثر فيخرج منه ؛
لأنَّ الحكم للغالب . انظر : «المصادر السابقة» .

(6) الْبُرُّ : القمح .

(7) السُّلْتُ : نوع من الشعير ليس له قشر .

انظر : «حاشية العدوى» (343/2) ، «تقريب المعاني» ص 131 .

(8) الْعَلْسُ : هو حَبَّةٌ سَرْدَاءُ تُؤْكَلُ فِي الْجَذْبِ ، قِيلَ : هو مثل البُرِّ تكون الحبتان منه في قشرة إلا أنَّه
عَسْرُ الاستنقاء ، وقيل : هو العَدَسُ ، ومنه المذهب أن العَلْسَ لا يضم إلى البُرِّ وهو قول ابن القاسم
وابن وهب وأصيف ، وقال مالك وأصحابه إلا ابن القاسم : يضم القمح للعَلْسِ واختاره ابن يونس واستقرَّ
عليه في «التوضيح» . انظر : «المصباح المنير» (425/2) ، «الذخيرة» (79/3) ، «منح الجليل» (32/2) ،
«شرح الإرشاد» (398/1) .

بِحِسَابِهِ كَالْقَطَانِيِّ⁽¹⁾ بِخِلَافِ الذَّرَّةِ وَالْأُرْزِ وَالذُّخْنِ ، فَيَجِبُ فِي الْحَبِّ بِبَيْسِهِ ، وَفِي الثَّمْرِ بِزَهْوِهَا ، وَتُؤْخَذُ بَعْدَ التَّصْفِيَةِ وَالْجَذَازِ مِنْ عَيْنِهِ لَا تُجْزَى قِيمَتُهُ كَانَ جَيِّدًا أَوْ رَدِيئًا ، فَإِنْ اجْتَمَعَا وَتَسَاوَيَا فَبِى كُلِّ بِحِسَابِهِ ، وَإِنْ تَفَاوَتَا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَذَلِكَ ، وَقِيلَ الْأَقْلُ تَابِعْ ، وَمِنْ الْمُتَنَوِّعِ الْوَسْطُ .

وَيُخْرَصُ⁽²⁾ النَّخْلُ وَالْكَرْمُ إِذَا أَرْهَيَا بِالْحَاصِلِ جَافًا ، فَإِنْ أَكَلُوا أَوْ بَاعُوا ضَمِنُوا ، وَإِنْ تَرَكَوْا وَتَبَيَّنَ خَطْوُهُ وَهُوَ عَارِفٌ فَالظَّاهِرُ الْأَخْذُ بِمَا خَرَصَ ، وَإِنْ خَرَصَ جَمَاعَةٌ وَاخْتَلَفُوا أُخِذَ بِقَوْلِ أَغْرَفِهِمْ ، وَإِنْ اسْتَوَوْا وَزَعَّ الْوَاجِبُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِهِمْ ، فَإِنْ أُجِیْحَتْ⁽³⁾ بَعْدَهُ فَلَا ضَمَانَ⁽⁴⁾ ، فَإِنْ بَقِيَ نِصَابٌ لَزِمَ مِنْهُ .

وَمَنْ بَاعَ بَعْدَ الزَّهْوِ ضَمِنَ⁽⁵⁾ ، فَإِنْ أَفْلِسَ فَهَلْ يُتَّبَعُ أَوْ تُؤْخَذُ مِنْ يَدِ الْمُشْتَرِي؟ قَوْلَانِ⁽⁶⁾ ، وَهَلْ يَرْجِعُ بِقَدْرِ الثَّمَنِ أَوْ يُكَلَّفُ شِرَاءَ الْجِنْسِ

(1) القطاني : من فطن بالمكان إذا أقام به ، وهى الفول والعدس والثرمس ، واللوبياء ، والبيسلة ، والحمص ، والجلبان (وهو نبات عشبي من الفصيلة القرنية تؤكل بذوره) .

انظر : «تقريب المعاني» ص 131 ، «الثمر الداني» ص 274 .

(2) الخرص : قال الباجي : معناه أن يُخْرَصَ ما يكون في هذه النخلة من الثمر اليابس عند الجذاز على حسب الثمر وجنسه وما عُليم من حاله أنه يصير إليه عند الإثمار . انظر : «المنتقى شرح الموطأ» (2/160) .

(3) أجيحت : من الجائحة وهى : الشدة والنازلة العظيمة التى تحتاج المال وتتناصله . انظر : «لسان العرب» (2/431) .

(4) قال اللخمي : فإن سرق الثمار بعد الخرص أو أجيحت لم يكن عليه شيء ، وإن أجيح بعضها زكَّى عن الباقي إن كان حُمْسَةً أَوْسَقَ فَأَكْثَرُ ، فَإِنْ كَانَ أَقْلٌ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ .

انظر : «مواهب الجليل» (2/289) ، «شرح الخرشى» (2/176) .

(5) قوله : ضمن : يعنى قول مالك : ومن باع زرعه وقد صلح وبيع في أكمامه فعليه زكاته ، وليس على الذى اشتراه زكاة ، قال الزرقاني : لأنه قد باع حصته وحصة المساكين ، فيحمل على أنه ضمن لهم ذلك . انظر : «شرح الإرشاد» (1/403) .

(6) إذا عُديم البائع أخذت الزكاة من المشتري إذا كان قائماً بعينه ، ثم يرجع المشتري على البائع بقدر ذلك من الثمن ، وإن تلف بسماءى (كمطر ونحوه) أو أتلفه أجنبي فلا تؤخذ من المشتري ، وهو موافق لقول ابن القاسم .

انظر : «شرح الإرشاد» (1/404) ، «فتح الجواد» (1/228) .

قَوْلَانِ⁽¹⁾ كَالَّذِي لَا يَتَنَاهَى .

وَمَا يُعْتَصَرُ يُوسَقُ حَبًّا وَيُؤْخَذُ مِنْ دُهْنِهِ وَلَا زَكَاةٌ فِي شَيْءٍ مِنَ النَّبَاتِ
غَيْرَ مَا ذَكَّرْنَا .

صدقة الفطر

فَضْلٌ : صَدَقَةُ الْفِطْرِ تَلْزَمُ⁽²⁾ مَنْ فَضَلَ عَنْ قُوَّتِهِ وَدَيْنِهِ وَمُؤْنَةِ عِيَالِهِ عَنْهُ
وَعَنْ مَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَدْرُهَا وَهُوَ صَاعٌ⁽³⁾ وَزَنُّهُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ
وَتُلْتِ بِالْبَغْدَادِيِّ حَبًّا ، وَالْأَفْضَلُ مِنْ غَالِبِ قُوَّتِ بَلَدِهِ .

وَتُعْجِزُ مِنَ الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَالسَّلْتِ وَالْتَمْرِ وَالزَّبِيبِ وَالْأَقِطِ⁽⁴⁾ وَعَنِ
الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ⁽⁵⁾ عَنْ كُلِّ بِقَدْرِ مِلْكِهِ كَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ .

وَالْمَشْهُورُ تَعَلَّقُ الْوَاجِبِ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْفِطْرِ وَمَضْرِفُهَا الْفُقَرَاءُ
وَالْمَسَاكِينُ بِالْاجْتِهَادِ ، فَيُدْفَعُ صَاعٌ لِحِمَاةٍ وَأَصْعٌ لِوَاحِدٍ .

★ ★ ★

(1) قال الدسوقي : الصَّوَابُ أَنَّهُ يَرْجَعُ عَلَى الْبَائِعِ بِمَا يَنْوِبُ مَا آدَاهُ زَكَاةُ مِنَ الثَّمَنِ كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ فِي
عِبَارَةِ ابْنِ رِشْد . انظر : « حاشية الدسوقي » (1/ 452) .

(2) صدقة الفطر واجبة على مشهور المذهب عند ابن الحاجب ، والقاضي عبد الوهاب ، وقال ابن شاش :
هي واجبة عند مالك والأئمة .

انظر : « الذخيرة » (3/ 154) ، « جامع الأمهات » (1/ 167) ، « الإشراف » (1/ 411) .

(3) الصَّاع : قُدِّرَ بِـ 2175 جرامًا ، فَالْكَيْلَةُ تُجْزَى عَنْ سِتَّةِ أَفْرَادٍ ، أَمَّا مَا لَا يُكَالُ إِنْ أُخْرِجَ فِي زَكَاةِ
الْفِطْرِ كَاللَّحْمِ وَاللَّبَنِ ، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنْهُ بِوزْنِ الصَّاعِ ، وَهُوَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَتُلْتِ بِالْبَغْدَادِيِّ ،
وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يُعْطَى مِنَ اللَّحْمِ أَوْ اللَّبَنِ مَقْدَارُ الْغَدَاءِ وَالْعِشَاءِ وَصَوْنُهُ جَمْعٌ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ .

انظر : « حاشية الدسوقي » (1/ 506) ، « الشرح الصغير » (1/ 677) ، « الفقه الإسلامي وأدلته » (1/ 75) .

(4) الْأَقِطُ : اللَّبَنُ الْيَابِسُ أَوْ الْجُبْنُ اللَّبَنُ الْمَنْزُوعُ الزَّبْدَ ، يَطْبَخُ ثُمَّ يَتْرَكَ حَتَّى يَمُصَلَ .

انظر : « تقريب المعاني » ص 143 ، « مواهب الجليل » (4/ 358) .

(5) الْعَبْدُ الْمُشْتَرَكُ : هُوَ الَّذِي فِي مِلْكِهِ جَمَاعَةٌ ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ يُخْرَجُ عَنْهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُشْتَرِكِينَ عَلَى قَدْرِ

حَصَّتِهِ مِنْهُ . انظر : « شرح الخرشني » (2/ 230) .

مصارف الزكاة

فَضْلٌ : مَصَارِفُ الزَّكَاةِ الْأَصْنَافُ الثَّمَانِيَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ تَعَالَى ، وَقَدْ سَقَطَ نَصِيبُ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ⁽¹⁾ وَالْعَامِلِينَ ⁽²⁾ ، وَيَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنْهُ بِقَدْرِ كِفَايَتِهِ ، وَإِنْ زَادَ عَلَى النَّصَابِ .

وَلَا تُشْتَرَطُ عَدَمُ قُدْرَتِهِ عَلَى الْكَسْبِ ، وَلَا تَعَقُّفُهُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ ، وَيُصَدَّقُ أَنَّهُ مُسْتَحِقٌّ إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ خِلَافُهُ ، وَلَا تُنْقَلُ عَنْ بَلَدِهَا مَعَ وُجُودِ الْمُسْتَحِقِّ ، فَمَنْ فَعَلَ كُفْرَهُ وَأَجْرَاهُ وَالْأَجْرَةُ عَلَيْهِ .

وَلَا تُصْرَفُ فِي شَيْءٍ مِنْ وُجُوهِ الْبِرِّ غَيْرِ مَصَارِفِهَا ، وَتَبَيَّنَ الْخَطَأُ يَوْجِبُ الْإِعَادَةَ إِلَّا أَنْ يَتَوَلَّاهَا الْإِمَامُ الْعَادِلُ وَلَا يَخُصُّ بِهَا أَقَارِبُهُ ، فَإِنْ كَانُوا فِي عِيَالِهِ لَمْ يُجْزِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(1) المؤلفة قلوبهم : صنف من الكُفَّار يعطون لِيَتَأَلَّفُوا عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَقِيلَ : هُمْ قَوْمُ أَسْلَمُوا فِي الظَّاهِرِ وَلَمْ يَسْتَقِرَّ الْإِسْلَامُ فِي قُلُوبِهِمْ فَيَعطُونَ لِيَتِمَّ كُنُّ الْإِسْلَامِ فِي قُلُوبِهِمْ . قَالَ ابْنُ بَشِيرٍ : الصَّحِيحُ أَنْ حَكَمَ الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ بَاقِي وَلَكِنْ لَا يَعطُونَ إِلَّا وَقْتُ الْحَاجَةِ إِلَيْهِمْ .

انظر : « التاج والإكليل » (3/ 231) ، « شرح الخرشني » (2/ 217) ، « المنتقى » (2/ 153) ، « أحكام القرآن » لابن العربي (2/ 966) .

(2) العاملین : أَى السُّعَاةِ الَّذِينَ يَجْمَعُونَ أَمْوَالَ الزَّكَاةِ ، فَيَعطِي مِنْ الزَّكَاةِ أَجْرَةَ عَمَلِهِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، وَإِذَا تَوَلَّى الْمَرْكَى تَفَرَّقَتْهَا بِنَفْسِهِ فَلَا حَقَّ لَهُ ، كَمَا هُوَ الْحَالُ الْيَوْمَ .

انظر : « تبين المسالك » (2/ 119) ، « المنتقى » (2/ 151) ، « الشرح الصغير مع حاشية العدوى » (1/ 659) .

كتاب الصيام

ثبوت الهلال والنية

صِيَامُ ⁽¹⁾ رَمَضَانَ فَرَضُ عَيْنٍ ⁽²⁾ يَلْزَمُ بِرُؤْيَا ظَاهِرَةٍ أَوْ شَهَادَةِ عَدْلَيْنِ ، فَإِنْ غُمَّ ⁽³⁾ فَبِكَمَالِ عِدَّةِ شَعْبَانَ .

وَتَجِبُ لَهُ النِّيَّةُ وَتُجْزِئُ مِنَ اللَّيْلِ لَا بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَنِيَّةٌ وَاحِدَةٌ لِكُلِّ مُتَتَابِعٍ ، وَتُبَيِّتُ لِعَیْرِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ .

وَيَلْزَمُ الْمُتَفَرِّدَ بِرُؤْيَايِهِ ، فَإِنْ أَفْطَرَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ ، إِلَّا أَنْ يُعْذَرَ بِجَهْلٍ أَوْ تَأْوِيلٍ ، وَالشَّكُّ يُمَسِّكُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ ، وَلَا يُجْزِئُ صَوْمُهُ مُتَرَدِّدًا بِخِلَافِهِ تَطَوُّعًا أَوْ يُصَادَفُ وَرَدًا أَوْ نَذْرًا أَوْ قَضَاءً ، وَرُؤْيَا نَهَارًا لِلْمُسْتَقْبَلِ وَلَوْ قَبْلَ الزَّوَالِ ، وَثُبُوتُهُ يُوجِبُ إِمْسَاكَ بَقِيَّتِهِ ⁽⁴⁾ وَعَيْدٌ يُوجِبُ الْفِطْرَ .

ما يُوجِبُ الْقَضَاءُ وما لا يُوجِبُهُ

فَضْلٌ : يَجِبُ الْقَضَاءُ بِالْفِطْرِ وَلَوْ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا أَوْ مُكْرَهًا أَوْ لِمَرَضٍ أَوْ

(1) الصيام : لغة : الإمساك والترك والصمت ، وشرعاً : الإمساك عن شهوق البطن والفرج وما يقوم مقامهما من طلوع الفجر إلى غروب الشمس بنية قبل الفجر أو معه في غير أيام الحيض والنفاس ، وأيام العيد . انظر : « الذخيرة » (2/485) ، « الفواكه الدواني » (1/303) ، « شرح الخرشي » (2/234) .

(2) فرض عين : أو الواجب العيني : هو ما طلب الشارع حصوله جزئاً من كل واحد من المكلفين بعينه ، ولا يكفي فيه قيام البعض دون الآخر كالعبادات الخمس .

انظر : « الجامع لأصول الفقه » لصديق خان طبع دار الفضيلة بتحقيق مقبده عفا الله عنه .

(3) غُمَّ : الهلال على الناس إذا ستره عنهم غيم أو غيره فلم يروه . انظر : « مختار الصحاح » (1/201) .

(4) يعني أن رمضان إذا أثبت في أثناء النهار بوجه من الوجوه أنه رُئِيَ في الليلة الماضية فإنه يجب الإمساك في حق من أكل ومن لم يأكل في ذلك اليوم ، ثم يجب عليهم القضاء لعدم الجزم بالنية ، فإن لم يمسك وأفطر متعمداً فإنه يُكْفَرُ إذا كان عالماً بالحكم ، وإن كان غير مُتَنَهِّكٍ بَأَن تَأَوَّلَ جَوَازَ الْفِطْرِ لِعَدَمِ صِحَّةِ الصَّوْمِ فَلَا كَفَّارَةَ ، قَالَه الْخَرَشِيُّ فِي « شَرْحِهِ » (2/238) ، « التاج والإكليل » (3/297) ، « منح الجليل » (2/116) .

حَيْضٍ أَوْ سَفَرٍ أَوْ نَوَى رَمَضَانَ تَطَوُّعًا أَوْ نَذْرًا أَوْ قَضَاءً أَوْ ظَنَّ بَقَاءَ اللَّيْلِ أَوْ دُخُولَهُ فَتَبَيَّنَ خِلَافُهُ أَوْ ابْتَلَعَ مَا يُمَكِّنُهُ طَرَحُهُ أَوْ رَمَى إِلَى حَلْقِهِ بِذَوْقٍ أَوْ اكْتِحَالَ أَوْ وُضُوءٍ أَوْ سَعُوطٍ⁽¹⁾ أَوْ تَقْطِيرٍ فِي أُذُنٍ ، لَا بِدُخُولِ ذُبَابٍ أَوْ غُبَارٍ أَوْ حُقْنَةٍ أَوْ احْتِلَامٍ أَوْ تَصَبُّحٍ بِغُسْلِ جَنَابَةٍ أَوْ حَيْضٍ إِنْ طَهَّرَتْ وَنَوَتْ قَبْلَ فَجْرِ .

مَا يُكْرَهُ فِي الصَّوْمِ

وَيُكْرَهُ الْفَضْدُ⁽²⁾ وَالْحِجَامَةُ وَالْقُبْلَةُ وَالْمَلَاعِبَةُ .

مَا يُوجِبُ الْكُفَّارَةَ

وَالْكُفَّارَةُ بِتَعَمُّدِ الْفِطْرِ أَوْ الْجَمَاعِ أَوْ اسْتِدْعَاءِ الْمَنِيِّ بِدَوَامِ النَّظَرِ أَوْ تَذَكُّرٍ⁽³⁾ أَوْ تَحْرِيكِ دَابَّةٍ⁽⁴⁾ [عَلَى الْمَشْهُورِ]⁽⁵⁾ .

صِفَةُ الْكُفَّارَةِ

وَالْمَشْهُورُ تَنَوُّعُهَا وَأَنَّهَا عَلَى التَّخْيِيرِ فَيَعْتَقُ رَقَبَةً مُؤَمِّنَةً كَامِلَةَ الرِّقِّ غَيْرَ

(1) السُّعُوطُ : سَعَطَ الشَّيْءُ إِذَا جَعَلَهُ فِي أَنْفِهِ . انظر : « النِّهَايَةُ » (2/368) ، « اللِّسَانُ » (7/314) .

(2) الْفَضْدُ : قَطْعُ الْعِرْقِ ، وَافْتِصَادُ فَلَانٍ إِذَا قَطَعَ عَرَقَهُ لِيُخْرِجَ الدَّمَ الْفَاسِدَ .

انظر : « الْفَوَاكِهِ الدَّوَانِي » (2/338) ، « اللِّسَانُ » (3/336) .

(3) قَالُوا : إِنْ كَانَ مِنْ عَادَتِهِ الْإِنْزَالُ عِنْدَ إِدَامَةِ فِكْرٍ أَوْ نَظَرٍ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ ؛ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَالْكُفَّارَةُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ عَادَتِهِ عَدَمُ الْإِنْزَالِ مِنْ اسْتِدْمَاتِهَا ، فَخَالَفَ عَادَتَهُ فَأَنْزَلَ بَعْدَ اسْتِدْمَاتِهَا فَلَا كُفَّارَةَ عَلَى مَا اخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ .

انظر : « الشَّرْحُ الصَّغِيرُ » (1/707) ، « شَرْحُ الْحَرَشِيِّ » (2/253 ، 254) ، « التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ » (3/361) « حَاشِيَةُ الدُّسُوقِ » (1/530) ، « الْإِشْرَافُ » (1/436) .

(4) قَوْلُهُ : تَحْرِيكِ دَابَّةٍ : أَيْ تَحْرِيكِ الدَّابَّةِ الَّتِي يُوْدَى إِلَى الْإِنْزَالِ ، مَعَ قَصْدِ مَحْرَكِهَا بِتَحْرِيكِهَا ذَلِكَ ، أَمَا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ فَالْمَشْهُورُ أَنْ يُخْرِجَ الْمَنَى إِنَّمَا يَفْسِدُ الصَّوْمُ إِذَا خَرَجَ بِلَذَّةٍ مَعْتَادَةٍ ، فَإِنْ خَرَجَ بِلَا لَذَّةٍ أَصْلًا ، أَوْ بِلَذَّةٍ غَيْرِ مَعْتَادَةٍ فَلَا يُفْسِدُ صَوْمَهُ .

انظر : « حَاشِيَةُ الدُّسُوقِ » (1/523) ، « الشَّرْحُ الصَّغِيرُ » (1/698) ، « مَنَحُ الْجَلِيلِ » (2/131) ، « التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ » (3/343) .

(5) سَاقَطَ مِنْ « خ » مِثْبُتٌ فِي « ط » .

مَعِيَّةٍ⁽¹⁾ وَلَا مُسْتَحِقَّةَ الْعِتْقِ ، أَوْ يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَإِنْ قَطَعَ لِعُذْرِ
بَنَى وَإِلَّا اسْتَأْنَفَ ، أَوْ يُطْعِمُ سِتِّينَ مِسْكِينًا مُدًّا مُدًّا⁽²⁾ ، وَالْعَدَدُ شَرْطٌ وَلَا
يُلْفَقُ مِنْ نَوْعَيْنِ⁽³⁾ .

وَتَعَدُّ بِتَعَدِّ الْأَيَّامِ ، وَالْأَظْهَرُ عَدَمُ تَعَدُّهَا فِي الْيَوْمِ الْوَاحِدِ ، وَعَدَمُ
وُجُوبِهَا بِالْجَمَاعِ سَهْوًا ، وَقِيلَ : يَلْزَمُهُ ، وَرَفُضُ نِيَّةٍ وَتَعْجِيلُ فِطْرِ لَتَوْعِ
مُبَاحٍ ، وَالْمُكْرَهَةُ تَلْزَمُ الْمُكْرَةَ عَنْهَا .

مسائل فى الصوم

فَضْلٌ : يُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُ الْقَضَاءِ وَتَتَابُعُهُ ، فَإِنْ أَخَّرَهُ أَوْ بَعْضَهُ لِغَيْرِ عُذْرِ
مُتَّصِلٍ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخِرُ ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ مَعَ الْكَفَّارَةِ إِطْعَامُ مَسَاكِينَ مُدًّا
عَنْ كُلِّ يَوْمٍ ، وَيَلْزَمُ الْمُرْضِعُ تَفْطُرُ خَوْفًا عَلَى الرُّضِيعِ لَا الْحَامِلِ⁽⁴⁾ وَفِيهَا
خِلَافٌ ، وَيُسْتَحَبُّ لِلْعَاجِزِ لِكِبَرٍ أَوْ عَطَشٍ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِمَا .

وَمَنْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ أَكْثَرَ يَوْمِهِ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ جُنَّ مِنَ اللَّيْلِ أَوْ طَرَأَ
عَلَيْهِ بَلَغَ مَجْنُونًا أَوْ صَحِيحًا لَا بِالْيَسِيرِ .

وَيَلْزَمُ الْكَافِرَ إِمْسَاكُ بَقِيَّةِ يَوْمِ إِسْلَامِهِ ، وَيُسْتَحَبُّ لِلصَّبِيِّ يَبْلُغُ الْإِمْسَاكُ

(1) غير معيبة : فلا تجزئ عوراء ولا بكماء ولا شلاء ولا نحو ذلك .

انظر : « الشرح الصغير » (1 / 713) ، « الفواكه الدواني » (1 / 414) .

(2) الممد : يساوى رطلاً وثلاث ، أو 675 جراماً أو 0,688 لترًا كما فى « الفقه الإسلامى وأدلته » (1 / 75) .

(3) كان يصوم شهراً ويطعم ثلاثين مسكيناً عن يوم كفارة ؛ لأن التخيير بين الأحاد لا يستلزم التخيير
بين الأجزاء .

انظر : « شرح الخرشي » (3 / 59) ، « مواهب الجليل » (3 / 274) .

(4) قوله : (لا الحامل) : المشهور أن الحامل لا إطعام عليها بخلاف المرضع ، وبعضهم جعل الحامل

كالمرضع فى عدم وجوب الإطعام .

انظر : « شرح الخرشي » (2 / 261) ، « التاج والإكليل » (2 / 381) ، « الشرح الكبير مع حاشية

الدسوقي » (1 / 536) ، « منح الجليل » (2 / 151) .

لَا بَقِيَّةَ يَوْمِ الشَّفَاءِ وَالظُّهْرِ وَقُدُومِ الْمُسَافِرِ مُفْطَرًا⁽¹⁾ ، ثُمَّ السَّفَرُ الْمُبِيحُ
[سَفَرٌ]⁽²⁾ الْقَصْرِ وَالصَّوْمُ أَفْضَلُ ، وَإِذَا أَجْمَعَ إِقَامَةً أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ لَزِمَهُ ،
وَالْمُتَطَوُّعُ إِنْ أَفْطَرَ سَاهِيًا لَزِمَهُ إِمْسَاكُ بَقِيَّةِ يَوْمِهِ لَا قَضَاؤُهُ .

وَيَحْرُمُ صِيَامُ الْعِيدِ وَيُكْرَهُ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ إِلَّا الْمُتَمَتِّعُ وَنَحْوُهُ .

وَيُسْتَحَبُّ صَوْمُ أَيَّامِ الْبَيْضِ ، وَيَوْمُ عَرَفَةَ وَعَاشُورَاءَ ، وَالْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ
وَتِلْكَ أَيَّامٌ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(1) معنى ذلك أن من جاز له الفطر لعذر كالمجنون والمغمى عليه يشفى في النهار ويحول عنه فلا يجب عليه الإمساك ولا يستحب ، وكذا المسافر إذا أفطر للرخصة ، يجوز له أن يطأ زوجته التي طهرت من حيضها أو نفاسها يوم قُدومه ، ويجوز لها تمكينه من ذلك .

انظر : « الفواكه الدواني » (1 / 307) ، « شرح الخرشى » (2 / 239) .

(2) ساقط من « ط » .

باب الاعتكاف

صفة الاعتكاف

الاعتكاف⁽¹⁾ مُلَازِمَةُ الْمَسْجِدِ لَيْلًا وَنَهَارًا مَعَ النَّيَّةِ وَالصَّوْمِ مُشْتَغَلًا بِالْعِبَادَاتِ ، تَارِكًا لِلْأَسْبَابِ الدُّنْيَوِيَّةِ إِلَّا لِضُرُورَةٍ تَحْصِيلِ طَعَامِهِ ، وَاشْتِرَاطُهُ الْخُرُوجَ مُلْتَمَعًا⁽²⁾ .

مبطلات الاعتكاف وما يستحب فيه

وَيَبْطُلُ بِالْخُرُوجِ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ أَوْ طَعَامِهِ وَلَوْ لِعِبَادَةٍ أَوْ صَلَاةٍ جَنَازَةٍ أَوْ جُمُعَةٍ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَنْقُصَ عَنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ .
وَيَجُوزُ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ إِلَّا مَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ فَيَتَعَيَّنُ الْجَامِعُ ، وَيَدْخُلُ مُعْتَكِفُهُ قَبْلَ الْفَجْرِ ، فَإِنْ دَخَلَ بَعْدَهُ بَطَلَ .
وَمُعْتَكِفُ الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ لَا يَنْصَرِفُ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا بَعْدَ شَهْرِ الْعِيدِ⁽³⁾ ،

(1) الاعتكاف : لغة : الإقامة والحبس . وشرعاً : الإقامة على عمل مخصوص دون ما سواه في موضع مخصوص لا يتعداه على شرائط أحكمتها السُّنَّةُ في ذلك ، وقال بعضهم : هو لزوم مسلم مميز مسجداً مباحاً بصوم كافئاً عن الجماع ومقدماته ليله ونهاره . انظر : «المقدمات» لابن رشد (1/196) ، «حاشية الدسوقي» (1/541) وكتاب «الاعتكاف سننه وأدابه وأحكامه» طبع دار الفضيلة .

(2) كأن يشترط الخروج للمبيت في أهله ، أو الأكل معهم قال مالك : لم أسمع أحداً من أهل العلم يذكر الشرط في الاعتكاف ، وقد أجاز الشرط جمهور الفقهاء ، وهو مذهب الحنفية والحنابلة والشافعية . انظر : «المدونة» (1/228) ، «المنتقى» (2/81) ، «المجموع» (6/565) ، «الاعتكاف» للمحقق ص 81 ، طبع دار الفضيلة .

(3) يعني أنه يستحب له على المشهور أن يقيم في معتكفه ليلة العيد حتى يندو من معتكفه إلى صلاة العيد ، ثم يرجع إلى داره بعد ذلك ، قاله الباجي ، ونقله الإمام مالك عن فضلاء التابعين من أهل عصره . انظر : «المدونة» (2/85) ، «التاج والإكليل» (3/409) ، «شرح ابن ناجي» (1/315) .

وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ فَلَا يَصِحُّ فِي بَيْتِهَا .

وَمَنْ عَرَضَ لَهُ مَا يَمْنَعُهُ إِيْمَامَهُ مِنْ مَرَضٍ أَوْ حَيْضٍ وَلَمْ يُمْكِنَهُ الْمَقَامُ
خَرَجَ وَعَلَيْهِ حُرْمَةُ الْاِعْتِكَافِ ⁽¹⁾ ، فَإِذَا زَالَ عُدْرُهُ عَادَ فِي الْفَوْرِ ، وَإِنْ شَرَطَ
عَدَمَ الْقَضَاءِ لِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ ، لَمْ يُفْذَهِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَيَحْرُمُ عَلَى
الْمُعْتَكِفِ الِاسْتِمْتَاعُ ⁽²⁾ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا لَا عَقْدُ نِكَاحٍ ⁽³⁾ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

★ ★ ★

(1) حرمة الاعتكاف : يعنى فلا يفعل ما ينافيه .

(2) كاللمس والتقبيل ونحو ذلك ، ويشترط فى اللمس أن يكون بشهوة ، وهو مبطلٌ إن وقع .

انظر : « الشرح الصغير » (728 / 1) ، « مواهب الجليل » (457 / 2) .

(3) كأن يعقد لنفسه ، أو يُزَوِّج من له عليها ولاية إذا لم يتنقل من مجلسه ولم يطل الزمن ، وإلا كُره .

انظر : « الشرح الصغير » (735 / 1) .

كتاب الحج⁽¹⁾

وجوب الحج وشروطه

يَلْزَمُ كُلَّ مُسْلِمٍ حُرٍّ مُكَلَّفٍ مُسْتَطِيعٍ عَلَى الْفَوْرِ⁽²⁾ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ ،
وَالِاسْتِطَاعَةُ : إِمْكَانُ الْوُصُولِ مَعَ الْأَمْنِ كَيْفَمَا تَيْسَّرَ ، وَالْمَرْأَةُ مَعَ مَحْرَمٍ
أَوْ رُقُقَةٍ مَأْمُونَةٍ ، وَالْمَيِّتُ الصَّرُورَةُ⁽³⁾ ، إِنْ أَوْصَى بِهِ يَلْزَمُهُ فِي ثُلَاثِهِ فَلَيْسَتْ أَجْرٌ
مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ .

الإجارة في الحج

ثُمَّ الْإِجَارَةُ ضَرْبَانِ : بَلَاغٌ وَهِيَ دَفْعُ مَالٍ بِحَسَبِ كِفَايَتِهِ ذَهَابًا وَإِيَابًا ، فَمَا
فَضَّلَ لَزِمَهُ رَدُّهُ ؛ فَإِنْ تَلَفَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ فَلَهُ التَّرُكُ⁽⁴⁾ ، فَإِنْ مَضَى لَمْ يَكُنْ لَهُ
رُجُوعٌ بِنَفَقَتِهِ ، وَبَعْدَهُ يَلْزَمُهُ إِتْمَامُهُ ، وَلَهُ الرُّجُوعُ بِالنَّفَقَةِ .

(1) الحج : لغة : كثرة القصد ، واصطلاحاً : القصد إلى بيت الله الحرام ، بالأعمال المشروعة فرضاً
وسنة . وعرفه بعضهم فقال : هو حضور جزء من عرفة ساعة من ليلة النحر ، وطواف بالبيت سبعاً ،
وسعى بين الصفا والمروة سبعاً بإحرام . . انظر : « الذخيرة » (3/ 173) ، « حاشية الدسوقي » (2/ 2) ،
« المقدمات » (1/ 402) ، « كفاية الطالب » (2/ 419) .

(2) قوله : (على الفور) : على قول العراقيين وشهره صاحب الذخيرة وابن بزيمة ، والثاني : أنه على
الترخي ، وشهره ابن الفاكهاني والباجي وابن راشد والتلمساني وعزاه ابن خويز منداد إلى المغاربة ، أما إذا
خاف عجزاً في بدنه أو خاف ذهاب ماله ، أو تقدمه في السن فإنه يجب عندهم على الفور اتفاقاً .
انظر : « المنتقى » (2/ 268) ، « مواهب الجليل » (2/ 471) ، « التاج والإكليل » (3/ 421) ، « جامع
الأمهات » (1/ 183) ، « الذخيرة » (3/ 181) .

(3) الصرورة : هو الميت الذي لم يحج ، سُمي بذلك لصِره على نفقته ؛ لأنه لم يخرجها في الحج .

انظر : « المصباح المنير » (1/ 338) ، « طلبة الطلبة » ص 37 ، « المغرب » ص 266 .

(4) يعني إن ضاع المال منه أو تلف قبل إحرامه رجع ونفقة رجعت على آجره ، قال مالك : وإن تهاوى
هذا الذي سقطت نفقته ولم يرجع فهو منطوع ولا شيء عليهم في ذهابه . قال ابن اللباد : ولا في رجوعه إلى
موضع سقوطه منه وله من ذلك الموضع إلى بُلُوغِهِ . انظر : « التاج والإكليل » (3/ 535) ، « شرح
الحاشي » (2/ 293) ، « مواهب الجليل » (2/ 555 ، 556) ، « منح الجليل » (2/ 208) .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ ⁽¹⁾ ، وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : فِي بَقِيَّةِ الثُّلُثِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى الْمُسْتَأْجِرِ .

الثَّانِي : مَضْمُونَةٌ وَفِيهَا يَتَعَيَّنُ قَدْرُ الْأَجْرَةِ وَصِفَةُ الْحِجِّ وَمَوْضِعُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَالْمَشْهُورُ اشْتِرَاطُ تَعَيُّنِ السَّنَةِ ⁽²⁾ ، وَقِيلَ : بَلْ تَتَعَيَّنُ السَّنَةُ الْأُولَى بِالْإِطْلَاقِ ، ثُمَّ مَا فَضَّلَ أَوْ أَعْوَزَ فَلَهُ وَعَلَيْهِ .

وَلَا يُسْتَأْجَرُ لَهُ عَبْدٌ أَوْ صَبِيٌّ بِخِلَافِ غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يُمْنَعَ مِنْ ذَلِكَ ، فَلَوْ عَيَّنَ شَخْصًا فَأَبَى عَادَ الْمَالُ مِيرَاثًا كَمَا لَوْ عَيَّنَ قَدْرًا فَوَجَدَ مَنْ يَرْضَى بِدُونِهِ إِلَّا إِنْ قَصَدَ دَفْعَهُ إِلَيْهِ .

وَلَوْ عَيَّنَ صِفَةً فَأَحْرَمَ بغيرِهَا لَمْ يُجْزِهِ ، فَلَوْ أَحْرَمَ عَنْ نَفْسِهِ انْفَسَخَتْ الْإِجَارَةُ ، وَمَنْ تَطَوَّعَ أَوْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ قَبْلَ فَرْضِهِ كُرِهَ وَوَقَعَ عَلَى مَا نَوَاهُ .

مواقيت الحج

فَضْلٌ : الْمِيقَاتُ زَمَانِيٌّ شَوَالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ وَمَكَانِيٌّ ذُو الْحُلَيْفَةِ ⁽³⁾ وَالْجُحْفَةُ ⁽⁴⁾ وَيَلْمَلَمٌ ⁽⁵⁾ وَقَرْنُ الْمَنَازِلِ ⁽⁶⁾ وَذَاتُ

(1) قال خليل في « التوضيح » : وهذا أحسن . قالوا : (إلا أن يوصى بالبلاغ ففي بقية ثلثه ، أي فالرجوع في بقيته ثلث مال الموصى) . انظر : « حاشية الدسوقي » (15/2) ، مع المصادر السابقة .

(2) مشهور المذهب : أن الإجارة تصح وإن لم يُعَيَّن في العقد العام الذي يحج فيه الأجير ، وقيل : لا تصح للجهالة ، قال خليل في « التوضيح » : والأول أظهر كما في سائر عقود الإجارة إذا وقعت مطلقة فإنها تصح ، وتحمل على أقرب زمن يمكن وقوع الفعل فيه ، وعليه فإنه يتعين عليه أن يحج في أول عام يمكنه فيه الحج ، فإن لم يفعل لزمه فيما بعدها .

انظر : « مواهب الجليل » (2/553) ، « التاج والإكيل » (3/530) ، « شرح الخرشي » (2/291) .

(3) ذُو الْحُلَيْفَةِ : وهى ميقات أهل المدينة وتعرف الآن بـ (أبيار على) ، وهو مكان على بعد 460 كم شمال مكة . انظر : « الفقه المالكي الميسر » د. وهبة الزحيلي (1/282) .

(4) الْجُحْفَةُ : موضع على ثلاث مراحل وهى الآن خراب ؛ لذا يحرمون من رابع قبلها وهى ميقات أهل الشام ومصر والمغرب كله .

(5) يَلْمَلَمٌ : وهو جبل من جبال هامة جنوب مكة على مسافة 54 كم منها .

(6) قرن المنازل : أو النعالب ، وهو جبل شرق مكة على مسافة 94 كم ، وهو ميقات أهل نجد والكويت والإمارات ، ويسمى الآن السيل .

عِرْقٍ⁽¹⁾ فَهِيَ لِأَهْلِهَا وَمَنْ مَرَّ بِهَا ، فَمَنْ تَجَاوَزَهُ حَلَالًا لَرَمَهُ دَمٌ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ
غَيْرَ مُخْرِمٍ ، وَمَنْ مَنَزَلُهُ بَعْدَ مِيقَاتٍ فَهُوَ مِيقَاتُهُ ، وَمَكَّةُ مِيقَاتُ أَهْلِهَا ،
وَالْمُعْتَمِرُ يَخْرُجُ مِنْهَا إِلَى أَدْنَى الْجِلِّ ، وَفِي قِرَانِ الْمَكِّيِّ مِنْهَا خِلَافٌ⁽²⁾
وَلَا يَدْخُلُ آفَاقِيَّ مَكَّةَ إِلَّا مُحْرِمًا .

أركان الحج وأنواع الإحرام

فَضْلٌ : أَرْكَانُ الْحَجِّ أَرْبَعَةٌ : الْإِحْرَامُ ، وَالْوُقُوفُ ، وَالطَّوَافُ ، وَالسَّعْيُ ،
فَالْإِحْرَامُ⁽³⁾ ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ : إِفْرَادٌ وَهُوَ أَفْضَلُهَا ، وَتَمَتُّعٌ وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ
الْآفَاقِيَّ⁽⁴⁾ بِالْعُمْرَةِ أَوْ بَعْضِهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثُمَّ يَحُجُّ مِنْ عَامِهِ قَبْلَ
رُجُوعِهِ إِلَى أَفْقِهِ أَوْ مِثْلَ مَسَافَتِهِ وَيَلْزِمُهُ الْهَدْيُ إِلَّا لِحَاضِرِي الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ ، وَقِرَانٌ وَهُوَ جَمْعُ الْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ فِي إِحْرَامٍ مُقَدِّمًا لِلْعُمْرَةِ لَفْظًا أَوْ
نِيَّةً أَوْ يُرَدُّ الْحَجَّ عَلَيْهَا فِي أَثْنَائِهَا وَيَلْزِمُ [بِهِ] الْهَدْيُ ، وَتَدْخُلُ الْعُمْرَةُ فِي
الْحَجِّ ، فَمُرِيدُ الْإِحْرَامِ إِذَا أَتَى الْمِيقَاتَ إِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ قَلَّدَهُ⁽⁵⁾
وَأَشْعَرَهُ⁽⁶⁾ وَاعْتَسلَ⁽⁷⁾ وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ نَافِلَةً اسْتِحْبَابًا ، وَيَتَجَرَّدُ عَنْ

(1) ذات عِرْقٍ : هو في الشمال الشرقى لمكة ، يحرم منه أهل العراق وخراسان وفارس ومن وراءهم .

(2) قال ابن عرفة : قول ابن القاسم : وجوب الجِلِّ لإِحْرَامِ قِرَانِ الْمَكِّيِّ . قال الخطَّاب : وأفضل

جهات الجِلِّ الجِغْرَانَةُ ثم التنعيم . انظر : « التاج والإكليل » (38/4) ، « مواهب الجليل » (29/3) .

(3) الإحرام : قال زُرُقُ : صفة حكمية توجب لموصوفها حرمة مقدمات الوطء مطلقًا ، وإلقاء التفت ،
والطيب ولبس الذكور المخيط ، والصيد لغير ضرورة وينعقد بالنية مع ابتداء توجه الماشي واستواء الراكب
على راحلته . انظر : « شرح الرسالة » (349/1) .

(4) الآفَاقِيَّ : قال المطرزي : يعنون به من هو خارج المواقيت ، والصُّوَابُ : أَفْقِيٌّ ، وَأَفْقُ الْأَرْضِ :

نواحيها . انظر : « المغرب » ص 26 ، « المصباح المنير » (36/1) .

(5) قَلَّدَهُ : تقليدُ الْهَدْيِ هو أَنْ يُعَلَّقَ بِعُنُقِ الْبَعِيرِ قِطْعَةً مِنْ جِلْدٍ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ هَدْيٌ فَيَكُفُّ النَّاسُ عَنْهُ .

انظر : « المصباح المنير » (513/2) .

(6) أَشْعَرَهُ : هو أَنْ يُشَقَّ أَحَدُ جَنْبَيْ سَنَامِ الْبَدَنَةِ حَتَّى يَسِيلَ دُمُهَا وَجَعَلَ ذَلِكَ لَهَا عَلَامَةً تَعْرِفُ بِهَا أَنَّهَا

هَدْيٌ قَالَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي « النِّهَايَةِ » (479/2) .

(7) قَوْلُهُ : (وَاعْتَسلَ) : هَذَا أَحَدُ اغْتِسَالَاتِ الْحَجِّ الْمُسْتَحَبَّةِ الْمُسْنُونَةِ ، وَهُوَ الْغَسَالُ لِلْإِحْرَامِ ، =

مُحِيطٌ⁽¹⁾ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَنَعْلَيْنِ ، ثُمَّ يَنْوِي مَا يُرِيدُ عَقْدَهُ مُلَبِّيًا وَمُتَوَجِّهًا .

صفة التلبية

وَلَفْظُهَا : « اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ ، اللَّهُمَّ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ ، لَبَّيْكَ » يُعَاوِدُهَا فِي كُلِّ صُغُودٍ وَهُبُوطٍ وَتَلْقَى الرَّفَاقَ وَدُبُرَ الصَّلَوَاتِ ، وَيَلْزَمُ الدَّمَّ بِتَرْكِهَا جُمْلَةً ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْوَقْتُ وَاسِعًا ، أَتَى مَكَّةَ لِطَوَافِ الْقُدُومِ فَيَدْخُلُهَا مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا⁽²⁾ ، حَتَّى يَأْتِيَ الْمَسْجِدَ فَيَدْخُلُ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ .

ما يقول إذا رأى البيت

وَإِذَا رَأَى الْبَيْتَ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ وَقَالَ : « اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا ، وَمَهَابَةً وَتَكْرِيمًا ، وَزِدْ مَنْ شَرَفَهُ وَعَظَّمَهُ مِنْ حَجَّهٖ أَوْ اعْتَمَرَهُ ، تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا ، وَمَهَابَةً وَتَكْرِيمًا » ، فَيَأْتِي الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ ، فَيَقْبُلُهُ وَيَقُولُ : « اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ ، وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ ، وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ » .

الطواف

وَيَبْتَدِئُ الطَّوْفَ مِنْهُ ، فَيَطُوفُ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ مِنْ وَرَاءِ الْحَجَرِ جَاعِلًا

= والثاني : لدخول مكة ولا تفعله الحائض والنفساء ، والثالث : للوقوف بعرفة ، والغسل الأول لابد فيه لذلك بخلاف الثاني والثالث .

انظر : « التاج والإكليل » (4/ 144) ، « مواهب الجليل » (3/ 103) ، « الفواكه الدواني » (2/ 275) .

(1) قال زروق : التَّجَرُّدُ مِنَ الْمَخِيطِ وَاجِبٌ ، وَكَذَلِكَ الْمُحِيطُ شَرْطُ إِحْرَامِ الرِّجَالِ لَا النِّسَاءِ ، فَلَا يَدْعُ عَلَيْهِ مَا يُغْسِيكَ بِنَفْسِهِ بِخِيَاطَةٍ ، أَوْ إِحَاطَةٍ . انظر : « شرح الرسالة » (1/ 349) .

(2) الثَّنِيَّةُ : الطَّرِيقُ الَّتِي بِأَعْلَى مَكَّةَ ، وَيُسَمُّونَهُ الْيَوْمَ بَبَابِ الْعُلَى وَهُوَ طَرِيقُ الْحَجَّوْنَ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الدَّاخِلِ أَوْ مِنْ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ أَوْ غَيْرِهَا ، وَيَسْتَحِبُّ ذَلِكَ لِفَعْلِهِ ﷺ وَصَحَابَتِهِ مِنْ بَعْدِهِ .

انظر : « حاشية العدوي » (2/ 441) ، « شرح زروق » (1/ 350) .

النَّبِيَّتِ عَنْ يَسَارِهِ ، الثَّلَاثَةُ الْأُولَى خَبَبًا ⁽¹⁾ كُلَّمَا مَرَّ بِالْحَجَرِ قَبْلَهُ ، وَبِالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ لَمَسَهُ بِيَدِهِ ، وَاسْتَيْفَاءُ الْعَدَدِ شَرْطُ كَالْظَهَارَةِ ، فَإِذَا فَرَعَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ، وَالْأَفْضَلُ وَرَاءَ الْمَقَامِ .

السعي بين الصفا والمروة

ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّافَا فَيَرْقَى عَلَيْهَا حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ فَيَتَوَجَّهَهُ ، وَيُكَبِّرُ وَيَقُولُ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ، يُخْبِي وَيُمِيتُ وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، لَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ » ، ثُمَّ يَنْزِلُ فَيَسْعَى حَتَّى يُجَاوِزَ الْمِيلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ ، ثُمَّ يَمْشِي حَتَّى يَأْتِيَ الْمَرْوَةَ فَيَعْمَلُ عَلَيْهَا كَالصَّافَا وَذَلِكَ شَوْطٌ ، ثُمَّ يَأْتِي بِتَمَامِ سَبْعَةِ أَشْوَاطٍ كَذَلِكَ ، وَهَذَا السَّعْيُ هُوَ الرُّكْنُ ؛ فَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِطَوَافِ الْقُدُومِ أَوْ أَخَّرَهُ عَنْهُ سَعَى مَعَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ ، وَشُرُوطُهُ : أَنْ يَكُونَ عَقِيبَ طَوَافٍ ، ثُمَّ يَخْرُجُ فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ إِلَى مِنًى وَيُعَاوِدُ التَّلْبِيَةَ ، وَيُسْتَحَبُّ الْمَمِيتُ بِهَا ، فَإِذَا صَلَّى الصُّبْحَ دَفَعَ إِلَى عَرَفَةَ فَيَنْزِلُ بِهَا ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ وَجَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ثُمَّ وَقَفَ ، وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ عُرْنَةٍ ⁽²⁾ .

الدفع إلى المزدلفة والصلاة بها

فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَتَوَارَتْ بِالْحِجَابِ دَفَعَ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ ، وَمَنْ خَرَجَ مِنْ عَرَفَةَ قَبْلَ تَوَارِئِهَا بَطَلَ حُجُّهُ إِلَّا أَنْ يَعُودَ فَيَقِفُ جُزْءًا مِنَ اللَّيْلِ ، وَمَنْ

(1) الحبيب : فوق المشى ودون الجرى ، ويُقَالُ لَهُ الرَّمْلُ : وهو سُنة على المشهور .

انظر : « شرح زروق على الرسالة » (1/ 352) .

(2) بطن عُرْنَةٍ : التي يجتنب الحاجُّ الوقوف فيه : وإِذِ بَيْنَ الْعَلَمَيْنِ اللَّذَيْنِ هُمَا عَلَى حَدِّ عَرَفَةَ ، وَالْعَلَمَيْنِ

هُمَا عَلَى حَدِّ الْحَرَمِ ، فَلَيْسَتْ مِنْ عَرَفَةَ ، وَلَا مِنَ الْحَرَمِ .

انظر : « مواهب الجليل » (3/ 97) ، « الاستذكار » (4/ 274) ، « الكافي » (1/ 143) .

تَرَكَهُ نَهَارًا مُتَمَكِّنًا فَعَلَيْهِ دَمٌ فَإِذَا أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ جَمَعَ بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَنْزِلْهَا لَزِمَهُ الدَّمُ وَالْأَفْضَلُ الْمَبِيتُ ، وَيَلْتَقِطُ مِنْهَا حَصَاةَ الْجِمَارِ ، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ فَصَلَّى الصُّبْحَ وَوَقَفَتْ ذَاكِرًا .

الدَّفْعُ إِلَى مَنِى

ثُمَّ يَذْفَعُ قَبْلَ الطُّلُوعِ إِلَى مَنِى ، فَيَرْمِي بِهَا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بَعْدَ الطُّلُوعِ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ ، ثُمَّ يَنْزِلُ فَيُحْلِقُ أَوْ يُقَصِّرُ وَيَنْحَرُ هَدْيَهُ .

طَوَافُ الْإِفَاضَةِ وَالْإِقَامَةِ بِمَنِى

ثُمَّ يَأْتِي مَكَّةَ فَيَطُوفُ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ ، وَهَذَا هُوَ الرُّكْنُ ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى مَنِى فَيَبِيتُ بِهَا لَيْلَى التَّشْرِيقِ ⁽¹⁾ لِرَمَى الْجِمَارِ ، فَيَرْمِي الْأَيَّامَ الثَّلَاثَةَ كُلَّ يَوْمٍ بَعْدَ الزَّوَالِ لَا يُجْزِئُ قَبْلَهُ وَلَا لَيْلًا .

صفة الرمي وما يُراعى فيه

وَيَبْدَأُ بِالْجَمْرَةِ السُّفْلَى فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ رَمِيًّا لَا وَضْعًا ، وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَيَتَقَدَّمُ أَمَامَهَا فَيَتَوَجَّهُ الْعَقَبَةَ ، وَيَبْتَهِلُ بِدُعَاءٍ ، ثُمَّ يَأْتِي الْوُسْطَى فَيَفْعَلُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ يَأْتِي الْعُلْيَا فَيَرْمِيهَا ، وَالتَّرْتِيبُ شَرْطٌ ، فَإِنْ نَكَسَ أَعَادَ مَا نَكَسَ ، وَلَا يَرْمِي بِمَا قَدْ رَمَى بِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ الْمَبِيتَ وَلَوْ لَيْلَةً وَالرَّمَى وَلَوْ حَصَاةَ لَزِمَهُ الدَّمُ .

وَلَوْ فَضَّلَ فِي يَدِهِ حَصَاةً لَا يَدْرِي مِنْ أَيِّهِنَّ يَرْمِي فِي كُلِّ جَمْرَةٍ حَصَاةً عَلَى التَّرْتِيبِ ، ثُمَّ يَذْفَعُ إِلَى مَكَّةَ لَطَوَافِ الْوَدَاعِ وَهُوَ آخِرُ الْمَنَاسِكِ .

(1) قال عياض : أيام التشريق : هي يوم النحر وثلاثة بعده ، سميت بذلك لصلاة التشريق ، وهي صلاة العيد لكونها عند شروق الشمس ، وسميت سائر الأيام باسم أولها ، وقيل : لأنهم كانوا لا يذبحون فيها إلا بعد شروق الشمس . انظر : « مواهب الجليل » (3/ 185) ، « المستقى » (2/ 59) .

متى تلزم الفدية وصفتها؟

فَضْلٌ : يَلْزِمُ الْمُحْرِمَ الْفِدْيَةُ بِلُبْسِ الْمُحِيطِ لُبْسًا مُعْتَادًا وَلَوْ بِإِذْخَالِ كَتِفَيْهِ الْقَبَاءِ⁽¹⁾ ، وَلُبْسِ الْخُفِّ إِلَّا أَنْ يَقْطَعَهُ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبِ ، وَالتَّرْفَةِ بِحَلْقِ شَعْرِ ، وَتَقْلِيمِ ظُفْرِ ، وَإِزَالَةِ شَعَثٍ⁽²⁾ وَتَطْيِيبِ ، وَتَعْطِيَةِ الرَّجُلِ رَأْسَهُ أَوْ وَجْهَهُ وَالْمَرْأَةِ وَجْهَهَا وَكَفَيْهَا وَاکْتِحَالِهَا لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ وَلَهَا لُبْسُ الْمُحِيطِ وَالْخُفِّ ، وَسَدْلُ ثَوْبٍ عَلَى وَجْهَهَا غَيْرَ مَرْبُوطٍ خَوْفَ فِتْنَتِهَا ، وَيَلْفَ خِرْقَةٍ عَلَى ذَكَرِهِ ، وَشَدُّ تَعْوِيزٍ عَلَى عَضْدِهِ ، وَتَكَّةٍ أَوْ خَيْطٍ فَوْقَ إِزَارِهِ ، لَا بِحَمْلِ مَتَاعِهِ لِلضَّرُورَةِ وَشَدُّ نَفَقَتِهِ تَحْتَ إِزَارِهِ وَتَسَاقُطُ شَعْرِ بِحِكَّةٍ أَوْ رِكَابٍ أَوْ بِتَخْلِيلٍ وَضُوءٍ .

وَهِيَ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ مُدَّيْنٍ ، أَوْ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ يَنْسِكَ بِشَاةٍ فَمَا فَوْقَهَا غَيْرَ مُخْتَصَّةٍ بِمَكَانٍ وَتَعَدَّدَتْ بِتَعَدُّدِ مُوجِبِهَا لَا يَفْعَلُهَا فِي قَوْرِ وَاحِدٍ .

جزاء الصيد

فَضْلٌ : يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ اضْطِيَادُ جَمِيعِ الصَّيْدِ الْبَرِّ طَائِرًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ ، وَقَتْلُهُ لَا مَا صَادَهُ حَلَالٌ لِغَيْرِ مُحْرِمٍ ، فَإِنْ صَادَهُ أَوْ أَحْرَمَ وَهُوَ مَعَهُ لَزِمَهُ إِرْسَالُهُ ، فَإِنْ عَطِبَ لَزِمَهُ جَزَاؤُهُ كَمَا لَوْ نَفَرَهُ أَوْ تَعَلَّقَ بِحَبَالَتِهِ⁽³⁾ أَوْ

(1) الْقَبَاءُ : مَا كَانَ مُفَرَّجًا مِثْلَ الْفُقْطَانِ ، فَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَلْبِسَهُ ، وَتَحِبُّ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ يَدَيْهِ فِي كَتِفَيْهِ وَلَا زَرَّرَهُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى اللِّبَاسِ عَلَى مَشْهُورِ الْمَذْهَبِ .

انظر : « شرح الحرشي » (2 / 345) ، « مواهب الجليل » (3 / 141) .

(2) رَجُلٌ شَعَثٌ : أَيْ مُعَبَّرٌ لَمْ يَدَّهِنْ وَلَمْ يَسْتَحْدِّ ، وَالشَّعْتُ : الْوَسْخُ وَنَحْوُهُ ، وَقَضَاءُ التَّفْتِ : إِزَالَتُهُ بِقَصِّ الشَّارِبِ وَالْأَظْفَارِ وَتَغْيِيبِ الْإِبْطِ وَالِاسْتِحْدَادِ .

انظر : « المغرب » ص 60 ، « طلبة الطلبة » ص 29 ، « المصباح المنير » (1 / 314) .

(3) الْحَبَالَةُ : الْفَتَقُ وَنَحْوُهُ مِمَّا يُتَّخَذُ لِلصَّيْدِ ، وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا نَصَبَ شَرَكًا وَإِنْ كَانَ لَمْ يَجُوزْ قَتْلُهُ - كَسَبَ وَنَحْوُهُ - فَوَقَعَ فِيهِ صَيْدٌ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ جَزَاؤُهُ عَلَى مَشْهُورِ الْمَذْهَبِ . انظر : « شرح الحرشي » (2 / 369) .

سَقَطَ فِي بَيْتِ حَفَرِهَا لِسَبْعٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ .

فَإِنْ أَكَلَهُ فَجَزَاءٌ وَاحِدٌ ، وَلَوْ كَسَرَهُ وَتَرَكَهُ مَخُوفًا لَزِمَهُ جَزَاؤُهُ ، فَإِنْ تَلَفَ فَجَزَاءَانِ لَا إِنْ بَرِيَءَ وَلَحِقَ بِالصَّيْدِ .

ثُمَّ الْجَزَاءُ مِثْلُ الصَّيْدِ مِنَ الْأَنْعَامِ أَوْ مَا يُقَارِبُهُ فِيهِ النَّعَامَةُ بَدَنَةً ، وَفِي الظَّبْيِ شَاةٌ كَحَمَامِ الْحَرَمِ ، وَفِي حَمَامِ الْجِلِّ حُكُومَةٌ⁽¹⁾ ، وَفِي حِمَارِ الْوَحْشِ بَقَرَةٌ كَالْإِبِلِ ، أَوْ قِيَمَةُ الصَّيْدِ حَيًّا طَعَامًا يُطْعِمُهُ الْمَسَاكِينَ مُدًّا وَلِلْكَسْرِ مَسْكِينًا لَا يَلْزِمُهُ تَكْمِيلُهُ ، أَوْ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مُدٍّ وَلِكَسْرِهِ يَوْمًا ، وَيَحْكُمُ بِهِ دَوَا عَدْلٍ ، وَفِيمَا لَا مِثْلَ لَهُ إِطْعَامٌ أَوْ صِيَامٌ وَصَغِيرُ الصَّيْدِ كَكَبِيرِهِ ، وَفِي بَيْضِهِ⁽²⁾ عُسْرُ مَا فِي أُمِّهَا .

وَيَجُوزُ قَتْلُ مَا يُخَافُ كَالسَّبَاعِ وَالْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ وَالزَّبُورِ وَالْفَأْرَةِ وَالْجِدَادَةِ وَالْأَبْقَعَ⁽³⁾ وَدَفْعُ الصَّائِلِ⁽⁴⁾ ، وَلَا يَجِلُّ صَيْدُ الْحَرَمِ لِحَلَالٍ وَلَا لِمُحْرَمٍ وَلَوْ رَمَاهُ مِنَ الْجِلِّ ، وَفِي الْعَكْسِ خِلَافٌ كَفَرَعِ شَجَرِ الْجِلِّ فِي الْحَرَمِ⁽⁵⁾ وَبِالْعَكْسِ .

(1) هذا قول مالك ، قال ابن الحاجب : في حمام مكة شاة بغير حكمين ، والحرم مثلها على المشهور ، وفي حمام الجبل القيمة كسائر الطير . انظر : « جامع الأمهات » (1/ 215) ، « الاستذكار » (4/ 382) ، « الكافي » (1/ 157) ، « الفواكه الدواني » (1/ 373) .

(2) في « خ » وفي البيضة .

(3) الأبقع : هو الغراب الذي فيه سواد وبياض ، وقد ورد في بعض الأحاديث تقيد الغراب بالأبقع ، قال ابن عبد السلام : غالب أهل المذهب أن (الأبقع) فرد لا يُخصَّصُ ؛ لأنه غير مُنافٍ ، وشرط المُخصَّص أن يكون منافيًا . انظر : « شرح الخرشني » (2/ 366) ، « مواهب الجليل » (3/ 173) .

(4) الصائل : صال عليه ، إذا استطال ووثب عليه ، حيوان صائل : إذا صار يقتل الناس وبعده عليهم . انظر : « مختار الصحاح » (1/ 156) ، « اللسان » (11/ 387) .

(5) قال الدردير : (ولو رمى) من خلالي (له) أي للصيد وهو على فرع عُصن في الجبل (أصله) أي أصل ذلك الفرع (بالحرم) فلا جزاء ، ويؤكل نظرًا لحِلِّه ؛ ولذا لو كان الفرع في الحرم وأضله في الجبل لكان عليه الجزاء بلا نزاع . قال الباجي وغيره : ومن رمى من الجبل صيدًا في الجبل إلا أن سَهْمَهُ يَمُرُّ على الحرم . فقال ابن القاسم : لا يأكله وعليه جزاؤه .

شجر الحرم

وَلَا يَجُوزُ قَطْعُ شَجَرِهِ وَكُرْهُ الْاِحْتِشَاشِ⁽¹⁾ بِخِلَافِ الرَّاعِي وَقَطْعُ
الْإِذْخِرِ⁽²⁾ وَالسَّنَا⁽³⁾ وَمَا غُرِسَ⁽⁴⁾ ، وَحَرَمُ الْمَدِينَةِ كَحَرَمِ مَكَّةَ وَفِي جَزَاءِ
صَيِّدِهِ خِلَافٌ⁽⁵⁾ .

دماء الحج وما يُشترطُ فيها

فَضْلٌ : دِمَاءُ الْحَجِّ كُلُّهَا هَذِي إِلَّا نُسْكَ الْأَذَى وَأَعْلَاهُ بَدَنُهُ وَأَدْنَاهُ شَاةٌ ،
وَتَقْلِيدُهُ تَعْلِيْقُ نَعْلٍ فِي عُنُقِهِ وَإِشْعَارُهُ شَقُّ صَفْحَةِ سَنَامِهِ الْيُسْرَى .

وَهُوَ فِي السَّلَامَةِ وَالسَّنِّ كَالْأَضْحِيَةِ فَبُوقُهُ بِعَرَفَةَ وَيَنْحَرُهُ بِمِنًى وَمَا لَمْ
يُوقَفْ مَنَحَرُهُ مَكَّةَ ، وَسَبِيلٌ وَلَدَهَا كَسَبِيلِهَا ، وَمَنْ عَدِمَهُ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي
الْحَجِّ ، وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ ، وَيَجُوزُ قَبْلَ رُجُوعِهِ ، وَالْمُعْتَمِرُ يَتَطَوَّعُ بِهِ ، ثُمَّ
يَصِيرُ قَارِنًا يَلْزُمُهُ آخِرُ لِقْرَانِهِ .

= انظر : « الشرح الصغير » (1/ 103 ، 104) ، « شرح المتقى » (3/ 74) ، « حاشية الدسوقي » (2/ 75) .

(1) الاحتشاش : جمع حشيش .

(2) الإذخر : حشيشة طيبة الرائحة كالحلفاء يسقف بها البيوت فوق الخشب .

انظر : « اللسان » (4/ 303) .

(3) السَنَا : نبتٌ يتداوى به . قال الخرشى : وهو نبتٌ مسهل للصِّفراء والسوداء والبلغم .

انظر : « مختار الصحاح » (1/ 134) ، « شرح الخرشى » (2/ 373) .

(4) المعنى أنه يحرم قطع كل شجر نبت بنفسه من غير معالجة من أحد ، بخلاف ما من شأنه أن يُسْتَنْبَت

من خضٍّ وبَقْلٍ وحنطةٍ ونحو ذلك . انظر : « شرح الخرشى » (2/ 373) ، « التاج والإكليل » (4/ 262) ،

« المتقى » (3/ 75) ، « منح الجليل » (2/ 356) .

(5) مشهور المذهب أن الاصطياد في حرم المدينة حرامٌ ، فإن صاد فلا جزاء عليه كما في « المدونة »

وجعله الباجي المشهور من المذهب ، وذهب ابن نافع إلى أن فيه الجزاء كحرم مكة ، ونصره القاضي

عبد الوهاب ، وقال اللّخمي : وهو الأقوى .

انظر : « التاج والإكليل » (4/ 362) ، « شرح الخرشى » (2/ 373) ، « حاشية الدسوقي » (2/ 80) ،

« منح الجليل » (2/ 356) ، « المدونة » (1/ 451) ، « المتقى » (2/ 252) .

وَيَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْهُ إِلَّا جَزَاءَ الصَّيْدِ ، وَنَذْرَ الْمَسَاكِينِ ، وَفِدْيَةَ الْأَذَى ، وَهَدْيَ التَّطَوُّعِ ⁽¹⁾ يَعْطَبُ قَبْلَ مَحَلِّهِ .

وَمَنْ أَكَلَ مِمَّا لَيْسَ لَهُ أَكْلُهُ ضَمِنَ وَهَلَ لَحْمًا أَوْ قِيَمَةَ قَوْلَانِ ⁽²⁾ ؛ وَلَا يَرْكَبُ وَلَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ إِلَّا لِضْرُورَةٍ ، فَإِذَا زَالَتْ بَادَرَ إِلَى النُّزُولِ وَالْحِطِّ عَنْهُ ، وَلَا يَجُوزُ الشَّرْكَةُ فِي الْهَدْيِ .

مَا يُفْسِدُ الْحَجَّ

وَيُفْسِدُ الْحَجَّ بِوَطْءٍ وَاسْتِدْعَاءِ الْمَنِيِّ مَا بَيْنَ الْإِحْرَامِ وَرَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، وَيُلْزِمُهُ إِنَّمَاؤُهُ وَالْقَضَاءُ ، وَالْهَدْيُ يَسُوْقُهُ فِي حَجَّةِ الْقَضَاءِ وَيُفَارِقُ الْمَوْطُوءَةَ فِيهَا مِنْ حِينَ إِحْرَامِهِ إِلَى التَّحَلُّلِ وَيَقْضِي عَلَى صِفَةٍ مَا أَفْسَدَ .

وَلَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكِحُ حَتَّى يَتَحَلَّلَ ، وَيَحِلُّ بِالْإِفَاضَةِ جَمِيعُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ .

حَجَّ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ وَالْمُحْصَرِ

فَضْلٌ : حَجَّ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ نَافِلَةٌ : وَإِنْ أُعْتِقَ أَوْ بَلَغَ فِي أَثْنَائِهَا ⁽³⁾ وَلَيْسَ

(1) هدى تطوع : لم يجعله للمساكين لا يأكل منه إذا عَطَبَ قبل مَحَلِّهِ (منى أو مكة) بأن عَطَبَ فنحره ؛ لأنه يتهم على أنه تسبب في عطبه ليأكل منه ، وليس عليه بدله . ومثله نذر معين لم يجعله للمساكين بلفظ ولا نية . انظر : « الشرح الصغير » (2/ 127) .

(2) الحاصل أن رب الهدى الممنوع من الأكل منه إن أكل لزمه هدى كامل إلا في نذر المساكين المعين ، إذا أكل منه فقولان في قدر اللازم له ، وإن أمر غنياً بالأكل منه لزمه هدى كامل إلا في نذر المساكين المعين فلا يلزمه إلا قدر أكله فقط . انظر : « فتح الجوّاد » (1/ 299) ، « شرح الإرشاد » (1/ 505) ، « حاشية الصاوى » (2/ 542) طبع السودانية .

(3) قال القاضى عبد الوهاب : وكان ذلك تطوعاً ولا يجزيهما عن حجة الإسلام ، وقال الشافعى ، وأحد : إذا كان (ذلك) قبل أن يقفا بعرفة مضياً وأجزأهما عن حجة الإسلام ، قال القاضى : دليلنا أنه ليس فى الأصول عبادة تفتح تطوعاً وتغلق فريضة كالصلاة والصوم ، وأنها عبادة مقصودة شرع فيها قبل أن يوجد فيها شرط وجوبها . ملخصاً من « الإشراف » للقاضى عبد الوهاب (1/ 490) .

لَهُ الْإِحْرَامُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ؛ وَلَهُ تَحْلِيلُهُ كَالزَّوْجَةِ فِي التَّطَوُّعِ ؛ فَإِنْ كَانَ الصَّبِيُّ قَوِيًّا يَتَعَقَّلُ بَأْسَرَ الْأَفْعَالِ وَإِلَّا أَحْرَمَ وَطَافَ وَسَعَى بِهِ وَلِيِّهُ ، فَإِنْ كَانَ وَصِيًّا وَخَافَ عَلَيْهِ ضَيْعَةً فَنَفَقَتُهُ مِنْ مَالِهِ ⁽¹⁾ وَإِلَّا ضَمِنَ الرَّائِدُ عَلَى نَفَقَةِ الْحَضَرِ ؛ وَمَنْ أَسْلَمَ أَوْ أُعْتِقَ أَوْ بَلَغَ يَوْمَ عَرَفَةَ فَأَحْرَمَ وَوَقَفَ سَقَطَ فَرَضُهُ ⁽²⁾ ؛ وَالْمُحْضَرُ ⁽³⁾ يَبْعُدُو يَتَحَلَّلُ مَكَانَهُ ⁽⁴⁾ ؛ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ؛ وَلَا يَسْقُطُ فَرَضُهُ ؛ وَالْمُحْضَرُ بِمَرَضٍ لَا يُحَلِّلُهُ إِلَّا الْبَيْتُ ⁽⁵⁾ .

العمرة وأركانها

فَصْلُ : الْعُمْرَةُ ⁽⁶⁾ سُنَّةٌ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ ؛ وَمَحْظُورَاتُهَا كَالْحَجِّ ؛

(1) المعنى : أن ولي الصبي إن كان يخاف عليه الضيعة إذا تركه ولم يستصحبه معه ، فزادت نفقته في السفر على نفقته في الحضر فالزيادة في مال الصبي ، وإن كان لا يخاف عليه الضيعة بعده فالزيادة في مال الولي .
انظر : « مواهب الجليل » (484/2) ، « المدونة » (339/1) ، « التاج والإكليل » (439/3) .

(2) قال الخطّاب : المعروف في المذهب أن العبد إذا أحرَمَ في حال رَقِّه ثم عُتِقَ أو أحرَمَ لصبي قبل بلوغه ثم بلغا فلا ينقلب ذلك الإحرام فرضاً ، ولا يجزئ عن الفرض ولو رفضوه (يعني ألغوا نيّة حجة التطوع) وتَوَرَّوا الإحرام بحجّ الفرض لم يترقّض ، وهم باقون على إحرامهم ولو حصل العتق والبلوغ قبل الوقوف بعرفة .
انظر : « مواهب الجليل » (488/2) ، « شرح الإرشاد » (509/1) .

(3) الْمُحْضَرُ : الْإِحْصَارُ : الْمَنْعُ ، وَالْحَضَرُ : الْحَبْسُ ، وَالْمُحْضَرُ : الْمَنْعُ عَنْ الْوَصُولِ إِلَى مَكَّةَ لِلْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ . انظر : « طلبية الطلبة » ص 35 ، « المغرب » ص 118 .

(4) يَتَحَلَّلُ مَكَانَهُ : يَعْنِي بِالنَّبَةِ عَلَى الْمَشْهُورِ مِمَّا هُوَ مُحْرَمٌ بِهِ وَذَلِكَ بِشَرْطَيْنِ : الْأَوَّلُ : أَنْ لَا يَعْلَمَ بِالْمَنْعِ بِأَنْ طَرَأَ الْعَدُو ، أَوْ سَبَقَ وَلَمْ يَعْلَمْهُ ، أَوْ عِلْمُهُ وَظَنُّهُ عَدَمُ مَنْعِهِ . وَالثَّانِي : أَنْ يَعْلَمَ أَنْ يَظُنُّ أَنَّ الْمَنْعَ لَا يَزُولُ إِلَّا بَعْدَ فَوَاتِ الْحَجِّ ، وَكَانَ إِحْرَامُهُ فِي وَقْتِ يَدْرِكُ بِهِ الْحَجَّ لَوْلَا الْحَضَرُ .

انظر : « شرح الخرشي » (389/2) ، « الشرح الصغير » (131/2) ، « منح الجليل » (393/2) ، (394) .
(5) قَالَ الْبَاجِي وَغَيْرُهُ : الْمُحْضَرُ بِمَرَضٍ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَيَسْمِيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ .

انظر : « المنتقى » (276/2) ، « المدونة » (397/1) ، « التاج والإكليل » (295/4) ، « الإشراف » (504/1) .

(6) الْعُمْرَةُ : لُغَةً : الزِّيَارَةُ ، وَاصْطِلَاحًا : عِبَادَةٌ مَخْصُوصَةٌ ذَاتُ إِحْرَامٍ وَطَوَافٍ وَسَعَى ، وَمَشْهُورُ الْمَذْهَبِ أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ فِي حَقِّ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ ، وَيُكْرَهُ تَكَرُّارُهَا فِي الْعَامِ الْوَاحِدِ فِي مَشْهُورِ الْمَذْهَبِ .
انظر : « الجواهر الزكية » (232/2) ، « شرح ابن ناجي وزروق » (358/1) ، (359) .

وَأَرْكَانُهَا : الإِخْرَامُ وَالطَّوَافُ وَالسَّعْيُ ؛ وَيَحِلُّ بِالْحِلَاقِ أَوْ التَّقْصِيرِ ؛ وَيَصِحُّ الإِخْرَامُ بِهَا فِي جَمِيعِ السَّنَةِ إِلَّا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ ؛ وَمَنْ أَحْرَمَ مِنَ الْمِيقَاتِ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ وَمِنَ الْجِغْرَانَةِ ⁽¹⁾ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ ؛ وَمِنَ التَّنْعِيمِ ⁽²⁾ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ ؛ وَإِذَا حَاضَتِ الْمُعْتَمِرَةُ قَبْلَ طَوَافِهَا انْتَضَرَتْ الطُّهْرَ ⁽³⁾ ؛ فَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ أُرْدِفَتِ الْحَجَّ ⁽⁴⁾ وَسَقَطَ عَمَلُ الْعُمْرَةِ ؛ وَالْمُسْتَحَاضَةُ تَغْتَسِلُ وَتُحْرِمُ وَتَقِفُ وَتَنْتَظِرُ الطُّهْرَ لِلطَّوَافِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(1) الْجِغْرَانَةُ : موضع بين مكة والطائف على بُعد سبعة أميال من مكة ، وهى بالتخفيف كما فى الأصول المعتمدة عن أئمة اللغة ، والعراقيون يثقلون الراء .

انظر : « المصباح المنير » (102 / 1) .

(2) التَّنْعِيمُ : سُمِّيَ به موضع قريب من مكة ، وهو أقرب أطراف الجبل إلى مكة على بُعد أربعة أميال ، ويُعْرَفُ بمساجد عائشة رضى الله عنها ، قال مالك : من اعتمر من التَّنْعِيمِ فإنه يقطع التلبية حين يرى البيت .

انظر : « المصباح المنير » (614 / 2) ، « المنتقى » (225 / 2 ، 226) .

(3) قوله : انتظرت الطهر : يعنى إذا كان فى الوقت سعة .

(4) أُرْدِفَتِ الْحَجَّ : يعنى أن مثل هذه تؤمر أن تُحْرِمَ بالحج فتُردفه على العمرة فتصير قارئة فتدرك بذلك ما تريده من الحج ، وكانت فى أحكامها مثل التى قرنت الحج والعمرة إلا أن التى أحرمت بهما من ميقاتها يلزمها طواف الزُروء ، وهذه التى أُرْدِفَتِ الحج بمكة لا يلزمها ذلك ؛ لأنها أحرمت بالحج من الحرم ولا يلزمها للحج طواف الزروء والمعتمر لا يلزمه ذلك أيضًا ، وإنما يطوف عند ورود عُمرته ، أفاده الباجى فى « شرحه على الموطأ » (60 / 2) .

كتاب الجهاد⁽¹⁾

إِذَا نَزَلَ الْكُفَّارُ دَارَ الْإِسْلَامِ تَعَيَّنَ عَلَى كُلِّ مَنْ أَمَكَّنَتْهُ النُّصْرَةُ حَتَّى الْعَبِيدَ وَالْمَرْأَةَ ، وَلَا مَنَعَ لِلسَّيِّدِ وَالزَّوْجِ وَالْوَالِدِ ، وَإِلَّا فَفَرَضُ كِفَايَةٍ .

من واجبات الإمام المسلم

وَيُلْزَمُ الْإِمَامَ حِرَاسَةُ الثُّغُورِ⁽²⁾ وَالْبَثُّ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ فِي كُلِّ وَقْتٍ يُمَكِّنُهُ فَيَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ أَبَوْا فَإِلَى الْجِزْيَةِ وَالذُّخُولِ فِي ذِمَّةِ الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ أَبَوْا قَاتَلَهُمْ وَلَا يُقْتَلُونَ قَبْلَ الدَّعْوَةِ إِلَّا أَنْ يَتَعَجَّلُوا .

وَيَجُوزُ التَّنْكِيلُ بِهِمْ بِقَطْعِ أَشْجَارِهِمْ وَمَنْعِ الْمِيَاهِ عَنْهُمْ وَإِرْسَالِهَا عَلَيْهِمْ وَرَمْيِهِمْ بِالْمَجَانِيقِ وَعَقْرِ دَوَابِّهِمْ وَنَهْبِ أَمْوَالِهِمْ وَبِكُلِّ مَا فِيهِ نِكَايَةٌ⁽³⁾ .

الجزية ومقدارها

وَمَنْ أَجَابَ إِلَى الْجِزْيَةِ⁽⁴⁾ أَقَرَّ عَلَى دِينِهِ وَقُبِلَتْ مِنْهُ وَهِيَ فِي كُلِّ سَنَةٍ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرَ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ وَأَرْبَعُونَ دِرْهَمًا عَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ⁽⁵⁾ مِنْ كُلِّ كَافِرٍ

(1) الجهاد : قال ابن رشد : مأخوذ من الجهد وهو التعب ، فعنى الجهاد في سبيل الله المبالغة في إتعاب الأنفس في ذات الله وإعلاء كلمته ، وينقسم على أربعة أقسام : جهاد بالقلب ، جهاد باللسان ، جهاد باليد ، جهاد بالسيف ، فجهاد القلب : جهاد الشيطان ومجاهدة النفس عن شهوات المحرمات ، جهاد اللسان : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، جهاد اليد : تغيير المنكرات وتعزيز أهلها بما يقتضيه الاجتهاد ، جهاد السيف : قتال المشركين . انظر : باختصار وتصرف من « المقدمات » لابن رشد (1/368) .

(2) الثغور : جمع ثغر ، وهو : الوضع الذي يُخَافُ منه هجوم العدو . انظر : « شرح الإرشاد » (2/4) .

(3) عني بذلك المحاربين من أهل الكفر من المقاتلين ونحوهم ، أما لو تترسوا [احتتموا] بالنساء والصبيان ، فإنهم يتركون إلا أن يُخَافَ على المسلمين مفسدة عظيمة ، كاستئصال قاعدة الإسلام أو جمهور المسلمين .

انظر : « الذخيرة » (3/408) ، « شرح الإرشاد » (2/5) ، « تهذيب المدونة » للبراذعي (2/61) .

(4) الجزية : ما يؤخذ من أهل الكفر جزاء على تأمينهم وحقق دمائهم مع إقرارهم على كفرهم .

انظر : « أسهل المدارك » (2/6) .

(5) الورق : الفضة .

أَصْلِيَّ حُرٍّ ذَكَرٍ مُكَلَّفٍ غَيْرِ مُتْرَهَّبٍ وَلَا عَتَقٍ مُسْلِمٍ ، وَلَا يُؤْخَذُ مِلِّيٌّ بِمُعْدَمٍ ⁽¹⁾ وَلَا حَتَّى يَمِيتَ مَعَ ضِيَاةٍ الْمُجْتَازِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَتَنْقُطُ بِالْإِسْلَامِ وَلَوْ عَنْ أَحْوَالٍ ⁽²⁾ ، لَا يَنْتَقَالِهِ إِلَى مِلَّةٍ أُخْرَى .

وَيُؤْخَذُ مِمَّنْ تَجَرَ إِلَى غَيْرِ بَلَدِهِ عَشْرُ مَا يَبِيعُ حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا ، فَإِنْ بَاعَ بِلَدٍ وَاشْتَرَى بِغَيْرِهِ فَعَشْرَانِ ، وَنُصْفُهُ ⁽³⁾ مِمَّا حَمَلُوهُ إِلَى الْحَرَمَيْنِ مِنَ الْأَقْوَابِ وَنَحْوِهَا ، وَالْحَرْبِيُّ كَغَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يُشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ .

مَا يَلْزَمُ أَهْلَ الذِّمَّةِ

وَيُمنَعُونَ شِرَاءَ مَا فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ كَالسَّلَاحِ وَالْحَدِيدِ ، وَتُنْقَضُ كَنَائِسُ ⁽⁴⁾ بِلَادِ الْعُنُوةِ ⁽⁵⁾ لَا الصُّلْحِ لَكِنْ يُمنَعُ رَمٌّ دَائِرِهَا ⁽⁶⁾ وَيُعْلَمُونَ بِمَا يُمَيِّزُهُمْ عَنِ الْمُسْلِمِينَ .

وَمَنْ أَظْهَرَ صَلِيًّا أَوْ خَمْرًا أَدَبَ وَكُسِرَ وَأَرِيقَتْ وَيُمنَعُونَ ضَرْبَ النَّاقُوسِ ، وَرَفَعَ أَصْوَاتِهِمْ بِالْقِرَاءَةِ ، وَشِرَاءِ الرِّقِيقِ ، وَرُكُوبِ نَقَائِسِ

(1) يعنى لا تؤخذ من ففرائهم ولا يكلف الأغنياء دفع الجزية عنهم . انظر : « فتح الجواد » (1 / 311) .

(2) كان يكون عليه جزية متجمدة من سنين مضت .

(3) ونصفه : يعنى نصف العشر من ثمنه .

(4) قال الخطاب : مذهب ابن القاسم - على ما نقله ابن عرفة - أن يترك لأهل الذمة كنائسهم القديمة في بلد العنوة المقر بها أهلها وفيما اختط المسلمون فسكنوه معهم ، وأنه لا يجوز إحداثها إلا أن يعطوا ذلك - إن شرط ورضى الإمام - ، ولهم أن يخذلوا الكنائس في بلد صلحوا عليها .

انظر : « مواهب الجليل » (3 / 384) ، « الناج والإكليل » (4 / 600) ، « شرح الخرشى » (3 / 148) .

(5) بلاد العنوة : العنوة : الغلبة ، وهى البلاد التى افتتحت بالقوة دون اختيار من غلب عليه من الكفار ، وأهل الصلح : هم قوم من الكفار حموا بلادهم وقتلوا عليها حتى صولحوا على شيء أعطوه من أموالهم أو جزية أو ضريبة التزموها فما صلحوا على بقاءه بأيديهم فهو مال صلح أرضا كان أو غيره .

انظر : « المتقى » (3 / 219) .

(6) رم دأيرها : أى إصلاح المنهدم منها ، قال ابن الماجشون : إلا أن يكون شرطا فيؤتى .

انظر : « فتح الجواد » (1 / 313) .

الدَّوَابَّ ، وَجَادَّةَ الطَّرِيقِ⁽¹⁾ ، وَلَا يُكَنُّونَ ، وَلَا تُشَيِّعُ جَنَائِزُهُمْ ، وَلَا يُسْتَعَانُ بِهِمْ⁽²⁾ .

ما يتعلق بالجيش من الأحكام

فَضْلٌ : لِلْجَيْشِ انْتِفَاعٌ بِمَا وَجَدُوا مِنْ أَمْوَالِ الْحَرَبِيِّينَ قَبْلَ الْعَيْمَةِ⁽³⁾ ، وَمَنْ عَلَّ⁽⁴⁾ مِنَ الْمَغْنَمِ أَدَبَ وَرَدَّهُ ، وَيَأْخُذُ الْإِمَامُ خُمُسَهُ وَيَقْسِمُ بَاقِيَهُ فِي الْقَائِمِينَ .

وَلَا يَخْتَصُّ قَاتِلٌ بِسَلْبٍ⁽⁵⁾ ، إِلَّا أَنْ يُنْفَلَهُ⁽⁶⁾ الْإِمَامُ مِنَ الْخُمُسِ كَتَنْفِيلٍ غَيْرِهِ مِمَّنْ ظَهَرَ مِنْهُ زِيَادَةُ اجْتِهَادٍ .

وَتُسْتَحَقُّ الْأَسْهُامُ بِشُهُودِ الْوَقِيعَةِ ، لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ ، وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةٌ ، وَالْمُرَاهِقُ كَالْبَالِغِ ، وَلَا يُرْضَخُ⁽⁷⁾ لِلنِّسَاءِ وَالْعَبِيدِ وَالصَّبْيَانِ ، وَسَهْمٌ مَنْ

(1) جَادَّةُ الطَّرِيقِ : أى وسطها بل على جانبها إلا إذا لم يكن بها أحد . انظر : « الذخيرة » (459 / 3) ، « الشرح الكبير » (204 / 2) ، « القوانين الفقهية » لابن جُزَى (150 / 1) .

(2) وَلَا يُسْتَعَانُ بِهِمْ : يعنى فى الجهاد والقتال ، أما إن خرج من تلقاء نفسه للقتال مع المسلمين فلا يُمنع .

انظر : « شرح الإرشاد » (10 / 2) ، « شرح الخرشى » (114 / 3) ، « منح الجليل » (151 / 3) .

(3) قَبْلَ الْعَيْمَةِ : يعنى قبل تقسيم الغنيمة إن احتاج إلى طعام أو غَلَفٍ أو ثياب ونحو ذلك .

انظر : « شرح الإرشاد » (10 / 2 ، 11) ، « مواهب الجليل » (304 / 3) ، « التاج والإكليل » (549 / 4) .

(4) الْغُلُول : هو أخذ شيء من الغنائم قبل القسم بغير إذن الإمام ، ولم يكن مما يحتاج إليه مما سبق ذكره ، وَلَا يُحْرَمُ سَهْمُهُ ؛ لأنه قد استحق السهم بمحصل سببه من القتال أو الحضور .

انظر : المصادر السابقة مع « شرح الخرشى » (116 / 3) ، « التلفين » (240 / 1) ، « الإشراف » (937 / 2) .

(5) السَّلْبُ : ما كان على المقتول - حال الحرب - من ثياب ودرع وسيف ودابة قاتل عليها ، أو كانت بيد غلامه للقتال ، قال مالك : ولا يأخذه حال القتال إلا بإذن الإمام ، وله أن يجتهد فيه بحسب نظره .

انظر : « المدونة » (516 / 1) ، « المنتقى » (191 / 3 ، 192) ، « شرح الخرشى » (130 / 3 ، 131) ،

« عيون المجالس » للقاضى عبد الوهاب (682 / 2) .

(6) النَّفْلُ : قال الفاكهاني : بإسكان الفاء وفتحها ، وهو زيادة السَّهْمِ أو هِبَةٌ لمن ليس من أهل السَّهْمِ

يفعله الإمام بطريق الاجتهاد لحارسٍ أو لطليعة أو لنحو ذلك . انظر : « مواهب الجليل » (367 / 3) .

(7) الرِّضْخُ : لُغَةٌ : العطاء ليس بالكثير ، وشرعاً : ما لا تقديره إلى رأى الإمام مَحَلُّهُ الخمس ،

وقوله : وَلَا يُرْضَخُ : أى لَا يُعْطَى .

مَاتَ لِوَارِثِهِ ، وَالْأَجِيرَ لِمُسْتَأْجِرِهِ وَلَا تُقَسَّمُ أَرْضُ الْعُنُوتَةِ بَلْ تُصِيرُ وَفَقًا
بِالْاِسْتِيْلَاءِ⁽¹⁾ ، وَإِذَا غَنِمَ الْكُفَّارُ مَالَ الْمُسْلِمِينَ فَمَنْ أَسْلَمَ عَلَى شَيْءٍ
مَلَكَهُ ، وَمَا غَنِمَهُ الْمُسْلِمُونَ فَمَا عَلِمَ أَنَّهُ لِمُسْلِمٍ لَمْ يُقَسَّمْ وَمَا جُهِلَ فَرَبُّهُ
أَحَقُّ بِهِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ مَجَانًا وَبَعْدَهَا بِالثَّمَنِ ، وَالْمَأْخُوذُ بِغَيْرِ إِيجَابٍ⁽²⁾ فَهُوَ
لِبَيْتِ الْمَالِ كَالْخُمْسِ وَالْخَرَاجِ وَالْجِزْيَةِ ، وَمِيرَاثٍ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ ، يَأْخُذُ
الْإِمَامُ كِفَايَتَهُ بِالْمَعْرُوفِ ، وَيَصْرِفُ الْبَاقِي بِالْاجْتِهَادِ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ .

وَيُخَيَّرُ الْإِمَامُ فِي الْأَسْرَى بَيْنَ الْقَتْلِ وَالْاِسْتِرْقَاقِ وَالْمَنْ وَالْفِدَاءِ وَعَقْدِ
الذِّمَّةِ ، وَلَا يُقْتَلُ مَنْ اسْتَحْيَاهُ⁽³⁾ وَامْرَأَةٌ وَصَبِيٌّ وَرَاهِبٌ ، وَيُؤْخَذُ فَضْلُ
مَالِهِ⁽⁴⁾ ، وَيَجُوزُ أَمَانُ أَذْنَى الْمُسْلِمِينَ لِلْعَدُوِّ مِنَ الْكُفَّارِ ، فَأَمَّا بَلَدٌ أَوْ حِصْنٌ
وَنَحْوُهُ فَإِلَى الْإِمَامِ ؛ وَتَجُوزُ الْهَدَنَةُ لِلضَّرُورَةِ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ مُصْلِحَةً
وَرَدَّ رَهَائِنِهِمْ وَإِنْ أَسْلَمُوا ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



= انظر : « الفواكه الدواني » (1/ 402) ، « حاشية الدسوقي » (2/ 192) ، « شرح الخرشى » (2/ 132) .

(1) لأنها بمجرد الاستيلاء عليها صارت وفقًا لمصالح المسلمين يعطيها الإمام لمن يشاء وخراجها على
زراعها ، ولا تقسم بين الجيش وغيرها من أموال الكفار . انظر : « شرح الإرشاد » (2/ 13) .

(2) بغير إيجاب : أى بغير تعب ولا قتال . انظر : « فتح الجوّاد » (1/ 319) .

(3) استحياء : يعنى من استحياء الإمام ، وكذا أمير الجيش بأن أمنه فيكون معصوم المال والدم .

انظر : « شرح الإرشاد » (2/ 16) .

(4) فضل ماله : يعنى فضل أموالهم ويترك لهم الكفاية ولو من مال المسلمين . انظر : السابق .

كتاب الإيمان⁽¹⁾

أقسام الإيمان

وَهِيَ لَاغِيَةٌ كَالْحَلِفِ عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ⁽²⁾ ؛ وَعَمُوسٌ⁽³⁾ كَالْكَذِبِ عَمْدًا وَمُنْعِقِدَةٌ⁽⁴⁾ عَلَى مَا يُمَكِّنُهُ فِعْلُهُ ؛ وَهِيَ بِاللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ ؛ وَقَوْلُهُ : أَقْسِمُ أَوْ أَعَزُّمُ إِنْ أَرَادَ بِاللَّهِ لَا بِالنَّبِيِّ وَالْكَعْبَةِ⁽⁵⁾ أَوْ هُوَ يَهُودِيٌّ⁽⁶⁾ وَنَحْوُهُ أَوْ بَرِيءٌ مِنَ اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهَ لِذَلِكَ ؛ فَلَوْ قَالَ : أَقْسَمْتُ لِأَفْعَلَنَّ إِنْ قَصَدَ عَقْدَ الْيَمِينِ عَلَى نَفْسِهِ لَزِمَتْهُ لَا مُجَرَّدَ مَسْأَلَةٍ ؛ وَهُوَ فِي لَأَفْعَلَنَّ وَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ عَلَى حِنْثٍ وَفِي لَا فَعَلْتُ وَإِنْ فَعَلْتُ عَلَى بَرٍّ ؛ وَيَتَحَقَّقُ الْحِنْثُ بِفَوْتِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ : لَا دَخُلَنَّ الْيَوْمَ فَعَرَبَتِ الشَّمْسُ وَلَمْ يَدْخُلْ .

(1) الإيمان : جمع يمين ، وهو ربط الحلف والعقد بالامتناع والترك أو الإقدام على فعل بمعنى معظم حقيقة أو اعتقادًا ، وهو لغة : مأخوذ من اليمين التي هي الجارحة ؛ لأنهم كانوا إذا حلفوا وضع أحدهم يمينه في يمين صاحبه . انظر : « مواهب الجليل » (3/ 259 ، 260) ، « شرح الخرشى » (3/ 51) ، « شرح ابن ناجي على الرسالة » (2/ 14) ، « شرح حدود ابن عرفة » ص 126 .

(2) لغو اليمين : هو أن يحلف على شيء يظنُّه كذلك في يقينه ، ثم يتبين له خلافه فلا كفارة عليه ، كأن يحلف على شخص يراه من بعيد أنه زيد ، ثم يتبين له أنه عمرو .

انظر : « التفريع » لابن الجلاب (1/ 383) ، « فتح الجوداء » (1/ 232) .

(3) عَمُوسٌ : سميت بذلك لأنها تغمس صاحبها في النار ، أى سبب لغمسه فيها ؛ ولذا لا تفيد فيها الكفارة ، بل الواجب فيها التوبة ، ومحلُّ عدم الكفارة فيها إن تعلقت بماضٍ غر : والله ما فعلتُ كذا ، أو لم يفعل زيد كذا ، مع شكِّه أو ظنِّه في ذلك ، أو تعمد الكذب ، فإن تعلقت بمستقبل لم يحصل المحلوف عليه كُفِّرَتْ نحو : والله لَا يَبْتَكَ غَدًا ، أو لأقضيكَ حقَّك في غد وهو جازم بعدم ذلك أو متردد .

انظر : « شرح الإرشاد » (2/ 19) ، « شرح الخرشى » (3/ 54) ، « مواهب الجليل » (3/ 226) .

(4) الْمُنْعِقِدَةُ : هى اليمين المعقودة على الأفعال المستقبلية التى يصحُّ البرُّ والحِنْثُ فيها .

(5) قال اللخمي : الحلف بالخلوقات كالنبي عليه الصلاة والسلام ، والكعبة ممنوع ، فمن فعل

فليستغفر الله . انظر : « الذخيرة » للقرافي (4/ 6) .

(6) كان يقول : هو يهودى أو نصرانى إن كَلَّمَ فلانًا ثم كَلَّمه ، فليستغفر وليتب مما قال ولا شيء عليه .

انظر : « التفريع » (1/ 382) ، « التلقين » (1/ 248) ، « عيون المجالس » (3/ 989) .

ما يُعْتَبَرُ فِي الْيَمِينِ

وَتُعْتَبَرُ النِّيَّةُ ⁽¹⁾ ثُمَّ الْبَاعِثُ ⁽²⁾ ثُمَّ الْعُرْفُ ⁽³⁾ ثُمَّ الْوَضْعُ ⁽⁴⁾ ؛ فَمَنْ حَلَفَ لَا شَرِبْتُ لِفُلَانٍ مَاءً ؛ يُرِيدُ عَدَمَ الْإِنْتِفَاعِ بِمَالِهِ أَوْ قَطْعَ مِئْتِهِ حَيْثُ وَلَوْ بِسِلْكِ يُخْبِطُ ⁽⁵⁾ بِهِ أَوْ قَالَ : لَا سَكَنْتُ مَعَ فُلَانٍ لَزِمَهُ الْإِنْتِفَالُ بِأَهْلِهِ وَمَتَاعِهِ بِدَارٍ ؛ فَإِنْ أَرَادَ فِي بَلَدِهِ فَالْيَ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ ⁽⁶⁾ أَوْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا وَهُوَ لَا يَسُهُ ؛ أَوْ لَا يَرْكُبُ دَابَّةً وَهُوَ رَاكِبُهَا ؛ أَوْ لَا يَدْخُلُ بَيْتًا ؛ وَهُوَ فِيهِ لَزِمَهُ الْمُبَادَرَةُ إِلَى التَّرِكِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْأَسْتِثْنَاءَ ؛ أَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ شَيْئًا بِعَيْنِهِ فَانْتَقَلَ عَنْ صِفَتِهِ ؛ فَإِنْ أَرَادَ مَا دَامَ عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ وَإِلَّا حَيْثُ أَوْ عَلَى شَيْءٍ أَوْ أَشْيَاءَ ؛ فَقَعَلَ الْبَعْضَ حَيْثُ ؛ وَيَسْتَوِي الْعَمْدُ وَالسَّهْوُ ؛ وَيُلْغَى تَحْرِيمُ الْحَلَالِ إِلَّا فِي الزَّوْجَةِ ⁽⁷⁾ وَالْأَمَةِ فَيَلْزِمُهُ الطَّلَاقُ وَالْعِتْقُ .

(1) تعتبر النية : كما لو حلف بأن لا يُكَلِّمَ زيدًا ثم كَلَّمَهُ ، وأراد بذلك الحلف في نِيَّتِهِ هذا الشهر جاز أن يَكَلِّمَهُ في شهر آخر . انظر : « فتح الجَوَاد » (326/1) .

(2) ثم الباعث : أى السبب الحامل على اليمين كما لو سَمِعَ طَبِيبًا يَقُولُ : لَحْمُ الْبَقَرَاءِ فَحَلَفَ لَا يَأْكُلُ اللَّحْمَ فَلَا يَحْتَثُّ بِأَكْلِهِ لَحْمَ الضَّأْنِ أَوْ غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ الْبَاعِثَ إِلَى الْحَلْفِ كَوْنُهُ دَاءً . انظر : « السابق » .

(3) ثم العُرْفُ : يعنى العادة بأن يكون المعنى هو الذى يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ كَاخْتِصَاصِ الذَّابَّةِ عَنْهُمْ بِالْحِمَارِ فَقَطْ فَلَا يَحْتَثُّ بِرُكُوبِ غَيْرِهِ .

(4) الْوَضْعُ : يقصد العرف الشرعى . انظر : « شرح الإرشاد » (23/2) .

(5) لِأَنَّ ذَلِكَ الْخَبِطَ مِنَ الْمَنْفَعَةِ . انظر : « فتح الجَوَاد » (327/1) .

(6) أى لا بد أن ينتقل إلى موضع بينه وبينه يكون فوق ثلاثة أميالٍ وصار كقرية أخرى .

انظر : « فتح الجَوَاد » (328/1) .

(7) كَأَن يَقُولُ : إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَزَوَّجْتِ عَلَى حَرَامٍ أَوْ فَعَلْتِ الْحَرَامَ ، فَيَلْزِمُهُ طَلَاقُ الْمَدْخُولِ بِهَا ثَلَاثًا عَلَى مَشْهُورِ الْمَذْهَبِ كَغَيْرِهَا ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ أَقْلًا ، وَقِيلَ : يَلْزِمُهُ وَاحِدَةٌ بَاطِنَةٌ كَغَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا وَلِىَ الْأَمَةِ لَغْوٌ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ بِتَحْرِيمِهَا عِتْقَهَا .

انظر : « الشرح الصغير مع حاشية الصاوى » (221/2) ، « حاشية الدسوقي » (135/2) ، « شرح الخرشي » (64/3) .

الاستثناء فى اليمين

فَصْلٌ : الِاسْتِثْنَاءُ يَمْنَعُ الِانْعِقَادَ ، وَهُوَ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ إِنْ قَصَدَهُ ⁽¹⁾ وَبِإِلَّا
وَأَخَوَاتِهَا نُطْقًا مُتَّصِلًا ، إِلَّا أَنْ يَنْقَطِعَ بِسَعَالٍ وَنَحْوِهِ .

كفارة اليمين وصفتها

وَتَلَزُمُ الْكَفَّارَةُ بِالْحِنْثِ ، وَهِيَ : إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ وَسَطًا ⁽²⁾ مِنْ
الشَّعِيرِ وَرِطْلَانٍ ⁽³⁾ خُبْزًا ، وَيُسْتَحَبُّ شَيْءٌ مِنَ الْإِدَامِ ⁽⁴⁾ ، وَالْعَدَدُ شَرْطٌ أَوْ
كِسْوَتُهُمْ مَا تُجْزَى بِهِ الصَّلَاةُ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ صِفَتُهَا مَا تَقَدَّمَ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ
فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَتَتَكَرَّرُ الْكَفَّارَةُ بِتَكَرُّرِ الْيَمِينِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ التَّأَكِيدَ ،
وَالْمَشْهُورُ إِجْزَاؤُهَا قَبْلَ الْحِنْثِ ⁽⁵⁾ ، وَفِي الصَّيَامِ خِلَافٌ ⁽⁶⁾ وَيُكَفِّرُ الْعَبْدُ
بِالصَّيَامِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



-
- (1) قوله : (إن قصده) : يعنى ونطق به وإن سراً بحركة لسانه ، فلا تكفى النية من غير تَلَفُّظٍ ولا ينفعه إن جرى على لسانه سهواً أو قصد التبرك . انظر : « شرح الإرشاد » (27/2) ، « فتح الجوّاد » (330/1) .
- (2) قوله : « وسطاً » : قال الكشناوى : يعنى أن يكون الطعام من أوسط ما يطعم أهل البلد أو من أوسط طعام المُكْفَرِ على مقابل المشهور . انظر : « شرح الإرشاد » (28/2) .
- (3) قوله : (ورطلان) : يعنى بالبغدادى ، والرطل البغدادى = 408 جرام ، والمصرى = 450 جراماً . انظر : « الفقه الإسلامى وأدلته » د. وهبة الزحيل (75/1) .
- (4) الإدَامُ : كالحم ، أو لبن أو زيت أو بقل على جهة النذب على المشهور ، ويقوم مقام المذِّ كذلك إشباع العشرة مرتين كغذاء وعشاء ، أو غداءين أو عشاءين ، وإن لم يستوف كل واحد قدر المذِّ ، وسواء كانوا مجتمعين أو متفرقين . انظر : « شرح الإرشاد » (28/2) .
- (5) يعنى جواز تقديم الكفارة على الحِنْث على مشهور المذهب .
- انظر : « التاج والإكليل » (4/421 ، 422) ، « المدونة » (1/590) ، « مواهب الجليل » (3/275) .
- (6) مشهور المذهب الإجزاء ، وهذا الذى قاله سابقاً فى غير عيّن الحِنْث المؤجل ، أمّا هو فلا يُكْفَرُ حتى يمضى الأجل كما هو نصُّ المدونة .
- انظر : « شرح الخرشي » (3/62) ، « حاشية الدسوقي » (2/133 ، 134) ، « فتح الجوّاد » (1/332) .

تعريف النذر

وَهُوَ التَّزَامُ طَاعَةً مُطْلَقًا أَوْ مُقَيَّدًا بِصِفَةٍ وَلَوْ فِي الْغَضَبِ ، وَمَا لَا مَخْرَجَ لَهُ (2) فِيهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٌ ، فَإِنْ قَبِدَهُ بِطَاعَةٍ وَفَعَلَهَا لَزَمَهُ أَوْ بِمَعْصِيَةٍ لَمْ يَجْزُ فَعْلُهَا فَإِنْ فَعَلَهَا لَزَمَهُ (3) ، وَالتَّصَدُّقُ بِالْمَالِ يُوجِبُ ثُلُثَهُ ، وَبِجُزْءٍ يَلْزُمُهُ مَا سَمَاهُ .

مَنْ نَذَرَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً

وَإِنْ عَيَّنَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً لَزَمَهُ عَلَى صِفَتِهِ ؛ فَإِنْ التَّزَمَهُ مَاشِيًا لَزَمَهُ إِلَى التَّحَلُّلِ (4) ؛ فَإِنْ رَكِبَ فِي أَثْنَائِهَا رَجَعَ فَيَمْشِي مَوْضِعَ الرُّكُوبِ وَأَهْدَى ؛ وَفِي الْيَسِيرِ يُجْزِيهِ بَعْتُ هَدْيٍ ، وَإِنْ التَّزَمَ حَافِيًا انْتَعَلَ (5) ؛ وَإِنْ نَذَرَ صَلَاةً بِأَحَدِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ لَزَمَهُ ، وَفِي غَيْرِهَا يُصَلِّي حَيْثُ شَاءَ ، فَإِنْ نَذَرَ نَحَرَ وَلَدِهِ تَقَرُّبًا لَزَمَهُ هَدْيٌ ، وَفِيمَا يُهْدَى بِمِثْلِهِ (6) يَلْزُمُهُ ؛ وَإِلَّا بَاعَهُ وَصَرَفَهُ فِي هَدْيٍ ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(1) النذر : نَذَرَ نَذَارَةً : علم بالشيء ، وَنَذَرْتُ لَكَ نَذْرًا : وعدت . قال ابن رشد : النَّذْرُ اللازم هو أن يوجب الرَّجُلُ على نفسه فعل ما فَعَلَهُ قربة لله وليس بواجب ؛ لأن الطاعة الواجبة لا تأثير للنذر فيها ، وكذلك ترك المعصية المحرمة لا تأثير للنذر فيه لوجوب ترك ذلك بالشرع دون النظر .

انظر : « التاج والإكليل » (4/ 489) ، « الذخيرة » (4/ 71) .

(2) قوله : (ما لا يخرج له) : يعني النذر الذي لم يُعَيَّن فيه مخرجًا ولم يسمَّ فيه شيئًا من أعمال البر ولا من الذوات التي يتقرب بها إلى الله ، كأن يقول : لَلَّهِ عَلَى نَذَرٍ ، ويسمَّى بالنذر المبهم . انظر : « شرح الإرشاد » (2/ 32) .
(3) قوله : (أو بمعصية لم يُجْز) : معناه : أنه إن قيد نذره بمعصية لا يجوز له فعلها بطاعة كأن يقول : لله على أن شربت الخمر أن أصوم شهرًا ، فحصل منه الشرب ، لزمه الصوم .

انظر : « فتح الجوّاد » (1/ 334) ، « شرح الإرشاد » (2/ 33) .

(4) التَّحَلُّلُ : يعني التحلل الأكبر الذي يكون بطواف الإفاضة . انظر : « الجوّاد » (1/ 335) .

(5) قال الإمام الجلاب : ومن نذر أن يمشي إلى بيت الله عز وجل حافيًا ، فليتنعل ، ويستحب له أن يهدي هديًا . انظر : « التفریع » (1/ 379) .

(6) يُهْدَى بِمِثْلِهِ : يعني يلزمه ذلك الشيء بعينه كالإبل والبقر والغنم . انظر : « فتح الجوّاد » (1/ 336) .

كتاب الأضحية والعقيقة والصيد والذبائح

أحكام الأضحية

الأضحية⁽¹⁾ سُنَّةٌ وَهِيَ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ جَذَعُ الضَّأْنِ وَثْنِيٌّ غَيْرُهَا ؛ وَأَفْضَلُهَا الْغَنَمُ وَالذَّكْرُ ؛ فَجَذَعُ الضَّأْنِ : مَا لَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا⁽²⁾ ، وَثْنِيٌّ الْمَعَزُ : مَا دَخَلَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ ، وَالْبَقَرُ : فِي الثَّالِثَةِ ، وَالْإِبِلُ : فِي السَّادِسَةِ .

• وقت الأضحية وما يجتنب فيها

وَوَقْتُهَا الْمَعْلُومُ يَوْمُ النَّحْرِ بَعْدَ صَلَاةِ الْإِمَامِ وَذَبْحِهِ ، وَثَانِيهِ وَثَالِثِهِ لَا لَيْلًا ، يُجْتَنَبُ فِيهَا الْعُيُوبُ الْفَاحِشَةُ كَالْعَمَى وَالْعَوَرِ وَالْمَرَضِ وَالْعَجْفِ⁽³⁾ وَالْعَرَجِ وَقَطَعَ أَكْثَرُ الْأُذُنِ وَكَسِرَ الْقَرْنِ إِنْ كَانَ يَذْمَى .
وَلَا يَجُوزُ الْاِشْتِرَاكُ فِيهَا بِخِلَافِ رَبِّ الْمَنْزِلِ يُضَحِّي عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِهِ

(1) الأضحية : اسم لما تقرب بذكاته من جذع الضأن أو ثني المعز سالمين من عيب ، مشروطًا بكونه في نهار عاشر ذى الحجة وتاليه بعد صلاة الإمام عيده ، وقدر زمان ذبحه لغيره ولو تحريًا ، ومشهور المذهب أنها سنة مؤكدة وهو قول الأكثرين .

انظر : « شرح حدود ابن عرفة » ص 122 ، « شرح ابن ناجي » (1/366) ، « التلفين » (1/261) ، « الكافي » (173) ، « جامع الأمهات » ص 228 .

(2) مشهور المذهب أن الجذع من الضأن ما له ستة ، وثنتي المعز ما أوفى سنة ودخل في الثانية دخولًا بيّنًا كالشهر ، والبقرة ما أوفى ثلاثًا ودخل في الرابعة ، والإبل ما أوفى خمس سنين ودخل في السادسة .
انظر : « مواهب الجليل » (3/239) ، « التاج والإكليل » (4/463) ، « شرح الخرشى » (3/33) ، « شرح الإرشاد » (2/39) .

(3) العجف : التي لا يوجد فيها شحم ، قال الباجي : فإذا بلغت هذا الحد من الهزال فإنها لا تجزئ ؛ لأنها خارجة عن الحد المعتاد ؛ لأنه لا منفعة في لحمها ولا طيب كالمريضة ، وقيل : هي التي لا مخ في عظامها لشدة هزالها .

انظر : « المنتقى » (3/85) ، « شرح الخرشى » (3/34) ، « حاشية الدسوقي » (2/119) .

وَاحِدَةً غَيْرَ مُشْتَرَكِينَ فِي ثَمَنِهَا ، وَيُسْتَحَبُّ مُبَاشَرَةُ ذَبْحُهَا ؛ وَيَأْكُلُ وَيَتَصَدَّقُ بِغَيْرِ حَدٍّ ؛ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْهَا ؛ وَلَا يَسْتَأْجِرُ بِهِ جَزَارًا وَلَا دَبَاغًا ⁽¹⁾ .

العقيقة وما يشترط فيها

فَضْلٌ : الْعَقِيقَةُ ⁽²⁾ ذَبْحُ شَاةٍ عَنِ الْمَوْلُودِ سَابِعَ وَلَادَتِهِ ⁽³⁾ وَالْأَفْضَلُ عَنِ الذَّكَرِ بِشَاتَيْنِ ؛ وَيُسْتَحَبُّ حَلْقُ شَعْرِهِ ، وَالتَّصَدَّقُ بِزَنْتِهِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً ، وَلَا يُلَطَّخُ بِدَمِهَا ، وَيَجُوزُ كَسْرُ عِظَامِهَا ؛ وَهِيَ كَالْأَضْحِيَّةِ فِيمَا يَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ .

أحكام الصيد

فَضْلٌ : يَبَاحُ الْأَصْطِيَاذُ بِالسَّلَاحِ الْمَحْدَدِ وَالْجَوَارِحِ الْمُكَلَّبَةِ ⁽⁴⁾ ، وَهِيَ الْمُطْبِيعَةُ بِالْإِعْرَاءِ الْمُتَمَتِّعَةِ بِالزَّجْرِ فَيُؤْكَلُ مَا أَنْفَذَتْ مَقَاتِلَهُ ، وَإِنْ أَكَلَتْ مِنْهُ ⁽⁵⁾ إِذَا كَانَتْ مُرْسَلَةً إِلَيْهِ .

وَيُشْتَرَطُ التَّسْمِيَةُ عِنْدَ الرَّمْيِ وَالْإِرْسَالِ ، فَإِنْ اسْتَرْسَلَ بِنَفْسِهِ فَأَنْفَذَ

(1) كَانَ يَقُولُ لِلدَّابَّغِ : اذْبَعْ لِي هَذَا الْجِلْدَ لِأَعْطِيكَ مِنْ هَذَا اللَّحْمِ ، أَوْ يَقُولُ لِلْجَزَّارِ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَلَا يُعْطَى ذَاجِهَا أَجْرَتُهُ مِنْ لَحْمِهَا أَوْ جِلْدِهَا . انظر : « فتح الجوّاد » (1/ 341) .

(2) العقيقة : قال أبو عبيدة : هِيَ الشَّعْرُ الَّذِي يَكُونُ عَلَى رَأْسِ الْمَوْلُودِ ، وَقِيلَ : هِيَ الذَّبِيحَةُ نَفْسُهَا عَقِيقَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ أَيْ مَقْطُوعَةٍ ، قَالَ ابْنُ يُونُسَ : وَهِيَ سَنَةٌ مُسْتَحَبَّةٌ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ . انظر : « الذخيرة » (4/ 162) .

(3) قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ : وَلَا يُحْسَبُ فِي الْإِيَّامِ السَّبْعَةِ الْيَوْمُ الَّذِي وَلِدَ فِيهِ .

انظر : « الرسالة » ص 114 بتحقيقى ، طبع دار الفضيلة .

(4) قَالُوا : يُشْتَرَطُ فِي الْمُضَادِّ بِهِ إِذَا كَانَ حَيَوَاتًا : أَنْ يَكُونَ مُعَلِّمًا ، وَيَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ مَا يَقْبَلُ التَّعْلِيمَ مِنَ الْكَلَابِ وَالسَّبَاعِ وَالطَّيْرِ ، وَأَنْ يَكُونَ مَرْسَلًا مِنْ يَدِ الصَّائِدِ ، وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَصِيدِ أَنْ يَكُونَ مَرْتَبًا احْتِرَازًا مِنْ غَيْرِ الْمَعِينِ ، وَأَنْ يَكُونَ مِمَّا يُوْكَلُ لَحْمَهُ احْتِرَازًا مِنْ غَيْرِهِ ، وَأَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ بِالْيَدِ ، حَيْثُ يُوْكَلُ بِالذَّبْحِ ، وَأَمَّا الصَّائِدُ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ : الثَّيَّةُ حَالُ الْإِرْسَالِ ، وَالتَّسْمِيَةُ وَالْإِسْلَامُ ، وَالْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ .

انظر : « كفاية الطالب » (2/ 562 ، 563) ، « الثمر الداني » ص 341 ، « شرح الإرشاد » (2/ 46) .

(5) قَالَ الْجَلَّابُ : وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ لَصِيدٍ ، وَإِنْ أَكَلَ الْبَازِيُّ أَوْ الْكَلْبُ مِنْهُ .

انظر : « التفریع » (1/ 399) .

مَقَاتِلُهُ لَمْ يَجْزُ أَكْلُهُ إِلَّا أَنْ يُدْرِكَهُ مُسْتَقَرُّ الْحَيَاةِ فَيُذَكِّيهِ⁽¹⁾ ، كَصَيْدِ الشَّرَكِ وَالْحِبَالَةِ⁽²⁾ وَالْبُنْدُقِ⁽³⁾ ، وَالْحَجَرِ وَالْعَصَى ، وَقَبْضَةِ الْيَدِ ، وَصَيْدِ مَجُوسِيٍّ أَوْ غَيْرِ مُعْلَمٍ أَوْ مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ أَوْ مُرْسَلٍ عَلَى مُعَيَّنٍ صَادَ غَيْرُهُ أَوْ انْحَرَفَ عَنْهُ إِلَى مَيْتَةٍ ثُمَّ صَادَهُ .

وَمَا أَنْفَذَتِ الرَّمِيَّةُ مَقَاتِلَهُ فَتَرَدَّى أَوْ سَقَطَ فِي مَاءٍ أَوْ غَابَ ثُمَّ وَجَدَهُ جَارَ أَكْلِهِ وَمُشَارَكَةً كَلْبٍ مَجُوسِيٍّ أَوْ غَيْرِ مُعْلَمٍ ؛ فَإِنْ تَيَقَّنَ انْفِرَادَ كُلِّهِ بِقَتْلِهِ حَلٌّ وَإِلَّا فَلَا .

وَلَوْ أُرْسِلَ عَلَى صُيُودٍ فَقَتَلَ أَحَدَهُمَا أَوْ فِي غَارٍ لَا مَنْفَذَ لَهُ لَا يَعْلَمُ فِيهِ صَيْدًا أَوْ عَلَى نَوْعٍ ، فَإِذَا هُوَ غَيْرُهُ جَارَ أَكْلِهِ ، وَلَوْ ظَنَّهُ غَيْرَ مَأْكُولٍ ، فَإِذَا هُوَ مَأْكُولٌ لَمْ يَحِلَّ .

وَمُشَارَكَةُ الْجَوَارِحِ تُوجِبُ شِرْكََةَ أَرْبَابِهَا ، وَإِذَا أَفْلَتَ صَيْدٌ وَلَحِقَ بِالصَّيْدِ فَصَادَهُ آخَرُ فَهُوَ لَهُ ، وَإِلَّا فَهُوَ لِلأَوَّلِ .

الذَّكَاةُ وَمَا يُشْتَرَطُ فِيهَا

فَضْلٌ : يُنْحَرُ الْإِبِلُ وَيُذْبَحُ مَا سِوَاهَا مُجَهِّزًا عَلَيْهَا ، فَلَوْ رَفَعَ الْمُذِيَّةَ قَبْلَ تَمَامِهَا ثُمَّ أَعَادَ فَأَتَمَّهَا لَمْ تَوَكَّلْ عَلَى الْمَشْهُورِ⁽⁴⁾ ، وَلَوْ ذُبِحَ الْبَعِيرُ وَنُحِرَ غَيْرُهُ

(1) فَيُذَكِّيهِ : يعنى قبل خروج روحه .

(2) الْحِبَالَةُ : الشبكة ونحوها تمسك بالصيد .

(3) البندق أو البندقية : هى قبل اختراع البارود شئ يتخذ من الطين ويجفف حتى ييبس ثم يوضع فى قوس فيرمى به أما البارود المعروف فإنه يؤكل به ، قال الدسوقي وغيره : لأنه أقوى من السلاح فى إنهار الدَّم والإجهاز بسرعة .
انظر : « حاشية الدسوقي » (103 / 2) ، « التفریع » (397 / 1) ، « شرح الإرشاد » (46 / 2) .

(4) قوله : (لم توكَّل) : وذلك إذا رفع يده بعد إنفاذ مقاتلها وعاد من بُعْدٍ فلا توكَّل ، وأما لو كان رفع يده قبل إنفاذ شئ من مقاتلها فلإنها توكَّل ولو عاد من بعد ؛ لأن الثانية ذكاة مستقلة ، والقرب والبعد مرجعه إلى العرف . انظر : « فتح الجَوَاد » (348 / 1) ، « حاشية العدوى على كفاية الطالب » (539 / 2) ، « شرح الخرشي » (4 / 3) .

لِضَرُورَةٍ تُبِيحُهُ وَلِغَيْرِ ضَرُورَةٍ تُحَرِّمُهُ عَلَى الْمَشْهُورِ كَتَعَمُّدِ تَرْكِ التَّسْمِيَةِ⁽¹⁾ .

وَذَكَاءُ الْجَنِينِ ذَكَاءُ أُمِّهِ بِشَرَطِ تَمَامِ خَلْقِهِ وَنَبَاتِ شَعْرِهِ وَعَدَمِ انْفِصَالِهِ حَيًّا ، وَالْمُنْحِنَقَةُ وَالْمَوْقُودَةُ⁽²⁾ وَمَا ذَكَرَ مَعَهُمَا⁽³⁾ إِنْ أُذِرْكَتْ مُسْتَقَرَّةَ الْحَيَاةِ فَذَكِّيَتْ أَكَلَتْ وَإِلَّا فَالْمَشْهُورُ الْحُزْمَةُ .

وَنُدُودُ الْمُسْتَأْنَسِ⁽⁴⁾ وَلُحُوقُهُ بِالصَّيْدِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ سُنَّتِهِ .

ما يُشْتَرَطُ فِي الْمَذْكِيِّ وَالْآلَةِ

وَالْمَذْكِيُّ كُلُّ مُسْلِمٍ يَتَعَقَّلُ وَتَصِحُّ النِّيَّةُ مِنْهُ ، وَتَجُوزُ ذَكَاءُ الْكِتَابِيِّ مَا هُوَ مُبَاحٌ لَهُمْ⁽⁵⁾ غَيْرَ مُحَرَّمٍ عَلَيْنَا ، وَالْآلَةُ⁽⁶⁾ : كُلُّ مُحَدِّدٍ أَنْهَرَ الدَّمَ إِلَّا الظَّفَرَ وَالسِّنَّ⁽⁷⁾ وَيُسْتَحَبُّ تَوْجِيهُ الذَّبِيحَةِ وَتَرْكُهَا بَعْدَ الذَّبْحِ حَتَّى تَبْرُدَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(1) التسمية شرط في صحة الذبيحة ، فمن تركها عامدا لم تؤكل ذبيحته ، وإن تركها ناسيا أكلت . انظر : « جامع الأمهات » ص 226 ، « الإشراف » لعبد الوهاب (2/ 913) ، « التفریع » (1/ 402) .
(2) الموقودة : هي المضروبة .

(3) وما ذَكَرَ مَعَهُمَا : وهي ﴿ وَالْمَرْيَةُ وَالنَّطِيعَةُ وَمَا أَكَلَ السَّيِّئُ ﴾ (المائدة : 3) .

(4) نُدُودُ الْمُسْتَأْنَسِ : يقصد بهيمة الأنعام إذا توخَّشت بحيث صارت مثل الوحش في صعوبة إمساكها لم يَجُزْ ذكائها بما يُدَكِّي به الصيد ، ولم يَجُزْ أكلها إلا بذبحها أو غرما ، ونقل النووي عن جمهور العلماء : أن الحيوان إذا توخَّش ولم يتيسر للحوق به ولو باستعانة من يمسه جاز رميه سواء كانت الجراحة في فخذة أو خاصرته أو غيرها وهو مذهب غير واحد من الصحابة والتابعين وموافق للأحاديث . انظر : « فتح الجواد » (1/ 351) ، « التفریع » (1/ 402) ، « التلفين » (1/ 267) ، « شرح مسلم » للنووي (13/ 126) .

(5) قال ابن القاسم : ما ذبحه اليهود ممَّا لا يستحلونه فإنه لا يؤكل ، قال ابن حبيب : ومنه كل ذي ظفر [وهو ما له جِلْدَةٌ بَيْنَ أَصَابِعِهِ] كالإبل والإوز ، وكل ما ليس بمشقوق الظلف ، وشحوم البقر والغنم الشحم الخالص . انظر : « المنتقى » (3/ 112) ، « التاج والإكليل » (4/ 317 ، 318) ، « الشرح الصغير » (2/ 159) ، « شرح الخرشى » (3/ 7 ، 8) .

(6) الآلة : يعني آلة الذبح ، وهي كل محدِّد من حديد وزجاج وحجر وغيرها أَنْهَرَ الدَّمَ وفي حديث رافع ابن خديج مرفوعا : « مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ لَيْسَ السِّنُّ وَالظَّفَرُ ، أَمَا السِّنُّ فَعَظْمٌ ، وَأَمَا الظَّفَرُ فَمُدِّي الْحَبْسَةِ » . [البخارى (2356) ، ومسلم (1968)] .

(7) قال ابن الصلاح وتبعه النووي : قيل : إنما نهى عنهما لأن الذبح بهما تعذيب للحيوان ولا يقع به غالبا إلا الخنق الذي هو ليس على صورة الذبح . انظر : « فتح الباري » (9/ 629) ، « شرح مسلم » (13/ 124) .

كتاب الأطعمة والأشربة

حكم ميتة البحر والسباع العادية

مَيْتَةُ جَمِيعِ دَوَابِّ الْمَاءِ مُبَاحٌ كَصَيْدِ الْمَجُوسِيِّ⁽¹⁾ وَالطَّيْرِ كُلِّهِ ، وَتُكْرَهُ سِبَاعُهُ⁽²⁾ ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ⁽³⁾ تَحْرِيمَهَا ، وَرَوَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ تَحْرِيمَ الْكِلَابِ وَالسَّبَاعِ الْعَادِيَةِ⁽⁴⁾ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُوطَأِ⁽⁵⁾ ، وَالْبَغَالِ وَالْحَمِيرِ مُعْلَظَةُ الْكَرَاهَةِ ، وَرَوَى حُرْمَتَهَا ، وَالْأَظْهَرُ فِي الْخَيْلِ الْكَرَاهَةُ كَحِمَارِ الْوَحْشِ يَتَأَنَسُ وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ ، وَالْخِنْزِيرُ حَرَامٌ .

(1) قوله : (كصيد المجوسى) : يعنى أن ما صاده المجوسى فى البحر طاهر يؤكل بدون توقف كشأن جميع حيوانات البحر ولو تغيّرت بتتونة ، إلّا أن يتحقق ضررها فيحرم أكلها لذلك لا لنجاستها .
انظر : « شرح الإرشاد » (57 / 2) .

(2) سباعه : وهو ما كان ذا مخلب كالبارز والعقاب والصقر ونحو ذلك ، ومشهور المذهب بإباحة جميع الطير ، قال ابن القاسم : لم يكره مالك أكل شيء من الطير كله . انظر : « فتح الجوّاد » (345 / 1) ، « شرح الإرشاد » (58 / 2) ، « التزويج » (405 / 1) .

(3) إسماعيل بن أبى أُوَيْس : ابن عم الإمام مالك ، وابن أخته ، وزوج ابنته روى له البخارى ومسلم حله الصدق لا بأس به ، توفى سنة 226 هـ .

انظر : « الديباج المذهب » (92 / 1) ، « شذرات الذهب » (58 / 2) ، « سير النبلاء » (392 / 10) .
(4) قال القرافى : مكروهة على الإطلاق فى رواية العراقيين ، وهو ظاهر المدونة ، وظاهر الموطأ التحريم ، وقاله الأئمة ، وقال ابن حبيب : لم يختلف المدنيون فى تحريم العادى كالأسد والنمر والذئب والكلب ، وأما غير العادى كالضب والثعلب والضبوع والهر الوحشى والإنسى ، فمكروه ، وقال ابن كنانة : كل ما يفترس ويأكل اللحم فلا يؤكل ، وقد صحح ابن عبد البر التحريم ، وأطال فى الاحتجاج لذلك .

انظر : « الذخيرة » (100 / 4) ، « التمهيد » (147 / 1 ، 152) ، (179 / 15) ، « الكافي » (186 / 1) ، « الاستذكار » (288 / 5) .

(5) روى مالك فى الموطأ (496 / 2) عن أبى ثعلبة الخشنى أن رسول الله ﷺ قال : « أكل كل ذى ناب من السباع حرام » قال مالك : وهو الأمر كذلك عندنا ، قال ابن عبد البر : وحديث أبى ثعلبة يدل على أن مذهبه فى النهى عن ذلك أنه نهى تحريم لا نهى نذب وإرشاد كما زعم أكثر أصحابنا ، ويشد ذلك قوله : « وعلى هذا الأمر عندنا » . انظر : « الاستذكار » (288 / 5) .

مَا يُمْنَعُ أَكْلُهُ

وَلَا يُؤْكَلُ : الْفِيلُ وَالذَّبُّبُ وَالْقِرْدُ وَالنَّمِرُ وَالْمُسْتَقْدَرَاتُ مِنْ خُشَّاشِ الْأَرْضِ⁽¹⁾ أَوْ مَا يُخَافُ ضَرَرَهُ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُؤْكَلُ مَيْتَةُ الْجَرَادِ⁽²⁾ وَدَوْدُ الطَّعَامِ مُنْفَرِدًا عَنْهُ ، وَتَحْرُمُ النَّجَاسَاتُ وَالِدَّمَاءُ الْمَسْفُوحَةُ وَجُبْنُ الْمَجُوسِيِّ⁽³⁾ وَمَا يُعْطَى عَنِ الْعَقْلِ مِنَ النَّبَاتِ⁽⁴⁾ وَحَرَمَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ الطَّيْنَ وَكَرِهَهُ غَيْرُهُ .

مَا يُبَاحُ لِلْمُضْطَرِّ

وَيُبَاحُ لِلْمُضْطَرِّ أَكْلُ مَا يَرُدُّ جُوعًا أَوْ عَطَشًا مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ صَبْرُهُ لِيُشْرِفَ⁽⁵⁾ ، فَإِنْ وَجَدَ طَعَامَ الْغَيْرِ قَاضِي بَيْعِهِ أَوْ مُوَاسَاتِهِ عَصَبَهُ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُهُ وَالْمُحْرَمُ يَجْتَرِئُ بِالْمَيْتَةِ عَنِ الصَّيْدِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ ضَرَرَهَا كَخَوْفِ عُقُوبَةِ الْمَالِ⁽⁶⁾ .

(1) قوله : (المستقدرات من خشاش الأرض) : كمعرب وخنفساء ونحو ذلك .

انظر : «فتح الجوائد» (1/355) .

(2) وعليه نص مالك في «المدونة» وقال : «... إلا أن ي تلف بسبب كأن تقلع رأسه أو يُسَلَقُ أو ي قلى ، وإن لم تقطع رأسه ولو قطعت أرجله أو أجنحته فمات من ذلك أكل ، وذهب بعض أصحاب مالك إلى أن أخذها ذكاتها ولو وجدت ميتة وهو قول مطرف ، وابن عبد الحكم ، وإليه ذهب الشافعي والجمهور وعليه تدل الآثار .

انظر : «المتقى» (3/129) ، «المدونة» (1/537) ، «التاج والإكليل» (4/343) ، «حاشية الدسوقي» (2/113) ، «الإشراف» (1/921) ، «التلقين» (2/277) .

(3) المحققون من أهل المذهب على تحريمه لما فيه من أنفة الميتة وبه أفتى الطرطوشي والقراق وزروق .

انظر : «شرح الإرشاد» (2/62) ، «الذخيرة» (4/124) ، «منع الجليل» (2/417) ، «التفريع» (1/407) .

(4) قال الجلاب : وما أشكر كثيره وقليله حرام من جميع الأشربة . انظر : «التفريع» (1/409) .

(5) لبشراف : يعني لا يشترط أن يكون قد أشرف على الموت لجواز ذلك ؛ لأن الأكل حيث لا يتفزع .

انظر : «الرسالة» ص 198 ، «فتح الجوائد» (1/358) .

(6) وهي قطع اليد .

التداوى بالنجس والطلاء به

وَلَا يَتَدَاوَى بِنَجَسٍ شُرْبًا ، وَفِي طِلَآءٍ قَوْلَانِ ⁽¹⁾ إِسَاعَةِ الْغُصَّةِ ⁽²⁾ بِخَمْرِ
وَنَحْوَهَا . وَالْمَائِعَاتُ النَّجِسَةُ حَرَامٌ كَالْمُسْكِرَاتِ لَا الْعَصِيرُ ⁽³⁾ وَالسُّونْيَا ⁽⁴⁾
وَالْفُقَّاعُ ⁽⁵⁾ وَالْعَقِيدُ الْمَأْمُونُ ⁽⁶⁾ سُكْرُهُ وَالْخَلُّ يَنْقَلِبُ عَنْ خَمْرٍ ، وَالظَّاهِرُ
كَرَاهَةُ الْمُخَلَّلِ كَالْخَلِيطَيْنِ ⁽⁷⁾ وَلَا بَأْسَ بِمُخَلَّلِ الْكِتَابِيِّينَ ⁽⁸⁾ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(1) قولان : معنى بالجواز وعدمه ، قال الدردير : والإدهان به مكروه على الراجح ، ويدهن به خَبَلٌ
وَعَجَلَةٌ وَسَاقِيَّةٌ ، وَيُطْعَمُ لِلدَّوَابِّ ، وَذَكَرَ الْكُشَنَاوِيُّ أَنَّ الْمَشْهُورَ مِنَ الْقَوْلَيْنِ عَدَمُ الْجَوَازِ ، وَحَكَاهُ الدُّسُوقِيُّ
بِصِغَةِ التَّضْعِيفِ وَمَعْلُومُ هَذَا الْجِلَافِ فِي غَيْرِ الْخَمْرِ ، أَمَّا بِهَا فَهُوَ مُحَرَّمٌ اتِّفَاقًا .

انظر : « حاشية الدُّسُوقِيُّ مَعَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ » (62/1) « شَرْحُ الْإِرْشَادِ » (64/2) ، « فَتْحُ الْجَوَادِ »
(359/1) ، « شَرْحُ الْخُرُشِيِّ » (19/8) ، « حَاشِيَةُ الْعُدُوى » (2/491 ، 492) .

(2) قَالَ الْجَلَّابُ : وَإِنْ كَانَتْ فِي حَلْقِهِ غُصَّةٌ مِنْ طَعَامٍ وَلَا يَجِدُ مَا يَسِينُهَا إِلَّا خَمْرًا فَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْرِبَهَا
لِيُدْفَعَ بِهَا غُصَّتُهُ . انظر : « التَّفْرِيعُ » (1/408) .

(3) الْعَصِيرُ : يَعْنِي لَا يَحْرَمُ الْعَصِيرُ ، فَإِنَّهُ مَبَاحٌ غَيْرُ مُسْكِرٍ ، وَهُوَ مَاءُ الْعَنْبِ الْمَعْصُورِ أَوَّلَ عَصَرِهِ .

انظر : « التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ » (4/350 ، 351) ، « فَتْحُ الْجَوَادِ » (1/360) ، « شَرْحُ الْإِرْشَادِ » (2/65) .

(4) السُّونْيَا : شَرَابٌ يَتَخَذُ مِنَ الْأَرْزِ ، حَيْثُ يَطْبُخُ طَبْخًا شَدِيدًا حَتَّى يَذُوبَ فِي الْمَاءِ وَيَصْفَى ثُمَّ يَحْلَى

بِالْعَسَلِ وَنَحْوِهِ .

انظر : الْمَصَادِرُ السَّابِقَةُ مَعَ « الشَّرْحِ الصَّغِيرِ » (2/186) .

(5) الْفُقَّاعُ : شَرَابٌ يَتَخَذُ مِنْ قَمْحٍ وَتَمْرٍ ، وَقِيلَ : مَا جَعَلَ فِيهِ زَيْبٌ وَنَحْوُهُ حَتَّى يَغْلَى إِلَيْهِ .

(6) الْعَقِيدُ الْمَأْمُونُ : هُوَ مَاءُ الْعَنْبِ يَغْلَى عَلَى النَّارِ حَتَّى يَنْعَقِدَ وَيَذْهَبَ إِسْكَارُهُ الَّذِي حَصَلَ فِي ابْتِدَاءِ

غَلِيَانِهِ .

(7) الْخَلِيطَيْنِ : أَيْ شَرِبَ الشَّرَابَ الْمَخْلُوطَ مِنْ صَنْفِينٍ ، كَزَيْبٍ وَتَمْرٍ أَوْ تَيْنٍ أَوْ مَشْمَشٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ سِوَاهُ

مُخْلِطًا عِنْدَ الْإِنْتِزَاقِ أَوْ عِنْدَ الشَّرَابِ ، وَمَعْلُومُ الْكَرَاهَةِ : إِنْ أُمِكنَ الْإِسْكَارُ بِأَنْ طَالَ زَمَنُ التَّنْبِذِ كَالْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ
فَأَغْلَى ، لَا إِنْ قُرِبَ الزَّمَنُ فَمَبَاحٌ ، قَالَ الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ : يَجُوزُ شَرْبُهُ مَا لَمْ يُسْكَرْ ، وَأَقْرَهُ الْبَاجِي ، أَمَّا
وَلَوْ دَخَلَ الْإِسْكَارُ وَلَوْ ظَنًّا فَحَرَامٌ نَجَسٌ .

انظر : « الشَّرْحُ الصَّغِيرُ » (2/186 ، 187) ، « الْمُسْتَقْبَلُ » (3/150) ، « التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ » (4/360) ،

« الْفَوَاكِهِ الدَّوَانِي » (2/288) ، « حَاشِيَةُ الْعُدُوى » (2/423) ، « التَّفْرِيعُ » (1/410) ، « مَنْحُ الْجَلِيلِ »

(2/463) .

(8) قَالَ الْجَلَّابُ : وَلَا بَأْسَ بِمَا خَلَّلَهُ النَّصْرَانِيُّ مِنَ الْخَمْرِ . انظر : « التَّفْرِيعُ » (1/410) .

كتاب النكاح

الخطبة وما يتعلق بها

يُبَاحُ النَّظَرُ لِإِرَادَةِ النِّكَاحِ ⁽¹⁾ ، وَخِطْبَةُ جَمَاعَةٍ امْرَأَةً ، فَإِذَا رَكَعَتْ ⁽²⁾ إِلَى أَحَدِهِمْ لَمْ يَجْزُ لغيرِهِ إِلَّا أَنْ يَرْعَبَ الْأَوَّلُ عَنْهَا ، وَالصَّحِيحُ أَنَّه لَا يُفْسَخُ ، وَلَكِنْ يَتَحَلَّلُ مِنْهُ ، فَإِنْ أَبَى عَلَيْهِ اسْتَغْفَرَ اللَّهُ ⁽³⁾ .

ألفاظ النكاح واشتراط الولي

وَيَنْعَقِدُ بِكُلِّ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى تَأْيِيدِ مِلْكٍ مَنَافِعِ الْبُضْعِ وَالِاسْتِجَابِ وَيَكْفِي الْقَابِلَ قَبْلْتُ ، وَالْوَلِيُّ شَرْطٌ ⁽⁴⁾ ، وَهُوَ الْمُسْلِمُ الذَّكَرُ الْحُرُّ الْمُكَلَّفُ الرَّشِيدُ ، وَاخْتَلَفَ فِي الْعَدَلَةِ ، وَالْأَشْهُرُ أَنَّهَا شَرْطٌ كَمَالٌ .

أقسام الولاية

وَهِيَ قِسْمَانِ : نَسَبٌ : وَهُمْ الْعَصَبَاتُ ⁽⁵⁾ ، فَيَقْدُمُ أَقْوَاهُمْ تَعْصِيًا ،

(1) النكاح : لغة : الضم والجمع ، ويطلق في الشرع : على العقد والوطء ، وأكثر استعماله في العقد .

انظر : « مواهب الجليل » (3/ 403) ، « شرح الخرشي » (3/ 165) .

(2) رَكَعَتْ : سَكَتَتْ ووافقت على أحدهم .

(3) يعني أن الصحيح من أقوال العلماء أنه لا يفسخ النكاح في حالة خطبة المرأة على خطبة أخيه ، وغاية الأمر أن يرضيه ويحلله فيما ارتكبه من فعل المنهي عنه ، فإن حلله وسامحه فله الحمد ، وإلا فليستغفر الله تعالى وليتب إليه عن مثل ذلك . انظر : « شرح الإرشاد » (2/ 68) .

(4) جعل خليل في « مختصره » الولي ركناً في « النكاح » حيث قال : « وَرَكَعَتْ وَلِيٌّ وَصِدَاقٌ وَمَحَلٌّ وَصِيغَةٌ » .

انظر : « شرح الخرشي » (3/ 172) ، « التاج والإكليل » (5/ 42) ، « جامع الأمهات » ص 255 .

(5) الْعَصَبَاتُ : عَصَبَةُ الرَّجُلِ : قَرَابَتُهُ لِأَبِيهِ وَبَنُوهُ ، سُمُّوا عَصَبَةً لِأَنَّهُمْ عَصَبُوا بِهِ أَيْ أَحَاطُوا بِهِ ، كَالِإِخْوَةِ

لِلْأَبِ أَوِ الشَّقِيقِ وَكَالْعُمُومَةِ .

انظر : « طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ » ص 43 ، « شرح حدود ابن عرفة » ص 158 .

وَلِلَّابِ إِجْبَارُ الْبِكْرِ⁽¹⁾ وَإِنْ بَلَغَتْ ، وَالثَّيْبُ الصَّغِيرَةَ ، وَفِي الْعَانِسِ⁽²⁾ قَوْلَانِ ، وَلَا يَمْنَعُهُ الثُّيُوبَةُ بِسَقَطَةِ أَوْ زِنَا⁽³⁾ ، كَرُجُوعِ الْبِكْرِ قَبْلَ الْمَيْسِ ، وَغَيْرُهُ⁽⁴⁾ بِالْإِذْنِ فِي الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ ، فَإِذْنُ الْبِكْرِ صُمَاتُهَا ، وَالثَّيْبُ نُطْقُ ، وَالصَّحِيحُ بُطْلَانُ الْعَقْدِ عَلَى الْيَتَمَةِ الصَّغِيرَةِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَلَيْهَا⁽⁵⁾ .

اجتماع الأولياء وتنازعهم

فَإِنْ اجْتَمَعُوا قُدِّمَ أَرْشَدُهُمْ ، فَإِنْ اسْتَوَوْا فَأَحْسَنُهُمْ ، فَإِنْ اسْتَوَوْا عَقَدُوا جَمِيعًا ، فَإِنْ عَقَدَ أَحَدُهُمْ مَضَى كَعَقْدِ الْأَبْعَدِ ، فَإِنْ تَنَازَعُوا فَالْسلْطَانُ فَإِنْ عَصَلَ بَعْضُهُمْ عَقَدَ غَيْرُهُ كَعَقْدِ الْأَحَقِّ .

وَلَوْ أَذِنَتْ لِوَلِيَّيْنِ ، فَزَوَّجَهَا كُلُّ جَاهِلًا بِعَقْدِ الْآخِرِ ، فَإِنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْبِنَاءِ وَجْهٌ السَّابِقُ فَسَبَّخَا ، وَإِنْ عَلِمَ ثَبَتَ ، فَإِنْ دَخَلَ الثَّانِي جَاهِلًا فَاتَتْ الْأَوَّلَ .

(1) هذا الإيجاب مقيد بعدم الضرر . انظر : تفصيل ذلك في « شرح الخرشي » (3/ 176) .

(2) العانيس : هي من طالت إقامتها عند أهلها وعرفت مصالح نفسها ولم تتزوج ، ومشهور المذهب جواز إجبارها ، وقال ابن وهب : ليس يجبرها ؛ لأنها لما عُنُسَتْ صَارَتْ كَالثَّيْبِ وَمِنْشَأُ الْخِلَافِ هَلِ الْعِلَّةُ الْبَكَارَةُ وَهِيَ مَوْجُودَةٌ ، أَوِ الْجَهْلُ بِمَصَالِحِ أَنْفُسِهِنَّ [يعني النساء] .

انظر : « شرح الخرشي » (2/ 70) ، « حاشية العدوي على الكفاية » (2/ 42) .

(3) يعني أن البكر إن زالت بكارتها بعارض كسَقَطَةِ أَوْ زِنَا ، أَوْ ضَرْبَةٍ ، أَوْ حَمَلِ شَيْءٍ ثَقِيلٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ الْأَبَ عَنْ إِجْبَارِهَا ، وَإِنْ شَاءَ شَاوَرَهَا . انظر : « شرح الإرشاد » (2/ 71) .

(4) قوله : (وغيره) : يعني وغير الأب وصي أو غيره فلا يزوجها حتى تبلغ وتأذن وإذنها صُمَاتُهَا .

انظر : « فتح الجوّاد » (1/ 366) ، « الرسالة » ص 123 ، « الثمر الدان » ص 368 ، « تقريب

المعان » ص 177 .

(5) قال العدوي : المعتمد في المسألة ما ارتضاه المتأخرون من أن المدار على خيفة الفساد ، فمضى تخاف عليها الفساد في ماها أو حالها زوجت ، بلغت عشرين أو لا ، رضيت بالنكاح أم لا ، فيجبرها وليها على التزويج ، ووجب مشاوره القاضي في تزويجها ، فإن لم يخف عليها الفساد وزوّجت صح النكاح إن دخل وطال .

انظر : « شرح الإرشاد » (2/ 72) ، « الفواكه الدواني » (2/ 605) ، « منع الجليل » (3/ 277) ،

« حاشية الدسوقي » (2/ 224) .

ثبوت الولاية بالسبب

الثَّانِي سَبَبٌ : فَوَصِيُّ الْأَبِ مُقَدَّمٌ فِي الْبُكْرِ وَفِي الثِّبَابِ أَسْوَأُهُمْ وَذُو الْوَلَاءِ عِنْدَ عَدَمِ عَصَبَةِ النَّسَبِ ، وَالْمُؤَالَاهُ تَسْتَخْلِفُ ، ثُمَّ الْحَاكِمُ ثُمَّ الْعَامَّةُ وَهِيَ وَلَايَةُ الدِّينِ فَإِنْ عَقَّدَ مَعَ وَجُودِ الْمُجْبِرِ فَبَاطِلٌ وَمَعَ غَيْرِهِ يَمْضِي فِي الدُّنْيَةِ ⁽¹⁾ وَفِي غَيْرِهَا لِلْأَخْصِ الْخِيَارُ ⁽²⁾ ، وَلِلْوَلِيِّ فِيمَا يُبَاحُ لَهُ تَوَلَّى طَرَفِي الْعَقْدِ بِإِذْنِهَا وَرِضَاهَا ⁽³⁾ .

وَمُعَيَّنُ الْمَرْأَةِ ⁽⁴⁾ كُفُوًا أُولَى مِنْ مُعَيَّنِ الْوَلِيِّ ، وَالْكَفَاءَةُ الدِّينُ ، فَالْمَنْصُوصُ أَنَّ الْمَوْلَى وَالْعَبْدُ كُفُوٌ لِلْحُرَّةِ الْعَرَبِيَّةِ وَهُوَ حَقٌّ لِلْمَرْأَةِ وَالْوَلِيِّ ، فَيَجُوزُ اتِّفَاقُهُمَا عَلَى تَرْكِهَا .

وَلَا وَلَا لِمُسْلِمٍ عَلَى كَافِرَةٍ إِلَّا لِلسَّيِّدِ فِي أَرْقَائِهِ فَلَهُ إِجْبَارُهُمْ ، وَلَا يُجْبَرُ هُوَ ، فَإِنْ تَزَوَّجَ الْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ، فَلَهُ إِجَارَتُهُ لَا الْأَمَةُ ثُمَّ لَيْسَ لَهُ مَنَعُهُ الرَّجْعَةُ ، وَلَا إِجْبَارُهُ عَلَى الْفُرْقَةِ ، وَلَا يُفْسَخُ بَيْعُهُ .

المحرمات من النساء

فَضْلٌ : تَحْرِمُ الْأُمُّ وَإِنْ عَلَتْ ⁽⁵⁾ ، وَالْبِنْتُ وَإِنْ نَزَلَتْ وَلَوْ مِنْ

(1) الدُّنْيَةُ : هِيَ الَّتِي لَيْسَتْ ذَاتُ جَمَالٍ وَلَا مَالٍ أَوْ حَالٍ كَالنَّسَبِ وَالْحَسَبِ كَتَّكْرَمِ الْآبَاءِ لَهَا .

انظر : «فتح الجوّاد» (370/1) .

(2) قَالَ الْجَلَابُ : وَإِذَا زَوَّجَ الْمَرْأَةَ غَيْرَ وَلِيِّهَا بِإِذْنِهَا وَكَانَتْ شَرِيفَةً ذَاتَ جَمَالٍ وَقَدَّرَ فَالْوَلِيُّ بِالْخِيَارِ فِي نَفْسِهِ

يُكَاحُهَا وَإِقْرَارُهُ . انظر : «التفريع» (32/2) .

(3) يَعْنِي يَجُوزُ عَلَى الْوَلِيِّ أَنْ يَتَوَلَّى عَقْدَ نِكَاحٍ وَلَيْتَهُ عَلَى نَفْسِهِ بِإِذْنِهَا وَرِضَاهَا .

انظر : «شرح الإرشاد» (75/2) .

(4) يَعْنِي إِذَا عَيَّنَتِ الْمَرْأَةَ كُفُوًا لَهَا ، وَعَيْنَ الْوَلِيَّ كُفُوًا غَيْرَهُ ، فَكُفُوُهَا مُقَدَّمٌ عَلَى كُفُوِهِ .

انظر : «شرح الإرشاد» (76/2) .

(5) يَعْنِي تَحْرِمُ عَلَيْهِ أُمُّهُ الَّتِي وَلَدَتْهُ وَجَدَّتُهُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ وَإِنْ عَلَتْ .

الرَّزَا⁽¹⁾ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَأَجَازَهُ ابْنُ الْمَاجِشُونِ⁽²⁾ ، وَالْأُخْتُ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَإِنْ بَعْدَنْ ، وَالْعَمَّاتُ وَالْحَالَاتُ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ ، وَأُمُّ الزَّوْجَةِ بِالْعَقْدِ وَبَنَاتُهَا بِالذُّخُولِ وَ[لَا]⁽³⁾ تَحْتَصُّ الْحُرْمَةُ بِعَيْنِهَا⁽⁴⁾ أَوْ كَوْنِهَا فِي حِجْرِهِ وَحَلَالِ⁽⁵⁾ الْأَبَاءِ وَإِنْ عَلَوْا ، وَالْأَبْنَاءُ وَإِنْ نَزَلُوا ، وَالنِّكَاحُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ كَالصَّحِيحِ ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ وَالْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا بِمِلْكٍ أَوْ نِكَاحٍ وَالزِّيَادَةُ عَلَى أَرْبَعِ زَوْجَاتٍ ، فَإِنْ طَلَّقَ وَاحِدَةً رَجَعِيَ لَمْ تَحِلَّ لَهُ غَيْرُهَا ، حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا بِخِلَافِ الْبَائِنِ ، وَمُعْتَدَةُ الْغَيْرِ ، وَالتَّضَرُّعُ بِخَطْبَتِهَا ، لَا التَّعْرِضُ كَأَنِّي فِيكَ لَرَاغِبٌ ، وَعَلَيْكَ لَحْرِصُ وَنَحْوِهِ ، فَإِنْ دَخَلَ جَاهِلًا بِحُرْمَتِهَا حَرُمَتْ [عَلَيْهِ] أَبَدًا ، وَهَلِ الْعَالِمُ مِثْلُهُ قَوْلَانِ⁽⁶⁾ ،

(1) إذا زنى الرجل بامرأة فحملت منه بابتة فإنها تُحْرَمُ عليه كما يحرم عليه من بناته من ثبت نسبها منه ؛ لأن الجميع خُلِقُوا من مائه ، فهي كالبنات على مشهور المذهب فتحرم عليه وعلى أصوله وفروعه ، ومثل البنت الابن المخلوق من مائه فيحرم على صاحب الماء تزوج ابنته وهو قول ابن القاسم ومذهب أبى حنيفة وأصحابه . انظر : « شرح الحرشى » (207 / 3) ، « مواهب الجليل » (462 / 3) ، « التاج والإكليل » (109 / 5) ، « الفواكه الدواني » (15 / 2) .

(2) قال سحنون معقباً على قول ابن الماجشون : هذا خطأ صَرَّاحٌ . انظر : « حاشية الدسوقي » (250 / 2) ، « منح الجليل » (326 / 3) ، 327 . (3) ساقطة من (ط) ومثبتة في (خ) . انظر : « فتح الجوّاد » (375 / 1) . (4) بعينها : قال الزُّكْرَكِيُّ : أى بعين البنت أو بعين الأم ، قال الجَلَّابُ : ومن تزوّج امرأة فلا يحلُّ له أن يتزوَّج أمها سواء دخل بالابنة أم لم يدخل بها ، ولا بأس أن يتزوَّج الابنة إذا لم يدخل بالأم ، فإذا دخل بها لم تحلَّ له ابنتها كانت الابنة في حِجْرِهِ أو لم تكن . انظر : « فتح الجوّاد » (375 / 1) ، « التفریع » (63 / 2) ، « القوانين الفقهية » ص 138 ، « الكافي » ص 241 ، « الذخيرة » (263 / 4) .

(5) حلّائل : جمع حليلة وهى زوجة الابن وإن سفل دَخَلَ بها الابن أو لم يدخل . انظر : « أحكام القرآن » لابن العربى (487 / 1) ، « المدونة » (278 / 4) . (6) المعنى فإن خطب وعقد على المعتدة ودخل بها جاهلاً بجرمة العقد فى العدة حُرِّمَتْ عليه أبداً ، وهل العالم بالحرمة كذلك أو يحد؟ ففيه قولان ، قال فى « قرّة العين » : إذا كان عالماً بذلك فلا يحرم أصولها ونفسر لها ، ويحدُّ لأنه زنى .

انظر : « شرح الإرشاد » (84 / 2) ، « الشرح الصغير » (405 / 2) ، « شرح الحرشى » (169 / 3) ، 209 .

وَالْمَشْهُورُ تَدَاخُلُ الْعِدَّتَيْنِ⁽¹⁾ وَالْمَبْتُوتَةُ⁽²⁾ حَتَّى يَطَّأَهَا زَوْجٌ غَيْرُهُ وَطَئًا مُبَاحًا فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ ، وَقَصْدُ حِلِّهَا يَمْنَعُهَا لَهَا⁽³⁾ وَتَصَادُقُهُمَا بِالْوَطْءِ يُحِلُّهَا لَا إِنْكَارُهَا⁽⁴⁾ .

المحرمات بالعارض والأسباب

فَضْلٌ : نِكَاحُ الشُّغَارِ ، وَهُوَ أَنْ يُزَوَّجَ كُلُّ وَلِيَّتِهِ مِنَ الْآخِرِ عَلَى أَنْ لَا مَهْرَ⁽⁵⁾ ، وَالْمُنْعَةُ⁽⁶⁾ : وَهُوَ الْمُوقَّتُ ، وَالسَّرِيَّةُ⁽⁷⁾ : وَهُوَ الْمُتَوَاصَى عَلَى كِتْمَانِهِ ، وَالنَّهَارِيَّةُ : وَهُوَ الْمُشْتَرَطُ إِتْيَانُهَا الزَّوْجَ نَهَارًا بِاطِلٍ ، وَيَجِبُ

(1) يعنى أن المشهور من الأقوال أن العدة والاستبراء يدخل أحدهما في الآخر .

(2) المبتوتة : هى المطلقة ثلاثاً ، اتفق الجمهور أنها لا تحلُّ له إلا من بعد زوج بالغ مع إيلاج ، في نكاح صحيح بغير قصد التحليل . انظر : « فتح الجوّاد » (379/1) ، « شرح الإرشاد » (85/2) .

(3) قوله : (يمنعها لهما) : يعنى إن نكحها الثان بشرط الإحلال للزوج الأول كان النكاح فاسداً وفسخ قبل الدخول وبعده ، ولم تحلّ بذلك للزوج الأول . انظر : « التفریع » (61/2) .

(4) قالوا : إن أقر الزوجان بالإيلاج ، أو لم يعلم منهما إقرار ولا إنكار ، فإن أنكرا أو أحدهما لم تحلّ . انظر : « الشرح الصغير » (412/2) ، « منح الجليل » (343/3) ، « حاشية الدسوقي » (257/2) ، « الفواكه الدوانى » (14/2) .

(5) وذلك إذا شرط إسقاطه ؛ فإن وقع فالمشهور أنه يفسخ قبل الدخول ، وليس لها شيء ، وبعد الدخول يثبت بالأكثر من المسمى وصدّق المثل ، ويلحق به الولد ، ويسقط الحد لوجود الخلاف . انظر : « كفاية الطالب » (107/3) ، « الثمر الدانى » (ص 372) .

(6) المنعة : قال ابن رشد : هو النكاح بصدّق ، وشهود وولّى ، وإنما فسد من ضرب الأجل ، ويفسخ أبداً بغير طلاق ؛ لأنه مجمّع على تحرّمه كما حكاه المازرى . انظر : « شرح ابن ناجى » (35/2) ، « حاشية العدوى » (107/3) .

(7) (في خ) ، (والسر) ، ونكاح السرّ هو ما أوصى فيه الزوج الشهود بكتمه ، وهو نكاح فاسد قال ابن القاسم وأصبغ - من أصحاب مالك - : ولو كان الشهود ملء المسجد الجامع وهذا إن لم يكن الكتم خوفاً من ظالم أو غاشم ؛ ولا فلا يضّر ، وإن أوصى الولّى أو الزوجة أو الشهود بالكتم دون الزوج فلا يضره ، وقد ثبت عن النبي ﷺ « فصل ما بين الحلال والحرام الدفّ والصوت في النكاح » . رواه النسائي (127/6) ، وأحمد (259/4) ، والطبراني في « الكبير » (242/19) ، عن محمد بن حاطب بسند حسن ، وعنه ﷺ قال : « أعلنوا هذا النكاح » رواه أحمد (5/4) ، والحاكم (200/2) ، وصححه وأقره الذهبي .

انظر : « شرح الخرشي » (194/3) ، « مواهب الجليل » (444/3) ، « التاج والإكليل » (80/5) ، (81) .

يَدْخُولِ الْمَهْرُ ، وَيَسْقُطُ الْحَدُّ وَيُلْحَقُ الْوَلَدُ ، وَيُشْتَرَطُ فِي نِكَاحِ الْحُرِّ
الْأَمَةِ عَدَمُ طَوْلٍ ⁽¹⁾ الْحُرَّةُ ، وَخَوْفُ الْعَنْتِ ⁽²⁾ وَإِسْلَامُهَا ، وَعَدَمُ شُبْهَةِ
مِلْكِهَا كَالْحُرَّةِ لِلْعَبْدِ ، وَيُفْسَخُ بِتَمَلُّكِ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ لَا وَجُودِ الْحُرَّةِ تَحْتَهُ ،
فَإِنْ لَمْ تُغْنِهِ حَلٌّ لَهُ الْمَزِيدُ وَلَوْ إِلَى أَرْبَعِ .

وَإِنْ تَزَوَّجَ حُرَّةٌ عَلَى أَمَةٍ جَاهِلَةٍ ثَبَتَ لَهَا الْخِيَارُ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِقَامَةِ
لَا عَالِمَةَ ، وَيَبَاحُ حَرَائِرُ الْكِتَابِيَّاتِ وَمَنْ بَلَغَ بِهِ الْمَرَضُ ⁽³⁾ حَدَّ الْحَجَرِ مُنِعَ
النِّكَاحُ ، فَإِنْ صَحَّ قَبْلَ فُسْخِهِ ثَبَتَ ، فَإِنْ فُسِخَ قَبْلَ الْبِنَاءِ فَلَا مَهْرَ وَيَعْدُهُ
يَلْزُمُهُ فِي ثُلَاثِهِ ، وَلَا مِيرَاثَ لِلصَّحِيحِ ⁽⁴⁾ فَلَوْ بَرِيَ [الْمَرِيضُ] ⁽⁵⁾ لَوَرِثَ مِنَ
الصَّحِيحِ ، ثُمَّ كُلُّ نِكَاحٍ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى بُطْلَانِهِ فَالْفُرْقَةُ فِيهِ فُسْخٌ ،
وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ فَبِطْلَاقٍ .

العيوب التي توجب الخيار

فَضْلٌ : يَثْبُتُ لِكُلِّ الْخِيَارِ بِجَهْلِهِ بِعَيْبِ الْآخَرِ حَالِ الْعَقْدِ وَطُرُوهُ
بَعْدَهُ لَهَا دُونُهُ ، وَهُوَ الْجُنُونُ وَالْجَذَامُ وَالْبَرَصُ وَالْجَبُّ ⁽⁶⁾

(1) عدم الطول : أى عدم المال الذى يضيئها به من نفدٍ وعرض ونحو ذلك .

انظر : « فتح الجوّاد » (382 / 1) .

(2) العنت : الرّنا قاله ابن عباس رضى الله عنهما ، وقيل : أى الإثم والعقوبة ، قال الطبرى : وهذو

كلّها تُغْنِيئُهُ . انظر : « أحكام القرآن » لابن العربى (520 / 1) ، « أحكام القرآن » للشافعى (188 / 1) .

(3) المقصود بالمرضى : مرضاً مخوفاً وهو الذى يُحَجَرُ فيه عن ماله ، وإن بَنَى بها فلها الصّدَاقُ فى
الثُلُثِ مُبَدَّأً ولا ميراث لها . انظر : « فتح الجوّاد » (384 / 1) .

(4) ولا ميراث للصّحيح : يعنى الذى يتزوَّج المريضة أو المريضة تتزوَّج الصّحيح .

انظر : « فتح الجوّاد » (385 / 1) .

(5) ساقطة من (خ) و (ط) ومثبتة فى « فتح الجوّاد » (385 / 1) ، وقال : « لَوَرِثَ من الصّحيح » أى

لزوال عِلَّةِ منع الميراث وهو المرض .

(6) الجَبُّ : قطع الذّكر والخصيتين معاً ، وهو موجب للخيار ؛ وكذا مقطوع الخصيتين .

انظر : « شرح حدود ابن عرفة » ص 168 ، « المغرب » ص 74 ، « طُلُبَةُ الطَّلَبَةِ » ص 47 .

وَالْخِصَاءُ⁽¹⁾ وَالْحَضْرُ⁽²⁾ وَالْعُنَّةُ⁽³⁾ وَالْأَغْتِرَاضُ⁽⁴⁾ [وَالْقَرْنُ]⁽⁵⁾ وَالرَّتْقُ⁽⁶⁾ وَالْعَقْلُ⁽⁷⁾ وَالْبَحْرُ⁽⁸⁾ وَالْإِفْضَاءُ⁽⁹⁾ ، فَإِنْ أُمَكَّنْتُهُ عَالِمَةً ، أَوْ ابْتَنَى بِهَا عَالِمًا فَلَا خِيَارَ وَالْفِرَاقُ فِيهِ بَطْلَاقٌ ، وَلَا مَهْرٌ قَبْلَ الدُّخُولِ فَفِي الْأَغْتِرَاضِ لَهَا مُرَافَعَتُهُ ، لِيُؤَجَّلَ سَنَةً لِلْحَرِّ ، وَنِصْفُهَا لِلْعَبْدِ ، وَيُخْلَى بَيْنَهُمَا ، فَيُصَدَّقُ إِنْ ادَّعَى الْوُطْءَ إِنْ كَانَتْ ثَيِّبًا ، وَالْبِكْرُ يَنْظَرُهَا النِّسَاءُ ، فَإِنْ انْقَضَى وَلَمْ يَطَأْ فَاخْتَارَتِ الْفِرَاقُ أُجْبِرَ عَلَى طَلْقِهِ ، فَلَوْ عَادَتْ إِلَيْهِ لَعَادَ خِيَارُهَا بِخِلَافِ غَيْرِهِ .

وَلَا رَدَّ بِغَيْرِ هَذِهِ الْغُيُوبِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ سَلَامَةً فِي الْعَقْدِ ، وَإِذَا غَرَّتِ الْكِتَابِيَّةُ بِإِسْلَامِهَا أَوْ الْأَمَةُ بِحُرِّيَّتِهَا ثَبَتَ لَهُ الْخِيَارُ ، فَلَوْ ادَّعَاهُ وَأَنْكَرَهُ السَّيِّدُ فَأَلْقَوْا قَوْلَهُ ، وَلَوْ تَزَوَّجَ مُعَيَّنَةً مَجْهُولَةَ الصِّفَةِ ، فَإِذَا هِيَ أَمَةٌ ثَبَتَ خِيَارُهُ لَا كِتَابِيَّةً ، وَلَوْ غَرَّهَا بِكَوْنِهِ عَلَى دِينِهَا لَثَبَتَ خِيَارُهَا .

وَيَثْبُتُ لِلْأَمَةِ بِتَحْرِيرِهَا تَحْتَ عَبْدٍ لَا بَعْتُهُ قَبْلَهَا أَوْ عَتِقَهَا مَعًا أَوْ تَمَكِينِهَا عَالِمَةً وَيَلْزَمُ بِاخْتِيَارِهَا طَلْقُهُ بَائِنَةً .

(1) الْخِصَاءُ : قطع الذَّكَرِ دون الخَصِينِ ، قال عياض : هو زوال الخَصِينِ قطعًا أو سَلًا وبطلانُهُ الفقهاء على مقطوع أحدهما . انظر : « شرح حدود ابن عرفة » ص 168 ، « شرح الإرشاد » (2/95) .

(2) الْحَضْرُ : لغة : المنع والحبس وهو الممنوع عن الجماع . انظر : المصادر السابقة .

(3) الْعُنَّةُ : صغر الذَّكَرِ جدًا حتى لا يمكن به الجماع ؛ وكذا إذا دام استرخاؤه بحيث لا يتشر ولا ينبسط ، والعَيْنُ : هو الذي لا يقدر على إثبات المرأة .

انظر : « طَلْبَةُ الطَّلَبَةِ » ص 47 ، « شرح حدود ابن عرفة » ص 168 ، « جامع الأمهات » ص 271 .

(4) الْأَغْتِرَاضُ : هو عدم الانتشار واسترخاء الذَّكَرِ . انظر : « فتح الجَوَادِ » (1/387) .

(5) فِي « ط » [وَالْقَرْنُ] بدلًا من [الْقَرْنُ] ، وهو المثبت في « خ » ، ونسخ الشروح ومعناه : شيء يبرز في فرج المرأة يشبه قرن الشاة يمنع لذَّةَ الجماع يكون لحمًا غالبًا فيمكن علاجه ، وتارة عظمًا فلا يمكن علاجه . انظر : « شرح الإرشاد » (2/96) ، « فتح الجَوَادِ » (1/387) .

(6) الرَّتْقُ : هو انسداد مسلك الذَّكَرِ . انظر : المصادر السابقة .

(7) الْعَقْلُ : هو لحم يبرز في فرج المرأة يشبه انتفاخ الخصية ، وقيل : رغبة تحدث في الفرج عند الجماع . انظر : المصادر السابقة .

(8) الْبَحْرُ : هو نتن ريح الفم أو ريح الفَرْج . انظر : « اللسان » (4/47) .

(9) الْإِفْضَاءُ : هو اختلاط مسلك البول والذَّكَرِ ، وقيل : اختلاط مسلك البول والغائط .

إسلام الزوجين وحكم نكاحهما

فَضْلٌ : [إِسْلَامُ الزَّوْجَيْنِ يُقَرِّهُمَا فِي الْمُبَاحَةِ ⁽¹⁾ شَرْعًا] ⁽²⁾ وَإِنْ أَسْلَمَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ اخْتَارَ أَرْبَعًا ، فَإِنْ كَانَ تَحْتَهُ غَيْرُ كِتَابِيَّةٍ فَأَسْلَمَتْ بَعْدَ أَيَّامٍ أَقَرَّتْ ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ إِنْ كَانَ بَعْدَ شَهْرٍ وَإِلَّا بَانَ ، فَإِنْ سَبَقَتْهُ فَقَبْلَ الدُّخُولِ تَبَيَّنَ ⁽³⁾ ، وَبَعْدَهُ إِنْ أَسْلَمَ فِي عِدَّتِهَا ثَبَتَ عَلَيْهَا ، فَلَوْ كَانَتْ مَبْتُوتَةً لَحَلَّتْ بِغَيْرِ مُحَلِّلٍ ، وَلَا نِكَاحَ بَيْنِ الْمُسَبِّينِ ⁽⁴⁾ .

الصَّدَاقُ وما يتعلَّق به من أحكام

فَضْلٌ : لَا حَدَّ لِأَكْثَرِ الصَّدَاقِ ⁽⁵⁾ ، وَأَقْلُهُ نِصَابُ الْقَطْعِ ⁽⁶⁾ ، وَيَجُوزُ عَرَضًا وَمَنْفَعَةً ، وَعَلَى عَبْدٍ مُطْلَقٍ ⁽⁷⁾ وَشُورَةٌ ⁽⁸⁾ ، وَيَلْزَمُ الْوَسْطُ مِنَ الرَّقِيقِ

(1) المباحة شرعًا : يعنى أن إسلام الزوجين معًا يقرهما أى يشبههما فى الإسلام إن كانت الزوجة مباحة له شرعًا بأن كانت غير محرمة كأم مثلاً .

انظر : « شرح الإرشاد » (102/2) .

(2) ما بين القوسين ساقط من « ط » .

(3) تبين : يعنى إن كانت غير مدخول بها وقعت الفرة بينه وبينها وكانت فسخًا بغير طلاق ، ولا صداق لها .

انظر : « فتح الجواد » (1/394) .

(4) المسبيين : أى أن السبى يهدم النكاح أى لزوجين كافرين .

انظر : « التاج والإكليل » (4/595) ، « شرح الخرشي » (3/142) .

(5) الصَّدَاقُ : بفتح الصاد وكسر ها ، والكسر أفصح ، وهو مأخوذ من الصَّدَقَ لدلالته على صدق الزوجين فى موافقة الشرع ، ويسمى مهرًا ، وطَوْلًا ، وَنَحْلَةً ، وهو شرط فى صحة الدخول على الصحيح .

انظر : « المغرب » ص 265 ، « لسان العرب » (10/197) ، « شرح الإرشاد » (2/105) .

(6) نِصَابُ الْقَطْعِ : يعنى أقل ما يوجب قطع يد السارق ، وهو ربع دينار ذهبي ، والدينار = 4,25

جرام ، أو ثلاثة دراهم من الفضة الخالصة ، والدرهم = 2,975 جرام ، أو ما يقابلهما مما يقوم بها من عروض التجارة . انظر : « شرح الإرشاد » (2/105) ، « الفقه الإسلامى وأدلته » (1/77) .

(7) عبد مُطْلَقٍ : كأن يقول : صدأق عبدًا مُطْلَقًا بغير تعيين يجوز .

(8) وَشُورَةٌ : أى متاع بيت معروف ، فإذا كانت حضرية فلها الوسط من شورة مثلها فى الحضر ، أو

بدوية فالوسط من أهل البادية .

انظر : « منح الجليل » (3/418) ، « جامع الأمهات » ص 277 ، « التاج والإكليل » (5/174) .

وَشَوْرَةَ مِثْلِهَا ، وَاشْتِرَاطَ عَدَمِهِ مُبْطِلٌ ⁽¹⁾ ، وَبِمَا لَا يَجُوزُ تَمَلُّكُهُ ⁽²⁾ يُفْسَخُ قَبْلَ الدُّخُولِ وَيَثْبُتُ بَعْدَهُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ ، وَهُوَ مُعْتَبَرٌ بِحَالِهَا وَيَسَارِهَا وَأَبْوَنِهَا وَأَثَرِهَا لَا بِأَقَارِبِهَا .

وَلَوْ جَعَلَ عِنْقَهَا صَدَاقَهَا مَضَى الْعِنْتُ وَلَزِمَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا ، وَلَوْ شَرَطَ زِيَادَةً عَلَى الصَّدَاقِ فِي الْعَقْدِ فَهِيَ كَالصَّدَاقِ .

وَلَا يَجْمَعُ الْبَيْعُ وَالنِّكَاحُ فِي عَقْدٍ ، وَيُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُهُ قَبْلَ الدُّخُولِ وَلَهَا الْاِمْتِنَاعُ ⁽³⁾ حَتَّى تَقْبِضَ الْحَالَّ لَا الْمُوَجَّلَ وَلَا بَعْدَ تَمْكِينِهِ ، فَإِنْ أَعْسَرَ قَبْلَ الْبِنَاءِ فَلَهَا الْفُسْخُ ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِهِ أَوْ عَيْنِهِ ، فَإِنْ حَلَفَا تَفَاسَحَا وَأَيُّهُمَا نَكَلَ لَزِمَهُ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ الْآخَرُ ⁽⁴⁾ ، وَبَعْدَ الدُّخُولِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ وَفِي قَبْضِهِ قَبْلَ الدُّخُولِ قَوْلُهَا وَبَعْدَهُ قَوْلُ مَنْ شَهِدَ لَهُ الْعُرْفُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهَا كِتَابٌ ثَابِتٌ وَيَكْمَلُ بِالْمَوْتِ وَالْبِنَاءِ وَيَتَشَطَّرُ بِالطَّلَاقِ ⁽⁵⁾ قَبْلَهُ ، وَيَسْقُطُ بِكُلِّ فُرْقَةٍ تَكُونُ مِنْ جِهَتَيْهَا ⁽⁶⁾ إِلَّا التَّمْلِيكَ وَالتَّخْيِيرَ ⁽⁷⁾ وَاخْتِيَارَهَا بِإِعْسَارِهِ ، فَلَوْ

(1) عَدَمُهُ مُبْطِلٌ : يعنى اشتراط إسقاط الصَّدَاقِ بَأَن يَتَّفَقَا عَلَى عَدَمِهِ وَذَلِكَ مُبْطِلٌ لِلنِّكَاحِ ، فَيُفْسَخُ قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَيَثْبُتُ بَعْدَهُ بِصَدَاقِ الْمِثْلِ .

انظر : « الفواكه الدواني » (2 / 11 ، 12) ، « كفاية الطالب مع حاشية العدوى » (2 / 52 ، 53) .

(2) كخمر وخزير ، وثمرة لم يبدُ صلاحها . انظر : « جامع الأمهات » ص 275 .

(3) الامتناع : قال ابن جُزَى : للمرأة منع نفسها من الوطء حتى تقبض صداقها ، وليس لها ذلك بعد طوعها بالتسليم . انظر : « القوانين الفقهية » لابن جُزَى ص 136 .

(4) قال العلامة الرُّنْكَوْزِيُّ : تبدأ المرأة باليمين ، فإن حلفت وَنَكَلَ (امتنع) الزوج لَزِمَهُ مَا أَدَّعَتْهُ مِنْ صَدَاقِهَا وَإِنْ نَكَلَتْ وَحَلَفَ زَوْجُهَا كَانَ لَهَا مَا أَقْرَبَهُ مِنْ صَدَاقِهَا ، وَإِنْ حَلَفَا جَمِيعًا نُسِخَ النِّكَاحُ وَلَا شَيْءَ لَهَا . انظر : « فتح الجَوَادِ » (1 / 400) .

(5) وَيَتَشَطَّرُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَهُ : يعنى أَنَّ الصَّدَاقَ يَتَشَطَّرُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَكَذَا الْهَدِيَّةُ الَّتِي أَهْدَاهَا الْخَاطِبُ قَبْلَ الْعَقْدِ فَإِنَّهَا تَتَشَطَّرُ كَالصَّدَاقِ ، سَوَاءَ كَانَتْ لَهَا أَوْ لَوْلِيهَا . انظر : « شرح الإرشاد » (2 / 114) .

(6) مِنْ جِهَتَيْهَا : أَى مِنْ جِهَةِ الزَّوْجَةِ كَالْمُخْتَلَعَةِ قَبْلَ الْبِنَاءِ .

(7) التَّخْيِيرُ : التَّخْيِيرَةُ : الَّتِي عَجَزَ زَوْجُهَا عَنْ دَفْعِ الصَّدَاقِ وَامْتَنَعَتْ عَنِ الدُّخُولِ قَبْلَهُ إِذَا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا الْحَاكِمُ ، فَلَا يَسْقُطُ عَنِ الزَّوْجِ نِصْفُ الصَّدَاقِ ، وَالتَّمْلِيكُ : هُوَ أَنْ يُجْعَلَ الزَّوْجُ طَلَاقَ زَوْجَتِهِ بِيَدِهَا ، كَانَ يَقُولُ : طَلَاقُكَ بِيَدِكَ ، أَوْ مَلَكْتُكَ نَفْسَكَ وَنَحْوَ ذَلِكَ .

انظر : « شرح الإرشاد » (2 / 115) ، « التاج والإكليل » (5 / 387) .

وَهَبَتْهُ بَعْضُهُ فَلَهَا نِصْفُ بَاقِيهِ ، وَلَوْ وَضَعَتْ بَعْضُهُ فِي الْعَقْدِ لَشَرِطَ فَلَمْ يَفِ
لَكَانَ لَهَا الرُّجُوعُ [بِهِ] ⁽¹⁾ ، وَلَوْ اشْتَرَتْ [مَا تَخْتَصُّ بِهِ] ⁽²⁾ ضَمَنْتْ نِصْفَهُ [
وَمَا يَصْلُحُ لَهُمَا فَهُوَ بَيْنَهُمَا كَزِيَادَتِهِ وَنُقْصَانِهِ وَتَلْفِهِ ، وَلَوْ دَخَلَ فَادَّعَتْ
الْمَسِيسَ ⁽³⁾ وَأَنْكَرَهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا وَلَوْ خَلَا بِهَا زَائِرًا ، فَفِي مَنْزِلِهِ قَوْلُهَا وَفِي
مَنْزِلِهَا قَوْلُهُ .

نِكَاحُ التَّفْوِيزِ

فَضْلٌ : يَجُوزُ نِكَاحُ التَّفْوِيزِ ⁽⁴⁾ وَهُوَ : الْعَقْدُ الْمَسْكُوتُ فِيهِ عَلَى
الصَّدَاقِ فَيَلْزَمُ بِرِضَاهَا بِمَا فَرَضَهُ إِنْ بَذَلَ مَهْرٌ مِثْلُهَا أَوْ رِضَاهُ بِفَرْضِهَا أَوْ
فَرْضٍ وَلِيِّهَا ، فَإِنْ طَلَّقَ قَبْلَ الْفَرْضِ وَالْبِنَاءِ [اسْتُجِبَّتِ الْمُتْعَةُ] ⁽⁵⁾ وَلَا مَهْرَ ،
وَيَثْبُتُ التَّوْرِيثُ وَلَوْ دَخَلَ لِلزَّيْمِ مَهْرُ الْمِثْلِ ، وَالتَّحْكِيمُ كَالْتَّفْوِيزِ ، فَإِنْ رَضِيََا
بِمَا يَحْكُمُ وَإِلَّا خَيْرَ بَيْنِ الطَّلَاقِ وَمَهْرِ الْمِثْلِ .

أَحْكَامُ النِّفْقَةِ

وَتَلْزَمُ النِّفْقَةُ بِالدُّخُولِ أَوْ الدَّعَاءِ إِلَيْهِ بِشَرِطِ الْبُلُوغِ وَإِطَاقَتِهَا الْوُطْءَ وَهِيَ
مُعْتَبَرَةٌ بِحَالِهَا فَيَجْتَنِبُهَا الْحَاكِمُ بِفَرْضِ كِفَايَتِهَا مِمَّا لَا غِنَى لَهَا عَنْهُ ، فَإِنْ

(1) ، (2) ساقط من « ط » ومثبت في « خ » .

(3) المسيس : يعنى الوطء .

(4) نكاح التفويض : قال ابن عرفة : ما عُقِدَ دون تسميت مهْرٍ ولا إسقاطه ولا صرفه لحكم أحد ،
قال الباجي : وهو جائز اتفاقاً ، قال النفاوى : أما لو عقدا على إسقاطه لكان فاسداً يفسخ قبل الدخول
ويثبت بعده بصداق المثل .

انظر : « مواهب الجليل » (3/ 514) ، « شرح الخرشى » (3/ 273) ، « شرح حدود ابن عرفة » ص 171 ،
« الفواكه الدواني » (2/ 24) .

(5) المتعة : هى ما يعطيه الزَّوج لمن طَلَّقَهَا زيادة على الصَّدَاقِ لجبر خاطرها المُتَكَسِّرِ بِألم الْفِرَاقِ ، وهى
تجرى مجرى الهبة بحسب ما يُخَسَّنُ من مثله على قدر حاله من عُسرٍ وَيُسْرٍ .

انظر : « الشرح الصغير » (2/ 617) ، « حاشية الدسوقي » (2/ 426) ، « كفاية الطالب » (3/ 183) .

كَانَتْ مِمَّنْ تُحْدَمُ أَحْدَمَهَا وَتَسْقُطُ بِشُورِهَا ⁽¹⁾ لَا لُجُودَ عُذْرِ شَرَعِي ⁽²⁾ أَوْ حَبْسِهِ أَوْ سَفَرِهِ ، وَيَنْبُتُ خِيَارُهَا بِعُسْرِهِ لَا إِنْ تَزَوَّجَتْهُ عَالِمَةٌ بِفَقْرِهِ ؛ فَإِنْ اخْتَارَتْ فِرَاقَهُ تَطَلَّقَ رَجْعِيَّةً وَوُقِفَتْ رَجْعَتُهُ عَلَى يُسْرِهِ أَوْ رِضَاهَا .
وَعَلَيْهِ إِسْكَانُهَا مَسْكَنًا يَلِيقُ بِهَا وَعَلَيْهَا مِنْ خِدْمَتِهِ مَا يَحْدُمُ مِثْلَهَا وَحِفْظُهَا فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ ، وَلَهُ نَقْلُهَا وَالسَّفَرُ بِهَا إِذَا كَانَ مَأْمُونًا عَلَيْهَا مُحْسِنًا .

القسم بين الزوجات

فَصْلٌ : يَجِبُ الْقَسْمُ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ وَلَوْ أَمَةٌ أَوْ كِتَابِيَّةٌ أَوْ بِهَا عُذْرٌ يَمْنَعُ الْوَطْءَ لِكُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ مَا لَمْ يُعْجِزْهُ مَرَضٌ فَيُقِيمُ حَيْثُ صَارَ ، وَلَهُ تَفْصِيلُ بَعْضِهِنَّ فِي الْإِنْفَاقِ مَا لَمْ يَقْصِدْ إِضْرَارًا ⁽³⁾ ، وَلَا يَجْمَعُهُنَّ فِي بَيْتٍ إِلَّا بِرِضَاهُنَّ ، فَإِنْ أَرَادَ سَفَرًا أَفْرَعَ بَيْنَهُنَّ ، فَإِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهِنَّ بِكَرًّا سَبَعَ عِنْدَهَا أَوْ ثِيَابًا ثَلَاثَ ⁽⁴⁾ ثُمَّ اسْتَأْنَفَ وَلَا قَضَاءَ ، وَمَنْ وَهَبَتْهُ لَيْلَتَهَا لَمْ يَخْتَصِرْ بِهَا غَيْرَهَا ⁽⁵⁾ ، وَلَوْ وَهَبَتْهَا ضَرَّتْهَا اخْتَصَصَتْ بِهَا ، وَلَا يَلْزَمُ الْوَطْءَ بَلْ ذَلِكَ بِحَسَبِ رَغْبَتِهِ مَا لَمْ يَقْصِدْ إِضْرَارًا .

(1) نُسِرَتْ الْمَرَأَةُ : عصت زَوْجَهَا وامتنعت عليه . انظر : «المصباح المنير» (2/ 605) .

(2) عُذْرٌ شَرَعِي : كالحيض والثَّفَاس ، والإحرام والمرض المانع من الوطء .

انظر : «فتح الجَوَاد» (1/ 407) .

(3) ليس على الزوج التسوية بين نسائه ، في النفقة والكسوة إذا قام بالواجب لكل واحدة منهن ، قال أحمد في الرجل له امرأتان : له أن يفضل إحداهما على الأخرى في النفقة والشهوات والكسوة إذا كانت الأخرى في كفاية ، ويشتري لهذه أرفع من ثوب هذه وتكون تلك في كفاية ، وهذا لأن التسوية في هذا كله تشق ، فلو وجب لم يمكنه القيام في النفقة والكسوة إذا قام بالواجب لكل واحدة به إلا بخرج فسقط وجوبه كالتسوية في الوطء .

انظر : «المنعي» (7/ 232) .

(4) سَبَعَ ، ثَلَاثَ : أى أقام سبع ليالٍ ستواليات عند الْبُكْرِ ، وثلاث ليالٍ متواليات عند الثَّيْب .

(5) لم يختص بها غيرها : لأنها أسقطت حقها في القسم ففُتِرَت كالمعدومة ، وليس له أن يختص غيرها بما أسقطت . انظر : «فتح الجَوَاد» (1/ 411) ، «شرح الإرشاد» (1/ 128) .

حكم العزل والإتيان في الدبر

وَلَا قَسَمَ لِمَلِكِ الْيَمِينِ ⁽¹⁾ وَلَا يَغْزِلُ ⁽²⁾ عَنْ حُرَّةٍ إِلَّا بِإِذْنِهَا ، وَالْأَمَةُ بِإِذْنِ سَيِّدِهَا وَيُلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ ، فَإِنْ ادَّعَتْ وَلَادَتَهُ وَادَّعَى التِّقَاطُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا ، وَالسَّرِيَّةُ ⁽³⁾ تَلْزَمُهَا الْبَيِّنَةُ وَلَهُ الْاسْتِمْتَاعُ بِمَا شَاءَ إِلَّا الْإِتْيَانَ فِي الدُّبْرِ وَيُؤَدَّبُ فَاعِلُهُ ، وَيَتَعَلَّقُ بِهِ ⁽⁴⁾ جَمِيعُ أَحْكَامِ الْوُطْءِ إِلَّا فَيْئَةَ الْمُؤَلَى وَإِحْلَالَ الْمَبْتُوتَةِ ⁽⁵⁾ .

نشوز الزوجة

فَإِنْ نَشَزَتْ ⁽⁶⁾ وَعَظَّهَا ، فَإِنْ اسْتَمَرَّتْ هَجَرَهَا ، فَإِنْ تَمَادَتْ ضَرَبَهَا غَيْرَ مُبْرَحٍ ⁽⁷⁾ ، وَإِذَا قُبِحَ مَا بَيْنَهُمَا أَمَرَ الْمُتَعَدِّي بِإِزَالَتِهِ ، فَإِنْ جُهِلَ بَعَثَ الْحَاكِمُ حَكَمَيْنِ مِنْ أَهْلِهِ وَأَهْلِيهَا يَحْكُمَانِ بِالْأَصْلَحِ مِنْ صُلْحٍ أَوْ فِرَاقٍ فَيَمْضِي مَا حَكَمَاهُ .

(1) ملك اليمين : أى الإماء .

(2) يَغْزِلُ : عَزَلَ الْمُجَامِعُ إِذَا قَارَبَ الْإِنْزَالَ فَتَزَعُ وَأَمْنَى خَارِجَ الْفَرْجِ . انظر : « المصباح المنير » (2/ 408) .

(3) السَّرِيَّةُ : مِنَ التَّسْرِى وَهُوَ اتِّخَاذُ الْجَارِيَةِ سُرِّيَّةً ، وَهِيَ الْأَمَةُ الَّتِي اتَّخَذَهَا مَوْلَاهَا لِلْفِرَاشِ وَحَصْنِهَا وَطَلَبِ وَلَدِهَا . انظر : « طَلْبَةُ الطَّلَبَةِ » ص 49 ، « المغرب » ص 223 .

(4) يتعلّق به : يعنى هذا الإتيان المُحَرَّمُ جميع أحكام الوطء من غُسلٍ وصدّاقٍ وبطلان صوم واعتكافٍ وحجٍّ وغير ذلك . انظر : « فتح الجوّاد » (1/ 414) .

(5) فَيْئَةُ الْمُؤَلَى : أى رجوع الممتنع عن إتيان زوجته ، فلا يُعْتَبَرُ هذا الفعل ، بل لابدّ من الفئنة الشرعية وهى تغيب الحشفة فى قُبُلِ الزوجة ، والمبتوتة : المطلقة ثلاثاً من زوجها .

انظر : « شرح الإرشاد » (2/ 130) « فتح الجوّاد » (1/ 414) .

(6) نَشَزَتْ : النشورُ : الخروج عن الطاعة الواجبة كأن منعه الاستمتاع بها أو خرجت بلا إذن لمحلّ تعلم أنه لا يأذن فيه ، أو تركت حقوق الله تعالى الواجبة بغير عذر شرعى كالغسل والصلاة ، ويجب عليه الوعظ وهو : التذكير بما يلين القلب لقبول الطاعة واجتناب المنكر .

انظر : « الشرح الكبير » (2/ 343) ، « أحكام ابن العربى » (1/ 532) ، « تفسير القرطبي » (5/ 171) .

(7) غير مُبْرَحٍ : هو ضرب الأدب الذى لا يكسر عظماً ولا يشين جارحة كاللكزة ونحوها ، فإن المقصود منه الصلاح لا غير ، أما إذا أدى إلى الهلاك وجب الضمان ، قالوا : ولا يجوز الضرب المبرح ولو علم أنها لا تترك النشور إلا به ، ولا يجوز الانتقال إلى الضرب إلّا إذا ظُنَّ إفادته لشدته .

انظر : « المصادر السابقة » مع « تفسير القرطبي » (5/ 172) .

أحكام الغائب أو المفقود

فَضْلٌ : إِذَا غَابَ الزَّوْجُ ⁽¹⁾ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً فَلَمْ تُعْلَمْ حَيَاتُهُ فَلَهَا رَفْعُ أَمْرِهَا إِلَى الْحَاكِمِ فَيُؤْجَلُّهَا أَرْبَعَ سِنِينَ ، فَإِنْ عُلِمَ مَوْضِعُهُ كَاتَبَهُ بِالْمَجِئِ أَوْ نَقَلَهَا أَوْ الطَّلَاقِ وَإِلَّا أَمَرَهَا بِعِدَّةِ الْوَفَاةِ وَأُبِيحَتْ لِلزَّوْاجِ .

فَإِنْ ظَهَرَ قَبْلَ نِكَاحِهَا فَهُوَ عَلَى نِكَاحِهِ وَبَعْدَهُ تَفَوُّتٌ بِالْدُّخُولِ لَا بِالْعَقْدِ عَلَى الْأَصَحِّ وَتَقَعُ بِهِ طَلَقُهُ حُكْمًا قَبْلَ الْعِدَّةِ .

فَإِنْ كَانَ قَدْ بَنَى بِهَا فَلَهَا مَهْرُهَا وَإِلَّا فَنِصْفُهُ ، فَإِذَا ثَبَتَ مَوْتُهُ كُمِّلَ لَهَا ، وَلَا تُقَسَّمُ تَرِكَتُهُ إِلَّا بِتَيَقُّنِ مَوْتِهِ أَوْ مُضِيِّ مَا لَا يَعِيشُ إِلَى مِثْلِهِ غَالِبًا ⁽²⁾ ، قِيلَ : تَمَامُ سَبْعِينَ سَنَةً ، وَقِيلَ : ثَمَانِينَ وَيَجْتَهِدُ الْحَاكِمُ فِي الْأَسِيرِ وَالْمَفْقُودِ فِي الْمُعْتَرَكِ مِنْ غَيْرِ تَأْجِيلٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(1) ويسمى بالمفقود ، وهو الذى غاب عن أهله وفقدوه حتى انقطع خبره .

انظر : « التاج والإكليل » (495 / 5 ، 497) ، « المنتقى » (4 / 90) ، « التفریع » (2 / 108) .

(2) ذهب جمع من الفقهاء إلى أن مال المفقود موقوف إلى اجتهاد الإمام ، وتفوض المدة إلى اجتهاد القاضى فى كُلِّ عَضْرِ يحكم بموته فى أى مُدَّة يرى فيها مصلحة باجتهاده ، ويقسم ماله من ورثته الموجودين فى ذلك الوقت ، وعليه الفتوى .

انظر : تفصيل المقام فى « الموسوعة الفقهية » (3 / 61 - 69) .

كتاب الطلاق⁽¹⁾

عدد الطلاق وأنواعه

الاثنان في العبد كالثلاث في الحر ، وهو بائن فتبين غير المدخول بها بواحدة كالمختلعة إلا أن يزيد أو يرسل أكثر في الفور فيلزم .

ورجعي⁽²⁾ وهو إيقاع ما دون نهايته بمدخول بها بغير عوض وهي زوجته ما دامت في عدتها ، فله ارتجاعها ، ويصح بالقول كراجعتك ، وبالفعل كقضيه بالاستمتاع ، وتبين بانقضائها⁽³⁾ ويقبل قولها فيما يمكن صدقها فيه فلو تزوجت فأقام بينة برجعته قبل انقضائها فأتت بالدخول لا بالعقد .

ثم السنئي منه طلاق في طهر لم يمَسَّ فيه ولا تالياً لحيض طلق فيه ، ثم لا يتبعها طلاقاً حتى تنقضي عدتها .

والبدعي إرسال الثلاث دفعة ، والطلاق في طهر المسيس أو في الحيض فيجبر على ارتجاعها وإمسائها حتى تطهر من الثانية .

ولا إجبار في الطهر بينهما كطهر المسيس ، وعار عنهما⁽⁴⁾ كالصغيرة واليائسة وظاهرة الحمل وغير المدخول بها .

(1) الطلاق : رفع القيد ، قال ابن عرفة : هو صفة حكمية ترفع حلية تمتع الزوج بزوجته موجباً تكررها مرتين للحر ومرة لدى رفق حرمتها عليه قبل زوج .

انظر : « طلبت الطلبة » ص 52 ، « شرح حدود ابن عرفة » ص 184 .

(2) الرجعة : إعادة الزوجة المطلقة مطلقاً غير بائن - أي بالحلم أو بثلاث تطليقات - لعصمة زوجها بلا تجديد عقد . انظر : « فتح الجواد » (1/420) .

(3) تبين بانقضائها : أي وصارت بائنة بانقضاء العدة وأمرها كالابتداء . انظر : المصادر السابقة .

(4) عار عنهما : أي من السنئي ولا من البدعي ، قال الجلاب : وتطلق الحامل والكبيرة المؤيسة من الحيض والصغيرة متى شاء تطليقة واحدة ولا يتبعها طلاقاً في العدة ، وله الرجعة ما دامت فيها ، وأما غير المدخول بها بطلقها متى شاء ، ولا رجعة فيها . انظر : « التفریع » (2/73) ، « فتح الجواد » (1/422) .

صريح الطلاق وكنايته

ثُمَّ صَرِيحُهُ مَا يَتَضَمَّنُهُ لَفْظُهُ وَإِطْلَاقُهُ وَاحِدَةً إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ أَكْثَرَ ، فَإِنْ ادَّعَى إِرَادَةَ طَلَاقِ الْوَلَادَةِ أَوْ مِنْ وَثَاقٍ وَقَفَ عَلَى قَرِينَةِ الْحَالِ .

وَكَنَايَتُهُ ظَاهِرَةٌ كَخَلِيَّةٍ وَبَرِيَّةٍ وَبَائِنٍ وَبَتَّةٍ وَبَنَلَّةٍ وَحَرَامٍ وَحَبْلِكَ عَلَى غَارِبِكَ ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهَا ثَلَاثٌ فِي الْمَذْخُولِ بِهَا [وَ] لَا تُقْبَلُ إِرَادَةُ دُونِهَا ⁽¹⁾ وَلَا عَدَمُ إِرَادَةِ الطَّلَاقِ .

وَيَلْزَمُ فِي غَيْرِهَا مَا نَوَاهُ كَالْخُلْعِ ، وَقَوْلُهُ : الْحَلَالُ عَلَيْهِ حَرَامٌ يَلْزَمُهُ بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاشِيَهَا لَفْظًا أَوْ نِيَّةً ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّ السَّرَاحَ وَالْفِرَاقَ كِنَايَةٌ ، وَقِيلَ : صَرِيحٌ ، وَمُحْتَمَلَةٌ ⁽²⁾ : كَاذَمْبِي وَاعْرُبِي وَاخْرُجِي وَانْصَرِفِي وَاعْتَدِي ، وَالْحَقِّي بِأَهْلِكَ فَيُقْبَلُ مَا أَرَادَهُ .

من صور الطلاق

وَلَوْ سَأَلْتَهُ الطَّلَاقَ فَأَجَابَهَا بِلَفْظٍ أَوْ إِشَارَةٍ مُفْهِمَةٍ ⁽³⁾ لَزِمَهُ كَتْنِيهِ ⁽⁴⁾ وَإِنْفَاذِهِ ⁽⁵⁾ وَيَسْرِي بِإِضَافَتِهِ إِلَى أُبْعَاضِهَا ⁽⁶⁾ وَيُكْمَلُ مُبْعَضُهُ ⁽⁷⁾ ، وَالشَّكُّ فِي

(1) دونها : أى دون الثلاث . (2) محتملة : أى للطلاق وعدمه .

(3) إشارة مُفْهِمَةٌ : وهى معتبرة من الأخرس فى الطلاق .

(4) لَزِمَهُ كَتْنِيهِ : لزمه معنى الطلاق (كَتْنِيهِ) أى كما يلزم بكتنبة الوثيقة ، قال مالك : إن كاتب إليها بالطلاق ثم حُيِسَ كتابه ، فإن كتبه مُجْمَعًا (نَوِيًا وقاصداً) على الطلاق لزمه حين كتبه ، وإن كان ليشاور نفسه فلا يلزمه طلاق ، فإن كتبه غير عازم فله رده ما لم يبلغ المرأة فيلزمه .

انظر : « فتح الجوّاد » (1 / 426) ، « شرح الإرشاد » (2 / 136) .

(5) إنفاذه : بأن قال له رجلٌ : طَلَّقْتُ امرأتك ، فقال : أنفذت طلاقك . انظر : « فتح الجوّاد » (1 / 427) .

(6) أبعاضها : يعنى إذا طلق الزوج بعض زوجته كيدها أو شىء من جسدها متصل بها كشعر ؛ فإن الطلاق يسرى إلى جميعها فى مشهور المذهب ، وذهب سحنون إلى أنه لا يلزمه شىء . انظر : « التاج والإكليل » (5 / 345) « حاشية الدسوقي » (2 / 376) ، « منح الجليل » (4 / 105) ، « شرح الخرشى » (4 / 53) .

(7) يُكْمَلُ مُبْعَضُهُ : يعنى إن أوقع بعض الطلاق كنصفه وثله فإنه يكمل عليه طلاقة كاملة ، قالوا : وَيُؤَدَّبُ مُبْعَزُهُ ، وهو يقتضى تحريمه . انظر : « المصادر السابقة » .

عَدَدِهِ ⁽¹⁾ يُلْزَمُ أَكْثَرُهُ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَكُلَّمَا عَادَتْ إِلَيْهِ ⁽²⁾ بَعْدَ زَوْجٍ وَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً لَمْ تَحِلَّ لَهُ إِلَّا بِمُحَلِّلٍ إِلَّا أَنْ يُرْسِلَ الثَّلَاثَ دَفْعَةً ، وَقِيلَ : تَحِلُّ بَعْدَ ثَلَاثِ أَنْكِحَةٍ وَلَا يَهْدِمُ الثَّانِي مَا دُونَ الثَّلَاثِ ⁽³⁾ .

فَمَنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ مُبْهَمَةً لَزِمَهُ فِي الْجَمِيعِ ⁽⁴⁾ فَلَوْ كَانَتْ أَجْنَبِيَّةً فَادَّعَى إِرَادَةَ الْأَجْنَبِيَّةِ لَزِمَهُ ⁽⁵⁾ فَلَوْ نَادَى مُعَيَّنَةً فَأَجَابَتْهُ غَيْرُهَا فَقَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ يَطْنُهَا الْمُنَادَاةُ لَزِمَهُ فِيهِمَا .

عدم دخول اللغو في يمين الطلاق

وَلَا لَغْوٌ فِي يَمِينِ الطَّلَاقِ وَلَوْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ شَيْءٍ وَطَلَّقَ قَبْلَهُ ، ثُمَّ عَادَتْ إِلَيْهِ عَادَ الْيَمِينُ مَا بَقِيَ طَلْقُهُ مِنَ النِّكَاحِ الْأَوَّلِ ⁽⁶⁾ .

(1) في عدده : يعنى من لم يَذَرِكم طَلَّقَ واحدة أم اثنتين أم ثلاثاً فهي ثلاث ، فإن ذكر في العدة أنها أقل فله الرجعة . انظر : « التاج والإكليل » (381/5) ، « مواهب الجليل » (88/4) ، « منيع الجليل » (146/4) .

(2) عادت إليه : يعنى إن بقى على شَكِّه حتى تزَوَّجها بعد زوج ثم طلقها واحدة أو اثنتين لم تحل له إلا بعد زوج إلا أن يَبْتَ طلاقها وهى تحته فى أى نكاح كان ، فتكون إن رجعت إليه على مِلْكٍ مُبْتَدَأ .

انظر : « فتح الجَوَاد » (428/1) ، « شرح الإرشاد » (148/2) .

(3) هذا مقابل المشهور ، ولذا ذكره المصنف بصيغة التضعيف .

(4) لَزِمَهُ فِي الْجَمِيعِ : يعنى فمن طَلَّقَ زوجة من زوجاته مبهمه ولم يعينها لزمه طلاق الجميع للاحتياط ونفى التَّحَكُّمِ كَأَن قَالَ لزوجته : إِخْذَاكُنَّ طَالِقٌ ولم ينو مُعَيَّنَةً أو عَيَّنَهَا ونسبها فالجميع .

انظر : « الشرح الصغير » (589/2) ، « منيع الجليل » (143/4) .

(5) معنى ذلك أنه إذا علّق الطلاق على أجنبية بأن طلقها فادّعى إرادة إن تزوجها فهي طالق لزمه

الطلاق بعد وقوع العقد عليها في ظاهر المذهب ، وعليه نصف المهر .

انظر : « شرح الإرشاد » (150/2) .

(6) معناه أنه يُعْتَبَرُ في ولايته عليه حال النفوذ ، فلو فعلت الخلوفاً عليه حال بينونتها لم يلزم ، فلو

نكحها ففعلته حث إن بقى له من العصمة المعلق فيها شيء ، قال الشارح : لأن نكاح الأجنبي لا يهدم

العصمة السابقة ما بقى منها شيء ، أما لو أبانها بالثلاث ثم تزوجها بعد زَوْجٍ ففعلت المَحْلُوفُ عليه ؛ لأن

العصمة المعلق فيها قد زالت بالكلية ولو كانت يمينه بأداة تكرار .

انظر : « التاج والإكليل » (320/5) ، « مواهب الجليل » (51/4) ، « شرح الخرشى » (41/4) ،

« الشرح الصغير » (556/2) .

شروط المطلق

ثُمَّ الْمُطْلَقُ الْمُسْلِمُ الْمُكَلَّفُ الْمُتَعَقِّلُ الْمُخْتَارُ ، وَإِشَارَةُ الْأَخْرَسِ بِهِ كَالنُّطْقِ ، وَلَوْ ثَبَتَ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ وَاحْتِلَافًا فِي عَدَدِهِ ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا : ثَلَاثًا ، وَالْآخَرُ اثْنَيْنِ أَوْ وَاحِدَةً لَزِمَ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ ، وَلَوْ أَبَانَهَا مَرِيضًا لَزِمَهُ وَوَرِثَتُهُ ⁽¹⁾ ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ الْعِدَّةِ أَوْ تَزَوَّجَتْ .

تعليق الطلاق

فَضْلٌ : يُنَجِّزُ بِتَعْلِيلِهِ ⁽²⁾ عَلَى مُتَحَتِّمِ كَطُلُوعِ الْفَجْرِ وَالشَّمْسِ وَرَأْسِ الشَّهْرِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي غَالِبِ الْوُقُوعِ كَطَهْرِ الْحَائِضِ وَعَكْسِهِ .

وَلَوْ عَلَّقَهُ عَلَى مَوْتِهِ فَرَوَايَتَانِ بِاللَّزُومِ مُنَجِّزَا أَوْ نَفِيهِ ⁽³⁾ ، كَتَعْلِيلِهِ عَلَى مَشِيئَةٍ مَا لَا مَشِيئَةَ ⁽⁴⁾ لَهُ وَيَتَنَجِّزُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَيَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ أَكْثَرِهِ وَأَقْلَاهُ ⁽⁵⁾ لَا الْمُسْتَعْرِقِ ، وَقَوْلُهُ : أَنْتِ طَالِقٌ أَرْبَعًا إِلَّا ثَلَاثًا مُسْتَعْرِقٌ ، وَلَوْ عَلَّقَهُ فِي امْرَأَةٍ عَلَى نِكَاحِهَا لِلزِّمِّ بِالْعَقْدِ ⁽⁶⁾ وَلَهُ نِكَاحُهَا إِلَّا أَنْ يَقُولَ كُلَّمَا ،

(1) ورثته : وإن مات في مرضه الذي طلق فيه معاملة له بنقيض قصده .

(2) قال ابن جزي : الطلاق على نوعين : مُعَجَّلٌ وَمُعَلَّلٌ ، فالمعجل ينفذ في الحين ، وأما المعلق فهو الذي يعلق إلى زمن مستقبل أو وقوع صفة أو شرط . انظر : «القوانين الفقهية» ص (153) .

(3) قال ابن شاش : إذا قال أنت طالق يوم مرق أو موتك فينجز عليه حين قوله ؛ لأنه علقه في المستقبل بمحقق يشبه بُلُوغَهُمَا إليه عادة ، أما لو قال : قبل موت أو موتك بيوم أو شهر فينجز عليه وقت تعليقه . انظر : «شرح الإرشاد» (2/ 154) ، «حاشية الدسوقي» (2/ 390) ، «التفريع» (2/ 84) ، «فتح الجوّاد» (1/ 433) .

(4) كأن يقول : أنت طالق إن شاء هذا الجبل ، أو إن شاء الله ، أو الملائكة ، أو الجن ، فينجز حالاً ؛ لأن مشيئة الله لا تنفع في غير اليمين بالله ، وذاته تعالى لا يمكن الاطلاع عليها في الدنيا أصلاً حتى تُعْلَمَ مشيئة . انظر : «المصادر السابقة» .

(5) كقوله : أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين أو إلا واحدة .

(6) ولو علقه في . . . : كما إذا قال حين خطبتيها : إن نكحت فلانة فهي طالق لزمه الطلاق في العقد .

انظر : «فتح الجوّاد» (1/ 434) .

وَلَوْ عَمَّ لَمْ يَلْزَمَهُ بِخِلَافِ تَعْلِيْقِهِ بِقَبِيلَةٍ أَوْ نَوْعٍ بَعِيْنِهِ .

أحكام الخلع

فَضْلٌ : الخُلْعُ⁽¹⁾ : طَلَاَقٌ بِعَوَضٍ تَبْدُلُهُ هِيَ أَوْ غَيْرُهَا فَيَلْزَمُ وَيَجِبُ دَفْعُ الْعَوَضِ إِلَّا أَنْ تَبْدُلَهُ لِتَتَخَلَّصَ مِنْ شَرِّهِ فَيَحْرُمُ رَدُّهُ ، وَيَصِحُّ عَلَى صَدَاقٍ وَأَكْثَرٍ وَأَقَلِّ وَعَلَى الْمَجْهُولِ وَالْغَرَرِ⁽²⁾ ، فَإِنْ سَلِمَ فَهُوَ لَهُ وَإِلَّا لَزِمَ الطَّلَاقُ دُونَهُ كَالْمُحْرَمِ⁽³⁾ وَمِنَ الْمَرِيضَةِ⁽⁴⁾ إِلَى قَدْرِ مِيرَاثِهِ ، وَقِيلَ : قَدَرُ ثُلُثِهَا .

تفويض الطلاق

فَضْلٌ : يَفْوِضُ إِلَى الْمَرْأَةِ طَلَاَقُهَا تَمْلِيْكَاً⁽⁵⁾ ، فَإِنْ أَجَابَتْ بِقَبُولٍ أَوْ رَدٍّ عُمِلَ عَلَيْهِ⁽⁶⁾ وَإِظْهَارُهَا بِالسُّرُورِ اخْتِيَارٌ وَتَمَكِّيْنُهَا رَدٌّ⁽⁷⁾ ، فَإِنْ أَوْفَعَتْ

(1) الخُلْعُ : لغة : الإزالة ، وشرعاً : إزالة العصمة بعوض من الزوجة أو غيرها كَوَلِيٍّ ، لكن لا يتم للزوج العوض إلا إذا كان الدافع رشيداً . قال ابن عبد البر : بشرط أن لا يكون ذلك من إضرار منه بها ولا إساءة إليها انظر : « حاشية العدوى » (3 / 177) ، « الثمر الداني » ص 393 ، « الاستذكار » (6 / 76) .
(2) المجهُول : كعبد من عبيدٍ وشاةٍ من شياهي ، (وعلى الغرر) : كجنين بهيمة في ملكها ، فإن كان في ملك غيرها فلا يجوز .

انظر : « فتح الجوّاد » (1 / 436) .

(3) كَالْمُحْرَمِ : يعني الحرام حُرْمَةً أَصْلِيَّةً كخمرٍ وخنزيرٍ وشيء مغصوب إن كان كل المخالعة به ولا شيء للزوج .

(4) ومن المريضة : يعني لا يجوز خلع المريضة إن زاد على إرثه منها ورد الزائد ، واعتبر يوم موتها ولا توارث .

انظر : « فتح الجوّاد » (1 / 437) ، « مواهب الجليل » (4 / 32) ، « شرح الخرشى » (4 / 20) ، و« منح الجليل » (4 / 19 ، 20) .

(5) تَمْلِيْكَاً : كَمَلَّكَتُكَ أَمَرْتُكَ .

(6) أَجَابَتْ بِقَبُولٍ : بأن قالت : طَلَّقْتُ نَفْسِي مِنْهُ ، (وعمل في رَدِّهِ) بأن قالت : رَدَدْتُ إِلَيْكَ مَا مَلَّكَتُنِي

انظر : « فتح الجوّاد » (1 / 437) .

(7) إِظْهَارُهَا بِالسُّرُورِ : يعني أن إظهار السرور يدل على اختيارها الطلاق ، كما أن تمكينها نفسها له يدلُّ على ردها . انظر : « شرح الإرشاد » (2 / 161) .

وَاحِدَةً فَلَا مَقَالَ لَهُ وَإِنْ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا فَلَهُ إِنْكَارُهَا ⁽¹⁾ عَلَى الْفَوْرِ بِشَرْطِ إِرَادَةِ الطَّلَاقِ وَمَا دُونَ الثَّلَاثِ وَإِلَّا لَزِمَ مَا أَوْقَعْتَ ، فَإِنْ تَفَارَقَا قَبْلَ إِجَابَتِهَا أَوْ أَبْهَمَتِ الْجَوَابَ فَلَهُ مُرَافَعَتُهَا لِتُجْبَرَ عَلَى الطَّلَاقِ أَوْ الْإِسْقَاطِ ، فَإِنْ أَبَتْ أَسْقَطَهُ الْحَاكِمُ .

أَوْ تَخْيِيرًا ⁽²⁾ فَاخْتِيَارُهَا نَفْسَهَا مَدْخُولًا بِهَا ثَلَاثٌ وَلَا مُنَاكَرَةً لَهُ ⁽³⁾ ، فَإِنْ أَوْقَعْتَ دُونَهَا لَمْ يَلْزَمْ ⁽⁴⁾ ، وَغَيْرُ الْمَدْخُولِ بِهَا اخْتِيَارُهَا وَاحِدَةً ، فَإِنْ زَادَتْ فَلَهُ مُنَاكَرَتُهَا وَلَوْ نَصَّ عَلَى عَدَدٍ لَعَا الرَّائِدُ أَوْ تَوْكِيلًا ⁽⁵⁾ ، وَلَهُ غَزْلُهَا مَا لَمْ تُطَلِّقْ .

أحكام الإيلاء

فَضْلُ : الإِيْلَاءِ ⁽⁶⁾ الشَّرْعِيُّ : حَلِفُ يَمِينٍ يَلْزَمُ بِالْحِنْثِ حُكْمًا عَلَى تَرْكِ

(1) له إنكارها : معناه أن المملّكة إن قضت فيه بواحدة ، فلا كلام له ، وإلّا فله أن ينكرها في الزائد بأن يقول : إنما أردتُ بما جعلته لها طليقة واحدة .

انظر : تفصيل المقام في «تقريب المعاني» ص 190 ، «كفاية الطالب» (3/ 204 ، 205) ، «فتح الجوّاد» (1/ 440) .

(2) المخيرة : هي التي يغيرها الزوج في النفس كأن يقول لها : اختاريني أو اختاري نفسك ، أو في عدد من أعداد الطلاق ، مثل : اختاري طليقة أو طلقتين . انظر : «المصادر السابقة» .

(3) إنما كان له منكرة المملّكة دون المخيرة «لأن قوله : اختاريني ، أو اختاري نفسك ، اختيار ما تنقطع به العصمة ، وهي لا تنقطع في المدخول بها بأقل من الثلاث ، فلا منكره له عليها بعد جعله ذلك لها . انظر : «الفواكه الدواني» (2/ 45) ، «شرح زروق» (2/ 72) ، «شرح الإرشاد» (2/ 164) .

(4) أوقعت دونها لم يلزم : كما إذا قال : اختاري طليقتين فقضت بواحدة بطل ما قضت به مع بقائها على ما جعله لها من التخيير ، وأما إذا قال لها : ملكتك طليقتين أو ثلاثاً فقضت بواحدة فلا يبطل ما قضت به . انظر : «شرح الإرشاد» (2/ 164) .

(5) لعنا الرائد أو توكيلاً : كقوله : أنت مخيرة في طليقة أو طلقتين ، فإن أوقعت أكثر منه لم يلزمه ما زادت ، قوله : (أو توكيلاً) : أي فلها طلاق نفسها ما لم يغيرلها . انظر : «فتح الجوّاد» (1/ 440) .

(6) الإيلاء : هو الامتناع عن فعل الشيء أو تركه باليمين ، وقيل : مطلق الامتناع ، ثم استعمل فيما كان الامتناع منه يمين ، والفيء : هو الرجوع .

انظر : «أحكام القرآن» لابن العربي (1/ 243) ، «تفسير القرطبي» (3/ 102) .

وَطءَ رَوْجَتِهِ زِيَادَةً عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَلَهَا [مُرَافَعَتُهُ] ⁽¹⁾ لِيُؤْجَلَ تَمَامَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ مُنْذُ الْحَلْفِ ، فَإِنْ فَاءٌ وَإِلَّا لَمْ يَلْزَمُهُ طَلَاُقٌ بَلْ يُوقَفُهُ لِيَأْمُرَهُ بِالْفَيْئَةِ أَوْ الطَّلَاقِ إِنْ اخْتَارَتْهُ ، فَإِنْ أَبَى طَلَّقَ عَلَيْهِ رَجْعِيَّةً ، فَإِنْ فَاءٌ بَعْدُ ارْتَجَعَهَا وَإِلَّا بَانَتْ بِانْقِصَاءِ الْعِدَّةِ وَفِي تَارِكِ الْوَطْءِ ضِرَارًا رِوَايَتَانِ ⁽²⁾ بِتَأْجِيلِهِ مُنْذُ الْمُرَاجَعَةِ وَأَمْرِهِ بِالْفُرْقَةِ .

أحكام الظَّهَار

فَصْلٌ : الظَّهَارُ : تَشْبِيهُهُ مُبَاحَةً بِمُؤَبَّدَةِ التَّحْرِيمِ تَشْبِيهِ ⁽³⁾ الْجُمْلَةِ أَوْ الْبَعْضِ بِالْبَعْضِ أَوْ الْجُمْلَةِ بِالْبَعْضِ ذَكَرَ الظَّهْرَ أَوْ غَيْرَهُ ⁽⁴⁾ ، وَالتَّشْبِيهُ بِالْأَجْنَبِيَّةِ ظَهَارٌ عِنْدَ مَالِكٍ طَلَاُقٌ عِنْدَ غَيْرِهِ .

وَقَوْلُهُ : ظَهْرُكَ كَظْهِرِ ابْنِي أَوْ غُلَامِي ظَهَارٌ فَيَحْرُمُ بِهِ الْاسْتِمْتَاعُ حَتَّى يُكْفَرَ ، وَهِيَ مَشْرُوطَةٌ بِالْعُودِ وَهُوَ الْعَزْمُ عَلَى الْوَطْءِ ⁽⁵⁾ ، وَقِيلَ : مَعَ الْإِمْسَاكِ .

(1) في « ط » [مراجعتُهُ] ، وما أثبتناه من « خ » ، ونُسَخِ الشرح ، قال الكشناوى : وفي نسخة بالجيم ، والصواب بالفاء من المرافعة لا من المراجعة ، يعنى فلزوجة المولى رفع أمرها إلى الحاكم ليأمره بالفَيْئَةِ . انظر : « شرح الإرشاد » (167/2) .

(2) مشهور المذهب : أنه يُطَلَّقُ عليه بلا ضرب أجل الإيلاء ، وسواء كان التارك للوطء ضرراً حاضراً أو غائباً . انظر : « شرح الخرشى » (93/4) ، « التاج والإكليل » (416/5) ، « الكافي » ص 282 ، « تهذيب المدونة » (325/2) ، « الإشراف » للقاضى عبد الوهاب (764/2) .

(3) قال المالكية : التشبيه على أربعة أقسام : تشبيه جملة بجملة : كقوله : أنت على كأمى ، وتشبيه جملة ببعض كقوله : أنت على كظهير أمى ، وتشبيه بعض بجملة كقوله : فرجك على كأمى ، وتشبيه بعض ببعض مثل : أن يشبه بعض زوجته ببعض أمه . قال ابن العربي : فى القسم الأول : إن نوى به الظهار كان ظهاراً ، وإن نوى به الطلاق كان طلاقاً ، وإن لم ينو شيئاً كان ظهاراً ، وتذكير الأوصاف يقتضى أن الظهار لا يقع من المرأة . انظر : « شرح زروق » (76/2) ، « التاج والإكليل » (111/4) ، « الفواكه الدوانى » (47/2) ، « الشرح الكبير » (439/2) .

(4) أو غيره : كأن يقول : يَدُكَ كيد أمى أو عينك كعين أمى .

(5) قال ابن رشد : وأصح الأقوال وأجراها على القياس وأتبعها لظاهر القرآن ، قول مالك فى « المدونة » : الذى عنيه جماعة أصحابنا أن العود هو إرادة الوطء مع استدامة العصمة ، فمضى انفرد أحدها دون الآخر لم تحب الكفارة .

ترتيب الكفارة

وَهِيَ مُرْتَبَةٌ فَيَعْتَقُ رَقَبَةً لَيْسَ لَهَا شِرْكَةٌ صِفْتُهَا مَا تَقَدَّمَ ⁽¹⁾ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَإِنْ قَطَعَ وَلَوْ بِالِاسْتِمْتَاعِ بِهَا لَيْلًا اسْتَأْنَفَ إِلَّا أَنْ يَجِدَ الرَقَبَةَ فَيَلْزُمُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَطْعَمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا عَلَى مَا قَدَّمَناهُ ، وَلَا يُجْزِئُ التَّلْفِيقُ ⁽²⁾ وَلَا يُكْفَرُ الْعَبْدُ بِالْعَتَقِ وَيَصِحُّ تَغْلِيْقُهُ عَلَى النِّكَاحِ ⁽³⁾ ، فَإِذَا عَقَدَ لَمْ يَجْزَ لَهُ الْاسْتِمْتَاعُ بِهَا حَتَّى يُكْفَرَ .

أحكام اللعان

فَضْلُ : اللَّعَانُ ⁽⁴⁾ يَثْبُتُ بَيْنَ كُلِّ زَوْجَيْنِ مُسْلِمَيْنِ بِالْقَذْفِ بِرُؤْيَا الزَّنا أَوْ بِنَفْيِ النَّسَبِ ، فَيَبْدَأُ الرَّجُلُ فَيَقُولُ أَرْبَعًا : أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُهَا تَزْنِي وَإِنِّي لِمِنَ الصَّادِقِينَ ، وَهَلْ يَلْزُمُهُ الْوَصْفُ كَالشُّهُودِ قَوْلَانِ ⁽⁵⁾ ، وَيُحْمَسُ بِأَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، فَيَنْتَفِي عَنْهُ الْحَدُّ وَالْوَلَدُ .

ثُمَّ تَشْهَدُ هِيَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ مَا زَنَيْتُ وَإِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَتُحْمَسُ

= انظر : « التاج والإكليل » (443/5) ، « المنتقى » (48/4) ، « فتح الجليل » (242/2) ، « التلقين » (338/1) ، « تهذيب المدونة » للبراذعي (271/2) ، « المقدمات » لابن رشد (300/2) ، (301) .

(1) ، (2) أى فى كفارة الصيام ، وقد تقدّم بيان ذلك .

(3) تعليقه على النكاح : يعنى أن الأجنبية يلحقها الظهار كما يلحقها الطلاق عند مالك إذا علّق ذلك على تزويجها ، مثاله إذا قال للأجنبية : أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي وقصد به إن تزوّج بها أو نوى بذلك ، فإنه يلزمه الظهار بمجرد العقد ، وتحرّم عليه حتى يكفر كفارة الظهار ، وبه أفتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجلاً صنع ذلك .

انظر : « شرح الإرشاد » (172/2) ، « فتح الجوّاد » (447/1) .

(4) اللَّعَانُ : حَلْفُ الزَّوْجِ عَلَى زَنَا زَوْجَتِهِ أَوْ نَفْيِ حَمْلِهَا اللَّازِمُ لَهُ ، وَحَلْفُهَا عَلَى تَكْذِيبِهِ إِنْ أَوْجَبَ نَكْرُهَا حَدًّا بِحُكْمٍ قَاضٍ .

انظر : « شرح حدود ابن عرفة » ص 210 ، « شرح زروق » (78/2) ، « الشرح الكبير » (457/2) .

(5) المشهور أنه لا يلزمه فى الرؤية أن يصف كيفيتها ، كما يلزم ذلك الشهود .

انظر : « حاشية الصاوى » (658/2) ، « حاشية الدسوقي » (459/2) ، « شرح الإرشاد » (175/2) .

بِأَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ، فَيَنْتَفِي الْحَدُّ وَتَثْبُتُ الْفُرْقَةُ ،
وَتَحْرُمُ أَبَدًا ، وَلَا يُبَدَّلُ اللَّعْنُ بِالْغَضَبِ وَلَيْكُنْ بِمَشْهَدٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَوْضِعِ
يُعْظَمُ ، وَأَيُّهُمَا نَكَلٌ ⁽¹⁾ حَدٌّ وَأَقَرُّ ، لَكِنْ حَدُّ الزَّوْجِ يَقِفُ عَلَى كَوْنِهَا يُحَدُّ
قَاضِيَهَا .

وَيُشْتَرَطُ لِلنَّفْيِ الْاسْتِبْرَاءُ وَعَدَمُ الْوَطْءِ بَعْدَهُ ، وَيَلْتَعِنُ هُوَ دُونَهَا ، فَإِنْ
وَطِئَ بَعْدَهُ حَدٌّ لِلْقَذْفِ وَلِحَقِّهِ كَاغْتِرَافِهِ بِهِ فِي ادِّعَاءِ رُؤْيَا الزَّنا ، وَلَوْ أَكْذَبَ
نَفْسَهُ ، أَوْ اسْتَلْحَقَّهُ لِحَقِّ بِهِ وَحَدٌّ ، وَلَمْ تَحِلَّ .

وَيُلَاعِنُ زَوْجَتَهُ الْأَمَةَ وَالْكِتَابِيَّةَ لِنَفْيِ النَّسَبِ ، وَفِي الْقَذْفِ بِالزَّنا
قَوْلَانِ ⁽²⁾ وَيَصِحُّ مِنَ الْأَعْمَى لِنَفْيِ النَّسَبِ ، وَمِنَ الْأَخْرَسِ إِذَا فَهِمَ ،
وَالْمَشْهُورُ الْاَلْتِعَانُ بِمَجَرَّدِ الْقَذْفِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

★ ★ ★

(1) نَكَلٌ : امتنع عن اللعان .

(2) يعنى أنه إذا قال لزوجته : أنت زانية ، أو يا زانية ولم يقيد ذلك برؤية زنا ولا بنفى حمل ، قال
المؤاؤن : أكثر الرواة يقولون : إنه يُحَدُّ وَلَا يُلَاعِنُ ، وقال ابن القاسم مرة ، وقال فى أخرى : إن قذف لأَعَنَ .
انظر : « التاج والإكليل » (5/ 458) ، « شرح الخرشي » (4/ 127) ، « حاشية الدسوقي » (2/ 461) ،
« شرح الإرشاد » (2/ 180 ، 181) ، « الذخيرة » (4/ 287) .

كتاب العِدَّة⁽¹⁾ والاستبراء

أحكام العِدَّة

الْحَامِلُ يُبْرِئُهَا وَضَعُ الْحَمْلِ مَا كَانَ وَضَعْتَهُ مُخْلَقًا ، أَوْ غَيْرَ مُخْلَقٍ ، وَتَعْتَدُ الْحُرَّةُ الْحَائِلُ⁽²⁾ لِلْوَفَاةِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا وَلَوْ بَكْرًا أَوْ صَغِيرَةً أَوْ يَائِسَةً ، وَعَلَى الْمَذْخُولِ بِهَا حَيْضَةٌ إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَادَةً طَهَرَهَا أَكْثَرَ مِنَ الشُّهُورِ فَتَقْتَصِرُ عَلَيْهَا⁽³⁾ .

وَالْأَمَةُ بِشَهْرَيْنِ وَخَمْسٍ ، وَالْكِتَابِيَّةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ كَالْمُسْلِمَةِ ، وَقِيلَ : تُسْتَبْرَأُ بِثَلَاثِ حَيْضٍ إِنْ كَانَتْ مَذْخُولًا بِهَا وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا ، وَتُسْتَبْرَأُ أُمُّ الْوَلَدِ لِمَوْتِ سَيِّدِهَا بِحَيْضَةٍ ، وَتَعْتَدُ لِمَوْتِ زَوْجِهَا قَبْلَهُ⁽⁴⁾ كَالْأَمَةِ وَبَعْدَهُ كَالْحُرَّةِ .

انتقال الرِّجْعِيَّةِ إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاةِ

وَتَنْتَقِلُ الرِّجْعِيَّةُ⁽⁵⁾ لِمَوْتِ زَوْجِهَا إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاةِ كَالْأَمَةِ الْمُطْلَقَةِ يَمُوتُ زَوْجُهَا بَعْدَ عِتْقِهَا فِي الْعِدَّةِ .

(1) العِدَّةُ : هي تربص المرأة زمانًا معلومًا قدره الشرع علامة على براءة الرحم مع ضرب من التعبد ، سميت بذلك لاشتغالها على العدد ، وحكمها الوجوب ، قال ابن عرفة : هي مدة منع النكاح لنفسه أو موت الزوج أو طلاقه .

انظر : « شرح ابن ناجي وزروق » (86/2) ، « كفاية الطالب » (245/3) ، « الفواكه الدواني » (57/2) .
(2) الحائِلُ : هي غير الحامل .

(3) فتقتصر عليها : أي على أربعة أشهر وعشر ، فإذا لم تحض المعتدة حيضة في عدتها ولم ترتب نفسها انتظرت تمام تسعة أشهر من يوم توفى عنها زوجها ، وإن ارتابت وأحست بشيء في بطنها انتظرت حتى تزول ربيتها . انظر : « فتح الجواد » (454/1) .

(4) قَبْلَهُ : أي السَّيِّدُ (كالأمة) شهرين وخمس ليالٍ (وبغده) أي بعد موت سيدها (كالحرّة) أربعة أشهر وعشرًا . انظر : « فتح الجواد » (455/1) ، (456) وانظر تفصيلًا في « شرح الإرشاد » (186/2) .

(5) الرِّجْعِيَّةُ : أي المطلقة طلاقًا رجعيًا تنتقل إلى عدة الوفاة إذا توفى المطلق وهي في عدة منه ، بخلاف البائن . انظر : « شرح الإرشاد » (186/2) .

الإحداذ وأحكامه

وَعَلَى الْمُتَوَفَّى عَنْهَا الْإِحْدَاذُ مُدَّةُ الْعِدَّةِ وَهُوَ : الْامْتِنَاعُ مِنَ الطَّبِيبِ وَالتَّرْتِيزِ بِالْحَلِيِّ وَالثِّيَابِ وَالْكُحْلِ⁽¹⁾ وَالْجِنَاءِ ، وَلَا تَنْتَقِلُ مِنْ مَنْزِلِ الْوَفَاةِ إِلَّا أَنْ تَخَافَ عَوْرَةَ فِتْلَازِمِ الثَّانِي ، وَهِيَ أَحَقُّ بِالسُّكْنَى مِنَ الْوَرَثَةِ وَالْعُرْمَاءِ ، وَلَا تَخْرُجُ إِلَّا لِضُرُورَةٍ⁽²⁾ ، وَلَا تَبِيتُ بِغَيْرِهِ ، وَلَا نَفَقَةٌ لَهَا⁽³⁾ وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا ، وَنَفَقَةُ الطِّفْلِ مِنْ مَالِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ أَوْ لَمْ يَقْبَلْ ثَدًى غَيْرَهَا لَزِمَهَا إِرْضَاعُهُ .

وَأَمَّا الْمُطْلَقَةُ فَلَا عِدَّةَ قَبْلَ الْبِنَاءِ وَتَعْتَدُ الْحُرَّةُ الْمَدْخُولُ بِهَا بِثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ ، وَإِنْ طَلَّقَهَا فِي آخِرِ طَهْرٍ أَوْ مَسَّهَا فِيهِ وَلَوْ كِتَابِيَّةً ، وَالْأَمَةُ بِطَهْرَيْنِ ، وَالْيَائِسَةُ وَالَّتِي لَمْ تَحْضِ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ، فَإِنْ طَلَّقَهَا فِي بَعْضِ شَهْرٍ أَكْمَلَتْهُ ثَلَاثِينَ مِنَ الرَّابِعِ وَفِي بَعْضِ يَوْمٍ تُلْغِيهِ .

وَالْمُرْتَابَةُ⁽⁴⁾ بِتِسْعَةِ أَشْهُرٍ ، فَإِنْ حَاضَتْ فِي أَثْنَائِهَا انْتَضَرَتْ الثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ كَذَلِكَ وَإِلَّا اسْتَأْنَفَتْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ، فَإِنْ حَاضَتْ فَكَذَلِكَ وَإِلَّا حَلَّتْ ، فَإِنْ ارْتَفَعَ بِرِضَاعٍ لَمْ تُسْتَبْرَأَ إِلَّا بِإِقْرَاءٍ وَبِمَرَضٍ كَالْمُرْضِعِ ، وَقِيلَ : كَالْمُرْتَابَةِ ، وَالْمُسْتَحَاضَةُ إِنْ كَانَتْ مُمَيَّزَةً عَمَلَتْ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَسَنَةُ⁽⁵⁾ .

(1) قال زرُّوق : وفي الكحل تداولياً بغير طبيب ظاهر المذهب جوازه .

انظر : « شرح زرُّوق على الرسالة » (91 / 2) .

(2) إلا للضرورة : أى لا تخرج إلى سفر ولو لحج أو زيارة أو تجارة أو تهنئة أو تعزية إلا للضرورة

كخروجها في حوائجها التى لا بد منها كتحصيل قوت أو ماء ونحوهما ، فجائز مع الأمن في ذلك الوقت ، وقال بعضهم : تحديد وقت الخروج بعُرف الزمان ، فالمدار على الوقت الذى يتشر فيه الناس لثلا يطعم فيها أهل الفساد . انظر : « شرح الإرشاد » (188 / 2 ، 189) .

(3) ولا نفقة لها : لانقضاء النفقة بموت الزوج ، وصيرورة التركة للورثة وهى منهم .

(4) المرتابة : هى التى ارتفع حيضها لغير عارض معلوم ولا سبب معتاد من حمل أو رضاع أو مرض ، فإنما تمكث مدة الحمل وهى تسعة أشهر استبراء ، فإن لم تحض فيها اعتدت بعده ثلثة أشهر فكمُل لها سنة ثم حَلَّت . انظر : « القوانين الفقهية » ص 156 ، « حاشية العدوى » (155 / 2) .

(5) فسنة : يعنى عند عدم التمييز .

وَمَنْ بَلَغَهَا مَوْتُ زَوْجِهَا أَوْ طَلَاقُهُ فَعِدَّتُهَا مِنْذُ الْمَوْتِ وَالطَّلَاقِ لَا الْبُلُوغَ . وَلِلْمَبْنُوتَةِ ⁽¹⁾ السُّكْنَى ، وَلِلْحَامِلِ نَفَقَتُهَا ⁽²⁾ حَتَّى تَضَعَ ، وَلَا يَثْبُتُ بِدَعْوَاهَا حَتَّى يَظْهَرَ فَتُجْعَلَ لَهَا النِّفَقَةُ فَإِنْ أَنْفَشَ ⁽³⁾ فَلَهُ الرُّجُوعُ ، وَأَكْثَرُ مُدَّةِ الْحَمْلِ أَرْبَعُ سِنِينَ ⁽⁴⁾ .

الاستبراء

فَضْلٌ : تَجْدِيدُ الْمِلْكِ يُوجِبُ الْاسْتِبْرَاءَ ⁽⁵⁾ ، الْحَامِلُ بِالْوَضْعِ ، وَذَاتُ الْقَرْءِ ⁽⁶⁾ بِالْأَقْرَاءِ ، وَالْيَائِسَةُ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ، وَالْمُرْتَابَةُ بِتِسْعَةِ ، وَالْمَمْلُوكَةُ فِي عِدَّةٍ بِانْقِضَائِهَا إِلَّا مَنْ تَيَقَّنَ بَرَاءَتَهَا .

وَمَنْ وَطِئَ أَمَةً لَمْ يَبْعَهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا ، فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى اسْتِبْرَاءٍ وَاحِدٍ جَازَ ، فَلَوْ رَدَّهَا لِفَسَادِ عَقْدٍ أَوْ خِيَارِ اسْتِحْبَابٍ لِلْبَائِعِ اسْتِبْرَاءُهَا ، وَبِإِقَالَةٍ يَجِبُ اسْتِبْرَاءُهَا ، فَإِنْ بَاعَهَا قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا فَوَطِئَهَا الْمُشْتَرِي كَذَلِكَ ، فَأَتَتْ بِوَلَدٍ لَأَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ حُكِمَ فِيهِ بِالْقَافَةِ ⁽⁷⁾ ، وَلَسِتَّةٍ ⁽⁸⁾ مِنْ وَطِئِ الْأَوَّلِ

(1) المبنوتة : المطلقة طلاقاً بائناً .

(2) يعنى على زوجها فى حياته فتنبه .

(3) انفش : تبين أنه لا حمل بها ، وإنما هو ريح انفش .

(4) فى أظهر الروايات عند مالك ، وهو قول الشافعية وظاهر المذهب عند الحنابلة .

انظر : «الموسوعة الفقهية» (145/18) .

(5) الاستبراء : قال ابن عرفة : مُدَّةٌ دَلِيلُ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ لَا لِرَفْعِ عَصْمَةِ أَوْ طَلَاقٍ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : هُوَ كَشْفُ عَنْ حَالِ الرَّحِمِ لِيَعْلَمَ الْمَالِكُ الثَّانِي هَلْ هِيَ بَرِيئَةٌ مِنَ الْحَمْلِ أَوْ مَشْغُولَةٌ بِهِ . قَالَ ابْنُ رَشْدٍ : وَإِنَّمَا وَجِبَ ذَلِكَ لِحِفْظِ النَّسَبِ . انظر : «شرح حدود ابن عرفة» ص 217 ، «المغرب» ص 38 ، «طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ» ص 113 .

(6) الْقَرْءُ : الطَّهْرُ .

(7) القافة : القائف الذى يعرف الآثار ويتبع الأشباه ويقفوها ، من القافى وهو المتبع للشيء ، قال

النسفى : هو الذى يعرف شبه الأولاد بالأبَاءِ فيخبر أن هذا الولد من فلانٍ أو فلان .

انظر : «اللسان» (293/9) ، «المطلع» ص 284 ، «طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ» ص 134 .

(8) فى «ط» [لِسَنَةٍ] وهو تصحيف ، والتصويب من «خ» ، وَنُسِخَ الشرح .

يُلْحَقُ بِهِ ، وَلَا يُحْكَمُ بِالْقَائِفِ فِي وَلَدِ زَوْجَةٍ ، وَلَا مَيْتٍ ⁽¹⁾ وَلَا اغْتِيَارَ بِشَبِّهِ
غَيْرِ الْأَبِ .

أحكام النفقات

فَضْلٌ : تَلْزَمُ الْمَوْسِرُ ⁽²⁾ نَفَقَةُ أَبَوَيْهِ الْمُعْدَمَيْنِ الْعَاجِزَيْنِ عَنِ الْكَسْبِ
وَلَوْ كَافِرَيْنِ وَإِعْفَافُ الْأَبِ ، وَنَفَقَةُ زَوْجَتِهِ ، وَزَوْجِ الْأُمِّ إِنْ أَعْسَرَ لَا إِنْ
تَزَوَّجَتْهُ عَدِيمًا ، وَصَغَارِ الْأَوْلَادِ الْفُقَرَاءِ ⁽³⁾ ، الذَّكَرِ حَتَّى يَبْلُغَ صَحِيحًا
عَاقِلًا ، وَالْأُنْثَى حَتَّى تَلْزَمَ الزَّوْجَ وَلَا تَعُودُ بِخُلُوعِهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَغِيرَةً .
وَنَفَقَةُ الْأَرْقَاءِ كِفَايَتُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ أَوْ بَيْعُهُمْ أَوْ عِتْقُهُمْ ، وَلَا يُكَلَّفُونَ مِنْ
الْعَمَلِ مَا لَا يُطِيقُونَ وَعُلُوفَةُ الدَّوَابِّ أَوْ رَعِيْهَا أَوْ بَيْعُهَا ⁽⁴⁾ ، فَإِنْ أَبَى بَيْعَ
عَلَيْهِ .

وَلَا تَلْزَمُ الْأُمُّ نَفَقَةَ وَلَدِهَا وَلَوْ يَتِيمًا وَعَلَيْهَا إِرْضَاعُهُ مَا دَامَتْ زَوْجَةً أَبِيهِ ،
فَإِنْ كَانَتْ لَا تُرْضِعُ لِشَرَفٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ قِلَّةِ لَبَنِ فَعَلَى الْأَبِ إِلَّا لِفَقْرِهِ أَوْ
لَا يَقْبَلُ ثَدْيَ غَيْرِهَا فَيَلْزِمُهَا .

أَمَّا الْمُطَلَّقةُ فَلَا يَلْزِمُهَا إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ مَنْ تُرْضِعُهُ أَوْ لَا يَقْبَلُ ثَدْيَ
غَيْرِهَا ، فَإِنْ اسْتَأْجَرَ لَهُ فَأُمُّهُ أَحَقُّ ، وَهِيَ أَحَقُّ بِحَضَانَتِهِ مَا لَمْ تُنْكَحْ

(1) معناه أنه لا يدعى القائف في ولد امرأة متزوجة ؛ لأنه ولد على فراش أبيه ، وهو ثابت النسب ،
ومثله الذي ولدته التي في العصمة بعد وفاة زوجها فلا يُدعى له القائف ؛ لأنه يُلْحَقُ بفراش الميت ،
ولا يُعْتَبَرُ بشبه غير أبيه لأنه ظن .

انظر : « شرح الإرشاد » (2/199) .

(2) الموسر : يعنى الابن الموسر يجب عليه الإنفاق على والديه .

(3) يعنى يلزم على الأب الموسر نفقة أولاده الصغار الذين لا مال لهم .

(4) فَيَلْزِمُهُ نفقة طعام دوابه ، ولا يتركها تتعذب جوعاً ، وهذا مما يدلُّ على أن التشريع الإسلامى قد
سبق غيره من القوانين التي سنَّت لحماية حقوق الحيوان .

وَيُدْخِلُ بِهَا وَلَوْ أَمَةً أَوْ مُسْتَوْلَدَةً ، وَاخْتَلَفَ فِي الْكِتَابِيَّةِ ⁽¹⁾ وَلَا تَعُودُ لِحُلُوهَا كَتَرَكِهِ مَقْتًا ⁽²⁾ لَا لِضْرُورَةٍ ⁽³⁾ .

ترتيب الحضانة وما يشترط فيها

ثُمَّ أُمُّهَا ، ثُمَّ الْخَالَةُ ، ثُمَّ أُمُّ الْأَبِ ، ثُمَّ الْأُخْتُ ، ثُمَّ الْعَمَّةُ ، ثُمَّ بِنْتُ الْأَخِ ، فَإِنْ عُدْمَنْ فَعَصْبَاتُهُ ⁽⁴⁾ .

وَيُشْتَرَطُ فِي الْحَاضِنَةِ خُلُوهَا أَوْ كَوْنُهَا زَوْجَةً لَوَلِيِّ الطِّفْلِ أَوْ مُحَرَّمِهِ ، وَالْوَصِيُّ أَحَقُّ بِحَضَانَةِ الذَّكَرِ مِنْ عَصْبَتِهِ ، فَأَمَّا الْأُنْثَى فَإِنْ كَانَ مَأْمُونًا وَلَهُ أَهْلٌ وَإِلَّا فَلَا .

وَلَوَلِيَّهِ الرَّحْلَةُ بِهِ فِي سَفَرِ النَّقْلَةِ لَا غَيْرِهِ لَا لَهَا ، وَحَضَانَةُ ⁽⁵⁾ الصَّبِيِّ إِلَى الْبُلُوغِ ⁽⁶⁾ ، وَقِيلَ : إِلَى الْإِنْتِعَارِ ⁽⁷⁾ وَالصَّبِيَّةُ حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا الزَّوْجُ .

(1) اختلف في الكتابية : يعني هل يكون لها حق حضانة ولدا الذي ولد على فراش أبيه المسلم أم لا ؟ ومشهور المذهب أن لها حق الحضانة بعد فراق زوجها بموت أو طلاق ، ولا يشترط الإسلام في الحاضن ، فإن خيف أن تُغذيهم بخمر أو بمحرم ضُمَّتْ إلى ناسٍ من المسلمين ولا ينتزعون منها .
انظر : « شرح الخرشى » (4/ 212) ، « حاشية الدسوقي » (2/ 529) ، « التاج والإكليل » (5/ 598) ، « منح الجليل » (4/ 426) ، « تهذيب المدونة » (2/ 401) ، « جامع الأمهات » ص 336 .
(2) كتركه مقْتًا : المعنى لا تعود الحضانة لمن ردها بغضا سواء كانت أمًا أو غيرها .
انظر : « شرح الإرشاد » (2/ 206) .

(3) لا لضرورية : يعني إن كان سقوط الحضانة لضرورة ثم زالت فإن الحضانة تعود ، وذلك كمرض لا تقدر معه على القيام بالحضون ، أو سفر ، أو عدم لين ونحو ذلك . انظر : « المصادر السابقة » .
(4) فَعَصْبَاتُهُ : يعني فعلى عصابات الأب ، والعصبة : القرابة الذكور الذين يُدْلُون بالذكور .
(5) الحضانة : الكفالة والتربية والقيام بأمور الولد لافتقاره إلى من يجلب له ما ينفعه ، ويدفع عنه ما يضره ، وقال الباجي : هي حفظ الولد في بيته ومؤنة طعامه ولباسه ومضجعه وتنظيف جسمه .
انظر : « شرح زروق » (2/ 96) ، « مواهب الجليل » (4/ 214) ، « شرح حدود ابن عرفة » ص 230 .
(6) وهو مشهور المذهب كما جزم به غير واحد .
انظر : « المنتقى » (6/ 185) ، « القوانين الفقهية » ص 149 ، « الرسالة » لابن أبي زيد ص 139 .
(7) الانتِعَار : تَغَرَّ الصَّبِيِّ إذا سقطت أسنانه ، فإذا نبتت قيل : ائْتَعَرَ .
انظر : « المصباح المنير » (1/ 82) ، « المغرب » ص 67 .

أحكام الرضاع

فَصْلُ : الرُّضَاعُ⁽¹⁾ : مَا وَصَلَ مِنَ اللَّبَنِ إِلَى جَوْفِ الرَّضِيعِ فِي الْحَوْلَيْنِ قَبْلَ فِصَالِهِ وَإِنْ قَلَّ مِنْ أَيْ مَنْفَعٍ كَانَ وَإِنْ خُلِطَ بِمَا لَا يَسْتَهْلِكُهُ نَشَرَ الْحُرْمَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُرْضِعَةِ وَلَوْ مِئْتَةً ، وَجَمِيعَ أَصُولِهَا وَفُرُوعِهَا وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الزَّوْجِ وَأَصُولِهِ وَفُرُوعِهِ⁽²⁾ ، وَالزَّوْجُ الثَّانِي مَعَ بَقَاءِ اللَّبَنِ كَالْأَوَّلِ وَلَوْ دَرَّ لِبَكْرٍ أَوْ يَائِسَةٍ⁽³⁾ لَا لِرَجُلٍ أَوْ بِهَيْمَةٍ وَلَا مَا وَضَعَهُ بَعْدَ فِصَالِهِ ، وَمَحَارِمُ الرُّضَاعِ كَالنَّسَبِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(1) الرضاع : له حقيقتان لغوية : وهى اسم لمص الثدي وشرب لبنه ، وشرعية : وهى وصول لبن امرأة أو ما حصل منه الغذاء فى جوف طفل فى الحولين .
انظر : « شرح الإرشاد » (210/2) .

(2) لَخَصَّ العلماء بيان ذلك فقالوا : أصول التحريم بالرضاع ثلاثة : الرضيع ، والمرضعة ، وفحلها ، فإن كان الرضيع ذكراً حُرِّمَتْ عليه ؛ لأنها أمُّه من الرضاع وجميع أقاربها إلا بنات إخوتها وأخواتها ؛ لأنهن بنات خالات وبنات أخوال ، وكذلك يحرم عليه جميع أقارب الزوج صاحب اللبن إلا بنات إخوته وأخواته ؛ لأنهن بنات أعمام وعمات . وإن كان الرضيع أنثى حرمت على أقارب المرضعة إلا بنات إخوتها وأخواتها ؛ وكذا تحرم على أقارب الزوج إلا على بنات إخوته وأخواته ، وتحرم المرضعة على صاحب اللبن وما تناسل منه ؛ لأنها بنته ، وما يتناسل منها حفدة ، ومن الأصول الثلاثة تنتشر الحرمة إلى الأطراف .

انظر : « الفواكه الدواني » (55/2 ، 56) ، « شرح الإرشاد » (211/2) ، « حاشية العدوى » (56/2 ، 57) .

(3) نصَّ مالك فى « المدونة » : على أن البكر التى لا زوج لها إذا درّت لبنًا وأرضعت ، وكذا اليائسة من الحيض فهى أم له ، مبالغة فى انتشار الحرمة بلبن المرأة .

انظر : « المدونة » (299/2) ، « التاج والإكيل » (536/5) ، « منع الجليل » (372/4) ، « الذخيرة » (270/4) .

كتاب البيوع⁽¹⁾

ما ينعقد به البيع

وَهُوَ يَلْزَمُ بِالْقَوْلِ الدَّالِّ عَلَى الرِّضَا الْبَاطِنِ ، وَبِالْاِسْتِجَابِ ، وَالْمُعَاطَاةِ⁽²⁾ غَيْرَ مَوْقُوفٍ عَلَى قَبْضٍ وَلَا خِيَارٍ مَجْلِسٍ⁽³⁾ ، فَمَا كَانَ فِيهِ حَقُّ تَوْفِيَةٍ أُجْبِرَ الْبَائِعُ عَلَى إِقْبَاضِهِ ، وَغَيْرُهُ⁽⁴⁾ عَلَى التَّخْلِيَةِ⁽⁵⁾ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مُتَمَكِّنًا مِنْهُ ، وَلَهُ حَبْسُهُ رَهْنًا بِالثَّمَنِ⁽⁶⁾ وَتَلَفُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْهُ⁽⁷⁾ ، فَإِنْ قَبَضَهُ وَتَرَكَهُ عِنْدَهُ فَهُوَ وَدِيعَةٌ .

(1) البيوع : جمع بيع ، وحقيقته الشرعية : نقل ملك إلى ملك بعوض معين على وجه صحيح ، وأركاناه ثلاثة : عاقد ، ويصدق على بائع ومشتري ، ومعقود عليه ، ويصدق على ثمن ومثمن ، وما يدلُّ على الرضا من قول أو إشارة ، وإن يفعل كمعاطاة من كلا الجانبين .

انظر : « تبين المسالك » (3/ 270) ، « شرح زروق » (2/ 102) ، « الثمر الداني » ص 415 .

(2) الْمُعَاطَاةُ : بأن يعطى البائع الثمن للمشتري ويعطيه المشتري الثمن بغير لفظ .
انظر : « فتح الجواد » (3/ 2) .

(3) خيار المجلس : الأصل فيه قوله ﷺ : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » [رواه البخاري (1973) ، ومسلم (1531)] ، فالبيع عند مالك وفقهاء المدينة ينعقد بالكلام وإن لم يفترق المتبايعان ، وحمله مالك على التفرق بالأقوال . انظر : « الاستذكار » (6/ 477) ، « الذخيرة » (5/ 20) .

(4) وَغَيْرُهُ : أى غير ما فيه حق توفية كالحيوان والعروض .

(5) التَّخْلِيَةُ : التمكين من القبض والتصرف وإنزاله منزلته . انظر : « شرح الإرشاد » (2/ 221) .

(6) المعنى أن السلعة المحبوسة لإتيان المشتري بثمنها الحال ، أو المحبوسة لأجل أن يشهد البائع على تسليم المبيع للمبتاع ، أو على أن الثمن حال في ذمته ولم يقبضه منه ، أو مؤجل فإن ضمان ذلك على بائعه ، ويضمنه ضمان الرهان .

انظر : « شرح الخرشي » (5/ 158) ، « حاشية الدسوقي » (3/ 146) ، « منح الجليل » (5/ 233) ، « شرح الإرشاد » (2/ 222) .

(7) منه : الضمير راجع إلى البائع ، والمعنى أن تلف المبيع قبل أن يقبضه المشتري فضمانه على البائع ، وإن قبضه المشتري وتركه وديعة عند البائع فحكمه حكم الوديعة فيصدق بلا يمين في تلفه إلا أن يتهم فيستحلف ، ولأَصِحَّ كما يضمن بالتعدي .

انظر : « شرح الإرشاد » (2/ 222) ، « فتح الجواد » (5/ 2) .

أحكام الصَّرَف

وَيُسْتَرَطُّ فِي الصَّرَفِ الْمُنَاجَزَةُ⁽¹⁾ وَإِنْ اخْتَلَفَ الْجِنْسُ ، وَالْمُمَاطَلَةُ فِي الْجِنْسِ مُرَاطَلَةٌ⁽²⁾ أَوْ بَصْنَجَةٌ⁽³⁾ وَتُمْنَعُ فِيهِ الْحَوَالَةُ⁽⁴⁾ وَالْحَمَالَةُ⁽⁵⁾ وَالرَّهْنُ وَالْخِيَارُ جَيِّدُ الْجِنْسِ وَرَدِّيُّهُ وَتَبْرُهُ وَمَضْرُوبُهُ وَصَحِيحُهُ وَمَكْسُورُهُ سَوَاءٌ⁽⁶⁾ .

المقاصات وشروطها

وَيَجُوزُ تَطَارُحُ⁽⁷⁾ مَا فِي ذِمَّتَيْهِمَا صَرَفًا بِشَرْطِ حُلُولِهِمَا وَتَمَاطُلِهِمَا وَاقْتِضَاءُ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ بِشَرْطِ الْحُلُولِ وَقَبْضِ الْجَمِيعِ فِي الْفَوْرِ .

بيع الحلِيِّ جُزَافًا

وَبَيْعُ الْحَلِيِّ جُزَافًا⁽⁸⁾ بِخِلَافِ جِنْسِيهِ ، كَتَرَابِ الْمَعَادِنِ لَا الدَّرَاهِمِ

(1) المناجزة : أى التّعجيل بأن يكون يدا بيد .

(2) المُرَاطَلَةُ : بيع الذهب بالذهب موازنة يُقَالُ رَاطِلٌ ذَهَبًا بِذَهَبٍ ، وقال الباجي : هى مبادلة أحدهما بالآخر وزنًا بوزن . انظر : « المغرب » ص 190 ، « شرح حدود ابن عرفة » ص 245 ، « المنتقى » (4 / 276) .

(3) صنجة : أو سَنَجَةٌ بالسّين وهو أفصح ، والمقصود بها سَنَجَةُ الميزان . انظر : « المصباح المنير » (1 / 291) .

(4) الحوالة : مأخوذة من التحويل ، وهو النقل من مكان إلى مكان فهو نقل الدين من ذمّة إلى أخرى فيقتضى فراغ الأولى عنه وثبوته فى الثانية . انظر : « طلبه الطلبة » ص 140 ، « المغرب » ص 134 .

(5) الْحَمَالَةُ : قال ابن عرفة : هو التزام دين لا يُسْقِطُهُ أو طلب من هو عليه لمن هو له . انظر : « شرح حدود ابن عرفة » ص 319 .

(6) سواء : يعنى لا يجوز فيه التفاضل فى صرفة بجنسه كما لا يجوز فيه التأخير ، بل وجب فيه المناجزة والمماثلة . انظر : « شرح الإرشاد » (2 / 225) .

(7) يجوز تَطَارُحُ : يعنى يجوز قضاء ما فى الذمة بمثله إذا كملت الشروط الآتية .

(8) جُزَافًا : ما جهل قدره أو وزنه أو كيله ، وقال بعضهم : هو المبيع من غير وزن ولا كيل ولا عدّ سواء من جنس ما يوزن أو يُكَال أم لا ، والأصل فيه المنع لكن الشارع أجازة للضرورة والمشقة ، ونص مالك أنه لا يجوز بيع الذهب والفضة جزافًا ما دامت مسكوكة ، أما القطعة من الذهب أو الفضة فجائز . انظر : « شرح الإرشاد » (2 / 227) ، « التاج والإكليل » (6 / 100) ، « المنتقى » (4 / 267) ، « المدونة » (3 / 31) .

وَالدَّنَائِيرَ وَإِبْدَالُ النَّاقِصِ بِالْوَازِنِ مَعْرُوفًا ⁽¹⁾ لَا صَرَفًا ، فَإِنْ وَجَدَ أَحَدُهُمَا زَائِفًا ⁽²⁾ فَرَضِيَ وَإِلَّا بَطَلَ ⁽³⁾ إِلَّا أَنْ يُسَمِّيَا لِكُلِّ دِينَارٍ ثَمَنًا فَيَبْطُلَ فِيهِ .

فَإِنْ زَادَ الْمَزْدُودُ عَلَيْهِ ⁽⁴⁾ فَفِي ثَانٍ ، وَقِيلَ : يَبْطُلُ فِيمَا قَابَلَ الزَّائِفَ فَقَطْ لَا بَيْعُهُمَا بِأَحَدِهِمَا وَلَا أَعْلَى وَأَدْنَى بِدَيْنَارَيْنِ وَسَطًا وَلَا دِرْهَمَ وَصَاعٍ بِدِرْهَمَيْنِ أَوْ صَاعَيْنِ ، وَلَا يُضَمُّ إِلَى أَحَدِهِمَا غَيْرُهُ إِلَّا أَنْ يَعْجَزَ يَسِيرًا وَلَا كُسُورَ لَهُمْ وَلَا يُمَكِّنُ كَسْرَ السُّكَّةِ ⁽⁵⁾ ، فَيَدْفَعُ عَوَضَهُ عَرْضًا .

وَمَنْ ثَبَتَ فِي ذِمَّتِهِ نَقْدٌ مُعَيَّنٌ فَبَطَلَ التَّعَامُلُ بِهِ لَزِمَهُ مِثْلُهُ ، فَإِنْ عُذِمَ فَقِيمَتُهُ ، وَمَنْ دَفَعَ دِرْهَمًا لِيَأْخُذَ بِبَعْضِهِ سِلْعَةً وَيَأْخُذَ بَاقِيَهُ جَازَ فِي نِصْفِهِ فِدُونُهُ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ كَسْرُهُ ، فَإِنْ كَانَ يُتَعَامَلُ بِالْفُلُوسِ فَالْأُولَى التَّنْزُهُ ⁽⁶⁾ ، وَالْمَنْصُوصُ كَرَاهَةُ التَّفَاضُلِ وَالنِّسَاءِ فِي الْفُلُوسِ ⁽⁷⁾ .

أحكام ربا المطعومات

فَضْلٌ : يَحْرُمُ الرِّبَا ⁽⁸⁾ فِي جَمِيعِ الْمَطْعُومَاتِ ⁽⁹⁾ حَتَّى الْمِلْحِ

(1) معروفًا : يعنى يجوز مبادلة الناقص بالوازن إن كان على وجه المعروف ، ولا خلاف في المذهب أنه يجوز في الثلاثة فما دونها ، ويمتنع في الستة فصاعدًا .

انظر : «التفريع» (2/156) ، «فتح الجوّاد» (2/7) ، «شرح الإرشاد» (2/227) .

(2) زائفاً : ناقصاً .

(3) وإلا : إن لم يرض ، بطل : يعنى الصرف جميعه .

(4) المردود عليه : يعنى الزائيف المضروف . (5) السُّكَّة : هى النقوشة .

(6) التَّنْزُهُ : أى التباعده بهذه المعاملة .

(7) قال الجلاب : ويكره صرفُ الفلوس إلى أجلٍ وَيَبْعُ بَعْضُهَا بَبَعْضٍ متفاضلاً حين كان يتعاملُ بها .

قال الزُّكْرَكِيُّ : وأما في وقتنا هذا فإنها كالْعُرُوضِ وسائر السِّلَعِ .

انظر : «فتح الجوّاد» (2/11) ، «التفريع» (2/158) .

(8) الرِّبَا : لغة : الزيادة ، وربا الشيء يربو إذا زاد ، وقد أجمع المسلمون على تحريمه ، وعلى أنه من

كباير الذنوب ، وقال ابن رشد : فمن استحلَّ الرِّبَا فهو كافر حلال الدم .

انظر : «المقدمات» (3/16 - 21) ، «تفسير القرطبي» (3/364) ، «المغرب» ص 182 .

(9) المطعومات : فتدخل الفواكه والخضر والبقول ، والحبوب ونحو ذلك .

وَالْأَبَازِيرِ⁽¹⁾ إِلَّا مَا يَتَدَاوَى بِهِ كَالصَّبْرِ⁽²⁾ وَالسَّقْمُونِيَا⁽³⁾ وَنَحْوِهِمَا .

وَيُشْتَرَطُ فِي بَيْعِ بَعْضِ مِنَ التَّمَاثِلِ وَالتَّنَاجُزِ مَا تَقَدَّمَ فِي النَّقْدِ ،
وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمَاءَ لَيْسَ رِبَوِيًّا ، قَالِبُرٌ وَالشَّعِيرُ وَالسُّلْتُ جِنْسٌ كَالْقَطَانِي ،
وَالْتَّوَابِلِ وَالدُّخْنِ وَالذُّرَّةِ وَالْأُرْزُ أَجْنَسٌ .

وَالْتَّمَرُ جِنْسٌ [كَالزَّيْبِ]⁽⁴⁾ ، وَلُحُومٌ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ جِنْسٌ إِنْ سَيَّهَا
وَوَحْشِيَّهَا كَالطَّيْرِ وَدَوَابِّ الْمَاءِ ، وَالْجَرَادُ⁽⁵⁾ جِنْسٌ ، وَالْأَخْبَازُ كُلُّهَا جِنْسٌ
كَالْأَلْبَانِ وَالْخُلُولِ⁽⁶⁾ ، وَالزُّيُوثُ أَجْنَسٌ كَأَصُولِهَا .

وَيَجُوزُ التَّفَاضُلُ فِي الْبُقُولِ إِلَّا الْبَصَلَ ، وَالْمَشْهُورُ مَنَعُ الدَّقِيقِ بِالدَّقِيقِ
مُتَّفَاضِلًا ، وَجَوَازُهُ مُتَمَاثِلًا وَزَنًا لَا كَيْلًا ، وَيُعْتَبَرُ التَّمَاثِلُ بِمِيعَارِ الشَّرْعِ ،
كَالْمِكَيَالِ وَالْمِيزَانِ ، وَيَجُوزُ قِسْمَةُ الْخُبْزِ وَاللَّحْمِ تَحَرِّيًّا عِنْدَ تَعَدُّرِ
الْمِيزَانِ ، وَيُسْنَهُمْ⁽⁷⁾ عَلَيْهِ .

وَيَجُوزُ بَيْعُ الْمَطْعُومَاتِ كَيْلًا أَوْ وَزَنًا وَجُزْأًا لَا مِلءَ غَرَارَةٍ⁽⁸⁾ فَارِعَةٍ
حَبًّا أَوْ قَارُورَةٍ زَيْتًا بِخِلَافِهَا مَمْلُوءَةً⁽⁹⁾ ، وَمَنْ مَلَكَ طَعَامًا كَيْلًا أَوْ وَزَنًا
بِمُعَاوَضَةٍ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُعَاوِضَ عَلَيْهِ قَبْلَ قَبْضِهِ⁽¹⁰⁾ ، وَيَجُوزُ هِبَتُهُ وَصَدَقَتُهُ

(1) الْأَبَازِيرُ : أى التوابل . انظر : « المغرب » ص 42 ، « مواهب الجليل » (354/4) .

(2) الصَّبْرُ : الدواء المر ، بكسر الباء وسكونها للتخفيف . انظر : « المصباح المنير » (332/1) .

(3) السَّقْمُونِيَا : دواء مُسَهِّلٌ . انظر : « شرح التلويح » (81/2) ، « المنشور في القواعد الفقهية » (358/2) .

(4) ساقط من « ط » ، ومثبت في « خ » .

(5) الجراد : قشريات الماء المعروف التى يتغذى عليها الناس .

(6) الخُلُولُ : جمع خل ، كخل العنب وخل التمر . انظر : « فتح الجَوَاد » (15/2) .

(7) وَيُسْنَهُمْ عَلَيْهِ : أى يُفَرِّغُ عَلَيْهِ .

(8) غَرَارَةٌ : هى وعاء من صوفٍ أو شعرٍ لِيَقْلُ التَّنُّنِ وما أشبهه . انظر : « طلبة الطلبة » ص 110 .

(9) قال ابن الموزان : بيع مِلءٍ غَرَارَةٍ قبل ملئها لَا يَجُوزُ ، وَأَجَازُهُ أَشْهَبُ ، وَقَوْلُهُ : (بِخِلَافِهَا مَمْلُوءَةٌ) :

كَأَن يَقُولُ الْمُشْتَرِي : اشترِ لِي ما حلت هذه الغرارة بثلثين معينين ، فشرأوها جائز إذا كانت مملوءة .

انظر : « التاج والإكليل » (104/6) ، « فتح الجَوَاد » (17/2) .

(10) قبل قبضه : لأن بيع الطعام قبل قبضه لَا يَجُوزُ قبل أن يستوفيه إذا كان شراؤه ذلك على وزن أو

كيلٍ أو عد عدد بخلاف الجُزَاف . انظر : « الرسالة » ص 142 ، مع « التمر الدانى » ص 419 .

وَقَرَضُهُ وَدَفَعُهُ بَدَلَ مُقْتَرَضٍ ⁽¹⁾ كَالْإِقَالَةِ ⁽²⁾ وَالشَّرَكَةِ وَالتَّوْلِيَةِ ⁽³⁾ بِمِثْلِ الثَّمَنِ ، وَصَفَهُ عَقْدُهُ كَالْمُورُوثِ بَعْدَ اسْتِيفَائِهِ ، وَمُسْتَتْنَى مَعْلُومٍ ⁽⁴⁾ مِنْ ثَمَرَةٍ ، وَيُنْزَلُ مَنْ صَارَ إِلَيْهِ مَنْزِلَةُ الْمُتَنَقِّلِ عَنْهُ .

وَيَجُوزُ بَيْعُ الْمُبْتَاعِ جُزْأًا قَبْلَ نَقْلِهِ ⁽⁵⁾ ، وَمَا كَانَتْ آحَادُهُ ⁽⁶⁾ مَقْصُودَةً فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ جُزْأًا ، بِخِلَافِ الْمَقْصُودِ جُمْلَةً بِشَرْطِ جَهْلِهَا بِكَمِّيَّتِهِ ، فَمَا عَلِمَهُ الْبَائِعُ فَكَتَمَهُ ثَبَتَ الْخِيَارُ ، فَإِنْ أَخْبَرَهُ فَصَدَّقَهُ ثُمَّ وَجَدَ نَقْصًا ، فَإِنْ كَانَ يَسِيرًا فَلَا مَقَالَ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا وَثَبَتَ فَلَهُ الرُّجُوعُ ، وَاشْتِرَاطُ عَدَمِ إِخْبَارِهِ مُبْطِلٌ ⁽⁷⁾ .

بيع المزابنة

فَصْلٌ : لَا تَجُوزُ الْمَزَابَنَةُ : وَهِيَ بَيْعُ مَجْهُولٍ بِمَجْهُولٍ أَوْ مَعْلُومٍ مِنْ جِنْسٍ وَمِنْهَا رَطْبُ كُلِّ جِنْسٍ بِبَابِيسِهِ وَحَبٌّ بِدُھْنِهِ ، وَلَبَنٌ بِجُبْنٍ أَوْ زُبْدٌ وَسَمْنٌ إِلَّا الْمَخِيضَ ⁽⁸⁾ وَلَبَنَ الْإِبِلِ وَدَفِيقٌ بِعَجِينٍ وَحَيَوَانٌ بِلَحْمٍ مِنْ جِنْسِهِ وَطَرِيٌّ

(1) لأن جميع هذه التصرفات ليست ببيع .

(2) الإقالة : ترك المبيع لبايعه بضمنه . قاله ابن عرفة . انظر : « شرح حدود » ص (279) .

(3) التولية : هي تعيين مُشْتَرٍ ما اشتراه لغير بايعه بضمنه ، وهي في الطعام غير جزاف قبل كيِّله رخصة وشرطها كون الثمن عيناً . انظر : « شرح الحدود » ص (280) ، « شرح الحرشي » (167/5) .

(4) في نسخة « فتح الجوّاد » (18/2) : كيل معلوم ، وليست في « خ » أو « ط » ، وفُسرَها فقال : منع مالك بيع مستثنى كيل من ثمر حائطه قبل قبضه ، بخلاف رواية ابن القاسم عنه أن ذلك جائز ، قال ابن رشد : وهو الأظهر بناءً على أنه مُبْتَقَى على ملك البائع . انظر : « شرح الكشناوى » (240/2) .

(5) يعني أنه يجوز بيع الشيء المشتري جزأً قبل نقله عن محل الشراء ؛ لأنه بالعقد دخل في ضمان المبتاع فيجوز له بيعه قبل نقله على المشهور ، بخلاف المكيل أو الموزون فلا يجوز بيعه قبل قبضه . انظر : « شرح الإرشاد » (241/2) .

(6) آحاده : يعني أحاد المبيع .

(7) اشتراط عدم إخباره مبطل : كأن يقول الرَّجُلُ : قد عَلِمْتُ وزنه وكيله ، ولكن لا أخبرك ، فاشترى فإن ذلك مبطل لهذا البيع . انظر : « فتح الجوّاد » (20/2) ، « شرح الإرشاد » (242/2) .

(8) المخيض : ما يُمَخَضَرُ بالقرية ، والمضروب ما يُضْرَبُ بالماء لإخراج زبده .

انظر : « شرح الحرشي » (61/5) .

حُوتٍ بِمَالِحٍ إِلَّا مَا نَقَلْتُهُ صَنْعَةً كَالْمَطْبُوحِ بِالنَّيِّ⁽¹⁾ ، وَحِنْطَةٍ مَقْلُوءَةٍ بِنَيْئَةٍ
أَوْ سَوِيْقٍ⁽²⁾ أَوْ عَجِينٍ بِحُبْزٍ .

البيع المنهى عنها

وَالْمَلَامَسَةُ⁽³⁾ لُزُومُهُ بِاللَّمْسِ ، وَالْمُنَابَذَةُ : وَهِيَ لُزُومُهُ بِالنَّبَذِ⁽⁴⁾ ، وَبَيْعُ
الْحَصَاةِ وَهُوَ : لُزُومُهُ بِسُقُوطِهَا مِنْ يَدِهِ أَوْ فِيمَا تَسْقُطُ عَلَيْهِ ، وَبَيْعَتَانِ فِي بَيْعَةٍ
وَاحِدَةٍ وَهُوَ : لُزُومُهُ بِأَحَدِ الثَّمَنَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ فِي ثَمَمٍ وَاحِدٍ ، أَوْ أَحَدِ
مُثَمَمَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ بِثَمَمٍ وَاحِدٍ ، وَذَيْنِ بِلَدَيْنِ⁽⁵⁾ ، وَبَيْعٌ وَشَرَطٌ مُنَاقِضٌ⁽⁶⁾ ،
وَبَيْعٌ وَسَلْفٌ⁽⁷⁾ ، فَإِنْ رَدَّ السَّلْفُ قَبْلَ فُسْخِهِ مَضَى .

(1) يعنى أن هذه الأشياء لا يجوز منها رطب يبابسه لا متماثلاً ولا متفاضلاً ، ولا جنساً منها يجنس متفاضلاً للمزابة ما لم تنقله عن أصله صنعة معتبرة فيجوز التفاضل في الجنس يداً بيد .
انظر : « شرح الإرشاد » (244/2) .

(2) سويق : ما يُعْمَلُ من الحنطة والشعير . انظر : « المصباح المنير » (296/1) .

(3) الملامسة : قال مالك : هى أن يلمس الرجل الثوب ولا يَنْشُرُهُ ولا يَتَبَيَّنَ ما فيه أو يبتاعه ليلاً وهو لا يعلم ما فيه ، والمناذة : أن يندب الرجل إلى الرجل ثوبه ويندب الآخر إليه ثوبه على غير تأمل منهما ، ويقول كل واحد لصاحبه : هذا بهذا ، فهذا الذى نُهَى عنه .
انظر : « المنتقى » (44/5) ، « المدونة » (253/3 ، 254) .

(4) قال الإمام الباجي : سبب النهي لأنه لا حظ له من النظر والمعرفة لصفاته إلا لمسه ، أو أن يكون بيد صاحبه حتى يَنْبِذَهُ واللمس لا يَعْرِفُ به المبتاع ما يحتاج إلى معرفته من صفات المبيع الذى يختلف ثمنه باختلافها ويتفاوت ، ومعنى ذلك أن البيع انعقد على هذا الشرط ، أما لو أمكنه البائع من تقلبيه والنظر إليه ، ولم يشترط عليه الامتناع من ذلك فافتنع المبتاع بلمسه ، فإنه لا يكون بيع ملامسة ولا يمنع ذلك صحة العقد .
انظر : « المنتقى » (44/5) .

(5) ذَيْنِ بِلَدَيْنِ : حقيقة بيع شيء في ذمة بشيء من ذمة أخرى غير سابقٍ تَقَرَّرَ أحدهما على الآخر ، وهو معنى قولهم : ابتداء الذَيْنِ بالذَيْنِ .
انظر : « فتح الجوّاد » (24/2) .

(6) شرط مناقض : يعنى لقصود البيع كأن يشترط عليه ألا يبيع ما اشتراه منه ، أو لا يركبه - إن كانت دابة - أو لا يسكنه إذا كان عقاراً ونحو ذلك .

انظر : « شرح الإرشاد » (246/2) ، « شرح الخرشبي » (80/5) .

(7) بيع وسلف : وهو مما نُهَى عنه ؛ لأنه لا يجوز لأحد المتبايعين أن يشترط على صاحبه سلفاً ؛ لأن اشتراط السلف عند البيع يُخِلُّ بالثمن . انظر : « المصادر السابقة » .

وَبَيْعُ الْعُرْبَانِ وَهُوَ دَفْعُ بَعْضِ الثَّمَنِ عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتِمَّ الْبَيْعُ لَمْ يَرْجَعْ بِهِ ، وَالنَّجْشُ : وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ ⁽¹⁾ لِيَعْرِ غَيْرَهُ .

وَالسَّوْمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ : بَعْدَ الرُّكُونِ إِلَى الْأَوَّلِ ⁽²⁾ ، وَالسَّاجُ ⁽³⁾ مُدْرَجًا وَالثَّوْبُ مَطْوِيًا بِخِلَافِ أَعْدَالِ الْبُرِّ ⁽⁴⁾ عَلَى الْبُرْنَامِجِ ⁽⁵⁾ .

بيع الغرر

وَلَا بَيْعُ الْغَرَرِ : وَهُوَ مَا يَتَعَذَّرُ تَسْلِيمُهُ أَوْ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ كَالْمُشْرِفِ ⁽⁶⁾ وَلَا مَجْهُوْلُ كَشَاةٍ مِنْ شَيْءٍ ، وَعَبْدٌ مِنْ عَبِيدِهِ ، وَلَحْمٌ فِي جَلْدِهِ وَحَبٌّ فِي سُنْبُلِهِ أَوْ مُخْتَلِطٌ بَيْنِهِ ⁽⁷⁾ ، وَيَجُوزُ أَذْرَعٌ مِنْ ثَوْبٍ أَوْ قَفِيرٌ ⁽⁸⁾ مِنْ صُبْرَةٍ ⁽⁹⁾ مُعَيَّنَةٍ .

(1) يزيد : يعنى فى السلعة ليعر غيرہ ، ولا رغبة له فى شرائها . انظر : « فتح الجوّاد » (25/2) .
(2) بعد الرُّكُونِ : يعنى التراضى بين البائع والمشتري ولذلك صورتان : الأولى : أن يتفق المتبايعان على بيع السلعة ويتراضيا عليه مبدئياً ، فيأتى رجل آخر فيساوم المالك بسعر أكثر من السعر الذى رضى به ، والثانية : أن يرضى المشتري بالبيع مبدئياً ، فيجىء إليه آخر ويقول له : رده عليه وأنا أبيعك أحسن منه ، أو أعطيك بثمان أقل . انظر : « شرح الإرشاد » (249/2) ، « المنتقى » (100/5) ، « الفرائد الدواني » (108/2) ، « حاشية العدوى » (189/2) .

(3) السَّاجُ : يعنى الثوب المدرج فى جرابه كالسَّاج ، وما أشبهه ممّا يصان بغلاف أو جراب يكون فيه ، وقال عياض : السَّاجُ المُدْرَجُ : الطيلسان المطوي ، ومحل النهى إذا امتنع البائع من نشره أو وصفه بصفته ، وألزم شراءه على ما هو عليه .

انظر : « الموطأ مع المنتقى » (44/5) ، « المدونة » (254/3) ، « التاج والإكليل » (115/6) .
(4) البُرُّ : الثياب ، وقيل : هو متاع البيع من الثياب خاصة . انظر : « اللسان » (311/5) .
(5) البرنامج : كلمة فارسية ، والمراد بها الصفة المكتتبه لما فى العدل . قال العدوى : والظاهر أنه أراد الدفتر فى اصطلاح زماننا . انظر : « حاشية العدوى » (385/3) ، « إيضاح المعاني » ص 149 مع الرسالة لمقیده .
(6) المُشْرِفُ : يعنى ما لا ترجى سلامته ولا ينتفع به بعد الشراء وذلك كالمريض المُشْرِفِ على الموت . انظر : « فتح الجوّاد » (17/2) .

(7) قال عياض : الحب إذا اختلط فى قشّه وكُرس بعضه على بعض لا يجوز بيعه .

انظر : « فتح الجوّاد » (27/2) .

(8) قفيز : مكبال وجنعه قُفْرَانُ . انظر : « المغرب » ص 391 .

(9) الصُّبْرَةُ : ما جُمِعَ من الطعام بلا كَيْل ولا وزن بعضه فوق بعض . قال ابن الأثير : هو الطعام المجتمع كالكومة . انظر : « النهاية » (9/3) ، « اللسان » (441/4) .

وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٍ لِبَادٍ⁽¹⁾ بِخِلَافِ شِرَائِهِ ، وَلَا يَتَلَقَّى الْأَفْوِيَاءُ الرَّكْبَ⁽²⁾ لِيَخْتَصُّوا بِشِرَاءِ مَا جَلْبُوهُ ، وَيُخَيَّرُ أَهْلُ الْبَلَدِ فِي مُشَارَكَتِهِمْ ، وَفِي فُسْخِهَا خِلَافٌ⁽³⁾ .

بيع العينة

وَتُمْنَعُ الْعِيْنَةُ⁽⁴⁾ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ اشْتَرِ لِي مِنْ مَالِكَ بَعْشَرَةَ وَهِيَ لِي بِأَثْنِي عَشَرَ إِلَى أَجَلٍ كَذَا ، فَإِنْ فَاتَتْ فِي يَدِهِ لَزَمَهُ مَا اشْتَرَيْتَ بِهِ ، وَسَقَطَ الرَّائِدُ وَالْأَجَلُ .

وَمَنْ بَاعَ سِلْعَةً إِلَى أَجَلٍ لَمْ يَجْزْ لَهُ شِرَاؤها بِأَقَلِّ مِنَ الثَّمَنِ ، نَقْدًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ أَذْنَى ، أَوْ بِأَكْثَرَ إِلَى أَبْعَدَ ، بِخِلَافِهِ بِمِثْلِهِ أَوْ أَكْثَرَ نَقْدًا .

البيع الممنوعة

وَيُمْنَعُ الْبَيْعُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَا بَيْنَ النَّدَاءِ وَانْقِضَائِهِ مِمَّنْ تَلَزَّمَهُ ، وَبِيعُ

(1) الحاضر: أهل الحضر والمدن، لباء: ساكن البادية أو القرى، وقيل: لكل وارد على مكان وإن كان من مدينة، وعلة النهي تركهم يبيعون للناس برخص فينتفع الناس منهم، فإذا كانوا عارفين بالأسعار فإنه لا فرق حيثئذ من أن يبيعوا بأنفسهم وبين أن يبيع لهم السماسرة، وقيل: لا يجوز مطلقاً. انظر: «شرح الإرشاد» (254/2)، «فتح الجواد» (27/2)، «التمهيد» (187/18)، «القوانين الفقهية» ص 171 .
(2) وذلك بأن يعدل أهل القوة والنفوذ إلى السلعة فيستقبلونها، فتحصل لهم دون غيرهم من أهل السوق ممن لا قدرة له على مشاركتهم كما في «فتح الجواد» (28/2)، قلت: وفي ذلك إشارة إلى منع الاحتكار الذي سبق فيه التشريع الإسلامي غيره من القوانين الوضعية المعاصرة .
(3) الأظهر الفسخ .

(4) العينة: من العون؛ لأن البائع يستعين بالمشتري على تحصيل مقاصده، وشرعاً: شراء من طلبت منه سلعة وليست عنده لبيعها للطالب بريح، فإن لم يراضيا على ثمن فجائز، إلا أن قال: اشتراها بعشرة نقداً، وأشترتها بأثني عشر إلى أجل، قال ابن جزي: العينة هو أن يظهرها فعل ما يجوز ليتوصلا به إلى ما لا يجوز، فيمنع سداً للذرائع .

انظر: «مواهب الجليل» (404/4)، «المنتقى» (71/5)، «تبيين المسالك» (371/3)، «شرح الكشناوي» (256/2)، «الذخيرة» (16/5)، (17) .

الْمَلَأَهِىَ وَالْآلَاتِ الْقِمَارِ وَأَعْيَانِ النَّجَسِ وَمَا لَا مَنَفَعَةَ فِيهِ أَوْ فِيهِ ضَرَرٌ مِنَ الْحُشَّاشِ⁽¹⁾ وَالْحَيَوَانَاتِ بِخِلَافِ الْهَرِّ ، وَفِي الْكَلْبِ خِلَافٌ⁽²⁾ .

وَيُمنَعُ الْكَافِرُ شِرَاءَ الْمُضْحَفِ أَوْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ وَيُجْبَرُ عَلَى إِزَالَةِ مِلْكِهِ عَنْهُ ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ أُمَةٍ وَوَلَدِهَا وَلَوْ مُسَبِّةً أَوْ مِنْ زِنًا ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهَا إِنَّهُ وَلَدُهَا ، قِيلَ : إِلَى الْإِثْغَارِ⁽³⁾ وَقِيلَ : إِلَى الْبُلُوغِ .

الكلام على الثمن والمُثْمَن

فَصْلٌ : الثَّمَنُ : أَحَدُ الْعَوَظِينَ فَيُشْتَرَطُ نَفْيُ الْغَرَرِ وَالْجَهَالَةِ عَنْهُ كَالْآخِرِ⁽⁴⁾ وَيَلْزَمُ بِإِطْلَاقِهِ⁽⁵⁾ نَقْدُ الْبَلَدِ ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فَالْغَالِبُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَزِمَهُ تَعْيِينُهُ ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي جَنْسِهِ تَحَالَفَا وَتَفَاسَخَا⁽⁶⁾ ، وَأَيُّهُمَا نَكَلَ لَزِمَهُ مَا ادَّعَاهُ الْآخَرُ أَوْ فِي قَدْرِهِ كَذَلِكَ مَا لَمْ يَفْتِ الْمَبِيعُ بِيَدِ الْمُشْتَرِي فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ، وَإِنْ نَكَلَا تَرَادَا⁽⁷⁾ ، وَقِيلَ : يَلْزَمُ مَا ادَّعَاهُ الْبَائِعُ .

(1) الحشاش : كعقرب ونحوه .

(2) شُهِرَ الْقَوْلُ بِالْمَنْعِ فِي الْكَلْبِ الْمَأْذُونِ فِي اتِّخَاذِهِ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ رَشْدٍ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَابْنِ الْقَاسِمِ ، وَشَهَرَهُ ابْنُ رَشْدٍ وَغَيْرُهُ ، وَالْمَنْعُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَأْذُونٍ فِي اتِّخَاذِهِ .

انظر : «مواهب الجليل» (4/ 267) ، «شرح الخرشى» (5/ 16) ، «الفواكه الدواني» (2/ 94) ، «جامع الأمهات» ص 349 ، «الاستذكار» (6/ 430) .

(3) قَالَ فِي «فَتْحِ الْجَوَادِ» (2/ 32) : وَهُوَ الْأَصَحُّ .

(4) كَالْآخِرِ : الْمُرَادُ بِهِ : هُوَ الْمُثْمَنُ الَّذِي هُوَ أَحَدُ الْعَوَظِينَ ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ يَشْتَرَطُ الثَّمَنُ وَالْمُثْمَنُ نَفْيُ الْغَرَرِ وَنَفْيُ الْجَهَالَةِ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . انظر : «شرح الكشناوى» (2/ 265) .

(5) بِإِطْلَاقِهِ : يَعْنِي إِذَا وَقَعَ الْبَيْعُ بَيْنَ الْمَتَابِعِينَ وَلَمْ يَذْكُرَا النِّقْدَ الْمَضْرُوبَ ، فَالْعَبْرَةُ بِنَقْدِ الْبَلَدِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْبَيْعُ ، فَإِنْ كَانَتْ فِيهَا أَنْوَاعٌ كُلُّهَا تَرُوجُ وَيُتَعَامَلُ بِهَا فَالْعَبْرَةُ حِينَئِذٍ بِالْغَالِبِ تَعَامُلًا ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَزِمَ عَلَيْهِمَا الْبَيَانُ .

انظر : «شرح الكشناوى» (2/ 266) ، «فتح الجواد» (2/ 33) .

(6) تَحَالَفَا وَتَفَاسَخَا : أَيْ حَنَفَ كُلٌّ عَلَى نَفْيِ دَعْوَى الْآخَرِ وَتَحْقِيقِ دَعْوَى نَفْسِهِ وَفُسِّخَ الْبَيْعُ .

(7) تَرَادَا : يَعْنِي الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي تَفَاسَخَا وَتَرَاجَعَا فَيُرَدُّ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ السَّلْعَةُ إِنْ لَمْ يَفْتِ فَيُرَدُّ قِيمَتُهَا إِنْ فَاتَتْ مَعْتَبَرَةً يَوْمَ بَيْعِهَا . انظر : «فتح الجواد» (2/ 34) .

وَأِنْ اِخْتَلَفَا فِي صِفَةِ الْعَقْدِ فَفِي الْخِيَارِ قَوْلٌ مُنْكَرُهُ ، وَفِي الصَّحَّةِ قَوْلٌ مُدْعِيهَا ، وَفِي التَّأْجِيلِ يُرْجَعُ إِلَى عُرْفِ الْمَبِيعِ .

وَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ ، وَالْفَاسِدُ لَا يَنْقُلُ الْمَلِكَ فَإِنْ قَاتَ بَيْدَ الْمُشْتَرَى ضَمِنَ الْمِثْلَى بِمِثْلِهِ ، وَالْمَقْوَمَ بِقِيمَتِهِ ، وَلَا يَلْزَمُهُ رَدُّ غَلَّتِهِ .

ما يتعلق بالعقار

فَصْلٌ : يَتَّبِعُ الْعَقَارَ كُلُّ مَا هُوَ ثَابِتٌ مِنْ مَرَافِقِهِ كَالْأَبْوَابِ وَالسَّلَالِمِ الْمُؤَبَّدَةِ⁽¹⁾ وَالْأَخْصَاصِ⁽²⁾ وَالْمِيَازِبِ⁽³⁾ لَا مَنَقُولٌ إِلَّا الْمَفَاتِيحُ⁽⁴⁾ ، وَالرَّقِيقَ ثِيَابُهُ الْمُعْتَادَةُ لَا مَالُهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ ، وَيَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ جِلْدِ الشَّاةِ وَأَكَارِعِهَا⁽⁵⁾ وَسَوَاقِطِهَا⁽⁶⁾ مَا لَمْ تَكْثُرْ قِيمَتُهَا وَأَرْطَالُ مَعْلُومَةٍ لَا تَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ وَرُكُوبُ الدَّابَّةِ إِلَى مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ وَسُكْنَى شَهْرٍ أَوْ نَحْوِهِ .

بيع المُمَيَّز والفضولى وغير المأذون له

فَصْلٌ : يَصِحُّ بَيْعُ مُمَيَّزٍ⁽⁷⁾ مَوْقُوفًا عَلَى إِجَازَةٍ وَلَيْتِهِ ، وَبَيْعُ

(1) المؤبدة : المثبتة سواء كانت حجراً أو خشباً .

(2) الأخصاص : جمع خُصَصَ بَيْتٌ مِنْ شَجَرٍ أَوْ قَصَبٍ ، وَقِيلَ : الْخُصُّ : الْبَيْتُ الَّذِي يَسْقِفُ عَلَيْهِ بَحْشَةٌ وَنَحْوُهَا . انظر : « اللسان » (26 / 7) .

(3) ميازيب : جمع ميزاب ، مِنْ وَزَبَ الْمَاءُ إِذَا سَالَ .

انظر : « المصباح المنير » (13 / 1) ، « المغرب » ص 23 .

(4) يعنى لا يتناول العقد الأشياء المنقولة إِلَّا مَا لَا بَدَّ مِنْهُ كَالْمَفَاتِيحِ الَّتِي يَفْتَحُ بِهَا الْأَبْوَابَ ، فَإِنْ الْعَقْدُ يَتَنَاوَلُهَا وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْهَا . انظر : « شرح الكشاف » (271 / 2) .

(5) أكارعها : الأكارع قوائم الدَّابَّةِ .

(6) سواقطها : قَالَ الْخَطَّابُ : السَّاقَطُ هُوَ الرَّأْسُ وَالْأَكَارِعُ ، وَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْكَرْشُ وَالْفَوَادُ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ « المدونة » أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَنْفَى الْبَطْنُ أَوْ الْكَبِدُ .

انظر : « مواهب الجليل » (283 / 4) ، « شرح الخرشى » (26 / 5) .

(7) مُمَيَّزٌ : الصَّبِيُّ الْمُمَيَّزُ هُوَ الَّذِي يَفْهَمُ الْخَطَّابَ وَيُرَدُّ الْجَوَابَ ، وَلَا يَنْضَبُ ذَلِكَ بِسِنٍ ، بَلْ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَفْهَامِ قَالَهُ ابْنُ فَرَحُونَ ، وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ : يَفْهَمُ الْخَطَّابَ ، وَيُرَدُّ الْجَوَابَ أَنَّهُ إِذَا كَلَّمَ بِشَيْءٍ مِنْ مَقَاصِدِ الْعُقْلَاءِ فَهَمَهُ وَأَحْسَنَ الْجَوَابَ عَنْهُ لَا أَنَّهُ إِذَا دُعِيَ أَجَابَ . انظر : « مواهب الجليل » (244 / 4) .

الْفُضُولَى⁽¹⁾ ، وَابْتِيَاعُهُ مَوْقُوفًا عَلَى إِجَارَةِ الْمَالِكِ ، فَإِنْ جَمَعَ مِلْكُهُ وَمِلْكُ غَيْرِهِ ، وَمِلْكُ الْغَيْرِ هُوَ الْمَقْصُودُ لَمْ يَجْزُ ، وَثَبَّتَ لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ ، وَإِلَّا لَزِمَ فِي مِلْكِهِ بِقَسْطِهِ⁽²⁾ ، وَغَيْرُ الْمَأْذُونِ⁽³⁾ عَلَى إِجَارَةِ سَيِّدِهِ ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ جَازَتْ تَصَرُّفَاتُهُ غَيْرَ مَوْقُوفَةٍ ، لَكِنْ لَيْسَ لَهُ فِعْلٌ مَا لَا مَصْلَحَةَ لِلْمَالِ فِيهِ ، وَأَجَازَ ابْنُ الْقَاسِمِ قِرَاضَهُ وَمَا آدَانَهُ⁽⁴⁾ فَهُوَ فِيمَا بِيَدِهِ وَذِمَّتِهِ لَا رَقَبَتِهِ وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ إِلَّا أَنْ يَحْمِلَهُ ، فَإِنْ عَامَلَهُ فَهُوَ أُسْوَةٌ غَرْمَائِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ انْتِزَاعُ مَالِهِ ، وَلَهُ حَجْرُهُ بَعْدَ إِذْنِهِ .

بيع الغائب

فَصْلٌ : يَجُوزُ بَيْعُ الْغَائِبِ⁽⁵⁾ عَلَى رُؤْيَا مُتَقَدِّمَةٍ فِيمَا يُؤْمَنُ تَغْيِيرُهُ⁽⁶⁾ ، وَعَلَى رُؤْيَا الْبَعْضِ ، فَإِنْ خَالَفَ الْبَاقِي ثَبَّتَ الْخِيَارُ ، وَكَالْعَسَلِ [وَنَحْوُهُ]⁽⁷⁾

(1) الْفُضُولَى : قَالَ الدَّرْدِيرُ : وَصَحَّ بَيْعُ (غَيْرِ الْمَالِكِ) لِلشَّلْعَةِ - وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْفُضُولَى - (وَلَوْ لَوْ عِلْمِ الْمُشْتَرَى) أَنَّ الْبَائِعَ لَا يَمْلِكُ الْمُبْتَاعَ ، وَهُوَ لَازِمٌ مِنْ جِهَتِهِ مُنْخَلٌّ مِنْ جِهَةِ الْمَالِكِ (وَوَقَفَ) الْبَيْعُ عَلَى رِضَاهُ مَا لَمْ يَقَعْ بِحَضْرَتِهِ وَهُوَ سَاكِتٌ فَيَكُونُ لَازِمًا مِنْ جِهَتِهِ أَيْضًا وَصَارَ الْفُضُولَى كَالْوَكِيلِ .

انظر : «الشرح الصغير» (26/3) .

(2) فِي «ط» بِفَسْخِهِ ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ «خ» وَالشُّرُوحُ .

(3) غَيْرِ الْمَأْذُونِ : يَعْنِي يَتَوَقَّفُ بَيْعُ غَيْرِ الْمَأْذُونِ عَلَى إِجَارَةِ السَّيِّدِ ، قَالَ ابْنُ رَشْدٍ : فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِيهَا جَازَ أَنْ يَتَاجَرَ بِالذَّيْنِ وَالتَّقْدِ ، وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ لَهُ فِي التَّجَارَةِ بِالذَّيْنِ لَزِمَهُ مَا دَابَنَ بِهِ فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ التَّجَارَاتِ ، وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ لَهُ فِي نَوْعٍ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ الْقَاسِمِ . انظر : «شرح الكشناوى» (275/2) .

(4) آدَانَهُ : حَمَلَهُ الْمَأْذُونُ دَيْنًا عَلَى نَفْسِهِ .

(5) بَيْعُ الْغَائِبِ : عَلَى ثَلَاثَةِ أَتْسَامٍ : أَحَدُهَا : أَنْ يَبَاعَ بِالصِّفَةِ عَلَى اللَّزْمِ ، وَجَوَازُهُ مَشْرُوطٌ بِغَيْبَتِهِ ، وَيَكْفَى غَيْبَتُهُ وَلَوْ عَنْ مَجْلِسِ الْعَقْدِ . ثَانِيهَا : أَلَّا يَبْعِدَ مَكَانَهُ جَدًّا كَخِرَاسَانَ مِنَ الْأَنْدَلُسِ ، ثَالِثُهَا : أَنْ يَكُونَ بَوْصَفٍ غَيْرِ الْبَائِعِ إِنْ اشْتَرَطَ نَقْدَ الثَّمَنِ فِيهِ وَإِلَّا جَازَ وَلَوْ بَوْصَفَهُ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرَى غَارِقًا بِمَا وَصِفَ لَهُ مَعْرِفَةً تَامَةً .

انظر : «الفواكه الدواني» (96/2) ، «شرح الكشناوى» (277/2) ، «مع مواهب الجليل» (296/4) ، «جامع الأمهات» ص 339 ، «حاشية العدوى» (225/2) ، «الاستذكار» (422/6) .

(6) يُؤْمَنُ تَغْيِيرُهُ : كَالْأَرْضِ وَالْبِنَاءِ .

(7) سَاقَطَ مِنْ «ط» .

فِي وَعَائِهِ وَمَا لَهُ صِنَوَانٌ⁽¹⁾ بِرُؤْيَيْهِ كَالْبَطِيخِ وَالرُّمَّانِ وَالْجَوْزِ وَاللُّوزِ وَنَحْوِهِ .

وَالْغَائِبُ عَلَى الصِّفَةِ فِيمَا يَغْلِبُ مُصَادَفَتُهُ⁽²⁾ عَلَيْهَا ، وَلَا يُمَكِّنُ الْإِطْلَاقُ عَلَيْهِ حَالَ الْعَقْدِ فَيَذْكُرُ مِنْهَا مَا يُمَيِّزُهُ عَنْ غَيْرِهِ ، وَتَخْتَلِفُ الْأَعْرَاضُ وَالْأُتْمَانُ بِهَا ، فَإِنْ وَافَقَ لَزِمَ وَإِلَّا ثَبَتَ لِلْمُبْتَاعِ الْخِيَارُ .

وَالْتَلَفُ⁽³⁾ قَبْلُ مَجِيئِهِ مِنَ الْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْعَقْدَ صَادَفَ الصِّفَةَ فَيَكُونُ مِنَ الْمُبْتَاعِ كَالْمَأْمُونِ تَغْيِيرُهُ ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي وُجُودِهَا حَالَ الْعَقْدِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ ، وَفِيهَا⁽⁴⁾ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي⁽⁵⁾ ، وَيُوكَلُّ الْأَعْمَى إِلَّا أَنْ يَعْرِفَ الصِّفَةَ ، وَيَجُوزُ بَيْعُ الْمُشَاعِ⁽⁶⁾ .

بيع المراجعة

فَصْلٌ : يُشْتَرَطُ فِي الْمُرَابَحَةِ⁽⁷⁾ صِدْقُ الْبَائِعِ فِي إِخْبَارِهِ وَيَلْزَمُ مِنَ الرَّبْحِ مَا يَتَّفَقَانِ عَلَيْهِ ، وَمَا لَهُ عَيْنٌ⁽⁸⁾ قَائِمٌ كَالصَّبْغِ وَالطَّرِزِ وَنَحْوِهِمَا كَرَأْسِ الْمَالِ ،

(1) في « ط » مروان ، والتصحيح من « خ » ، والصَّوَانُ ما يصون كقشر الرمان ، والجوز فلا يُشْتَرَطُ كسر بعضه ليرى ما في داخله ومن ذلك البطيخ .

انظر : « شرح الخرشى » (23 / 5) ، « حاشية الدسوقي » (3 / 24) ، « حاشية الصاوى مع الشرح الصغير » (41 / 3) .

(2) مصادفته عليها : يعنى الشيء المبيع على الصفة يكون غالباً موافقاً على الصفة التى وُصِفَتْ بِهَا .

(3) التَّلَفُ : يعنى تَلَفُهُ قَبْلَ إِتْيَانِ الْمُشْتَرِي بِهِ مِنَ الْبَائِعِ .

(4) وفيها : يعنى « المدونة » ، قال الكشناوى : إذا اختلفا فى المبيع تقدمت رؤيته فقال المشتري : إن صفته التى اشتريته عليها تغيرت ، وقال البائع : لم تغير فإنه يسأل فى ذلك أهل الخبرة فى ذلك ، فإن جُزِمَ بأنه يتغير كان القول للمشتري ، وإن جزم بأنه لا يتغير كان القول للبائع ولا يمين على واحد منهما .

انظر : « شرح الكشناوى » (280 / 2) مع « المدونة » (3 / 139 ، 140) ، « الشرح الصغير » (3 / 195) .

(5) قال فى « فتح الجِوَادِ » (42 / 2) : هذا هو المشهور .

(6) المشاع : هو غير التميز على حدة كالنصف أو الثلث أو الربع .

(7) الْمُرَابَحَةُ : هو بيع السلعة بالثمن الذى اشتراها به وزيادة ربح معلوم للبائع والمشتري على ما اتفقا

عليه . انظر : « الشرح الكبير » (3 / 159) ، « القوانين الفقهية » ص 174 ، « الكافي » ص 344 .

(8) عَيْنٌ قَائِمَةٌ : أى فى السلعة .

وَمَا لَيْسَ لَهُ عَيْنٌ ⁽¹⁾ فَلَهُ ضَمُّهُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ الرَّبْحُ لَهُ وَلَا نَفَقَتُهُ وَمَسْكَنُهُ .

فَإِنْ ظَهَرَ كَذِبُهُ ، فَفِي قِيَامِ السَّلْعَةِ يَثْبُتُ الْخِيَارُ إِلَّا أَنْ يَحْطَ الرَّائِدُ ، وَفِي قَوَاتِهَا تَلَزَمَ قِيَمَتُهُ ، مَا لَمْ تَزِدْ عَلَى الْكَذِبِ وَرَبْحِهِ أَوْ تَنْقُصَ عَلَى الصَّدَقِ وَرَبْحِهِ ، كَمَا لَوْ ثَبَتَ غَلْطُهُ فِي نَقْصِ رَأْسِ مَالِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلِيًّا فَيُضْمَنُ بِالْمِثْلِ ⁽²⁾ .

بيع الخيار وأحكامه

فَصْلٌ : يَجُوزُ اشْتِرَاؤُ الْخِيَارِ ⁽³⁾ لِكُلِّ مِنَ الْبَائِعِينَ ، وَلَا يَتَعَيَّنُّ لَهُ مُدَّةٌ بَلْ بِحَسَبِ مَا يَخْتَبِرُ الْمَبِيعُ فِيهِ أَوْ يَتَفَقَّانِ عَلَيْهِ فَيَثْبُتُ لِمُشْتَرِيهِ الرَّدُّ ، فَإِنْ اخْتَلَفَا قُدِّمَ الْفَسْخُ .

وَيَسْقُطُ بِإِسْقَاطِهِ وَمُضِيِّ مُدَّتِهِ وَتَصَرُّفِهِ اخْتِيَارًا لَا اعْتِبَارًا ⁽⁴⁾ ، وَاشْتِرَاؤُ التَّقْدِ فِيهِ مُبْطِلٌ لَا التَّبَرُّعُ بِهِ ، وَالْمَبِيعُ فِي مُدَّتِهِ عَلَى مِلْكِ الْبَائِعِ وَمَا غَابَ الْمُشْتَرِي عَلَيْهِ ضَمَنُهُ كَالْتَعْدَى فِي غَيْرِهِ .

حكم العيوب في البيع

وَمَنْ ابْتَاعَ مِنْ رَجُلَيْنِ بِالْخِيَارِ فَالْتَبَسَا سَقَطَ ، وَيَثْبُتُ الرَّدُّ بِالْعَبْنِ الْفَاحِشِ كَالْجَهْلِ بِالْعَيْبِ حَالِ الْعَقْدِ وَلَهُ الْإِمْسَاكُ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ دُونَ

(1) قال ابن جُرَيزٍ : الزيادة مما لها عين قائمة بحسبها صاحب السلعة مع الثمن ، ويجعل لها قسطًا من الربح ، وذلك كالحياطة والصباغة ، وإن لم يكن لها عين قائمة وعملها بنفسه كالطّي والنشر لم يحسبها في الثمن ، ولم يجعل لها قسطًا من الربح ؛ فإن استؤجر عليها حسبها في الثمن ولم يجعل لها قسطًا من الربح ككراء نقل المتاع وشده ، ويجوز له أن يحسب ذلك كله إذا بيّنه للمشتري .
انظر : « القوانين الفقهية » ص 174 ، « شرح الكشناوى » (283/2) .

(2) بالمثل : كالمكيل والموزون .

(3) الخيار : ينقسم إلى قسمين : الأول : خيار الشرط ، ويسمى خيار التروى وهو النظر والتفكر في إمضاء العقد ورده . والثاني : خيار النقيضة : ويسمى خيار الحكمى ، وسببه ظهور عيب في المبيع لتعلق حق الغير كالرهن والاستحقاق ونحوهما ، وحكمه الجواز . انظر : « شرح الكشناوى » (285/2) .

(4) المعنى : أنه يسقط الخيار بإسقاط من شرطه من التبايعين أو بأحد ثلاثة أمور ، وهو قول أو فعل أو ترك . انظر : المصادر السابقة .

الأَرْضُ⁽¹⁾ إِلَّا أَنْ يَفُوتَ بِيَدِهِ أَوْ يَبْذُلَهُ الْبَائِعُ ، وَالتَّارِشُ⁽²⁾ أَنْ يُقَوِّمَ سَلِيمًا ثُمَّ مَعِيًّا فَيَلْزِمَ مَا نَقَصَهُ الْعَيْبُ ، وَتَصَرُّفُهُ مُخْتَارًا بَعْدَ عِلْمِهِ كَرِضَاهُ⁽³⁾ ، وَفِي بَقَائِهِ مُضْطَرًا⁽⁴⁾ رَوَايَتَانِ وَالْفَوَاتُ⁽⁵⁾ بِكُلِّ مَا يَتَعَذَّرُ رَدُّهُ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْبَيْعَ فُوتَ .

وَلِلشَّرِيكِ رَدُّ مَا يَخْصُهُ ، وَدَعْوَى عَيْبٍ ظَاهِرٍ⁽⁶⁾ لَا يَحْدُثُ مِثْلُهُ عِنْدَهُ يَثْبُتُ لَهُ الرَّدُّ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْبَائِعُ بَيِّنَةً بِرِضَاهُ ، فَإِنْ تَعَذَّرَتْ أَحْلَفَهُ أَنَّهُ لَمْ يَرْضَ ، فَإِنْ نَكَلَ رُدَّتْ⁽⁷⁾ ، فَإِنْ نَكَلَ ثَبَتَ الرَّدُّ⁽⁸⁾ .

وَإِنْ أَمَكَّنَ خُدُوثُهُ عِنْدَهُ وَأَنْكَرَهُ الْبَائِعُ حَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِهِ فِي حَالِ الْعَقْدِ ، فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْمُشْتَرِي وَلَهُ الرَّدُّ ، وَغَيْرُ الظَّاهِرِ لَا يَقْبَلُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَلَفَ الْبَائِعُ فِي الظَّاهِرِ عَلَى الْبَيِّنَةِ⁽⁹⁾ وَالْبَاطِنِ عَلَى الْعِلْمِ⁽¹⁰⁾ ، فَلَوْ حَدَّثَ آخَرُ فَلَهُ رَدُّهُ مَعَ أَرْضِ الْحَادِثِ وَالْإِمْسَاكِ وَأَرْضِ الْقَدِيمِ⁽¹¹⁾ إِلَّا أَنْ

(1) الأرض : هو الذى يأخذه المشتري من البائع إذا اطلع على عيب فى المبيع ، قال النووي : هو مأخوذ من قول العرب أرشت بين الرجلين تأريشاً إذا أغرقت أحدهما بالآخر وواقعت بينهما الخصومة فسمى نقص السلعة أرشاً لكونه سبباً لذلك . انظر : «تحرير التنبيه» ص 178 ، «النهاية» (39/1) .

(2) التاريش : يعرف بتقويم المبيع . انظر : «شرح الكشناوى» (288/2) .

(3) تصرفه مختاراً : يعنى أن تصرف المشتري بالمعيب مختاراً بعد رضا منه .

انظر : «القوانين الفقهية» ص 176 ، «شرح الخرشي» (5/137) .

(4) بقائه مضطراً : مثال ذلك مسافرٌ اشترى دابة ليركبها ثم اطلع على عيب فيها ، فإن ركوبه للدابة أو حملها عليها لا يدل رضاه ؛ لأنه كالمكره ولا شيء عليه فى ركوبها بعد علمه ، وهو رواية ابن القاسم عن مالك وعليه العمل . انظر : «التاج والإكليل» (6/355) ، «حاشية الدسوقي» (3/121) ، «شرح الخرشي» (5/137) ، «منح الجليل» (5/171) ، «التفريع» (2/175) .

(5) الفوات : يعنى أن الفوت فى المبيع يحصل بأشياء كثيرة كالبيع والعق و نحوها .

(6) عيب ظاهر : كالعمى والعرج والور ونحوه . (7) ردت : يعنى اليمين على البائع .

(8) ثبت الرَّدُّ : يعنى ثبت للمشتري الرَّدُّ على البائع . (9) على البَيِّنَةِ : قطعاً أنه لا عيب فيه أصلاً .

(10) على العلم : ويقول بالله الذى لا إله إلا هو ما له عيبٌ فى علمي . انظر : «فتح الجواد» (2/51) .

(11) قال الجلاب : ومن اشترى دابة سمينة فعجفت (هزَّلت) عنده ، ثم ظَهَرَ على عيبها ، فهو بالخيار فى حبسها وأخذ أرضها . وفى رَدُّها وردُّ ما نقصها العجف عنده ، وأخذ ثمنها . انظر : «التفريع» (2/176) .

يُدْلَسُ الْبَائِعُ فَيَرُدُّ بِغَيْرِ أَرْضٍ ، فَإِنْ تَلَفَ بِمِثْلِ مَا دَلَّسَ بِهِ فَهُوَ مِنْهُ ، وَإِنْ أُمِّكَنْ حَدُوثُ الثَّانِي عِنْدَهُ فَلَهُ الرَّدُّ بِالْقَدِيمِ وَيَحْلِفُ أَنَّ الثَّانِي لَمْ يَحْدُثْ عِنْدَهُ .

أنواع العيوب

ثُمَّ الْعَيْبُ كُلُّ مَا نَقَصَ الثَّمَنُ أَوْ الْمَنْفَعَةُ أَوْ كَانَ عِلَاقَةً ⁽¹⁾ أَوْ مَخُوفَ الْعَاقِبَةِ ⁽²⁾ ، وَمَا اخْتَلَفَا فِيهِ نَظَرُهُ أَرْبَابُ الْخَبَرَةِ ، وَزَوَالُهُ قَبْلَ الرَّدِّ يُسْقِطُهُ إِلَّا أَنْ لَا يُؤْمَنَ عَوْدُهُ ، وَلَا يُلْزَمُهُ رَدُّ غَلَّةٍ ⁽³⁾ بِخِلَافِ الْأَوْلَادِ وَمَالِ الْعَبْدِ وَالصُّوفِ الْكَائِنِ حَالَ الْعَقْدِ لَا مَا حَدَثَ عِنْدَهُ .

وَاللَّبَنُ وَالسَّمْنُ وَالثَّمَرَةُ الْحَادِثَةُ أَوْ التَّائِبَةُ ⁽⁴⁾ بِخِلَافِ الْمُشْتَرَطَةِ ، وَلَا يَضْمَنُ تَالِفُهُ ⁽⁵⁾ ، وَلَهُ الرُّجُوعُ بِنَفَقَةِ السَّقْفِ ⁽⁶⁾ وَالْعِلَاجِ ، وَيُحْكَمُ بِالْعَهْدَتَيْنِ ⁽⁷⁾ فِي الرَّقِيقِ إِنْ كَانَتْ عُرْفًا أَوْ اشْتُرِطَتْ فِي الْعَقْدِ فَعَهْدَةُ الثَّلَاثِ مِنْ سَائِرِ الْعُيُوبِ وَالسَّنَةِ مِنَ الْجُنُونِ وَالْجَذَامِ وَالْبَرَصِ ، وَيَثْبُتُ خِيَارُ الرَّدِّ .

(1) علاقة : من عيوب الرقيق وهى الولد والزوجة والزوجة ، كأن يكون للأمة المبيعة زوج مثلاً . انظر : « فتح الجوّاد » (53/2) .

(2) مخوف العاقبة : كالبرص والجذام .

(3) ردُّ غلّة : يعنى كغلة الدابة والدار والعبد ، قال الأجهورى : ما له غلة تُبْتَعَى كالغنم والدواب إذا رُدَّ بعيب أو فساد ؛ فإنه لا يُرْجَعُ بنفقته ، بخلاف ما ليس له غلة تبغى كالنخل إذا رُدَّتْ مع ثمارها ؛ فإنه يُرْجَعُ بقيمة سقيها وعلاجها . انظر : « شرح الكشناوى » (294/2) مع « شرح الخرشي » (86/5) .

(4) التائبة : أى لدار لا يضمن ثمارها إذا أكل ، (بخلاف المشترطة) من ذلك فلا بد أن يضمنه . انظر : « فتح الجوّاد » (54/2) .

(5) فى « ط » [تابعه] ، والتصحيح من « خ » قال فى « فتح الجوّاد » (54/2) قوله (لا يُضْمَنُ تَالِفُهُ) ولا يضمن ما تَلَفَ بسمائى كأولاد الدابة إن ماتت .

(6) فى « ط » السَّفر وهو خطأ ، والتصحيح من « خ » .

(7) العهْدَتَانِ : العهد : لغة : الإلزام والالتزام ، وفى العرف : تعلق ضمان المبيع بالبائع فى زمن معين ، وهى قسمان : عهدة سنة : وهى قليلة الضمان طويلة الزمان ، وعهدة ثلاث ، أى ثلاثة أيام ، وهى قليلة الزمان كثيرة الضمان عكس الأولى وهما خاصتان بالرقيق بالشرط أو العادة .

انظر : « الفواكه الدوانى » (96/2) ، « الشرح الصغير » (191/3) .

حكم المُصَرَّاة

وَالْتَضَرِيَّةُ ^(١) عَيْبٌ ، فَمَنْ ابْتَاعَ مُصَرَّاةً جَاهِلًا فَاجْتَلَبَهَا فَلَهُ إِمْسَاكُهَا وَرَدُّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ غَالِبِ قُوْتِ الْبَلَدِ ، لَا يُزَادُ لِكَثْرَةِ اللَّبَنِ وَلَا يُنْقَصُ لِقَلَّتِهِ ، فَإِنْ عَلِمَ تَضَرِّيَّتَهَا فَاجْتَلَبَهَا لِيَخْتَبِرَهَا ، أَوْ اجْتَلَبَهَا ثَانِيَةً كَذَلِكَ فَهُوَ عَلَى خِيَارِهِ ، فَإِنْ عَاوَدَ سَقَطَ .

أحكام بيع الثمار

فَضْلٌ : لَا تُبَاعُ الثَّمَرَةُ قَبْلَ زَهْوِهَا ^(٢) إِلَّا مَعَ أَصْلِهَا أَوْ عَلَى الْقَطْعِ ^(٣) ، وَالْإِطْلَاقُ مُبْطِلٌ كَاشْتِرَاطِ التَّبْقِيَةِ ^(٤) فَزَهْوُ النَّخْلِ الْحُمْرَةُ وَالصُّفْرَةُ ، وَغَيْرِهَا طَيِّبٌ أَكْلُهَا ، فَيُبَاعُ الْجِنْسُ بِطَيِّبٍ بَعْضُهُ ^(٥) وَلَوْ فِي أَصْلٍ وَاحِدٍ إِنْ كَانَ مُتَلَا حَقًّا لَا بِطَيِّبٍ مُبَكَّرَةٍ ، وَلَا شَتْوَى بِطَيِّبٍ صَيْفِيٍّ ^(٦) ، وَالْوَرْدُ وَنَحْوُهُ ^(٧) مِنَ النَّوْرِ بِظُهُورِ بَعْضِهِ وَلَهُ إِلَى آخِرِ رَبَّانِهِ وَالْمَقَائِي ^(٨)

(١) التُّضَرِيَّةُ : تصرية الحيوان هو أن يترك حلبة ليعظم ضرعه فَيُظَلُّ به كثرة اللبن ، قال عبد الوهاب : إذا وجدها مُصَرَّاةً فله الخيار في ردها ؛ لأن التصرية تدليس وعيب . انظر : « عيون المجالس » (3 / 1461) ، « الشرح الصغير » (3 / 161) ، « حاشية الدسوقي » (3 / 117) ، « الذخيرة » (5 / 63) .

(٢) زَهْوُهَا : زَهَا النخل إذا ظهرت الحُمْرَةُ وَالصُّفْرَةُ في ثمره ، والمعنى أنه لا يجوز بيع الثمرة قبل بُدُو صلاحها . انظر : « المصباح المنير » (1 / 58) ، « طلبه الطلبة » ص 110 .

(٣) عَلَى الْقَطْعِ : يعنى على شرط القطع حيث لا يجوز بيعه مع أصله ولو لم يبد صلاحه ؛ لأنه صار تبعًا للأصل .

انظر : « تبیین المسالك » (3 / 431) ، « الشرح الصغير » (3 / 233) ، « حاشية الدسوقي » (3 / 176) .

(٤) التَّبْقِيَةُ : يعنى تبقية الثمر على الشجر حتى ينضج .

(٥) قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ : وَيَجُوزُ بَيْعُهُ إِذَا بَدَأَ صِلَاحَ بَعْضِهِ وَإِنْ نَخِلَةٌ مِنْ نَخِيلٍ كَثِيرَةٍ .

انظر : « الرسالة » ص 146 .

(٦) وَلَا شَتْوَى بِطَيِّبٍ صَيْفِيٍّ : معناه إذا كان في الحائط نوعان من النَّخْلِ صَيْفِيٍّ وَشَتْوَىٍّ لَمْ يُبَّعْ أَحَدُهُمَا

بِطَيِّبِ الْآخَرِ فَكُلُّ مَا طَابَ مِنْهُ نَوْعٌ بَيْعٌ وَحْدَهُ . انظر : « فتح الجَوَاد » (2 / 59) .

(٧) فِي « فَتْحِ الْجَوَاد » (2 / 59) وَنَحْوَهُ كَالْبَاسِمِينَ ، وَالنَّوْرُ : هُوَ الزَّهَرُ .

(٨) الْمَقَائِي : الْقِيَاءُ : اسْمٌ لِمَا يُسَمَّى النَّاسُ الْخِيَارَ وَالْعُجُورَ وَالْفَقُوسَ .

وَالْمَبَاطِخُ ⁽¹⁾ وَالْمُعْتَبُ ⁽²⁾ كَالْجَزَرِ وَالْفُجْلِ إِذَا أَطْعَمَ ، وَالْمَوْزِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ كَالْقَصَبِ ، وَيَجُوزُ جُزْءًا مَعْلُومًا أَوْ حُزْمًا وَالْبَقْلُ إِذَا أُمِكنَ جُزْءُهُ وَالْقَصِيلُ ⁽³⁾ حُزْمًا أَوْ مَعَ الْأَرْضِ أَوْ بِشَرِطِ الْقَطْعِ لَا عَلَى التَّبْقِيَةِ .

وَلَا الْحَبُّ قَبْلَ يُبْسِهِ وَاسْتِعْنَائِهِ عَنِ الْمَاءِ وَالشَّمْرَةُ الْمُؤَبَّرَةُ لِلْبَائِعِ كَالزَّرْعِ الظَّاهِرِ وَغَيْرُهُمَا تَابِعٌ ، وَالتَّابِيعُ تَشْقِيقُ الطَّلْعِ وَتَلْقِيحُهُ وَغَيْرُهُ ظُهُورُ الشَّمْرَةِ مِنْ أَكْثَامِهَا ، وَيَجُوزُ بَيْعُهَا جُزْأً لَا خَرْصًا ، وَاسْتِنَاءُ جُزْءٍ مَعْلُومٍ مَا كَانَ ، وَفِي كَيْلٍ أَوْ أَرْطَالٍ أَوْ نَخَلَاتٍ مَا لَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَثِ .

وَبَيْعُ قَدَرٍ مَعْلُومٍ مِنْ حَائِطٍ مُعَيَّنٍ ، فَإِنْ نَفِدَتْ ثَمَرَتُهُ قَبْلَ اسْتِيفَائِهِ فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الرَّجُوعِ بِبَقِيَّةِ رَأْسِ مَالِهِ وَتَكُونُ إِقَالَةٌ فِي الْبَعْضِ وَالتَّرَاضِي عَلَى شَيْءٍ عَوَضًا عَنْهُ لَا عَنْ ثَمَرَةٍ .

وَلَا يَجُوزُ اسْتِثْنَاءُ مَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ كَالْمَجْهُولِ صِفَةً وَقَدَرًا ⁽⁴⁾ وَالْمُحَرَّمِ مَنَفَعَةً وَعَيْنًا ⁽⁵⁾ ، وَلَا اخْتِكَارُ ⁽⁶⁾ مَا يَضُرُّ اخْتِكَارُهُ ⁽⁷⁾ ، وَلَا يُسْعَرُ عَلَى

= انظر : « المصباح المنير » (1/ 490) .

(1) في « ط » [المباطيخ] أى البطيخ قال ابن عرفة : يجوز بيع المقات والمباطيخ إذا بدا صلاح أولها وإن لم يظهر ما بعده ، وقال غيره : البطيخ الأخضر بدو صلاحه يتلون له بالسواد أو الحمرة .

انظر : « الناج والإكليل » (6/ 454) ، « منح الجليل » (5/ 295) ، « التفرع » (2/ 143) .

(2) الْمُعْتَبُ : يعنى في بطن الأرض .

(3) الْقَصِيلُ : هو السَّعِيرُ يَجُزُّ أَخْضَرُ لَعْلَفِ الدَّوَابِّ ، سُمِّيَ قَصِيلًا لِأَنَّهُ يُقْصَلُ وَهُوَ رَطْبٌ أَوْ لِسْرَةٌ

انفصاله .

انظر : « المصباح المنير » (2/ 506) ، « المغرب » ص 387 .

(4) صفة وَقَدَرًا : كالأجنة في بطون الأمهات للنهى عن ذلك ؛ ولأنه بيع الغرر .

(5) وَعَيْنًا : كالأشياء النجسة .

(6) الْاِخْتِكَارُ : قال الجوهري : اختكار الطعام جمعه وحبسه يترى به الغلاء ، وقال بعضهم : هو

حبس الطعام إرادة غلائه . انظر : « تحرير ألفاظ التنبيه » ص 186 .

(7) قال العلماء : ولا يجوز اختكار الطعام إذا أَضُرَّ بأهل البلد ، واخْتَلَفَ هل يجبر الناس في الغلاء على

إخراج الطعام أم لا ؟ ولا يخرج الطعام من بلد إلى غيره إذا أَضُرَّ بأهل البلد ، ومن جلب طعامًا خَلَّى بينه وبينه ، فإن شاء باعه وإن شاء احتكره .

أنظر : « القوانين الفقهية » ص 169 ، « التفرع » (2/ 168) ، « الاستذكار » (8/ 373) ، « الكافي »

ص 360 .

النَّاسِ ، وَمَنْ نَقَصَ سِعْرًا أُمِرَ أَنْ يُلْحَقَ بِالنَّاسِ ، أَوْ يُقَامَ مِنَ السُّوقِ .

بيع العرايا وأحكامه

فَضْلٌ : وَتَجُوزُ الْعَرِيَّةُ⁽¹⁾ مِنْ كُلِّ مَا يَبْيَسُ وَيُدْخَرُ مِنَ الثَّمَارِ ، وَلِلْمَوْهُوبِ لَهُ بَيْعُهَا بَعْدَ زَهْوِهَا مِنْ مُعْرِئِهَا بِخَرَصِهَا مِنْ مُتْنَاهِى جِنْسِهَا فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ قَدْ وَنَهَا يَأْخُذُهُ عِنْدَ الْجَذَازِ لَا مُعْجَلًا ، وَمِنْ غَيْرِهِ بِمَا شَاءَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا⁽²⁾ ، وَمُعْرِى جَمَاعَةً يَشْتَرِي مِنْ كُلِّ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ⁽³⁾ كَالْجَمَاعَةِ الْوَاحِدَةِ وَسَقْيُهَا وَزَكَاتُهَا عَلَى مُعْرِئِهَا .

أحكام الجائحة

فَضْلٌ : الْجَائِحَةُ⁽⁴⁾ : الْآفَاتُ السَّمَائِيَّةُ وَفِي الْجَيْشِ قَوْلَانِ⁽⁵⁾ فَإِذَا أَتَتْ عَلَى ثُلُثِ الثَّمَرَةِ أَوْ الزَّرْعِ فَصَاعِدًا وَجَبَ وَضْعُ مَا يُقَابِلُهُ لَا دُونَهُ إِلَّا أَنْ يُتْلَفَهَا

(1) العرية : بمعنى العطية ، من قولهم : عاورث فلاناً أى ناولته ، وشرعاً : هى هبة الثمرة من نخل أو شجر ، وقال أبو الحسن : هى أن يمنح الرجل الآخر ثمر نخله أو نخلات العام والعامين يأكلها هو وعياله . انظر : « الذخيرة » (196 / 5) ، « عمدة القارى » (291 / 11) ، « شرح الحدود » ص 287 ، « التاج والإكليل » (455 / 6) ، « إيضاح المعاني » ص 154 لمقیده .

(2) من غير جنسها : يعنى ويجوز بيعها من غير معريها بعين (نقد) أو غيرها .

(3) محل عدم الزيادة على شراء أكثر من خمسة أوسق إذا كان فى العرية الواحدة أو فى الحائط الواحد ، وأما لو أعراه عرايا فى حوائط فى أوقات متعددة وألفاظ متعددة لجاز له شراء من كل حائط خمسة أوسق ، كما لو أعرى للجماعة المتعددة ، فإن له أن يشتري من كل خمسة أوسق .

انظر : « شرح الكشناوى » (307 / 2) ، « فتح الجوّاد » (65 / 2) .

(4) الجائحة : هى كل ما أصاب الثمرة بأى وجه كان من أمر السماء من بَرْدٍ أو عَطَشٍ أو فسادٍ بحرٍّ أو غيره ، وفى السارق خلاف .

انظر : « المتنفى » (232 / 4) ، « شرح الخرثى » (193 / 5) ، « جامع الأمهات » ص 367 ، « الذخيرة » (212 / 5) .

(5) فى الجيش قولان : مشهور المذهب أن الجيش أمر سماوى توضع جائحته .

انظر : « شرح الكشناوى » (309 / 2) .

عَطْشًا فَيَوْضَعُ قَلِيلَهَا وَكَثِيرَهَا كَجَائِحَةِ الْبُقُولِ وَلَا وَضَعَ بَعْدَ الْجَفَافِ ⁽¹⁾ .

فَصَلْ : يَجُوزُ السَّلْمُ ⁽²⁾ فِي كُلِّ مَا يُضَبَطُ بِالصِّفَاتِ الَّتِي تَخْتَلِفُ الْأَغْرَاضُ فِيهِ وَالْأَثْمَانُ بِاخْتِلَافِهَا .

وَشُرُوطُهُ : الْوَصْفُ وَتَقْدِيرُ كَمِّيَّتِهِ ، وَكَوْنُهُ فِي الذِّمَّةِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى تَسْلِيمِهِ عِنْدَ حُلُولِهِ ، وَنَقْدُ الثَّمَنِ ، وَيَلْزَمُ تَسْلِيمُهُ بِسَوْقِهِ إِلَّا أَنْ يُعَيَّنَا غَيْرُهُ .

وَمَنْ أَسْلَمَ طَعَامًا جَارًا أَنْ يَأْخُذَ عِنْدَ الْحُلُولِ مِنْ جِنْسِهِ مُعَجَّلًا لَا مِنْ غَيْرِهِ وَقَبْلَ حُلُولِهِ ، وَفِي غَيْرِ الْمَطْعُومَاتِ يَأْخُذُ مَا شَاءَ مُعَجَّلًا ، وَإِنْ أُتِيَ بِالْمُسْلَمِ فِيهِ قَبْلَ حُلُولِهِ لَمْ يَلْزَمْ ⁽³⁾ بَلْ يَجُوزُ قَبْضُهُ ، وَلَا مُطَالَبَتُهُ قَبْلَ حُلُولِهِ .

وَلَا يَجُوزُ فِي زَرْعٍ قَرِيَّةٍ أَوْ ثَمَرَةٍ قَرَّاحٍ ⁽⁴⁾ بِعَيْنِهِ ⁽⁵⁾ إِلَّا أَلَّا يَخْتَلِفَ عَنْ

(1) بعد الجفاف : يعني لا توضع الجائحة بعد جفاف الثمر والزرع كالقمح والفلو ونحوهما من الحبوب ؛ لأن ذلك لا يحل بيعه إلا بعد يبسه وجفافه ، فتأخيره محض تقريط من المشتري فلا يوضع عنه شيء من الثمن ، ومثل الحبوب الثمار بعد تنهاى طيبها وفوات أوان قطعها على المعتاد .

انظر : « شرح الكشناوى » (2/310) ، « فتح الجوائد » (2/67) .

(2) السَّلْمُ : والسلف بمعنى واحد : لأن كلاً منهما إثبات مال في الذمة مبدول في الحال ، وسمى سلماً لتسليم الثمن دون عوض في الحال ، وإنما يكون عرضه مؤجلاً ، وعرفه بعضهم بأنه : بيع أجل بعاجل ، أو بيع شيء موصوف مؤجل في الذمة بغير جنسه . انظر : « حاشية الدسوقي » (3/196) ، « الشرح الصغير » (3/261) ، « شرح الخرشى » (5/203) ، « مواهب الجليل » (4/514) .

(3) لم يلزم : يعني قبضه إن كان طعاماً ، (بل يجوز قبضه) إن كان عرضاً لا إن كان طعاماً .

انظر : « فتح الجوائد » (2/70) .

(4) في « ط » قُرَّاح ، قال الكشناوى : وفي نسخة القراح بالحاء بدل الميم وهى المزرعة ، قال المقرئ : والقراح : المزرعة التى ليس فيها بناء ولا شجر ، والجمع أقرحة .

انظر : « شرح الكشناوى » (2/313) ، « المصباح المنير » (2/496) ، « المغرب » ص 377 .

(5) قراح يعينه : مفاد ذلك أن القرى الصغار أو التى ينقطع طعامها منها فى بعض السنة فلا يصح أن يُسَلِّفَ فى هذه إلا أن يسلف فى ثمرها إذا أزهى ، وهذا حكمه كحكم البيع ، لا السلم ، أما القرى العظام التى لا ينقطع ثمرها لكثرة حيطانها ، فلا بأس أن يسلف قبل إبان الثمر بشروط مقررة عندهم .

انظر : « شرح الكشناوى » (2/313 ، 314) ، « التفریع » (2/138) ، « المدونة » (3/60) .

مِثْلِهِ غَالِبًا ، وَيَجُوزُ إِسْلَامُ [مَا عَدَا النِّقْدَ] ⁽¹⁾ وَالْمَطْعُومَاتِ مِنَ الْعُرُوضِ
بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ مُتَّفَاضِلًا إِلَى أَجْلِ بَشَرِطِ اخْتِلَافِ الْجِنْسِ ، وَاخْتِلَافُهُ
[بِاخْتِلَافِ] ⁽²⁾ الْأَغْرَاضِ وَالْمَنَافِعِ ⁽³⁾ [لَا الْخَلْقِ] ⁽⁴⁾ وَالْأَلْوَانِ فَيَجُوزُ
عَبْدٌ تَاجِرٌ أَوْ حَاسِبٌ فِي أَعْبَدٍ سُدَجٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَإِنْ اتَّحَدَ الْجِنْسُ مُنِعَ
التَّفَاضُلُ .

أحكام القرض

فَصْلٌ : يَجُوزُ قَرْضُ ⁽⁵⁾ مَا سِوَى الْإِمَاءِ ⁽⁶⁾ وَأَجَازُهُ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ ⁽⁷⁾
مِنْ مَحْرَمٍ ، وَتَلَزَمُ قِيَمَتُهَا بِالْوُطْءِ ، وَيَحْرُمُ اشْتِرَاطُ مَنَفْعَةٍ أَوْ زِيَادَةٍ لَا التَّبَرُّعُ
بِهَا .

(1) في «ط» [ما عدم التقدير] وهو خطأ ، والتصويب من «خ» وأشار الكشناوى أنها في «نسخة»
وحاول تأويل ظاهرها المخالف للمذهب ، وفي «فتح الجوائد» [التندين] بدلًا من [النقد] .
انظر : «شرح الكشناوى» (315/2) .

(2) ساقط من «ط» .

(3) يعنى وجاز السَّلَمُ في أفراد الجنس إذا اختلفت المنفعة ؛ لأنه يصير كالجنسين كاجمل كثير الحمل في
المتعدي من الضعاف . انظر : «فتح الجوائد» (72/2) .

(4) ساقط من «ط» ، ومثبت في «خ» قال الرُّكُزَكِيُّ : يعنى لا يُعْتَبَرُ باختلاف الخلق واللون ، وفي
نسخة الكشناوى «واختلاف الأغراض والمنافع ، كالخَلْقِ والألوان ، والأول هو الأصوب .
انظر : «فتح الجوائد» (72/2) ، «شرح الكشناوى» (314/2) .

(5) القرض : أو السَّلَفُ هو : إعطاء مُتَمَوِّلٍ من مِثْلٍ أو حيوان أو غرض في نظير عوض متماثل صفة
وقدراً للمُعْطَى كائن ذلك العوض في ذمة المُعْطَى له لنفع المُعْطَى ، لا لنفع المُعْطَى ولا هما معاً ، وإلا
كان من الربا المجمع على تحريمه .

انظر : «الشرح الصغير» (291/3) ، «حاشية الدسوقي» (223/3) .

(6) ذهب جمهور الفقهاء إلى تحريم قرض الجوارى ؛ لأنه يؤدي إلى إحلال ما لا يجزئ من الفروج
المحظورة ، وهو مذهب مالك والشافعى وأبى حنيفة ، وقال للحنفى : لا يجوز إلا أن تكون في سنٍّ من
لا توطأ أو يكون المستقرض لا يمكن التذادُّ بها لِسِنِّه أو امرأة أو مُحَرَّمًا عليه ووطؤها .

انظر : «التاج والإكليل» (529/6) ، «مواهب الجليل» (546/4) ، «الفراكه الدواني» (89/2) ،
«شرح الخرشى» (229/5) ، «الذخيرة» (288/5) .

(7) محمد بن عبد الله بن الحكم : من كبار أصحاب مالك والشافعى ، قال ابن القاسم : إليه انتهت
الرياسة بمصر ، وكان فقيه مصر في عصره على مذهب مالك ، توفي سنة 268 هـ .

وَيَصِحُّ تَأْجِيلُهُ وَيَلْزَمُ قَبُولُهُ قَبْلَهُ بِمَوْضِعِ الْقَضَاءِ فَلَوْ لَقِيَهِ بغيرِهِ لَمْ
يَلْزَمُهُ الدَّفْعُ ، بَلْ يَخْرُجُ مَعَهُ أَوْ يُوَكَّلُ مَنْ يَقْضِيهِ ، وَيُمْنَعُ الْوَضْعُ عَلَى
التَّعْجِيلِ ⁽¹⁾ ، وَكُرِهَ الْعَمَلُ بِالسَّفَاتِجِ ⁽²⁾ إِلَّا أَنْ يَكُونَ النِّفْعُ لِلْمُقْتَرِضِ ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

★ ★ ★

= انظر : « الديباج المذهب » (1 / 231) .

(1) التعجيل : يعنى لا يجوز وضع بعض الدين المؤجل لتعجيل الباقي منه ؛ لأن ذلك منهى عنه .

انظر : « الفواكه الدواني » (2 / 89) ، « حاشية العدوى » (2 / 164) .

(2) السَّفَاتِج : جمع سَفْتَجَة : وهى ورقة يكتبها مقترض ببلد كمصر لوكيله ببلد آخر كمكة ليقضى عنه بها

ما اقترضه بمصر .

انظر : « مواهب الجلام » (4 / 548) ، « شرح الكشناوى » (2 / 320) ، « شرح الخرشي » (5 / 232) .

كتاب الإجارة⁽¹⁾

تَعْرِيفُ الإِجَارَةِ : هِيَ عَقْدٌ لَازِمٌ عَلَى الْمَنَافِعِ الْمُبَاحَةِ ، وَلَا تُفْسَخُ بِالْمَوْتِ ، بَلْ يَقُومُ وَارِثُ كُلِّ مَقَامِهِ .

وَيُلْزَمُ تَعْيِينُ الْمَنْفَعَةِ بِالْعَمَلِ كَالْخِيَاطَةِ وَالْبِنَاءِ وَالصِّبَاغَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، أَوْ مُنْتَهَى مَسَافَةِ الرُّكُوبِ أَوْ الْحُمُولَةِ أَوْ مَا يَكْتَرِيهَا لَهُ ، وَتَعْيِينُ⁽²⁾ الْمَحْمُولِ مُشَاهِدَةً أَوْ قَدْرًا وَحَمْلُ الْأَضَرِّ⁽³⁾ وَإِرْكَابُ غَيْرِ الْمُمَاطِلِ وَسُلُوكُ الْأَشَقِّ أَوْ الْأَبْعَدِ اخْتِيَارًا يُوجِبُ ضَمَانَهَا ، إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ أَخْذَ الْأَجْرَةِ مَعَ أُجْرَةِ الْمِثْلِ لِلتَّفَاوُتِ⁽⁴⁾ ، فَإِنْ سَلِمَتْ فَلَهُ أُجْرَةُ الْمِثْلِ لِلتَّفَاوُتِ ، وَعَلَى الْكَرِيِّ مَا تَفْتَقِرُ إِلَيْهِ الدَّابَّةُ مِنْ آلَةٍ⁽⁵⁾ ، وَإِعَانَةُ الْمُكْتَرِي فِي الْعَكْمِ⁽⁶⁾ وَالْحِطِّ وَالرُّكُوبِ ، وَتَعْيِينُ مُدَّةِ الْخِدْمَةِ وَالسُّكْنَى ، وَيَجِبُ بَيَانُ مَبْدئِهَا .

وَتُلْزَمُ الْأَجْرَةُ عَلَى جَمِيعِهَا لَا تَعْجِيلُهَا⁽⁷⁾ بَلْ بِحَسَبِ الْاسْتِيفَاءِ أَوْ الْعُرْفِ أَوْ الشَّرْطِ أَوْ كَوْنِهَا عَرْضًا مُعَيَّنًا ، وَيَفْسُدُ بِبَقَائِهِ أَوْ بِتَرَاجُحِ مَبْدَأِ الْمُدَّةِ عَلَى الْعَقْدِ ، وَلَهُ الْاسْتِيفَاءُ بِنَفْسِهِ أَوْ بغيرِهِ ، وَإِجَارَتُهَا مِنْ مُؤَجَّرِهَا وَغَيْرِهِ .

(1) الإِجَارَةُ : مأخوذة من الأجر والثواب ، وتطلق على الجعل والكراء بخلاف العكس ، وشرعاً : عقد يفيد تملك منافع شيء مباح مدة معلومة بعوض غير ناشئ عن المنفعة . انظر : تفصيلاً في : « شرح الكشناوي » (2 / 321) ، « شرح زروق على الرسالة » (2 / 145 ، 146) ، « منح الجليل » (7 / 430) .

(2) في « ط » [وَتُعَيَّنُ] ، وفي الزركلي « ويلزم تعيين » .

(3) الْأَضَرُّ : كحمل الكحل والرصاص بدل البُرِّ والشَّعِيرِ . انظر : « فتح الجوَاد » (2 / 77) .

(4) لِلتَّفَاوُتِ : للزيادة التي تعدى بها .

(5) من آلة : كالسَّرجِ واللَّجَامِ ؛ لأن العرف قد جرى بذلك كله .

(6) الْعَكْمُ : ربط المتاع .

(7) لا تعجيلها : إنما لم يُتَعَجَّلْ الْأَجْرَةُ ؛ لأن عوضها غيرُ معجل بخلاف البيع .

وَيَجُوزُ كُلُّ سَنَةٍ بِكَذَا وَلِكُلِّ التَّرْكِ ، وَيَلْزَمُ مِنَ الْأُجْرَةِ بِحَسَابِهِ ،
وَتَمَكُّنُ الْاِسْتِيفَاءِ يُوجِبُ الْأُجْرَةَ ؛ فَإِنْ لَمْ يَسْتَوْفِ حَتَّى انْقَضَتْ إِلَّا أَنْ تَكُونَ
مُضْمُونَةً فَعَلَيْهِ أُجْرَةُ الْمِثْلِ لِلْمَاضِي وَالْإِجَارَةُ بِحَالِهَا .

انْفِسَاخُ الْإِجَارَةِ

وَكَرِئُ الْحَجِّ إِنْ أَخْلَفَ اكْتَرَى الْحَاكِمُ عَلَيْهِ وَإِنْ أَخْلَفَ الْمُكْتَرَى اكْتَرَى
مَكَانَهُ وَالرِّيَادَةَ وَالنَّقْصُ لَهُ وَعَلَيْهِ ، فَإِنْ فَاتَ الْوَقْتُ قَبْلَ الْحُكْمِ انْفَسَخَتْ ⁽¹⁾
وَتَنْفَسَخُ بِتَعَذُّرِ الْاِسْتِيفَاءِ كَتَلَفِ الْعَيْنِ ، وَامْتِنَاعِ الْمُؤَجَّرِ مِنَ التَّسْلِيمِ ،
وَمَوْتِ الْأَجِيرِ وَالرَّضِيعِ وَالْعَلِيلِ انْصِلَاحٌ ⁽²⁾ السَّنِ ، وَغَرَقِ أَرْضِ الزَّرْعِ فِي
إِبَانِهِ ، وَانْقِطَاعِ شُرْبِهَا ، وَتَلَفِ زَرْعِهَا لِفَسَادِهَا ، لَا بِجَائِحَتِهِ ⁽³⁾ وَعَدَمِ
نَبَاتِهِ ، وَفِي انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْعَرَسِ يُخَيَّرُ رَبُّهَا بَيْنَ قَلْعِهِ وَأَخْذِهِ بِقِيمَتِهِ مَقْلُوعًا ،
أَوْ تَرْكِه بِأُجْرَتِهَا .

وَتَجُوزُ إِجَارَةُ الْمَشَاعِ كَبَيْعِهِ ، وَلَا ضَمَانَ عَلَى رَبِّ السَّفِينَةِ وَالْحَمَّامِ إِلَّا
بِالتَّعَدُّ ، وَهَلْ يَلْزَمُ مَنْ أُجْرَتِهَا بِحَسَبِ الْمَاضِي قَوْلَانِ ⁽⁴⁾ ، كَتَلَفِ الدَّابَّةِ
بِالْمَتَاعِ فِي بَعْضِ الْمَسَافَةِ ، وَلَا الرَّاعِيَ فِيمَا تَلَفَ أَوْ ذَبَحَهُ خَوْفَ مَوْتِهِ بِخِلَافِ
أَكْلِهِ .

وَمَنْ اسْتَعَانَ عَبْدًا أَوْ صَبِيًّا بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ضَمِنَهُ ؛ فَإِنْ سَلِمَ فَلَوْلِيَّهِ أُجْرَةُ
مِثْلِهِ ، لَا فِي غَيْرِ مُتْلَفٍ كَمُنَاوَلَةِ ثَوْبٍ وَنَحْوِهِ .

(1) انفسخت : يعنى إن فات وقت الحج قبل الدكم انفسخت الإجارة . انظر : « فتح الجواد » (2/ 81) .

(2) في « ط » انصلاخ ، قال ابن شاش : وتنفسخ بمنع استيفاء المنفعة شرعاً كسكون ألم السن المستأجر على

قلعها . انظر : « شرح الخرشى » (7/ 30) ، « مواهب الجليل » (5/ 433) ، « التاج والاكلیل » (7/ 562) .

(3) بجائحته : السماوية كالجلید والبرد والجراد .

(4) مشهور المذهب : أنه لا يلزمه ، قال ابن جزی : وكراء السفن من الجعل فلا تلزم الأجرة إلا

بالبلاغ خلافاً لابن نافع . انظر : « فتح الجواد » (2/ 83) ، « شرح الكشناوى » (2/ 334) ، « القوانين

الفقهية » ص 182 ، « مواهب الجليل » (5/ 396) .

تضمين الصَّنَاع

وَيُضْمَنُ الصَّانِعُ مَا غَابَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ عَمِلَ بِغَيْرِ أَجْرٍ لَا مَا عَمِلَهُ بِحَضْرَةِ رَبِّهِ أَوْ صَدَقَهُ ، أَوْ قَامَتْ بِهِ بَيِّنَةٌ وَلَا أَجْرَةٌ لَهُ ، وَأَوْجِبَهَا ابْنُ الْمُوَازِ (1) .

وَإِذَا ادَّعَى الْإِيْدَاعَ وَالصَّانِعُ اسْتِصْنَاعَ أَوْ الْعَمَلُ بِغَيْرِ أَجْرَةٍ وَالصَّانِعُ الْأَجْرَةَ أَوْ صِفَةً ، وَالصَّانِعُ غَيْرَهَا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الصَّانِعِ مَعَ يَمِينِهِ .

وَالْأَجْرَةُ كَالثَّمَنِ ، وَيَجُوزُ عَيْنًا وَمَنْفَعَةً ، وَيَلْزَمُ بِالْفَسَادِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ .

وَيَجُوزُ إِجَارَةُ الْخَادِمِ وَالظُّئْرِ (2) بِطَعَامِهِ وَكِسْوَتِهِ ، وَيَلْزَمُ الْمُشْبَهُ ، وَيَلْزَمُ مِنْ خِدْمَةِ الطِّفْلِ مُقْتَضَى الْعُرْفِ ، وَيَجُوزُ كِرَاءُ الدَّابَّةِ إِلَى مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ عَلَى أَنْ وَجَدَ حَاجَتَهُ دُونَهَا لَزِمَهُ بِحَسَابِهِ .

وَلَا يَجُوزُ كِرَاءُ أَرْضِ الزَّرْعِ بِمَطْعُومٍ وَلَا بِبَعْضِ مَا تُنْبِتُهُ مِنَ الْمَزْرُوعَاتِ ، وَيَجُوزُ اشْتِرَاطُ النِّقْدِ فِيمَا لَا يَخْتَلِفُ رَيْبُهَا غَالِبًا ، وَيَجُوزُ اشْتِرَاطُ ثَمَرَةِ الدَّارِ بِشَرْطِ كَوْنِ قِيَمَتِهَا ثُلُثَ الْأَجْرَةِ فِدْوْنَهَا ، وَلَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ إِجَارَةُ نَفْسِهِ أَوْ عَبْدِهِ أَوْ دَابَّتِهِ أَوْ دَارِهِ فِي عَمَلٍ مَعْصِيَةٍ .

أحكام الجمالة

فَصْلٌ : الْجُعْلُ (3) جَائِزٌ ، وَيَلْزَمُ بِالشَّرُوعِ مِنْ جِهَةِ الْجَاعِلِ (4) ،

(1) ابن المَوَازِ : محمد بن إبراهيم الإسكندري بن زياد : يعرف بابن المَوَازِ ، وله كتابه المشهور الكبير المعروف بالمَوَازِيَّةِ ، قال ابن فرحون : هو أجل كتاب ألفه المالكيون ، توفي سنة 269 هـ .
انظر : « الديباج المذهب » (1/232) .

(2) الظُّئْرُ : العاطفة على غير ولدها المرضعة له من الناس . انظر : « اللسان » (4/514) .

(3) الْجُعْلُ : لغة : ما جُعِلَ على العمل ، أى المال المَجْعُول ، واصطلاحاً : قال ابن عرفة : عقد معارضة على عمل آدمى بعوض غير ناشئ عن محله به ، لا يجب عوضه بتمامه لا بعضه ببعض . انظر : « شرح حدود ابن عرفة » ص (402) ، « شرح الكشناوى » (2/343) ، « شرح الخرثى » (7/59) .

(4) الْجَاعِلُ : المراد بالْجَاعِلِ مُلْتَزِمُ عَقْدِ الْجُعْلِ ، ولو عقده وكيلاً .

انظر : « الفواكه الدواني » (2/111) .

وَلَا يَجُوزُ إِلَى أَجَلٍ ، فَمَنْ قَالَ : مَنْ جَاءَنِي بِضَالَّتِي فَلَهُ كَذَا لَزِمَهُ لِمَنْ جَاءَ بِهَا ، وَلَا شَيْءَ لَهُ إِلَّا بِتَمَامِ الْعَمَلِ ، فَلَوْ قَالَ لِرَجُلٍ : إِنْ جِئْتَنِي بِهَا فَلَكَ مِائَةٌ ، وَلِلْآخِرِ فَلَكَ خَمْسُونَ فَجَاءَا بِهَا ، فَقِيلَ : يَفْتَسِمَانِ الْأَكْثَرَ بِحَسْبِهِمَا ⁽¹⁾ ، وَقِيلَ : لِكُلِّ نِصْفُ جُعِلَ ، وَمَنْ جَاءَ بِضَالَّةٍ ابْتِدَاءً فَلَهُ أُجْرَةٌ مِثْلُهُ .

وَيَجُوزُ فِي الْحَصَادِ وَالْحَذَاذِ وَنَفْضِ الزَّيْتُونِ بِجُزْءٍ مُعَيَّنٍ مِنْهُ لَا مَا يَعْمَلُهُ الْيَوْمَ ، وَيَجُوزُ عَلَى عِلَاجِ الْمَرِيضِ عَلَى الْبُرِّ وَالتَّعْلِيمِ عَلَى الْحِذَاقِ ⁽²⁾ وَاسْتِخْرَاجِ الْمِيَاهِ بِشَرْطِ مَعْرِفَةِ الْعَامِلِ شِدَّةَ الْأَرْضِ وَبُعْدَ الْمَاءِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(1) هذا هو مشهور المذهب ، فيأخذ الأول الثلاثين ، ويأخذ الثانى الثلاث الآخر وهو نص المدونة .

انظر : « المدونة » (3/ 469) ، « تهذيب المدونة » (3/ 390) ، « منع الجليل » (8/ 69) .

(2) الحِذَاقُ : المهارة والحفظ .

كتاب القراض والشركة والمساواة

المضاربة وأحكامها

القِرَاضُ ⁽¹⁾ : تَنْمِيَةُ الْعَامِلِ الْمَالِ بِالتَّجَارَةِ عَلَى جُزْءٍ مِنَ الرَّبْحِ يَتَّفَقَانِ عَلَيْهِ ، وَيَلْزَمُ بِشُغْلِهِ الْمَالِ وَهُوَ أَمِينٌ مَا لَمْ يَتَّعَدْ ⁽²⁾ ، وَالتَّلَفُ وَالْخَسَارَةُ مِنْ رَبِّهِ ، وَاشْتِرَاطُهُ عَلَى الْعَامِلِ مُفْسِدٌ كَتَأْجِيلِهِ ⁽³⁾ ، وَقَضْرِهِ عَلَى مَا لَا يَغْلِبُ وَجُودُهُ ⁽⁴⁾ وَقِرَاضِهِ بِعُرُوضٍ .

وَلَا يُسَافِرُ ، وَلَا يُشَارِكُ ، وَلَا يُقَارِضُ ، وَلَا يَبِيعُ بِدَيْنٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، فَإِنْ قَارَضَ فَلِرَبِّهِ بِشَرْطِهِ وَحِصَّتُهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَامِلِهِ ، وَلَهُ فِي السَّفَرِ نَفَقَةٌ مِثْلِهِ .

وَإِذَا طَالَبَهُ بِالتَّنْضِيضِ ⁽⁵⁾ لَزِمَهُ ، وَلَا يُفْسَخُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا ، وَيَلْزَمُ وَرَثَةُ الْعَامِلِ التَّنْضِيضُ إِنْ ائْتَمَنَهُمْ أَوْ أَتَوْا بِأَمِينٍ وَإِلَّا سَلَّمُوا الْمَالَ .

(1) القِرَاضُ : لغة : القطع ؛ لأن المالك قطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها بقطعة من الربح ، وأهل العراق يسمونه المضاربة ، وحكمه الجواز بالإجماع ؛ لأجل تنمية المال بالتجارة به من العامل ، قال الجلاب : ويجوز القراض بما اتفقا عليه من أجزاء الربح من نصف أو ثلث أو رُبع أو غير ذلك .
انظر : «الفرع» (2/ 193) ، «شرح الكشائى» (2/ 349) ، «أحكام ابن العربى» (1/ 306) ، «جامع الأمهات» ص 423 ، «الذخيرة» (6/ 23) .

(2) قال ابن الحاجب : والعامل أمينٌ فالقول قولُهُ في ضياعه وخسارائه ما لَمْ يَتَّعَدْ ؛ فإن تعدَّى فيه صَيْرٌ . انظر : «جامع الأمهات» ص 427 .

(3) كتأجيله : قال مالك : إن أخذ قراضاً إلى أجلٍ رُدَّ إلى قراضٍ مِثْلِهِ ، قال الأبهري : إنما قال ذلك لأن حكم القراض أن يكون إلى غير أجلٍ ؛ لأنه ليس بعقد لازم ، ولكل واحدٍ تركه لو شاء .
انظر : «المدونة» (3/ 632) ، «فتح الجواد» (2/ 94) .

(4) ما لا يغلب وجودُهُ : يعنى قراضٌ اشترط عليه ما يقلُّ وجوده كاللؤلؤ .

(5) التنضيض : نَصُّ الْمَالِ إِذَا صَارَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً ، وَالْمَعْنَى إِذَا طَالَبَ رَبُّ الْمَالِ الْعَامِلَ بِبَيْعِ السَّلْعَةِ لِزِمِ الْعَامِلِ التَّنْضِيضُ .

انظر : «فتح الجواد» (2/ 97) ، «تقريب المعان» ص 220 .

وَتُجْبَرُ وَضِيعَتُهُ ⁽¹⁾ مِنْ رِبْحِهِ ثَانِيَةً ، فَإِنْ تَفَاصَلَا عَلَيْهَا ، ثُمَّ عَمِلَ فَرَأْسُ
الْمَالِ مَا يَقَى ، وَإِنْ اقْتَسَمَا رِبْحًا قَبْلَ تَنْضِيضِهِ ، ثُمَّ حَدَّثَتْ وَضِيعَةٌ جَبَرَهَا
[مِنْهُ] ⁽²⁾ .

وَلِكُلِّ اسْتِرَاطٍ جَمِيعُ الرِّبْحِ لِنَفْسِهِ ، وَيَلْزَمُ بِفَسَادِهِ قِرَاضُ الْمَثَلِ ، وَقِيلَ :
أُجْرَةُ الْمَثَلِ ، وَالرِّبْحُ تَابِعٌ لِلْأَصْلِ فِي الزَّكَاءِ وَلِكُلِّ اسْتِرَاطٍ زَكَاةُ الرِّبْحِ عَلَى
الْآخِرِ لِلْأَصْلِ ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْعَامِلُ أَهْلًا سَقَطَتْ عَنْ حِصَّتِهِ ، وَأَوْجَبَهَا
عَبْدُ الْمَلِكِ تَبَعًا .

أحكام الشركة

فَصْلٌ : تَجَوُّزُ الشَّرَكَةِ ⁽³⁾ بِالنَّقْدِ وَالْعُرُوضِ وَيُجْعَلُ رَأْسُ الْمَالِ قِيمَتَهَا ،
وَيُسْتَرَطُّ خَلْطُهُمَا حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا وَهِيَ عِنَانٌ ⁽⁴⁾ ، وَهِيَ : أَلَّا يَنْفَرِدَ أَحَدُهُمَا
بِالتَّصَرُّفِ ، وَمُفَاوَضَةٍ ، وَهِيَ : أَنْ يُمَضَى تَصَرُّفٌ كُلِّ صَاحِبِهِ ⁽⁵⁾ ، وَالرِّبْحُ
وَالْخُسْرَانُ وَالْعَمَلُ تَوَابِعٌ ؛ فَإِنْ زَادَ أَحَدُهُمَا فِي الْعَمَلِ فَلَهُ أُجْرَةٌ مِثْلُهُ إِلَّا أَنْ
يَتَبَرَّعَ .

(1) الوضعية : النقيصة ، والمعنى إن نقص شيئاً من رأس المال وجب جبره بما حصل بعد ذلك من الربح .
انظر : « شرح الكشناوى » (2/ 353) ، « التفریع » (2/ 196) ، « التج والإكليل » (7/ 457) ، « منع
الجليل » (7/ 355) .

(2) ساقط من « ط » .

(3) الشركة : لغة : الاختلاط ، وشرعاً : عَقْدُ مَالِكِي مَالَيْنِ فَأَكْثَرُ عَلَى التَّجْرِ فِيهِمَا (أى المالين) معاً ، أو
على عمل والربح بينهما بما يدل عرفاً ، أى على ما يدل على الإذن والرضا من جانبين فيما جرى به العرف .
انظر : « الشرح الصغير » (3/ 455) ، « شرح الكشناوى » (2/ 356) .

(4) شركة عنان : أن يجعل كل واحد من الشريكين مالا ثم يخلطاه أو يجعلاه في صندوق واحد ويتجرا به
معاً ، ولا يستبد أحدهما بالتصرف دون الآخر ، تسمى بذلك من عِنَان الدَّابَّةِ ، وهو ما تُقَادُ بِهِ ، كَانَ كُلُّ
واحد منهما أخذ بعنان صاحبه لا يطلقه يتصرف حيث شاء . انظر : « الشرح الكبير » (3/ 359) ،
« الفواكه الدوان » (2/ 121) ، « القوانين الفقهية » ص 187 ، « كفاية الطالب » (2/ 264) .

(5) بمعنى أن يفوض كل واحد منهما التصرف للآخر في حضوره وغيبته ، ويلزمه كل ما يعمله شريكه .
انظر : المصادر السابقة .

وَتَجُوزُ بِالْأَبْدَانِ : بِشَرَطِ اتِّحَادِ الصَّنْعَةِ وَالْمَكَانِ لَا مَالٍ وَبَدَنِ
وَمَا يَفْتَقِرَانِ إِلَيْهِ مِنْ آلَةٍ فَبَيْنَهُمَا .

وَشِرْكَةُ الذَّمِّ ⁽¹⁾ بَاطِلَةٌ وَتَجُوزُ الشَّرِكَةُ فِي الزَّرْعِ بِشَرَطِ التَّسَاوِي فِي
الْبَذْرِ وَالْعَمَلِ وَالْمُؤُونَةِ وَالْأَرْضِ كَانَتْ مِلْكًا ، أَوْ مُكْتَرَاةً أَوْ حُبْسًا ، فَلَوْ
كَانَتْ لِأَحَدِهِمَا وَلِلْآخَرِ الْبَذْرُ لِلزَّمِ رَبُّهُ نِصْفُ أُجْرَتِهَا وَرَبُّهَا نِصْفُ الْمَكِيلَةِ ؛
فَإِنْ انْفَرَدَ بِالْعَمَلِ فَالزَّرْعُ لَهُ ، وَعَلَيْهِ مَلِيلَةُ الْبَذْرِ وَبِالْعَكْسِ .

وَمَنْ اخْتَمَلَ السَّيْلَ بِذَرِّهِ إِلَى أَرْضٍ غَيْرِهِ فَالزَّرْعُ لَهُ ⁽²⁾ وَلَا غُرْمَ عَلَيْهِ ،
وَقِيلَ : لِرَبِّهِ وَعَلَيْهِ أَجْرَةُ الْأَرْضِ .

أحكام المساقات

فَصْلٌ : تَجُوزُ الْمَسَاقَاةُ ⁽³⁾ عَلَى أَصُولِ الثَّمَرَةِ ، وَلَوْ قَبْلَ ظُهُورِهَا لَا بَعْدَ
بُدْوِ الصَّلَاحِ ، وَعَلَى الزَّرْعِ وَالْبُقُولِ بَعْدَ ظُهُورِهَا ، وَهِيَ : أَنْ يَعْمَلَ الْعَامِلُ
عَلَى جُزْءٍ مِنَ الثَّمَرَةِ ، وَعَلَيْهِ السَّقْيُ وَالْإِبَارُ ⁽⁴⁾ وَالْجَذَاذُ ، وَقَطْعُ الْجَرِيدِ ،

(1) شِرْكَةُ الذَّمِّ : أو شركة الوجوه فهي أن يشتركا على غير مال ولا عمل ؛ بحيث إذا اشتريا شيئاً كان
في ذمتهما ، وإذا باعاه اقتسما ربحه ، قال ابن جُزَي : وهي غير جائزة خلافاً لأبي حنيفة .

انظر : « شرح الكشناوى » (2/359) ، « تهذيب المدونة » (3/546) مع المصادر السابقة .

(2) يعنى إذا جرَّ السيل في أرض ونبت في الأرض المجرور إليها فهو لصاحب الأرض الذى نبت
ولاشئ لصاحب البذر ، وهو المعتمد ونص المدونة ، قال ابن يونس : وقيل : الزرع للبذر وعليه كراء
الأرض ؛ لأن السيل كالمكره والإكراه لا يسقط الأملاك . انظر : « الذخيرة » (5/472) ، « المدونة »
(11/556) ، طبع دار صادر ، « التفریع » (2/305) ، « حاشية الدسوق » (4/49) .

(3) المساقاة : قال ابن عرفة : عقد على عمل مؤنة النبات بقدر لا من غير غلته لا بلفظ بيع أو إجارة أو
جُعل ، وقيل : هو أن يدفع الرجل أرضه لمن يكفيه القيام بما يحتاج إليه من السقى والعمل ، على أن ما أطمع
الله من ثمرها بينهما نصفين ، أو على جزء معلوم من الثمر .

انظر : الفواكه الدواني » (2/124) ، « كفاية الطالب » (3/424) ، « شرح زروق » (2/161) ،
« شرح ابن ناجي على الرسالة » (2/160) .

(4) تأبير النخل : تلقيحه . انظر : « اللسان » (4/4) .

وَنَفَقَةُ الْعُمَّالِ ، وَعُلُوفَةُ الدَّوَابِّ ، وَإِصْلَاحُ الْقُفِّ ⁽¹⁾ ، وَمَنَاقِعُ ⁽²⁾ الشَّجَرِ ،
لَا بِنَاءَ حَائِطٍ ، وَحَفْرُ بَيْتٍ ، وَغَرْسُ شَجَرٍ ، وَخَلْفُ دَابَّةٍ ⁽³⁾ .

وَتَجُوزُ سِنِينَ ، وَتَنْتَهِي السَّنَةُ بِالْجِذَاذِ ، وَلَا تَنْفَسِحُ بِالْمَوْتِ ، وَالْبَيَاضُ
لِرَبِّهِ ، وَلِلْعَامِلِ اشْتِرَاطُهُ إِنْ كَانَتْ أُجْرَتُهُ مِثْلَ ثُلْثِ الثَّمَرَةِ فَدُونَهُ ، وَلِرَبِّهِ أَنْ
يَشْتَرِيَهُ مِنْ زَرْعِهِ جُزْءًا مُوَافِقًا لِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَرَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(1) الْقُفُّ : الحوض الذي يجري منه الماء كالصهريج ونحوه ، وقال الرُّكْزُكِيُّ : هو مُجْتَمَعُ الماء ، وما في الكشناوى من أنها ما ارتفع من الأرض ، أو القُفَّة التي تصنع من الخوص فهو سهو منه - رحمه الله - يعرف ذلك بمراجعة «الذخيرة» (102/6) ، «المنتقى» للباي (126/5) ، «فتح الجَوَاد» (105/2) ، «منح الجليل» (392/7) ، «شرح الكشناوى» (362/2) .

(2) في «ط» منافع ، قال التفراوى : المنافع : جمع مُنْفَع وهو موضع يستنقع فيه الماء ، والمراد كنس أماكن الماء الكائن في أصول الشجر بأن يحفر حول الشجر ليحبس فيه الماء .
انظر : «الفواكه الدواني» (125/2) ، «شرح الخرشى» (229/6) .

(3) بمعنى ما مات من الدَّوَاب التي وَقَعَ العقد وهي في الحائط فعل صاحب الأرض خلفه ، وإن لم يشترط العايل ذلك عليه .

انظر : «فتح الجَوَاد» (106/2) ، «المدونة» (4/12) طبع دار صادر ، «الكافي» ص 382 ، «الموطأ» (710/2) .

كتاب الرهن والوكالة

أحكام الرهن

الرَّهْنُ ⁽¹⁾ : عَقْدٌ لَازِمٌ ، وَاشْتِرَاطٌ غَلَّتِيهِ مُبْطِلٌ ، فَيَصِحُّ بِالْقَوْلِ ، وَيَتِمُّ بِالْقَبْضِ ، وَيُجْبَرُ الرَّاهِنُ عَلَيْهِ وَاسْتِدَامَتُهُ شَرْطٌ ؛ فَإِنْ عَادَ إِلَيْهِ اخْتِيَارًا أَوْ بِإِعَارَةٍ أَوْ إِجَارَةٍ أَوْ وَدِيعَةٍ بَطَلَ كَتَرَاضِيهِ عَلَى قَبْضِهِ حَتَّى مَاتَ الرَّاهِنُ أَوْ أَفْلَسَ ، لَا بِامْتِنَاعِ الرَّاهِنِ مَعَ إِقَامَتِهِ عَلَى الطَّلَبِ .

وَالْمَالُ الْبَاطِنُ مَضْمُونٌ مَا لَمْ تَقُمْ بَيْنَهُ بِالتَّلَفِ أَوْ يَكُنْ عَلَى يَدِ أَمِينٍ لَا الظَّاهِرُ إِلَّا بِالتَّعْدِي ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قِيمَتِهِ ، وَاتَّفَقَا عَلَى صِفَتِهِ قُومَ عَلَيْهَا ، فَإِنْ اخْتَلَفَا أَيْضًا حَلَفَ الْمُرْتَهِنُ ، فَإِنْ [نَكَلَ] ⁽²⁾ حَلَفَ الرَّاهِنُ وَقُومَ عَلَيْهَا ؛ فَإِنْ جَهَلَاهَا ⁽³⁾ حَلَفَ الْمُرْتَهِنُ عَلَى قِيمَتِهِ وَقَاصَهُ ⁽⁴⁾ ؛ فَإِنْ اتَّفَقَا ⁽⁵⁾ وَاخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْحَقِّ فَالرَّهْنُ شَاهِدٌ بِقَدْرِ قِيمَتِهِ ، وَيَحْلِفُ الرَّاهِنُ لِنَفْسِ الزَّائِدِ ، وَفِي عَيْنِ الرَّهْنِ الْقَوْلُ [قَوْلٌ] ⁽⁶⁾ الْمُرْتَهِنِ وَفِي كَوْنِ الْمُقْتَضَى مَا بِهِ الرَّهْنُ يَحْلِفَانِ وَتُحَسَبُ مِنْهُمَا ، وَفِي مَالِ الْعَبْدِ مَعَهُ الْقَوْلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ .

وَلَا يَصِحُّ رَهْنُ مَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِحَالٍ ، وَلَا تُقْبَلُ دَعْوَى الْمِذْيَانِ رَهْنًا عِنْدَ غَرِيمٍ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ عَلَى قَبْضِهِ رَهْنًا .

(1) الرهن : لغة : اللزوم والحبس . عرفه خليل فقال : الرهن : بذل من له البيع ما يُباع ، وأركان الرهن : عاقِد من راهن ، ومُرْتَهِن ، ومَرهُون : وهو المال المبذول ، ومَرهُون به : وهو الدَّيْنُ المذكور ، وصيغة كالبيع ، وظاهره أنه يكفي ما يدلُّ على الرضا . وقال ابن القاسم : لا بدَّ فيهما من اللفظ الصريح . انظر : « الشرح الصغير » (305/5) ، « الذخيرة » (75/8) ، « شرح الخرشى » (236/5) .

(2) ساقط من « ط » .

(3) جهلاها : أى الرّاهن والمرتهن في الصفة واتفقا في القيمة كما في « فتح الجوّاد » (110/2) .

(4) وقاصه : أى حاسبه بحقه .

(5) فإن اتفقا : أى الرّاهن والمرتهن في الرهن .

(6) ساقط من « ط » .

وَيَصِحُّ رَهْنُ الْمُشَاعِ ، فَإِنْ كَانَ بَاقِيَهُ لَهُ لَزِمَهُ تَسْلِيمُهُ ، وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِهِ نُزِّلَ الْمُرْتَهَنُ مَعَهُ مَنَزِلَةَ الرَّاهِنِ ، وَمَنْ رَهَنَ عَلَى قَدَرٍ مُعَيَّنٍ ، ثُمَّ أَخَذَ زِيَادَةً عَلَيْهِ صَارَ رَهْنًا بِالْجَمِيعِ ، فَلَوْ أَرَادَ رَهْنُ فَائِضِهِ ⁽¹⁾ عِنْدَ غَيْرِ الْمُرْتَهَنِ وَقَفَ عَلَى إِذْنِهِ ، وَيُقَدَّمُ الْأَوَّلُ فِي الْأَسْتِيفَاءِ وَنَمَاؤُهُ لِرَبِّهِ وَنَفَقَتُهُ عَلَيْهِ ، وَنِتَاجُهُ رَهْنٌ مَعَهُ كَفَرَاخِ النَّحْلِ ⁽²⁾ لَا الصُّوفُ وَاللَّبَنُ وَمَالُ الْعَبْدِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ ⁽³⁾ ، وَلَا يَتَبَعَضُ بَتَبَعُضٍ الْقَضَاءِ بَلْ مَا بَقِيَ فَهُوَ مَحْبُوسٌ بِهِ .

وَيَجُوزُ اشْتِرَاطُ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ فِي الْبَيْعِ لَا فِي الْقَرْضِ ⁽⁴⁾ ، فَإِنْ وَكَّلَهُ بِبَيْعِهِ صَحَّ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَزْلُهُ ؛ فَإِنْ بَاعَهُ رَبُّهُ وَقَفَ عَلَى إِجَارَةِ الْمُرْتَهَنِ ؛ فَإِنْ أَدْعَى أَنَّهُ أَذِنَ لِيَتَعَجَّلَ ⁽⁵⁾ حَلَفَ وَيُعَجَّلُ ، وَفِي عِتْقِهِ مُوسِرًا يُنْفَذُ وَيَتَعَجَّلُ ، وَفِي عُسْرِهِ يُوقَفُ ؛ فَإِنْ أَفَادَ مَالًا أُنْفَذَ وَإِلَّا بِيَعِ فِي الدَّيْنِ كَأَسْتِيلَادِهِ الْأَمَّةَ ، وَوَطْءِ الْمُرْتَهَنِ بِغَيْرِ إِذْنِ زَنَى وَبِإِذْنِهِ يَبْطُلُ وَقَاصُّهُ بِقِيمَتِهَا وَتَصِيرُ أُمَّ وَلَدٍ .

أحكام الوكالة

فَصْلٌ : تَجُوزُ الْوَكَالَةُ ⁽⁶⁾ فِي كُلِّ مَا يَقْبَلُ النِّيَابَةَ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ بِرِضَا

(1) في «خ» ، ونسخة الزكركي : [فَاضِلُهُ] .

(2) قال الجلاب : وَنُسِلَ الْحَيَوانُ رَهْنٌ مَعَ أُمِّهَا ، وَفُرُخُ النَّحْلِ وَالشَّجَرِ رَهْنٌ مَعَ أَصُولِهِ .

انظر : «التفريع» (2602) .

(3) يَشْتَرِطُهُ : أى المرتهن يعنى أن الصوف ولبن الشاة ومال العبد لا تكون رهناً إلا بشرط .

انظر : «فتح الجواد» (2/ 114) .

(4) بمعنى أنه يجوز للمرتهن اشتراط منفعة الرهن لنفسه كسكنى وركوب بشرطين : الأول : إن عُيِّنَتْ مُدَّتُهَا للخروج من الجهالة في الإجارة . والثاني : كونه في دين بيع لا قرض ؛ لأنه في البيع بيع وإجارة وهو جائز ، وفي القرض : سلف جرّ نفقاً وهو لا يجوز .

انظر : «فتح الجواد» (2/ 114) ، «شرح الكشناوى» (2/ 375) .

(5) يَتَعَجَّلُ : يعنى قضاء حقه .

(6) الْوَكَالَةُ : لغة : الحفظ والكفالة والضمان والتفويض ، وعُزْفًا : نيابة في حق غير مشروطة بموته ولا إمارة بما يدل عرفاً ، وأركانها أربعة : موكل ، ووكيل ، وموكل فيه ، وريصة .

انظر : «الشرح الكبير» (3/ 377) ، «الذخيرة» (8/ 5) ، «شرح الكشناوى» (2/ 378) .

الْمُؤَكَّلِ عَلَيْهِ وَحُضُورِهِ ، وَلَهُ عَزْلُهُ إِلَّا وَكَيْلَ الْخُصُومَةِ بَعْدَ شُرُوعِهِ ،
وَلَا يَمْلِكُ الْإِفْرَارَ وَالصُّلْحَ وَالْمُبَارَاةَ⁽¹⁾ إِلَّا بِإِذْنِهِ .

وَالْإِطْلَاقُ بِالْبَيْعِ يَقْتَضِي الْحُلُولَ وَثَمَنَ الْمِثْلِ ، وَبِشِرَاءِ أَمَةٍ أَوْ ثَوْبٍ
وَسُخْرِيهِ الْمُنَاسِبَ وَهُوَ أَمِينٌ وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ وَالتَّلْفِ ، فَأَمَّا قَبْضُهُ مِنْ غَرِيمٍ
أَوْ قَضَاؤُهُ فَلَا يُقْبَلُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَوْ تَصْدِيقِهِ ، وَلِلْغَرِيمِ تَحْلِيفُهُ أَنَّهُ لَمْ [يَقْبِضْ
وَلَمْ]⁽²⁾ يَعْلَمَ قَبْضَ وَكَيْلِهِ .

وَيَنْعَزِلُ بِمَوْتِ مُؤَكَّلِهِ وَعَزْلِهِ وَبَيْعِ مَا أَمَرَهُ بِبَيْعِهِ وَاسْتِهْلَاكِهِ وَعَيْتِهِ ،
وَلِكُلِّ مِنَ الْوُكَلَاءِ الْاِسْتِقْلَالُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْاجْتِمَاعُ ، وَلِلْمَقْضُوسِ التَّوَكُّلُ
وَالْتَّصَرُّفُ عَلَى وَجْهِ الْمَصْلَحَةِ ، وَإِذَا اشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ بِإِذْنِهِ ، ثُمَّ تَلَفَ الشَّمْنُ
بِيَدِهِ فَعَلَى رَبِّهِ خَلْفُهُ وَلَوْ مَرَارًا ، وَلَوْ دَفَعَ مِنْ مَالِهِ وَقَبْضَ الْعَوَضِ فَتَلَفَهُ مِنْهُ ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(1) المبارة : يعنى أن وكيل الخصومة لا يملك المبارة لصداقها المؤخر ، والمبارة هي التي تُبارى زوجها قبل البناء تقول : أخذ الذي لك وتركني .

انظر : « فتح الجواد » (2/ 118) ، « شرح الكشناوى » (2/ 380) .

(2) مثبت في « خ » وساقط من « ط » .

رَفَعُ

عبد الرحمن (الفرزدقي)

(أَسْلَمَ) (النَّبِيُّ) (الْفَرَزْدَقِيُّ)

كتاب الحجر

وَالصُّلْحُ ، وَالْحَمَالَةُ ، وَالْحَوَالَةُ

أحكام الحجر

يُحَجَّرُ⁽¹⁾ عَلَى الصَّغِيرِ أَبُوهُ أَوْ وَصِيُّهُ أَوْ الْحَاكِمُ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَيُؤَنَسَ رُشْدُهُ بِإِصْلَاحِ الْمَالِ ، وَالْأُنْثَى مَذْخُولًا⁽²⁾ بِهَا ، وَلَا يُشْتَرَطُ الْعَدَالَةُ .

وَالْبُلُوغُ بِالِاخْتِلَامِ ، أَوْ بِالْإِنْبَاتِ ، أَوْ بُلُوغِ ثَمَانِي عَشْرَةَ سَنَةً⁽³⁾ ، وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ : خَمْسَ عَشْرَةَ ، وَيَزَادُ فِي الْأُنْثَى الْحَيْضُ وَالْحَمْلُ ، وَيُخْتَبَرُ بِحُسْنِ تَصَرُّفِهِ ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْوَصِيِّ فِي دَفْعِ الْمَالِ إِلَيْهِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ؛ كَدَعْوَاهُ دَفَعَ نَفَقَتِهِ إِلَى حَاضِنَتِهِ ، وَيُوسَّعُ عَلَيْهِ بِحَسَبِ مَالِهِ وَمَأْلُوفِهِ .

وَلَهُ تَنْمِيَةُ مَالِهِ⁽⁴⁾ ؛ فَإِنْ كَانَ فَقِيرًا فَلَهُ أَجْرُهُ مِثْلِهِ ، وَالسَّفِيهُ الْحَاكِمُ⁽⁵⁾ ، وَيُفَكُّ حَجْرَهُ بِإِصْلَاحِ الْمَالِ كَالْمَجْنُونِ⁽⁶⁾ ، وَلَا يُتَّبَعُ بِمَا اسْتَدَّانَهُ حَالَ حَجْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنٍ ، بِخِلَافِ الْعَبْدِ بَعْدَ عِتْقِهِ مَا لَمْ يُسْقِطْهُ سَيِّدُهُ وَهُوَ

(1) الْحَجَرُ : لَفْظٌ : الْمَنْعُ ، وَاصْطِلَاحًا : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : صِفَةُ حَكَمِيَّةٍ تَوْجِبُ مَنْعَ مَوْصُوفِهَا نَفْوَدَ تَصَرُّفِهِ فِي الزَّائِدِ عَلَى قُوَّتِهِ أَوْ تَبَرُّعِهِ بِمَالِهِ .

انظر : « شرح حدود ابن عرفة » ص 313 ، « المغرب » ص 103 ، « طلبه الطلبة » ص 162 .
(2) مَذْخُولًا بِهَا : يَعْنِي وَيُحَجَّرُ عَلَى الْأُنْثَى حَتَّى تُنْكَحَ وَيَدْخُلَ بِهَا زَوْجُهَا ، وَزَادَ آخَرُ : وَشَهَادَةُ الْعَدُولِ بِحُفْظِهَا . انظر : « شرح الكشناوي » (3/3) ، « فتح الجوّاد » (122/2) .

(3) عَلَى مشهور المذهب .

(4) تَنْمِيَةُ مَالِهِ : يَعْنِي بِتَصَرُّفِ عَلَى وَجْهِ التَّجَارَةِ .

(5) وَالسَّفِيهُ الْحَاكِمُ : بِمَعْنَى وَيَتَوَلَّى الْحَجَرَ عَلَى السَّفِيهِ الْحَاكِمِ .

(6) كَالْمَجْنُونِ : يَعْنِي وَيُحَجَّرُ عَلَى الْمَجْنُونِ كَالصَّبِيِّ حَتَّى إِفَاقَتِهِ .

انظر : « فتح الجوّاد » (124/2) ، « شرح الكشناوي » (8/3) .

يَمْلِكُ مِلْكًا مُزْلَزَلًا ⁽¹⁾ لِسَيِّدِهِ انْتِزَاعُهُ .

وَتَبَرُّعَاتُ الزَّوْجَةِ فِي ثُلُثِهَا ⁽²⁾ ، وَلِلزَّوْجِ رَدُّ الزَّائِدِ ؛ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِهَا أَوْ إِبَانَتِهَا مَضَى .

وَلِلْمَرِيضِ ⁽³⁾ تَفَقُّتُهُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ ، وَيُمْنَعُ مِنَ التَّبَرُّعِ بِمَا زَادَ عَلَى ثُلُثِهِ ، وَالزَّاحِفُ فِي الصَّفِّ ، وَالرَّاكِبُ لِلْجَةِ فِي الْهَوْلِ ، وَالْحَامِلُ تَبْلُغُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ كَالْمَرِيضِ ، وَحُكْمُ غَيْرِ الْمَخُوفِ كَالْجُنُونِ وَالْجَذَامِ وَالْبَرَصِ حُكْمُ الصَّحَّةِ .

أحكام التفليس

فَصْلٌ : إِذَا ادَّعَى الْمَدْيَانُ الْفَلَسَ ⁽⁴⁾ وَطَلَبَ غَرَمَاؤُهُ حَبْسَهُ حُسْرًا ؛ فَإِنْ ثَبَتَ عُشْرُهُ أَنْظَرُهُ ؛ فَإِنْ ظَهَرَ لَدَدُهُ ⁽⁵⁾ أُدِيمَ حَبْسُهُ ؛ فَإِنْ سَأَلُوا حَجْرَهُ حُجِرَ عَلَيْهِ وَانْتَزَعَ لَهُمْ مَالُهُ وَقُسِمَ بَيْنَهُمْ بِالْحِصَاصِ ⁽⁶⁾ ، وَيَحِلُّ الْمُؤَجَّلُ عَلَيْهِ لَا لَهُ .

وَمَنْ وَجَدَ عَيْنَ سِلْعَتِهِ أَخَذَهَا ؛ فَإِنْ قَبِضَ بَعْضُ ثَمَنِهَا خَيْرَ بَيْنَ رَدِّهِ وَأَخْذِهَا أَوْ الْحِصَاصِ بِبَاقِيهِ .

(1) مِلْكًا مُزْلَزَلًا : يعنى غير تام ، قال الكشناوى : قال شارح الرسالة : وما ذكره من أن ما بيد العبد له إلخ مبنى على أنه يملك لكن ملكه غير تام ، انظر : « شرح الإرشاد » (3/9) .

(2) قال الجلاب : ولا يجوز للمرأة ذات الزوج أن تنصرف بهبة ولا عتق ولا صدقة بأكثر من ثلثها ، إلا بإذن زوجها ؛ فإن تصدقت بأكثر من ثلثها ، فزوجها بالخيار فى إجازة ما زاد على الثلث من صدقتها أو رده . وقد قيل : له رد صدقتها كلها إذا زادت على ثلثها . انظر : « التفریع » (2/256) .

(3) وللمريض : يعنى المريض مرضًا يخاف عليه الموت فى العادة فهذا الذى يحجر عليه ، وفى حكمه : المقاتل فى الصفِّ ، وركاب البحر حال اشتداده . انظر : « شرح الكشناوى » (3/10) .

(4) الْفَلَسُ : هو عدم المال ، والتفليس : هو خلع الرجل عن ماله للغرماء ، وهو حكم الحاكم بخلع ما بيده لغرمائه لعجزه عن وفاء ما عليه . انظر : « الشرح الكبير » (3/263) ، « شرح الكشناوى » (3/11) ، « الفواكه الدوانى » (2/160) ، « القوانين الفقهية » ص 209 .

(5) لَدَدُهُ : مجادلته ومخاصمته ومراوغته . انظر : « اللسان » (3/391) .

(6) بالحصاص : أى بالمخاصمة وينظرُ بنسبة الديون بين الغرماء ، إذا كان عليه ألفٌ وبيع ما له بمجمائة كل من له شيء يأخذُ نصفه ، وإن بيع بمائتين كل من له شيء أخذُ خُمُسُهُ ، وإن بيع بمائة كل من له شيء يأخذُ عُشْرَهُ وهكذا . انظر : « فتح الجَوَاد » (2/128) .

وَتُتْرَكُ لَهُ ثِيَابُهُ الْمُعْتَادَةُ وَقُوتُهُ الْأَيَّامَ ، وَبُيَاعُ عَلَيْهِ مَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ رَبْعٍ وَغَيْرِهِ وَالتَّلَفُ قَبْلَ الْبَيْعِ مِنْهُ ، وَبَعْدَهُ مِنَ الْغُرْمَاءِ ، وَلَيْسَ لَهُمْ مُلَازِمَتُهُ عَلَى الْبَاقِي وَلَا إِجَارَتُهُ .

أحكام الصلح

فَضْلُ : الصُّلْحُ ⁽¹⁾ جَائِزٌ عَلَى الْإِفْرَارِ وَالْإِنْكَارِ إِلَّا مَا أَحَلَّ حَرَامًا ، أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا ، فَمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ لَمْ يَحِلَّ لَهُ مَا أَخَذَهُ وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ : مُعَاوَضَةً ⁽²⁾ وَغَيْرُ مُعَاوَضَةٍ ، وَالْمُعَاوَضَةُ كَالْبَيْعِ فِيمَا يَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ . الثَّانِي : تَعْجِيلُ الْبَغْضِ وَإِسْقَاطُ الْبَاقِي ، فَمَنْ وَضَعَ بَعْضَ حَقِّهِ فَلَا رُجُوعَ لَهُ ، وَمَنْ لَهُ بَيِّنَةٌ فَتَرَكَ الْقِيَامَ بِهَا سَقَطَتْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ نَقْضُ الصُّلْحِ بِخِلَافِ كَوْنِهَا غَائِبَةً أَوْ لَا يَعْلَمُهَا .

أحكام الحمالة والكفالة

فَضْلُ : الْحَمَالَةُ ⁽³⁾ وَالْكِفَالَةُ وَالزَّعَامَةُ بِمَعْنَى فَيَجُوزُ بِكُلِّ دَيْنٍ ثَابِتٍ أَوْ آيِلٍ إِلَى الثَّبُوتِ لَا فِيمَا لَا يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤُهُ مِنَ الْكَفِيلِ . وَلَا يُشْتَرَطُ رِضَا الْمَكْفُولِ عَنْهُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُطَالَبُ الْكَفِيلُ إِلَّا أَنْ

(1) الصُّلْحُ : قطع المنازعة مأخوذٌ من صَلَحَ الشيء إذا كمل وهو خلاف الفساد ، واصطلاحاً : انتقال عن حق أو دعوى بعوض لرفع نزاع أو خوف وقوعه .

انظر : « شرح الحدود » ص 314 ، « تحرير ألفاظ التنبيه » للنووي ص 201 « شرح الكشناوي » (15/3) .
(2) في « ط » معاوضة ، قال ابن جُرَيزٍ : والصلح على نوعين : الأول : إسقاط وإبراء ، وهو جائز مطلقاً . الثاني : صلح على عوض : فهذا لا يجوز إلا إن أدى إلى حرام ، وحكمه حكم البيع سواء كان في عين أو دين . انظر : « القوانين الفقهية » ص 221 .

(3) الْحَمَالَةُ : لغة : الحفظ ، يُقَالُ لِلضَّامِنِ حَمِيلٌ وَكَفِيلٌ وَزَعِيمٌ ، واصطلاحاً : التزام مكلف غير سفيه ديناً على ذمة غيره ، أو التزام طلبه من عليه لمن له بما يدل عليه ، أي من الضَّيِّفَةِ .

انظر : « القوانين الفقهية » ص 214 ، « شرح الكشناوي » (19/3) ، « التلقين » (444/2) ، « الكافي » ص 398 .

يَتَعَذَّرُ الِاسْتِيفَاءَ مِنَ الْأَصِيلِ⁽¹⁾ ، وَيَبْرَأُ بِبَرَاءَةِ الْأَصِيلِ⁽²⁾ لَا بِالْعَكْسِ .
وَيَجُوزُ بِالْوَجْهِ⁽³⁾ وَيَبْرَأُ بِتَسْلِيمِهِ مُتَمَكِّنًا مِنْهُ ، وَ [لَا]⁽⁴⁾ يَلْزَمُهُ
الْمَالُ ، إِلَّا أَنْ يَمُوتَ الْمَكْفُولُ ، أَوْ يَشْتَرِطَ الْبَرَاءَةَ ، وَعَنِ الْمَيِّتِ
وَبِالْمَجْهُولِ⁽⁵⁾ ، وَيَلْزَمُ مَا ثَبَتَ .

وَفِي قَوْلِهِ : عَامِلٌ فَلَنَا وَأَنَا كَفِيلُهُ وَيَلْزَمُهُ الْمُسْهِبُ⁽⁶⁾ ؛ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ
الْحُلُولِ وَقَفَ مِنْ تَرْكِتِهِ قَدْرُ الدَّيْنِ ، فَإِذَا حَلَّ وَاسْتَوْفَى الْحَقَّ أَخَذَهُ الْوَرَثَةُ
وَالْأَخْذُ الْغَرِيمُ ، وَإِذَا حُطَّ عَنْهُ شَيْءٌ رَجَعَ بِمَا أَدَّاهُ وَلَوْ صَالِحٌ رَجَعَ بِأَقْلٍ ،
وَيَصِحُّ مِنَ الْجَمَاعَةِ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ ، وَمَنْ أَدَّى بَرِيءَ الْبَاقُونَ ، وَرَجَعَ
عَلَى كُلِّ بِنَاءٍ يَنْبُوهُ .

أحكام الحوالة

فَضْلُ : الْحَوَالَةُ⁽⁷⁾ : تَحْوِيلُ الْحَقِّ إِلَى ذِمَّةٍ تَبْرَأُ بِهَا الْأُولَى بِشَرْطِ

(1) ، (2) في « ط » الأصل ، وما أثبتناه من « خ » .

(3) يجوز بالوجه : يعني أن الضمان يصح بالوجه ، وهو التزام الإتيان بالغريم عند حلول الأجل ،
ويبرأ بتسليمه له ، وإن كان عديماً . انظر : « شرح الخرشي » (34/6) ، « كفاية الطالب مع حاشية
العدوى » (364/2) ، « الشرح الصغير » (450/3) .

(4) ساقطة من « خ » و « ط » ، ومثبتة في نسخة الزكركي ، وهو الصواب ، قال القاضي عبد الوهاب في
حكم الكفالة بالوجه : تصح الكفالة بما عليه ؛ فإن جاء الكفيل به برئ ، وإن لم يأت به لزمه ما عليه [يعني
من الحقوق الثابتة في ذمة المكفول] ، إلا أن يشترط أنه لا يلزمه إلا إحضاره فقط ، فلا يلزم شيء من المال
إلا أن يموت المتكفل به ، فلا يلزم الكفيل شيء شرط أو لم يشترط .

انظر : « التلقين » (444/2) ، « التفرع » (286/2) ، « فتح الجوّاد » (134/2) .

(5) بالمجهول : يعني ولا بأس بضمان المجهول والمعلوم .

(6) المُسْهِبُ : يعني أن من قال لرجل عامل فلاناً وأنا ضامن لِمَا تُعَامِلُهُ به لزمه ما ثبت عليه ما يُعَامِلُ
به مثله . انظر : « فتح الجوّاد » (134/2) .

(7) الحوالة : لغة : مأخوذة من التحول ، وهو النقل من مكان إلى مكان آخر . واصطلاحاً : هي صرف
دين أو نقله عن ذمة المدين ، بدين مماثل قدرًا وصفة ، إلى ذمة أخرى ، تبرأ الذمة الأولى بسببها ، كأن
يكون لزيد عشرة دنانير على عمرو ، ولعمرو عشرة على خالد ، فيحيل عمرو زيدًا بالعشرة التي له على خالد ،
ويبرأ عمرو مما عليه لزيد . انظر : « الفقه المالكي » د . وهبة الزحيلي (587/1) مع « التلقين » (443/2) ،
« الشرح الكبير » (325/3) ، « الكافي » ص 401 ، « الذخيرة » (241/9) .

رِضَاهُمَا وَرِضَا الْمُحَالِ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَا حَقَّ لَهُ عَلَيْهِ ، وَلَا رُجُوعَ لِلْمُحَالِ
لِتَعَذُّرِ الْاِسْتِيفَاءِ إِلَّا أَنْ يَغُرَّهُ لَا إِنْ عَلِمَ فَقَرَّهُ فَرَضِي بِهِ ، وَيُشْتَرَطُ حُلُولُ
الْمُحَالِ بِهِ لَا عَلَيْهِ ، وَكَوْنُهُمَا مِنْ جِنْسٍ ، وَلَا يُحَالُ عَلَى غَائِبٍ لَا يُعْلَمُ
حَالُهُ ، وَلَا عَلَى مَيِّتٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

★ ★ ★

كتاب العارية والوديعة

أحكام العارية

الْعَارِيَةُ⁽¹⁾ : تَمْلِكُ الْمَنْفَعَةَ الْمُبَاحَةَ ، وَضَمَانُهَا كَالرَّهْنِ ؛ فَإِنْ أَعَارَ إِلَى أَجَلٍ فَلَا رُجُوعَ قَبْلَهُ ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَحَتَّى يَنْتَفِعَ بِهَا انْتِفَاعَ مِثْلِهَا ، وَلِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يُعِيرَ [لِغَيْرِهِ]⁽²⁾ ، وَإِذَا عَيَّنَّ مَنَفَعَةً لَمْ يَكُنْ لَهُ مُجَاوَزَتُهَا⁽³⁾ .

أحكام الوديعة⁽⁴⁾

فَضْلٌ : الْمُودَعُ أَمِينٌ فَيَقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ وَالتَّلَفِ ؛ فَإِنْ قَبَضَهَا بِبَيِّنَةٍ لَمْ يَقْبَلْ رَدَّهَا بِغَيْرِهَا ، وَلَهُ إِيدَاعُهَا عِنْدَ زَوْجَتِهِ وَخَادِمِهِ ، وَيَضْمَنُ لِغَيْرِهِمَا⁽⁵⁾

(1) الْعَارِيَةُ : من العرى ، وهى لغة : الحُلُوُّ والتجرد ، وقيل : من التَّعَاوُرِ بمعنى التَّدَاوُلِ ، وشرعاً : تملك منفعة مؤقتة بلا عوض ، ومن هذا سميت عارية لتجردها عن العوض ، والأصل فى مشروعيتها : الكتاب والسُّنَّةُ والإجماع ، وحكمها : النَّدْبُ ، وتؤكد فى القرابة والجيران والأصحاب .
انظر : «الشرح الصغير» (3/ 568) ، «الثمر الدانى» ص 561 ، «القوانين الفقهية» ص 245 ، «جامع الأمهات» ص 407 ، «التلقين» (2/ 436) .

(2) ساقط من «ط» و«خ» ومثبتة فى نسخة الزكزكى ، للمستعير أن يعير لغيره إلا إذا اشترط له المعير عدم الإعارة للغير فيمتنع ، ولا تصح إجارته أيضاً . انظر : «منح الجليل» (7/ 52) ، «شرح الكشناوى» (3/ 31) .
(3) مجاوزتها : يعنى أن الانتفاع حسبما يؤذن له ، فلو استعار دابة ليحمل عليها حنطة فحمل عليها حجارة فعطبت بذلك ، فهو ضامن .

انظر : «التاج والإكليل» (7/ 300) ، «شرح الخرشى» (7/ 125) ، «الفواكه الدوانى» (2/ 168) ، «المدونة» (4/ 447) .

(4) الوديعة : بمعنى الإيداع ، وهى لغة : الأمانة ، واصطلاحاً : قال ابن عرفة : نقل مجرد حفظ ملك يُنْقَلُ ، فيدخل إيداع الوثائق بذكر الحقوق ، وقال ابن شاش : استئابة فى حفظ مال ، وحكمها كالعارية على ما تقدّم بيانه . انظر : «مواهب الجليل» (5/ 250) ، «التاج والإكليل» (7/ 268) ، «شرح الخرشى» (6/ 108) ، «الشرح الصغير» (3/ 549) .

(5) يضمن لغيرهما : أى لغير الزوجة والخادم ، إلا أن يحصل عذر يقتضى الإيداع عند الغير ، ويجب الإشهاد على العذر . انظر : «شرح الكشناوى» (3/ 33) .

كَالسَّفَرِ بِهَا إِلَّا أَنْ يَتَعَذَّرَ رَدُّهَا وَلَا يَجِدُ ثِقَةً ؛ فَإِنْ اسْتَوْدَعَهَا فِيهِ ⁽¹⁾ فَعَرَضَتْ لَهُ إِقَامَةٌ فَلَهُ إِرسَالُهَا مَعَ ثِقَةٍ ، وَلَا ضَمَانَ كَنَقْلِهَا إِلَى حِرْزٍ .

وَلَا يَجُوزُ لِلْمُعْدِمِ التَّصَرُّفُ فِيهَا ، وَيُكْرَهُ لِلْمَلِيٍّ ⁽²⁾ وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي رَدِّ الْمِثْلِ ⁽³⁾ وَتَلْفِهِ ، لَا رَدُّ الْقِيَمَةِ ⁽⁴⁾ ، وَتَلَزُمُ الْمَكِيلَةُ فِي خَلْطِهَا بِمِثْلِهَا وَالتَّلَفُ مِنْهُمَا ؛ فَإِنْ سَقَطَتْ فَأَنْكَسَرَتْ لَمْ يَضْمَنْ بِخِلَافِ سُقُوطِ شَيْءٍ مِنْ يَدِهِ عَلَيْهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(1) فيه : أى السفر .

(2) الملى : صاحب المال ، ومحل الكراهة فى الملى إذا لم يكن سعى القضاء ولا ظالماً ولا حرام .
انظر : « شرح الكشناوى » (34 /3) .

(3) رد المثل : يعنى رَدُّ ذوات المثل وتلفه كالطعام . انظر : « فتح الجواد » (144 /2) .

(4) لا رد القيمة : أى لا رَدُّ قيمة المُقَوِّم أودِعَ عنده كثياب وحيوان بغير إذن ربِّه ؛ لأنَّ المُقَوِّمات تُرادُّ لأعيانها ، وسواء كان المُتَسَلِّفُ مَلِيًّا أو مُعْدِمًا . انظر : « فتح الجواد » (145 /2) .

كتاب الشفعة والقسمة

أحكام الشفعة ⁽¹⁾

وَهِيَ وَاجِبَةٌ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ فِي الْعَقَارِ وَالرِّبَاعِ ⁽²⁾ دُونَ الْمَنْقُولَاتِ عَلَى قَدْرِ حَصَصِهِمْ وَقَارِعَةِ الدَّارِ وَالْبَيْتِ وَفَحْلِ النَّخْلِ تَوَابِعُ ⁽³⁾ ، وَفِي الثَّمَرِ الْمُعَلَّقِي رِوَايَتَانِ ⁽⁴⁾ كَالْحَمَّامِ وَيَبْتَ الرُّحَى ، لَا بِجَوَارٍ وَمَسِيلِ مَاءٍ وَاسْتَطْرَاقٍ ⁽⁵⁾ وَنَحْوِ ذَلِكَ .

وَيَسْتَقِيلُ أَهْلُ الْحَيْزِ مِنَ الْوَرَثَةِ بِالشُّرَكَةِ ، فَإِذَا بَاعَ أَحَدُهُمْ فَلِأَهْلِ حَيْزِهِ ؛ فَإِنْ بَاعُوا فَلِلْحَيْزِ الْآخَرِ ؛ فَإِنْ بَاعُوا فَلِلْعَصَبَةِ ؛ فَإِنْ بَاعَ بَعْضُهُمْ فَلِلْجَمِيعِ دُونَ الشُّرَكَاءِ الْأَجَانِبِ ؛ فَيَأْخُذُ الشَّفِيعُ بِمِثْلِ الْمِثْلِي ؛ فَإِنْ كَانَ مُؤَجَّلًا فَإِلَى مِثْلِ أَجَلِهِ إِنْ كَانَ مَلِيًّا وَأَتَى بِحَمِيلٍ ⁽⁶⁾ ؛ فَإِنْ أَظْهَرَ أَكْثَرَ أَخَذَ بِالْمَعْقُودِ عَلَيْهِ

(1) الشَّفْعَةُ : لغة : الضم ، واصطلاحاً : قال ابن عرفة : استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بثمنه .

انظر : «شرح حدود ابن عرفة» ص 356 ، «شرح ابن ناجي» (2/ 190 ، 191) .

(2) الرِّبَاع : جمع رَنْع ، والزَّرْع : الدار بعينها حيث كانت ، والحلّة ، وتكون في الأرض وما يتَّصِلُ بها

من البناء والشجر ولا شفعة في الزَّرْع والبَقْل .

انظر : «اللسان» (8/ 106) ، «مختار الصحاح» (1/ 97) ، «فتح الجوّاد» (2/ 146) .

(3) يعني أن الشفعة لا تكون في قارعة الدار أي ساحتها التي بين بيوتها ، أو على جهة من جهاتها ،

وهو المعروف بالحوش ، ولا في بئر إذا قُسِّمَت الأرض ، ومثلها فحل النخل ؛ لأنها توابِع .

انظر : «شرح الكشّانوي» (3/ 37) ، «الرسالة» لابن أبي زيد ص 160 .

(4) مشهور المذهب ثبوت الشفعة في ذلك ، وهو قول مالك وأشهب .

انظر : «فتح الجوّاد» (2/ 147) مع «المنتقى» (6/ 201) ، «الفواكه الدواني» (2/ 152) ، «شرح

الكشّانوي» (2/ 147) ، «الشرح الصغير» (3/ 637) ، «المدونة» (4/ 240) .

(5) يوضح ذلك قول الجَلَّاب : ومن كان له في دار طريق أو مسيلُ ماء فبيعت الدار فلا شفعه له فيها .

انظر : «التفريع» (2/ 299) .

(6) الحميل : الضامن .

وَقِيمَةُ الْمُقَوِّمِ كَالْمَجْعُولِ ⁽¹⁾ صَدَاقًا أَوْ مُخَالَعًا ⁽²⁾ بِهِ وَعَوَظٍ دَمَ عَمْدٍ
وَأَرَشٍ ⁽³⁾ جَنَابَةٍ وَفِي الْخَطَا بِالدِّيَةِ ، وَلَا شُفْعَةَ فِي مَوْرُوثٍ ، وَالظَّاهِرُ الْخَاقُ
الْمَوْهُوبِ ⁽⁴⁾ وَالْمُتَصَدِّقِ بِهِ ⁽⁵⁾ .

وَإِذَا تَرَكَ الشُّرَكَاءُ شُفْعَتَهُمْ لَمْ يَكُنْ لِلْبَاقِي أَخْذٌ مَا يَخُصُّهُ بَلْ يَأْخُذُ الْكُلُّ
أَوْ يَتْرُكُ كَتَعَدُّدِ الْمَشْفُوعِ وَاتِّحَادِ الشَّفِيعِ .

وَإِذَا قَدِمَ غَائِبٌ فَلَهُ الْأَخْذُ ، وَفِي تَعَدُّدِ الصَّفَقَاتِ يَأْخُذُ بِأَيِّهَا شَاءَ وَيَبْطُلُ
مَا بَعْدَهَا ، وَيُنْزَلُ الْوَارِثُ مَنْزِلَةَ مَوْرُوثِهِ ، وَالْعَهْدَةُ عَلَى الْمُشْتَرَى فَيَرْجِعُ فِي
الاسْتِحْقَاقِ عَلَيْهِ ، وَتَسْقُطُ بِإِسْقَاطِهَا بَعْدَ اسْتِحْقَاقِهَا لَا قَبْلَهُ ، وَبِشَرَائِهِ
وَاسْتِجَارِهِ ⁽⁶⁾ ؛ لَا بِشَهَادَتِهِ فِي الْعَقْدِ وَالْإِقَالَةِ وَبَيْنَ الشُّقُصِ الْمُسْتَشْفَعِ بِهِ
بَعْدَ ثُبُوتِهَا .

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْحَاضِرَ عَلَى شُفْعَتِهِ إِلَى سَنَةٍ وَلِلْمُشْتَرَى مُرَافَعَتُهُ لِيَأْخُذَ
أَوْ يَتْرُكُ ، وَالْغَائِبُ عَلَى شُفْعَتِهِ حَتَّى يُغْلَمَ تَرْكُهُ وَإِنْ طَالَ ، وَلَهُ أَخْذُ الْغَرَسِ
وَالْبِنَاءِ بِقِيمَتِهِ قَائِمًا .

أحكام القسمة

فَضْلُ : الْقِسْمَةِ ⁽⁷⁾ ثَلَاثَةُ أَضْرُبٍ : مُهَيَّأَةٌ ⁽⁸⁾ : وَهِيَ اخْتِصَاصُ كُلِّ

(1) في « ط » كالمجهول ، والتصويب « خ » .

(2) في « ط » مُخَالَعٌ ، والمعنى كما عبّر عنه ابن جُرْزَى : إذا وجبت الشفعة لشريك وقام بها فإنه يأخذ
الحظ المشفوع فيه بالثمن الذي صار به للمشفوع عليه ، فإن كان حالاً على المشفوع عليه حلّ على الشفيع ،
وإن كان مؤجلاً على المشفوع عليه أجّل على الشفيع ، وإن لم يأخذه المشفوع عليه بثمان معلوم كدفع في مهر أو
صلح أخذه الشفيع بقيمته . انظر : « القوانين الفقهية » ص 189 ، « شرح الكشاورى » (40/3) .

(3) أرش جنابة : يعنى قيمتها . (4) في « ط » المرهون .

(5) به : يعنى بالموروث أى لا شفعة في ذلك ، وبه العمل . انظر : « فتح الجوّاد » (150/2) .

(6) في نسخة الزكركى : واستجاره عليه .

(7) الْقِسْمَةُ : لغة : تمييز الأنصباء ، واصطلاحاً : تعيين نصيب كل شريك في مَشَاعٍ ولو باختصاص
تصرف . قال ابن عرفة : هى اختصاص كل شريك بمشترك فيه عن شريكه زمناً معيناً من متحد أو متعدد .
انظر : « شرح الكشاورى » (45/3) ، « شرح حدود ابن عرفة » ص 373 ، « الشرح الصغير » (658/3) .

(8) الْمُهَيَّأَةُ : هى مقاسمة المنافع أو اختصاص كل شريك عن شريكه بمنفعة شىء متّحدٍ أو متعدّدٍ فى =

بِمَنْفَعَةٍ مَوْضِعٍ ، مَعَ بَقَاءِ الرِّقَابِ مُشْتَرَكَةً ، الثَّانِي بَيْعٌ ، وَهِيَ رِضَا كُلِّ
بِمَوْضِعٍ مُقَابِلٍ لِمَا يَأْخُذُهُ الْآخَرُ ، الثَّالِثُ : قِسْمَةٌ تَعْدِيلٌ ، فَيُضَمُّ مَا تَقَارَبَتْ
مَنَافِعُهُ وَالرَّغَبَاتُ فِيهِ . إِلَّا أَنْ لَا يُمَكِّنَ قِسْمَةُ كُلِّ مَوْضِعٍ عَلَى حَالِهِ يُعَدَّلُ
بِالْقِيَمَةِ عَلَى [أَقْلٍ] ⁽¹⁾ السَّهَامِ ، وَيُسْهَمُ عَلَيْهِ ، تُكْتَبُ أَسْمَاؤُهُمْ وَتُجْعَلُ فِي
بِنَادِيقٍ ⁽²⁾ ، فَمَنْ خَرَجَ اسْمُهُ عَلَى سَهْمٍ أَخَذَهُ وَمَا يَلِيهِ إِلَى مُنْتَهَى حَقِّهِ .

فَإِنْ طَلَبَ أَهْلُ حَيْزٍ جَمَعَ سَهَامِهِمْ جُمِعَتْ ، وَمَنْ أَبَى قِسْمَةَ مَا لَا ضَرَرَ
فِي قِسْمِهِ أُجْبِرَ [عَلَيْهِ] ، وَفِي قِسْمَةِ مَا تَبْطُلُ مَنْفَعَتُهُ رِوَايَتَانِ ⁽³⁾ ، فَإِنْ طَلَبَ
بَعْضُهُمُ الْبَيْعَ أُجْبِرَ مَنْ أَبَاهُ كَالشَّرَكَاءِ فِي الْعَبْدِ وَالسَّفِينَةِ وَالْحَيَوَانِ .

وَمَا يَكَالُ أَوْ يوزُنُ يُقَسَّمُ كَيْلًا أَوْ وَزَنًا ، وَتُقَسَّمُ الْعُرُوضُ أَثْمَانًا إِلَّا أَنْ
يَتَرَاضَوْا عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، وَتَنْتَقِضُ لَطَرُ ⁽⁴⁾ وَارِثٍ أَوْ دَيْنٍ إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمُوا
وَفَاءَهُ ، أَوْ يَرْضَى الْوَارِثُ بِمُشَارَكَتِهِمْ ، أَوْ تَكُونَ التَّرِكَةُ عَيْنًا فَيَرْجِعُ عَلَى
كُلِّ بِقِسْطِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



= زمن كخدمة عبد مشترك بين اثنين أو أكثر أحد الشريكين أو الشركاء شهراً ، وشروطها اثنان : تعين الزَّمن
وانتفاء الغرر . انظر : «فتح الجَوَاد» (2/ 154 ، 155) ، «شرح الكشناوى» (3/ 45) ، «طلبة الطلبة»
ص 127 ، «شرح الحدود» ص 376 .

(1) ساقط من «ط» ، ومثبت في «خ» ونسخ الشرح .

(2) بناديق : نى فى بطاقات أو ورق .

(3) رِوَايَتَانِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَنَّهُ يَقْسَمُ بَيْنَهُمَا ، وَالْأُخْرَى : أَنَّهُ لَا يَقْسَمُ ، وَلَكِنْ يَبَاعُ ، فَيَقْتَسِمَانِ ثَمَنَهُ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ
فِيمَا لَا يَقْسَمُ . قَالَ الْكَشْنَائِيُّ : الْجَوَابُ كَمَا فِي «المدونة» ينظر فيه إلى المصرة ونقصان الثمن ، فإن كان فيه
نقصان الثمن ومصرة على أحدهما فلا يقسم إلا أن يجتمعا . انظر : تفصيل المسألة فى «التفريع» (2/ 298) ،
«الذخيرة» (7/ 192 ، 193) ، «المنتقى» (6/ 56) ، «المدونة» (4/ 306) ، «شرح الكشناوى» (3/ 49) .

(4) لَطَرُ : يعنى إذا طرأ عليهم وارث آخر أو دين انتقض القسم لحق الوارث الذى طرأ وكذا لحق

الغريم .

كتاب الإحياء والارتفاق والغضب والاستحقاق إحياء الأرض الموات

مَنْ أَحْيَا مَوَاتًا ⁽¹⁾ غَيْرَ مَمْلُوكَةٍ فَهُوَ لَهُ ؛ فَإِنْ عَادَ دَائِرًا ⁽²⁾ فَلِغَيْرِهِ إِحْيَاؤُهُ ،
وَيَقِفُ مَا قَارَبَ الْعِمَارَةَ ⁽³⁾ عَلَى إِذْنِ الْإِمَامِ ، وَالْإِحْيَاءُ بِشَقِّ الْأَنْهَارِ ،
وَأَسْتِخْرَاجِ الْعُيُونِ وَالْآبَارِ وَالْغُرْسِ وَالتَّحْجِيرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ .

وَلَا يَخْفَرُ بِشْرًا حَيْثُ يَضُرُّ بِشْرٌ غَيْرُهُ ، وَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ بِشَدَّةِ الْأَرْضِ
وَرَخَاوَتِهَا ؛ فَإِنْ حَفَرَ فِي مَلِكِهِ ، فَلَهُ مَنَعُ مَائِهَا وَبَيْعُهُ إِلَّا بِشَرِّ الزَّرْعِ ، فَعَلَيْهِ
بَذْلُ فَضْلِهَا لِجَارِهِ الزَّارِعِ عَلَى مَاءٍ مَا دَامَ مُتَشَاغِلًا بِإِصْلَاحِ بَشْرِهِ .

وَفِي الصَّخْرَاءِ هُوَ أَحَقُّ بِكَفَايَتِهِ ⁽⁴⁾ كَالسَّابِقِ إِلَى كَلٍّ أَوْ حَطَبٍ ،
وَلَا يُحْدِثُ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ كَالْمَسْبُوكِ وَالْحَمَامِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ⁽⁵⁾ .

(1) الموات : هي الأرض التي لا مالك لها ويتنفع بها ، قال الباجي : وهي على ضربين : ما بُعد من
العُمران وفيها قال مالك : يحويه بغير إذن الإمام خلافاً لأبي حنيفة ؛ لأن هذه أرض لا يتعلّق بها حقّ لغير
الحقبي فلم يحتج في ذلك إلى إذن ، أما التي تقرب من العمران فلا يحويه أحدٌ إلا بإذنه رواه سحنون عن مالك
وابن القاسم عن أشهب خلافاً للشافعي .

انظر : «المنتقى» (28/6) ، «مواهب الجليل» (21/6) .

(2) عاد دائراً : يعني أن من أحيا أرضاً ثم تركها ثم خربت وعادت إلى حالها الأولى فأحياها آخر بعده
فليس للأول فيها حق . انظر : «التفريع» لابن الجلاب (290/2) ، «فتح الجوّاد» (161/2) .

(3) العمارة : يعني العمران كما سبق بيانه .

(4) بكفايته : يعني أن من حفرها يبدأ بالانتفاع بها ، ويأخذ الناس ما فضل لهم ، وليس له أن يمنعهم
من ذلك . انظر : «القوانين الفقهية» ص 222 ، «التفريع» (291/2) .

(5) ونحو ذلك : يعني كالمذبذبة والمجزرة وكل ما له رائحة كريهة وضرر على البقاء .

انظر : «شرح الكشاورى» (56/3) ، «فتح الجوّاد» (163/2) .

أحكام الارتفاق⁽¹⁾

فَصْلٌ : يُنْدَبُ إِلَى إِعَانَةِ الْجَارِ بِإِعَارَةِ مَغْرَزِ خَشَبَةٍ أَوْ طَرَحِهَا مِنْ جِدَارِهِ ؛ فَإِنْ أَطْلُقَ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَقْلُهَا ، إِلَّا لِإِصْلَاحِ جِدَارِهِ ، وَلَا يَلْزَمُهُ إِعَادَتُهَا بِخِلَافِ تَعْيِينِ مُدَّةٍ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي الدُّخُولِ لِإِصْلَاحِ جِدَارِهِ مِنْ جِهَتِهِ ، وَلَهُ فَتْحُ رَوْزَنَةٍ⁽²⁾ لِمَصْلَحَةٍ حَيْثُ لَا يَطْلُعُ مِنْهُ عَلَى جَارِهِ .

وَإِذَا تَدَاعَى جِدَارًا وَلَا بَيِّنَةٌ ، فَهُوَ لِمَنْ إِلَيْهِ وَجُوهُ الْآجُرِّ وَالطَّاقَاتِ ؛ فَإِنْ اسْتَوَى فَهُوَ مُشْتَرَكٌ ، فَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ إِلَّا بِإِذْنِ الشَّرِيكَ ، فَمَنْ هَدَمَهُ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ لَزِمَهُ إِعَادَتُهُ ؛ فَإِنْ انْهَدَمَ ، فَإِنْ أُمِّكِنَ قِسْمَةُ عَرْضَتِهِ⁽³⁾ وَإِلَّا أُجْبِرَ عَلَى الْبِنَاءِ مَعَهُ ؛ فَإِنْ أَبَى وَبَنَى أَحَدُهُمَا فَلَهُ مَنَعُ الْآخَرِ مِنَ الْانْتِفَاعِ لِيُؤَدَّى مَا يَنْوِبُهُ .

وَالسَّقْفُ تَابِعٌ لِلسُّفْلِ ، وَعَلَيْهِ إِصْلَاحُهُ لِيَنْتَفِعَ الْأَعْلَى ، وَلِذِي جِدَارَيْنِ عَلَى جَانِبِي الطَّرِيقِ اتَّخَاذُ سَابَاطٍ⁽⁴⁾ ، وَإِشْرَاعُ أَجْنَحَةٍ⁽⁵⁾ لَا تَضُرُّ بِالْمَارَّةِ ، وَتَعْلِيَةُ جِدَارِهِ مَا شَاءَ ، بِشَرْطِ الْأَمْتِنَاعِ مِنَ الْإِطْلَاعِ ، وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ شَيْءٍ

(1) الارتفاق : هو ما يتعلق بما يبنى للإنسان من فعل البر والإحسان والرفق بعباد الله .

انظر : « شرح الكشناوى » (57/3) .

(2) رَوْزَنَةٌ : أى كوة أو طاقة ، فيجوز فتحها لمصلحة بحيث لا يطلع منه وينكشف على جاره وإلا منع .

انظر : « شرح الكشناوى » (58/3) ، « فتح الجَوَاد » (195/2) .

(3) عَرْضَتُهُ : عَرْضَةُ الدار ساحتها ، وهى البقعة الواسعة التى ليس فيها بناء ، وقال الثعالبي : هى كل بقعة ليس فيها بناء ، والمعنى : أنهما يقتسمان عرضته ونقضُ ثم يبنى كل واحد منهما إن شاء لنفسه .

انظر : « المصباح المنير » (402/1) ، « التفریع » (293/2) ، « فتح الجَوَاد » (166/2) .

(4) سَابَاطٌ : أى سَكَّةٌ ، قال ابن القاسم : لمن له داران بينهما طريق أن يبنى على جداريهما غُرْفَةً أو مجلسًا فوق الطريق ، وإنما يمنع من الإضرار بتضييق الطريق .

انظر : « التاج والإكليل » (145/7) ، « مواهب الجليل » (172/5) ، « شرح الخرشي » (62/6) .

(5) إِشْرَاعُ أَجْنَحَةٍ : هو الجناح الذى يخرج به جهة السكة فى علو الحائط لتوسعة العلو .

انظر : المصادر السابقة مع « شرح الكشناوى » (60/3 ، 61) ، « الشرح الصغير » (487/3) .

مِنَ السَّابِلَةِ⁽¹⁾ وَالنَّاسُ مُشْتَرِكُونَ فِيهَا فِي الاسْتِظْرَاقِ⁽²⁾ ، وَالْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْعِبَادَةِ ، وَمَنْ سَبَقَ إِلَى مَوْضِعٍ لَمْ يَقُمْ مِنْهُ إِلَّا لِلَاخْتِرَافِ⁽³⁾ وَجَعَلِهِ مَسْكِنًا⁽⁴⁾ .

أحكام الغصب⁽⁵⁾

فَضْلٌ : يَجِبُ رَدُّ عَيْنِ الْمَغْضُوبِ ؛ فَإِنْ فَاتَ ضَمِنَ الْمِثْلَى بِالْمِثْلِ⁽⁶⁾ ، وَالْمَقْوَمَ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ الْعَصَبِ ، وَفِي نَقْصِهِ يُخَيَّرُ رَبُّهُ بَيْنَ أَخْذِهِ نَاقِصًا وَتَضْمِينِهِ [الْقِيَمَةَ]⁽⁷⁾ ، وَفِي بَيْعِهِ بَيْنَ إِجَارَتِهِ وَأَخْذِ الثَّمَنِ وَاسْتِعَادَتِهِ ، وَفِي جِنَايَةِ الْغَاصِبِ بَيْنَ أَخْذِهِ مَعَ الْأَرْضِ وَتَضْمِينِهِ ، وَجِنَايَةِ الْأَجْنَبِيِّ بَيْنَ تَضْمِينِ الْغَاصِبِ ، وَأَخْذِهِ مَعَ الْأَرْضِ .

وَلَوْ بَنَى عَلَى السَّاحَةِ⁽⁸⁾ أَوْ رَقَعَ بِالْخَرْقَةِ⁽⁹⁾ لَزِمَهُ الرَّدُّ ، لَا اللَّوْحُ فِي

(1) السابلية : أى الطريق وُجِدَ بهامش «خ» السابلية : صفة لموصوف محذوف أى الطريق السابلية ، والمعنى أنه لا يجوز لأحد أن يأخذ من طريق الناس شيئاً يجوز له الانتفاع به .
(2) الاستطراق : المرور .

(3) للاختلاف : وُجِدَ بهامش «خ» : أى لا يجوز أن يتخذ المسجد للاختلاف كالحياطة والتجارة وكذلك البيع والشراء ، أى فإذا أراد الاختلاف فى المسجد أو جعله مسكنًا فإنه يُقَامُ منه .

(4) فى «ط» مَسْكِنًا وهو تحريف ظاهر ، والتصويب من «خ» .

(5) الغصب : لغة : أخذ الشيء ظلماً ، واصطلاحاً : أخذ مالٍ فهِراً تعدياً بلا حراة .

انظر : «الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي» (3/ 441) ، «مواهب الجليل» (5/ 273) . «التاج والإكليل» (7/ 307) .

(6) ضمن المثل بالمثل : معناه أن يرد إليه ما غصبه إذا كان المغضوب قائماً بعينه ، وإن فات رد إليه مثله أو قيمته . انظر : «القوانين الفقهية» ص 216 .

(7) ساقط من «ط» ، و«خ» ، ومثبت فى نسخة الزكزكى .

(8) السَّاحَةُ : هى البرحة الخالية عن البناء إذا بنى عليها الغاصب ثم استحقها المغضوب منه ، فإنه يلزم الغاصب ردها لصاحبها ، وله هدم بناء عليه إذا كان عموداً أو خشبة أو حجراً فيأخذ عين شئيه بعد هدم ما عليه ، وله تركه وأخذ قيمته . انظر : «شرح الكشناوى» (3/ 63 ، 64) ، «التاج والإكليل» (7/ 319) ، «شرح الخرشي» (6/ 136) ، «منح الجليل» (7/ 102) .

(9) فى «ط» [أو رفع بالخرقة] ، وهو تحريف ، والرفع : هو أن يجعل مكان القطع خرقة ، والمعنى : أن من غصب خرقة أو ثوباً فرقع به ثوبه لزمه رده أو تضمينه قيمته . انظر : «شرح الكشناوى» (3/ 64) .

السَّيْفِينِ إِلَّا أَنْ يُؤْمَنَ غَرْقُهَا ؛ فَإِنْ وَطِئَ ⁽¹⁾ فَهُوَ زَانٍ ، فَلَوْ غَرِمَ الْقِيَمَةَ ثُمَّ
وُجِدَتْ الْعَيْنُ عِنْدَهُ فَهِيَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَخْفَاهَا ؛ فَلِرَبِّهَا أَخْذَهَا ، وَهَلْ
يَلْزَمُهُ رَدُّ غَلَّتِهِ ؟

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : يَلْزَمُ فِي الْعَقَارِ لَا الْحَيَوَانَ ، وَقِيلَ : فِي الْجَمِيعِ ،
وَقِيلَ : لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيمَا اغْتَلَّ أَوْ انْتَفَعَ ⁽²⁾ ، وَيُؤْخَذُ غَرْسُهُ [وَبِنَاؤُهُ] ⁽³⁾
بِقِيَمَتِهِ مَقْلُوعًا ، وَمَا لَا قِيَمَةَ لِمَقْلُوعِهِ مَجَانًا ، وَيُؤْمَرُ بِقَلْعِ زَرْعِهِ فِي إِبَانِهِ
وَبَغْلِهِ يَشْرُكُهُ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ .

ما يلزم على المرء من حقوق الدين والدنيا

فَضْلٌ : مَنْ أَمَكَّنَهُ إِنْقَادُ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ مِنْ مَهْلَكِهِ فَلَمْ يَفْعَلْ ضَمِنَ ⁽⁴⁾ ،
كَإِتْلَافِهِ عَمْدًا أَوْ خَطَأً وَالْمَنْفَعَةَ الْمَقْصُودَةَ كَالْعَيْنِ ، وَفِي الْيَسِيرِ يَلْزَمُ مَا نَقَصَ .
وَفَاتِحُ الْقَفْصِ ⁽⁵⁾ وَإِنْ تَرَخَى الطَّيْرَانُ كَقَيْدِ عَبْدٍ ، أَوْ دَابَّةٍ ، وَتَحْرِيقِ وَثِيقَةٍ

(1) فَإِنْ وَطِئَ : يَعْنِي أَمَّ غَيْرِهِ ، قَالَ فِي «الرسالة» : وَمَنْ غَضِبَ أُمَّةً ثُمَّ وَطَنَهَا فَعَلِيهِ الْحَدُّ وَلَكُدَّهُ رَقِيقٌ
لِرَبِّ الْأُمَّةِ [يعني صاحبها] . انظر : «الرسالة» لابن أبي زيد ص 166 .
(2) حَاصِلُ قَوْلِهِمْ : أَنَّ مَنْ غَضِبَ رَقَبَةَ عَبْدًا أَوْ دَابَّةً أَوْ دَارًا وَاسْتَغْلَهُ بِنَفْسِهِ أَوْ أَكْرَاهَ لغيره فَإِنَّهُ يَغْرِمُ
لِمَالِكَ عَوْضَ ذَلِكَ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ وَخَلِيلٍ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْغَاصِبِ رَدُّ الْغَلَّةِ سَوَاءً كَانَتْ غَلَّةً رُبْعٍ أَوْ
حَيَوَانٍ أَوْ غَيْرِهَا ، وَهُوَ رَوَايَةُ أَشْهَبَ وَابْنِ زِيَادٍ عَنْ مَالِكٍ وَالَّذِي فِي «المدونة» أَنَّ هَذَا فِي الْغَلَّةِ النَّاشِئَةِ مِنْ غَيْرِ
تَحْرِيكِ الْغَاصِبِ كَنَمْرَةٍ وَنَسْلِ حَيَوَانٍ وَلَبَنٍ وَصُوفٍ وَمَنْفَعَةِ عَقَارٍ ، يَرُدُّ لِرَبِّهِ إِنْ كَانَ مَوْجُودًا أَوْ مِثْلَهُ إِنْ كَانَ
مِثْلًا وَعُلِيمًا ، وَإِلَّا فْقِيَمَتُهُ ، أَمَا مَا نَشَأَ عَنْ تَحْرِيكِهِ كَرَبْحِ الْمَالِ الْمَغْضُوبِ وَنَمَاءِ الْبَذْرِ الْمَغْضُوبِ فَهَذَا لِلْغَاصِبِ .
انظر : «الفواكه الدواني» (2/ 176) ، «شرح الخرشبي» (6/ 137) ، «كفاية الطالب» (2/ 286) ،
«حاشية الدسوقي» (3/ 448) ، «تبيين المسالك» (4/ 122) ، «حاشية الصاوي» (3/ 596) .
(3) سَاقَطَ مِنْ «ط» .

(4) ضَمِنَ : يَعْنِي وَجِبَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ إِذَا تَرَكَ فَعَلَ ذَلِكَ مَعَ الْقُدْرَةِ ؛ لِأَنَّ الْخَطَأَ وَالْعَمْدَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ
سَوَاءً . انظر : «شرح الكشناوي» (3/ 67) .

(5) قَالَ ابْنُ جُزَى : مِنْ أَقْسَامِ التَّعْدِي : الِاسْتِهْلَاكُ بِإِتْلَافِ الشَّيْءِ ، وَيَجْرِي مَجْرَاهُ التَّسْبِيبُ فِي التَّلَفِ كَمَنْ
فَتَحَ حَانُوتًا لِرَجُلٍ فَتَرَكَهُ مَفْتُوحًا فَسَرَقَ ، أَوْ فَتَحَ قَفْصَ طَائِرٍ فَطَارَ وَغَوَّ ذَلِكَ . . فَمَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ
ضَامِنٌ لِمَا اسْتَهْلَكَهُ ، أَوْ أَتْلَفَهُ ، أَوْ تَسَبَّبَ فِي إِتْلَافِهِ سَوَاءً فَعَلَ ذَلِكَ عَمْدًا أَوْ خَطَأً .
انظر : «القوانين الفقهية» ص 218 .

وَكُتْمَ شَهَادَةٍ يَتَوَى⁽¹⁾ بِهَا الْمَالُ ، وَرَاكِبِ الدَّابَّةِ وَقَائِدَهَا وَسَائِقِهَا مُوقِفَهَا⁽²⁾ حَيْثُ لَيْسَ لَهُ⁽³⁾ ، وَإِمْسَاكَ الْكَلْبِ الْعُقُورِ ، وَذُو الْجِدَارِ الْمَخُوفِ سُقُوطُهُ ، وَالْعَجَمَاءُ وَالْمَعَادِنُ وَالْبِئْرُ بَعِيرٌ صُنْعٌ جُبَارٌ⁽⁴⁾ كَدَفَعَ الصَّائِلَ⁽⁵⁾ ، وَإِذَا اضْطَدَمَ فَارِسَانِ فِدْيَةُ كُلِّ عَاقِلَةٍ⁽⁶⁾ الْآخَرِ ، وَفَرَسُهُ فِي مَالِهِ لَا الْمَرْكَبَانِ⁽⁷⁾ ، وَحَلٌّ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخِرِ وَالْقَاءِ الْأَمْتِعَةِ⁽⁸⁾ خَوْفَ الْعَرَقِ ، وَتُوزَعُ بِحَسَبِ الْأَمْوَالِ .

وَيُضْمَنُ مُؤَجَّجُ النَّارِ فِي الرِّيحِ كَمُرْسِلِ الْمَاءِ وَحَافِرِ الْبِئْرِ حَيْثُ يُمْنَعُ ، وَمَالُ الذَّمِيِّ كَالْمُسْلِمِ⁽⁹⁾ ، وَيُضْمَنُ خَمْرُهُ إِلَّا أَنْ يُظْهَرَهَا⁽¹⁰⁾ وَجَنَائَةُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ فِي مَالِهِ .

(1) يَفْقَى : فِي « ط » يَنُوى وَهُوَ خَطَأٌ ، وَيَتَوَى : أَى يَهْلِكُ بِهَا الْمَالُ ، التَّوَى : الْهَلَاكُ .
انظر : « اللسان » (106/14) .

(2) فِي « ط » [مَرَفَقَهَا] ، وَهُوَ خَطَأٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ « خ » وَالشَّرُوحُ .

(3) فِي « ط » : حَيْثُ سَهِّلَ لَهُ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ « خ » وَنَسْخَةُ الزُّكْرَكِيِّ .
وَالْمَعْنَى : « حَيْثُ لَيْسَ لَهُ » أَى لَا يَنْبَغِي أَنْ يَوْقِفَهَا فِيهِ كَوْسُطِ الطَّرِيقِ ، وَكُلُّ مَنْ هُوَ لَا يَلْزِمُهُ الضَّمَانُ .
انظر : « فَتْحُ الْجَوَادِ » (175/2) .

(4) جُبَارٌ : يَعْنِي إِذَا انْهَارَ الْمَعْدَنُ أَوِ الْبِئْرُ عَلَى مَنْ يَعْمَلُ فِيهِ فَهَلِكُ ، لَمْ يُؤْخَذْ بِهِ مُسْتَأْجَرُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا صَنْعَ فِيهِ لِمَكْلَفٍ ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ضَمَانٌ .

انظر : « كَفَايَةُ الطَّالِبِ » (151/4) ، « الْفَوَاكِي الدُّوَانِ » (196/2) ، « الرِّسَالَةُ » ص 172 .

(5) كَدَفَعَ الصَّائِلَ : الصَّوْلَةُ : الْوُتْبَةُ وَالِاسْتِطَالَةُ عَلَى الْحَلْتِ ، وَصَالَ الشَّيْءُ إِذَا اعْتَدَى عَلَى غَيْرِهِ ،
وَالْمَعْنَى : أَنْ مَنْ اسْتَقْبَلَهُ الصَّائِلَ وَضَرَبَهُ وَقَصَدَ بِذَلِكَ دَفْعَهُ وَقَتْلَهُ بِضَرْبِهِ فَلَا يَضْمَنُ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا يُجُوزُ لَهُ .
انظر : « اللسان » (388/11) ، « فَتْحُ الْجَوَادِ » (175/2) .

(6) الْعَاقِلَةُ : عَاقِلَةُ الرَّجُلِ عَصْبَتُهُ وَهُمْ الْقَرَابَةُ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ الَّذِينَ يَعْطُونَ دِيَّةً مَنْ قَتَلَهُ خَطَأً .

انظر : « مَخْتَارُ الصَّحَاحِ » (187/1) .

(7) لَا الْمَرْكَبَانِ : قَالَ الْجَلَّابُ : وَإِذَا اضْطَدَمَ مَرْكَبَانِ فِي جَرِيْمَا فَانْكَسَرَ أَحَدُهُمَا فَلَا ضَمَانُ عَلَى الْآخَرِ
بِخِلَافِ الْفَرَسَيْنِ الْمِصْطَدِمَيْنِ . انظر : « فَتْحُ الْجَوَادِ » (176/2) .

(8) إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ بِأَذْنِ أَهْلِهِ أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِيهِ عَلَى إِقْرَارِ أَمْوَالِهِمْ ، وَلَا شَيْءَ عَلَى صَاحِبِ الْمَرْكَبِ وَلَا عَلَى الْأَجْرَاءِ .

انظر : « التَّلْفِينِ » (423/2) ، « الْفَوَاكِي الدُّوَانِ » (119/2) ، « الْقَوَانِينُ الْفَقْهِيَّةُ » ص 218 .

(9) وَمَالُ الذَّمِيِّ كَالْمُسْلِمِ : فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ كَمَا يَضْمَنُ مَالُ الْمُسْلِمِ إِنْ أَتْلَفَهُ .

(10) إِلَّا أَنْ يُظْهَرَهَا : يَعْنِي يُظْهَرُ شَرِبُهَا ، قَالَ خَلِيلٌ : وَأَرَيْقَتِ الْخَمْرُ يُرِيدُ إِنْ أَظْهَرَهَا لَا حَمْلُهَا مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ ، وَإِلَّا ضَمِنَتْهَا مَنْ أَرَاقَهَا لِتَعْدِيهِ .

أحكام الاستحقاق

فَضْلٌ : مَنْ اسْتَحَقَّ⁽¹⁾ مِنْ يَدِهِ شَيْءٌ لَزِمَهُ رَدُّهُ⁽²⁾ ، وَلَهُ الرُّجُوعُ عَلَى بَائِعِهِ بِالثَّمَنِ ، وَلِرَبِّهِ أَخْذُ الْبِنَاءِ وَالْغَرْسِ بِقِيمَتِهِ قَائِمًا ؛ فَإِنْ أَبَى دَفَعَ الْآخَرَ⁽³⁾ قِيمَةَ الْأَرْضِ بَرَّاحًا ؛ فَإِنْ أَبَى اشْتَرَكَا بِالْقِيمَتَيْنِ⁽⁴⁾ ، وَمُسْتَوْلِدُ الْأُمَةِ⁽⁵⁾ إِنْ ابْتَاعَهَا مِنْ غَاصِبٍ عَالِمًا فَهُوَ كَهُوَ⁽⁶⁾ ، وَإِلَّا⁽⁷⁾ أَخَذَهَا رَبُّهَا وَقِيمَةَ الْوَلَدِ ، وَهُوَ حُرٌّ ، وَقِيلَ : بَلْ قِيمَتُهَا ، وَهِيَ أُمُّ وَلَدٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

★ ★ ★

-
- = انظر : « شرح الخرشي » (3/ 148) ، « حاشية الصاوي » (2/ 316) ، « منح الجليل » (3/ 224) .
- (1) الاستحقاق : هو رفع ملك شيء بثبوت مِلْكٍ قَبْلَهُ أو حُرِّيَّة ، وحكمه : الوجوب إن توافرت أسبابه في الحرِّ أو غيره إن ترتَّب على عدم القيام به مفسدة كالوطء الحَرَامِ إِلَّا جَاز .
- انظر : « الشرح الصغير » (3/ 613) ، « شرح الكشناوي » (3/ 171) .
- (2) لَزِمَهُ رَدُّهُ : لأنه لم يخرج من مِلْكٍ صاحبه .
- (3) الآخر : يعنى المشتري .
- (4) بالقيمتين : يعنى قيمة الأرض وقيمة البناء ، يوضحه قول الجَلَّاد : ومن عَمَّرَ أرضًا لا يظنها لأحد ، ثم استحقها ربا ، فله أخذها عامرة ، ودفع قيمة عمارتها إلى الباني فيها ، فإن أبى ذلك ، كان لعامرها دفع قيمتها غير مبنية ، فإن أبى ذلك ، كانا شريكين في الأرض وبنائها ، لصاحب البناء بقدر قيمة بنائه ولصاحب الأرض بقدر قيمة أرضه .
- انظر : « التفرع » (2/ 282) ، « فتح الجَوَاد » (2/ 178) .
- (5) مُسْتَوْلِدُ الْأُمَةِ : أى من اشترى أمة فأولدها .
- (6) فهو كهو : أى إن كان عَالِمًا بغصبه حُكْمَهُ كَحُكْمِ الْغَاصِبِ في حَدِّ الزَّنا وعدم إلحاق الولد بل يكون رقيقًا . انظر : « فتح الجَوَاد » (2/ 178) .
- (7) وإِلَّا : يعنى إذا لم يكن عَالِمًا بغصبها ، ففيه الخلاف المذكور ، والمعتمد : أن من اشترى أمة ثم استحقها إنسانًا فإن سيدها الذى أولدها يضمن قيمتها وقيمة ولدها الذى أولدها إياه ، وكان يقول أولًا : لمستحقها أخذها إن شاء مع قيمة ولدها .
- انظر : « مواهب الجليل » (5/ 301 ، 302) ، « التاج والإكليل » (7/ 352) ، « منح الجليل » (6/ 169) ، « شرح الكشناوي » (3/ 72 ، 73) .

كتاب الإقرار

وَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْعُمَرَى وَالرُّقْبَى

أَحْكَامُ الْإِقْرَارِ⁽¹⁾ : وَمَنْ اعْتَرَفَ بِحَقِّ لَزِمِهِ وَيُرْجَعُ فِي تَفْسِيرِ الْمَجْهُولِ⁽²⁾ إِلَيْهِ ، وَفِي دَرَاهِمٍ أَوْ دَنَانِيرٍ ثَلَاثَةً⁽³⁾ ، فَلَوْ قَالَ : كَثِيرَةٌ ، فَقِيلَ : أَرْبَعَةٌ ، وَقِيلَ : تِسْعَةٌ وَبِقَوْلِهِ : كَذَا دِرْهَمًا عِشْرُونَ ، وَكَذَا إِحْدَى عَشْرَةَ ، وَكَذَا إِحْدَى وَعِشْرُونَ⁽⁴⁾ ، وَلَوْ قَالَ : أَلْفٌ وَدِرْهَمٌ ، لَمْ يَكُنِ الدَّرْهَمُ بَيَانًا⁽⁵⁾ ، وَقِيلَ : إِنْ كَانَ جَوَابَ دَعْوَى فَهُوَ بَيَانٌ ، وَلَوْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ فِي وَعَاءٍ فَإِنْ اسْتَعْنَى عَنْهُ وَإِلَّا لَزِمًا⁽⁶⁾ .

وَيَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ الْأَكْثَرِ وَالْأَقَلِّ وَالْمُسَاوِي وَمِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ⁽⁷⁾ ، وَهُوَ مِنْ

(1) الإقرار : والقرار من السكون والثبوت ؛ لأن الإقرار يشبه الحق ، المقر أثبت الحق على نفسه ، واصطلاحاً : هو الاعتراف بما يوجب حقاً على قائله بشروطه ، وهي ثلاثة : كونه مكلفاً ، وغير محجور في المعاملات ، وغير متهم بإقراره لأصل غير مكذب للمقر ، وأركانه أربعة : مقر ، ومقر له ، ومقر به ، وصيغة . انظر : « الذخير » (257 / 9 ، 258) ، « جامع الأمهات » ص 400 ، « مواهب الجليل » (216 / 5) ، « الأجوبة النيدية » ص 126 ، « الشرح الصغير » (525 / 3) .

(2) تفسير المجهول إليه : كعندي حق لفلان .

(3) يعني لو قال : لفلان دراهم أو دنانير ، فإنه يقبل تفسيره على أقل الجمع وهو ثلاثة .

انظر : « شرح الكشناوى » (82 / 3) .

(4) كذا وكذا إحدى وعشرون : قال الرُّكْزَكِيُّ : وفي « المجموع » قال سحنون (معلقاً على ما سبق) :

ما أعرف هذا ، ويُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ يَعْنِي يُطْلَبُ عِنْدَهُ تَفْسِيرُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ . انظر : « فتح الجوّاد » (187 / 2) .

(5) يعني : لا يكون ذكر الدرهم مقتضياً لكون ألف من الدراهم ، ولخصمه تحليفه على ما فُسِّرَ إِنْ اتَّهَمَهُ ، أَوْ خَالَفَهُ .

انظر : « التاج والإكليل » (233 / 7) ، « الشرح الكبير مع الدسوقي » (405 / 3) ، « منح الجليل » (445 / 6) .

(6) لزماً : أى الوعاء وما فيه ، كعسل أو زيت في جرة .

(7) ومن غير الجنس : كعَلَى أَلْفٍ إِلَّا عَبْدًا .

الإثبات نفى⁽¹⁾ ومن النفي إثبات⁽²⁾ ، ولو أقرَّ لزيد بألف مرتين فهي واحدة ، أو بدينار مجهول لزم نقد البلد ؛ فإن اختلفا⁽³⁾ فالغالب ؛ فإن لم يكن لزم مسماه⁽⁴⁾ .

ولا يقبل إقرار مريض لمن يتهم عليه⁽⁵⁾ ، ولو اعترف صحيحاً [بإتلاف مال]⁽⁶⁾ مجنوناً ، لزمه كاعترافه بالغاً بإتلافه صغيراً .

ولو اعترف بمعين ، فأنكر المقر حلف عليه ، ومن أقرَّ بوارث لزمه ما نقصه الإقرار⁽⁷⁾ ، ولم يثبت نسبه وميراثه ؛ فإن كانا اثنين من أهل الشهادة شهدا ، وثبت نسبه وميراثه .

أحكام الهبة

فضل : الهبة⁽⁸⁾ قسمان : معروف فتصح بالقول ، وتتم بالقبض ،

(1) من الإثبات نفى : كعَلَى عشرة إلا واحدة .

(2) ومن النفي إثبات : كليس عندى شيء لزيد إلا عشرة .

(3) فإن اختلفا : يعنى فى نقد البلد .

(4) مسماه : يعنى لزم مسمى الدينار أو الدرهم المتعارف عليه بين الناس عند الإطلاق . قال خليل : ودرهم

المتعارف . انظر : « شرح الخرشى » (6/95) ، « الشرح الصغير » (3/535) ، « منح الجليل » (6/452) .

(5) لمن يتهم عليه : قالوا : لا يقبل إقرار المريض مرضاً مخوفاً لمن يتهم بمودته من قريب أو صديق

ملاطف ، سواء كان وارثاً أو غير وارث ؛ إلا أن يميزه الورثة . انظر : « القوانين الفقهية » ص 207 ،

« الفواكه الدواني » (2/246) ، « كفاية الطالب » (2/484) ، « الذخيرة » (9/260) .

(6) فى « ط » : بإتلافه ، والمعنى : أن من اعترف بإتلاف أموال الناس وهو صحيح عاقل ، وأنه قد

فعل ذلك فى حال جنونه لزمه ما اعترف به . انظر : « شرح الكشناوى » (3/85) .

(7) وضح الإمام مالك فى « الموطأ » بما مفاده أنه إن مات رجل وترك ابنين له ، وترك لهم ستمائة

دينار ، فيأخذ كل واحد منهما ثلاثمائة ، ثم يشهد أحدهما أن أباه الميت قد أقرَّ أن فلان ابنه ، فيكون على

ذلك شهد للذى استلحق مائة دينار ، وذلك نصف ميراث المستلحق لو لحق ، ولو أقرَّ له الآخر أخذ المائة

الأخرى فاستكمل نصف حقه وثبت نسبه ، وأما إن أقرَّ عدلان بثالث ثبت النسب .

انظر : « الموطأ » (2/741) ، « تفسير القرطبي » (19/102) ، « الاستذكار » (7/178) .

(8) الهبة : أحد أنواع العطية تمليك من له التبرع ذاتاً تنقل شرعاً بلا عوض لأهل ، وقال ابن عرفة :

الهبة لا لثواب : تمليك ذى منفعة لوجه المعطى بغير عوض ، وأركانها أربعة . واهب : وشرطه أن يكون أهل

للتبرع ، وموهوب : وشرطه أن يكون مملوكاً للواهب ، وموهوب له : وشرطه أن يكون أهلاً ؛ لأن =

وَيُجْبَرُ عَلَى الدَّفْعِ⁽¹⁾ ؛ فَإِنْ تَرَخَى الْمَوْهُوبُ لَهُ⁽²⁾ حَتَّى مَاتَ ، أَوْ أَفْلَسَ بَطَلَتْ ، وَلَا رُجُوعَ لَهُ فِيهَا إِلَّا لِلْأَبَوَيْنِ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ ، أَوْ يَتَعَلَّقَ بِهَا حَقٌّ⁽³⁾ ، فَلَا تَرْجِعُ⁽⁴⁾ الْأُمُّ عَلَى الْيَتِيمِ .

وَلِلْأَبِ حِيزَاةُ مَا وَهَبَ لِوَلَدِهِ الصَّغِيرِ إِلَّا مَا لَا يَتَمَيَّزُ فَيَجْعَلُهُ عَلَى يَدِ أُمِّهِ ، وَتَصِحُّ بِالْمُشَاعِ⁽⁵⁾ وَالْمَجْهُولِ⁽⁶⁾ وَالْغَرَرِ⁽⁷⁾ .

الثَّانِي مُعَاوَضَةٌ ، وَهِيَ كَالْبَيْعِ ، إِلَّا فِي الْعَوَضِ⁽⁸⁾ ، فَيُخَيَّرُ الْمَوْهُوبُ لَهُ بَيْنَ إِثَابَةِ قِيمَتِهَا أَوْ رَدِّهَا ؛ فَإِنْ أَثَابَ دُونَهَا فَلَهُ الرُّجُوعُ ، فَلَوْ اخْتَلَفَا فِي كَوْنِهَا لِلثَّوَابِ اعْتُبِرَ شَهَادَةُ الْحَالِ⁽⁹⁾ .

= يملك ما وهب له ، وصيغة : كوهبتك أو ما يدلُّ على التملك .

انظر : « شرح حدود ابن عرفة » ص 421 ، « مواهب الجليل » (6/ 491) ، « التاج والإكليل » (3/ 8) ، « الشرح الصغير » (4/ 138) ، « منح الجليل » (8/ 173) ، « شرح الكشناوى » (3/ 87) .

(1) عَلَى الدَّفْعِ : يعنى يجبر الواهب على إقباضها إذا امتنع عن دفعها ؛ فإن مات الواهب قبل الحوز بطلت الهبة إلا إن كان الطالب حاداً في الطلب غير تارك . قاله ابن جُزَى وابن شاش .

انظر : « القوانين الفقهية » ص 242 ، « التاج والإكليل » (8/ 16) .

(2) تَرَخَى الْمَوْهُوبُ لَهُ : يعنى فلم يقبل الهبة حتى حصل المانع للواهب من مرض أو موت أو فلس أو جنون بطلت الهبة . انظر : « شرح الكشناوى » (3/ 88) .

(3) مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ : يوضحه قول ابن أبي زيد : وله أن يعتصر ما وهبَ لولده الصغير أو الكبير ما لم ينكح لذلك أو يُدَايِنُ أو يحدث في الهبة حدثاً ، قال بعضهم : كأن يهبه أرضاً فينيها ، أو حديدًا فيصنعه آنية ونحو ذلك . انظر : « الرسالة » ص 161 مع إيضاح المعاني لمقيدة عفا الله عنه .

(4) فَلَا تَرْجِعُ الْأُمُّ : في حال اليتيم ، وهو من مات أبوه وهو صغير ، ويسمى يتيماً ما لم يبلغ ؛ فإذا بَلَغَ لم يسمَّ يتيماً ، والأم يجوز لها الرجوع ما دام الأب حياً ، فإذا مات لم تعتصر ، أما إذا كان الموهوب له بالغاً حين الهبة ، فللأم الرجوع فيها ، وإنما لم يجز لها الرجوع للصغار ؛ لأن الهبة للأيتام كالصدقة ، ولذا لم يكن لها الرجوع فيها . انظر : « الفواكه الدواني » (2/ 156) ، « المنتقى » (6/ 117) ، « منح الجليل » (8/ 205) .

(5) بِالْمُشَاعِ : وهو غير المتميِّز عن جنسه ، ولم يكن على حدة كالنصف أو الثلث أو غير ذلك من الأجزاء . انظر : « شرح الكشناوى » (3/ 90) .

(6) وَالْمَجْهُولُ : كقوله : وهبتك غنماً من غنمى . انظر : « فتح الجوَّاد » (2/ 191) .

(7) وَالْغَرَرُ : كجنين أمّتى ، وعبدى الآبق .

(8) إِلَّا فِي الْعَوَضِ : يعنى أن هبة الثواب خالفت البيع في العوض لجوازها بالمجهول والغرر وما لا يجوز

في البيع . انظر : « شرح الكشناوى » (3/ 91) .

(9) شَهَادَةُ الْحَالِ : يعنى ينظر إلى شواهد الحال ؛ فإن كان بين غنى وفقير فالقول قول الفقير مع يمينه ؛ فإن لم

يكن شاهد حال فالقول قول الواهب مع يمينه . انظر : « الفوائد الفقهية » ص 242 ، « الكافي » ص 532 .

ما يتعلق بالصدقة

فَضْلُ : الصَّدَقَةُ ⁽¹⁾ عَطِيَّةٌ لِلَّهِ ، وَصَحَّتْهَا كَالْهَبَةِ ، وَلَا رُجُوعَ فِيهَا لِوَالِدٍ وَلَا غَيْرِهِ ، وَلَا يَنْتَفِعُ الْمُتَصَدِّقُ بِهَا ، وَلَا يَشْتَرِيهَا بِخِلَافِ رُجُوعِهَا مِيرَاثًا .
وَالصَّحِيحُ التَّصَدُّقُ بِجَمِيعِ مَالِهِ ، وَأَنْ يَخُصَّ بَعْضُ أَوْلَادِهِ ، وَالْأُولَى الْمَسَاوَاةُ ، وَلَا يَهَبُ وَلَا يَتَصَدَّقُ إِلَّا رَشِيدٌ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَا يَهَبُ أَوْ يَتَصَدَّقُ إِلَّا أَهْلُ التَّبَرُّعِ ، وَهُمَا فِي الصَّحَّةِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، وَفِي الْمَرَضِ مِنَ الثُّلُثِ .

ما يتعلق بالعُمَرَى

فَضْلُ : الْعُمَرَى ⁽²⁾ : هِبَةُ السُّكْنَى مُدَّةَ عُمَرِ الْمُوْهُوبِ ؛ فَإِذَا انْقَضَتْ عَادَتْ لِمَالِكِهَا أَوْ وَارِثِهِ . إِلَّا أَنْ يُعْمِرَهُ وَعَقِبَهُ فَتَمْتَدُّ إِلَى انْقِرَاضِهِمْ ، وَالْإِخْدَامُ كَالْعُمَرَى ⁽³⁾ وَهَلِ النَّفَقَةُ عَلَيْهِ ، أَوْ عَلَى السَّيِّدِ ؟ رِوَايَتَانِ ⁽⁴⁾ .
فَضْلُ : وَالرُّقْبَى ⁽⁵⁾ : أَنْ يَتَرَقَّبَ كُلُّ مَوْتٍ صَاحِبِهِ ، لِيَأْخُذَ دَارَهُ وَهِيَ بَاطِلَةٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(1) الصدقة : تمليك ذى منفعة لوجه الله بغير عوض ، قال ابن جُرَي : والهبة لوجه الله تسمى صدقة فلا رجوع فيها أصلاً ، ولا اعتصار [أى ارتجاع] ، ولا ينبغي للواهب أن يرتجعها بشراء ولا غيره .

انظر : « شرح حدود ابن عرفة » ص 433 ، « المغرب » ص 265 ، « القوانين الفقهية » ص 241 .

(2) العُمَرَى : قال الباجي : هى هبة منافع الملك مدة عمر الموهوب له أو مدة عُمره وعُمُر بَقِيهِ ، قال ابن عرفة : تمليك منفعة حياة المُعْطَى بغير عوض إنشاءً ، قال ابن القاسم : من قال قد أعمرتك هذا الدار حياتك ، أو هذه الدَّابَّة جاز ذلك عند مالك وترجع بعد موته إلى الذى أعمرها أو إلى ورثته . انظر : « شرح حدود » ص 419 ، « المدونة » (4/ 451) ، « المنتقى » (6/ 119) ، « شرح الكشناوى » (3/ 97) ، « عيون المجالس » (4/ 1833) ، « مواهب الجليل » (6/ 61) ، « شرح الخرشى » (7/ 111) .

(3) والإِخْدَامُ كَالْعُمَرَى : يعنى فى رُجُوعِهَا لِمَالِكِهَا مِلْكًا بعد انقراض مدة الخدمة .
انظر : « فتح الجَوَاد » (2/ 195) .

(4) مشهور المذهب أن النفقة على المُخْدُوم ؛ لأنه الذى يُقَلِّ النفع إليه ، ورجحه ابن رَحَال فى « شرحه على تحفة الحُكَّام » . انظر : « فتح الجَوَاد » (2/ 196) ، « شرح الكشناوى » (3/ 98) ، « التلقيم » (2/ 550) .

(5) الرُّقْبَى : هو أن يقول الرجل للآخر : إن مُتُّ قبلك فدارى لك ، وإن مُتُّ قبلى فدارك لى ، وهو غير جائز ، وإنما مُنِعَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْخُرُوجِ عَنْ وَجْهِ الْمَعْرُوفِ وَالْمَخَاطَرَةِ .

كِتَابُ الْوَقْفِ

أَحْكَامُ الْوَقْفِ⁽¹⁾

يَصِحُّ فِي الْمُشَاعِ وَالْمَقْسُومِ مِنَ الرَّبَاعِ⁽²⁾ غَيْرِ مَوْقُوفٍ عَلَى حُكْمِ حَاكِمٍ ، وَفِي غَيْرِهَا خِلَافٌ⁽³⁾ ، وَقِيلَ : الْخِلَافُ فِي غَيْرِ الْحَيْلِ .

وَشَرْطُهُ : إِخْرَاجُهُ عَنْ يَدِهِ ؛ فَإِنْ أَمْسَكَهُ إِلَى مَرَضٍ مَوْتِهِ بَطَلَ⁽⁴⁾ إِلَّا أَنْ يُخْرِجَهُ مُدَّةً يَشْتَهَرُ فِيهَا ثُمَّ يَتَصَرَّفُ فِيهِ لِأَرْبَابِهِ أَوْ يَقِفُ عَلَى صِغَارٍ أَوْ لِأَدِهِ ، وَيَتَصَرَّفُ لَهُمْ .

وَهُوَ فِي الْمَرَضِ مِنَ الثُّلُثِ إِلَّا عَلَى وَارِثٍ فَإِنَّهُ يَعُودُ مِيرَاثًا ،

= انظر : « الشرح الصغير » (162/4) ، « الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي » (110/4) ، « المدونة » (451/4) ، « منح الجليل » (203/8) ، « القوانين الفقهية » ص 245 .

(1) الوقف : من وقف يقف وقوفًا ، إذا حبس الشيء في سبيل الله ، وفي الشرع : إعطاء منفعة شيء مدة وجوده ، لازماً بقاءه ، في ملك معطية ، ولو تقديرًا ، وأركانها أربعة : واقفٌ : وهو المالك للذات أو المنفعة إن كان أهلاً للتبرع ، وموقوفٌ عليه : يعني المستحق لصرف المنافع عليه ، كمجاهدين ، والمرابطين والعلماء والفقراء وغيرهم . وصيغة : بوقفتُ أو حبستُ .

انظر : « اللسان » (359/9) ، « المصباح المنير » (669/2) ، « شرح حدود ابن عرفة » ص 410 ، « الشرح الصغير » (98/4 ، 101 ، 102) ، « شرح الخرشى » (78/7) .

(2) من الرباع : أى من العقار كالرباع ، ومفردها رُبْعٌ : وهى الدار بعينها حيث كانت والمَحِلَّةُ .

انظر : « مختار الصحاح » (97/1) ، « اللسان » (102/8) .

(3) مشهور المذهب : جواز وقف الحيوان والطعام ، وبيع ما يخشى تلفه ويستبدل به شيء آخر كالأراضي والدور وغير ذلك .

انظر : « كفاية الطالب » (264/2) ، « شرح الخرشى » (79/7) ، « حاشية الدسوقي » (76/4) ، « الشرح الصغير » (102/4) ، « التلخين » (548/2) ، « عيون المجالس » للقاضى عبد الوهاب (1822/4) .

(4) قوله : فإن أمسكه : يعنى ومن حبس حبسًا فلم يُقبض منه ولم يخرج عن يده حتى مات فهو باطلٌ ويصير ملكًا لورثته .

انظر : « فتح الجوّاد » (197/2) .

وَلَا يَصِحُّ عَلَى نَفْسِهِ ⁽¹⁾ ؛ فَإِنْ وَقَفَ عَلَى وَارِثِهِ وَأَجْنَبَى قُسَمَ عَلَى شَرْطِهِ ⁽²⁾ ،
وَعَادَ سَهْمُ الْوَارِثِ مِيرَاثًا .

وَلَفْظُهُ يَقْتَضِي التَّأْيِيدَ ، وَإِنْ لَمْ يُؤَكِّدْهُ ⁽³⁾ وَلَمْ يَذْكُرْ جِهَةً أَوْ وَقَفَ عَلَى
الْمَسَاكِينِ وَالْعُلَمَاءِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ لَفْظَ الْحَبْسِ كَالْوَقْفِ وَمَقْتَضَى لَفْظِ
الصَّدَقَةِ تَمْلِكُ الرَّقَبَةَ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ التَّحْيِيسَ ، فَلَا يَجُوزُ بَيْنَهُ وَلَا شَيْءٌ مِنْ
نُقْضِهِ ⁽⁴⁾ ، وَيَلْزَمُ هَادِمُهُ إِعَادَتُهُ عَلَى صِفَتِهِ ، وَلَا يَجُوزُ تَغْيِيرُهُ .

وَاخْتَلَفَ فِي الْفَرَسِ يَهْرَمُ ، فَأَجَازَ ابْنُ الْقَاسِمِ بَيْنَهُ ⁽⁵⁾ وَصَرَفَهُ فِي مِثْلِهِ
أَوْ مَصْرَفِهِ ، وَلَا يَجُوزُ بَيْنُ الْمَسْجِدِ ، وَإِنْ انْتَقَلَتِ الْعِمَارَةُ عَنْهُ ، وَإِذَا كَانَ
الْمَسْجِدُ أَوْ السَّابِلَةُ ⁽⁶⁾ مُحْفُوفًا بِوَقُوفٍ ، فَافْتُقِرَ إِلَى تَوْسِيعَتِهِ جَازَ أَنْ يُبْتَاعَ
مِنْهَا مَا يُوسِّعُ .

ألفاظ الواقف

وَيَدْخُلُ فِي لَفْظِ الْوَلَدِ وَالْعَقِبِ وَالنَّسْلِ أَوْلَادُ الْبَنِينَ دُونَ الْبَنَاتِ ، وَلَوْ
قَالَ : أَوْلَادِي وَأَوْلَادُهُمْ ذُكُورُهُمْ وَإِنَاثُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ فَلَا ظَهَرَ دُخُولِ
أَوْلَادِهِنَّ ، وَيَدْخُلُونَ فِي الذَّرِّيَّةِ قَوْلًا وَاحِدًا ، وَلَوْ قَالَ : لِبَنِي لَدَخَلَ بَنَاتُهُ
وَبَنَاتُ بَنِيهِ كَقَوْلِهِ بَنَاتِي .

(1) لا يصح على نفسه : نحو قوله : حَبَسْتُ هَذِهِ الدَّارَ عَلَى نَفْسِي .

(2) قُسَمَ عَلَى شَرْطِهِ : أَى النِّصْفِ وَالثُلُثِ ، وَعَادَ سَهْمُ الْوَارِثِ مِيرَاثًا : لقوله ﷺ : « لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ »

[رواه أبو داود (2870) ، والترمذى (2120) ، وقال : حسن صحيح] .

(3) وَإِنْ لَمْ يُؤَكِّدْهُ : يعنى إن قال : وقفت دارى لفلانٍ ؛ فإن ذلك محمولٌ على التأييد .

(4) وَلَا شَيْءٌ مِنْ نُقْضِهِ : يعنى أن الوقف لا يجوز بيعه ، ولا بيع شيء من نقضه ولا تغيير صفته ، ومن

هلمه يلزمه إعادته على حاله . انظر : « شرح الكشناوى » (103 / 3) .

(5) قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : إِذَا ذَهَبَتْ مَنَفْعَتَا كَالْفَرَسِ يَهْرَمُ ، وَالثَّرْبُ يَخْلُقُ بَحِثَ لَا يَنْتَفِعُ بِهِمَا جَازَ بَيْنَهُ

وَصَرَفَ ثَمَنُهُ فِي مِثْلِهِ . انظر : « منج الجليل » (153 / 8) ، « النواذر والزيادات » (82 / 12 - 84) ،

« تهذيب المدونة » للبرادعى (321 / 4) ، « التاج والإكلیل » (661 / 7) .

(6) فِي « ط » السَّابِلِ يعنى الطريق .

وَتَجِبُ مُتَابَعَةُ شَرْطِهِ ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قُسِمَ بِالسَّوِيَّةِ مَا لَمْ تَدَلَّ أَمَارَةٌ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، وَمَا لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ مَصْرَفًا يُصْرَفُ فِي وَجْهِ الْبِرِّ .

وَلَا يَصِحُّ اشْتِرَاطُ النَّظَرِ لِنَفْسِهِ ⁽¹⁾ ، وَيُبْدَأُ بِعِمَارَتِهِ وَرَمَّ دَارِسِهِ ⁽²⁾ وَإِنْ شَرَطَ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَإِنْ شَرَطَ [فِي] ⁽³⁾ الْإِجَارَةِ مُدَّةً لَمْ تَجْزُ مُجَاوَزَتُهَا ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلْيُؤَجَّرْ سَنَةً فَسَنَةً ، فَإِذَا آجَرَ نَظَرًا فَجَاءَ طَالِبٌ بِزِيَادَةٍ ⁽⁴⁾ لَمْ تَنْفَسِخْ وَتَنْفَسِخْ بِمَوْتِ الْآيِلِ إِلَيْهِ ⁽⁵⁾ لَا الْمُسْتَأْجِرِ ⁽⁶⁾ .

وَشَرَطُ الْمَوْقُوفِ أَنْ يُمَكِّنَ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ ، وَيَنْظُرُ فِيهِ مَنْ شَرَطَ الْوَاقِفُ نَظَرَهُ ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْحَاكِمُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(1) ولا يصحُّ اشتراط النظر لنفسه : يعنى لا يجوز للواقف أن يشترط النظر لنفسه وهذا إذا لم يكن على صغار ولده أو من فى حجره ، وأما من كان كذلك فهو الذى يتولى حيازة وقفهم والنظر لهم .
انظر : « شرح الكشناوى » (108 / 3) .

(2) المعنى : أنه يبدأ بعمارة الوقف ورَمَّ الدارس منه من الغلة ، ولو شرط الواقف خلاف ذلك ؛ لأنه إن لم يصلح يؤدى إلى إبطاله بالكلية .

انظر : « القوانين الفقهية » ص 244 ، « الشرح الصغير » (120 / 4) ، « حاشية الدسوقي » (90 / 4) ، « منح الجليل » (150 / 8) .
(3) ساقط من « ط » .

(4) بزيادة : يعنى على كراء الأول .

(5) تنفسخ بموت الآيل إليه : كما إذا قال : هذا حُبْسٌ لفلانٍ ، وإذا مات رجعت إلى فلانٍ فَيُؤَجَّرُ لفلانٍ إلى سنة فمات فلان قبل انقضاء مدة الكِراء ؛ فإن الإجارة تنفسخ ؛ لأنَّ الحُبْسَ انتقلت إلى غيره بموته . قاله الزكرئى فى « فتح الجوّاد » (204 / 2) .

(6) لا المستأجر : يعنى لا ينفسخ الكِراء بموت المستأجر بل يُنْزَلُ وارثُهُ منزله .
انظر : « المصادر السابقة » .

كتاب الجنایات (1)

القتلُ العمدُ وما يجب فيه

يَجِبُ بِقَتْلِ الْعَمْدِ الْقِصَاصُ عَيْنًا إِلَّا أَنْ يَصْطَلِحَا عَلَى دِيَّةٍ ، فَيَقَادُ بِمِثْلِ مَا قُتِلَ بِهِ (2) إِلَّا اللَّوْاطُ وَالسَّحَرُ ، فَيَقَادُ بِالسَّيْفِ ضَرْبَةً ، إِلَّا أَنْ يُمَثَّلَ فَيُمَثَّلَ بِهِ .

وَيُسْتَرْطُ التَّكْلِيفُ ، وَمُمَاتِلَةُ الْمَقْتُولِ دَيْنًا وَحُرِّيَّةً أَوْ يَنْزِلُ عَنْهُ (3) لَا عَكْسُهُ (4) وَلَا اعْتِبَارَ بِالذُّكُورِيَّةِ وَالْأُنْثَوِيَّةِ ، وَالْكَفَّارُ أَكْفَاءُ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مِلَلُهُمْ كَالْأَرْقَاءِ ، وَإِنْ تَبَعَّضَ أَوْ كَانَ فِيهِ عَقْدُ حُرِّيَّةٍ .

وَلَا يَسْقُطُ بِإِسْلَامِهِ أَوْ عِتْقِهِ (5) ، وَلَا بِمُشَارَكَةِ مَنْ لَا يُقَادُ مِنْهُ (6) ،

(1) قال ابن عرفة : نقل الأصوليون إجماع الملل على وجوب حفظ الأديان والنفوس والعقول والأعراض والأموال والأنساب ، فإنَّ في القصاص حفظًا للدماء ، وفي القطع للسرقة حفظ للأموال ، وفي الحد للزنا حفظ الأنساب ، وفي الحد للشرب حفظ للعقول ، وفي الحد للذف حفظ للأعراض ، وفي القتل للردة حفظ للدين . انظر : « مواهب الجليل » (6/231) ، « شرح الكشناوي » (3/112) ، « شرح الجليل » (9/3) .
(2) بمثل ما قُتِلَ به : يعني يقتل القاتل بالقتلة التي قتل بها من ضربة بجديد أو حجر ، أو خنق أو غير ذلك ، قال أشهب : ينظر من أول ؛ فإن خيف أن لا يموت من مثل ما ضُربَ به فليقتل بالسيف . وقال أبو حنيفة : لا يجوز القود إلا بالسيف خاصة .

انظر : « المنتقى » (7/118) ، « المدونة » (4/650) ، « التاج والإكليل » (8/331) ، « النوادر والزيادات » (14/30) ، « الإشراف » للقاضي عبد الوهاب (2/816) ، « عيون المجالس » (5/1988) .
(3) أو ينزل عنه : كالكافر يقتل المسلم ، والعبد يقتل الحر .

(4) لا عكسه : كالحُرِّ يُقْتَلُ عَبْدًا لَا يُقْتَلُ أَوْ مُسْلِمٌ يَقْتُلُ كَافِرًا لَا يُقْتَلُ بِهِ .

(5) يعني : إذا وجب القصاص على الكافر ثم قبل القصاص أسلم فلا يَسْقُطُ إسلامه ما وجب عليه من القصاص ، وكذلك العبد إذا أُعْتِقَ . انظر : « شرح الكشناوي » (3/115) .

(6) ولا بمشاركة من لا يُقَادُ منه : يعني إن تعاون رجل وصبي على قتل رجل عمدًا ، فعلى الصبي نصف الدية ، وعلى شريكه القصاص . انظر : « المدونة » (4/633) ، « التاج والإكليل » (8/308) ، « حاشية الدسوقي » (4/246) ، « منح الجليل » (9/29) .

وَتَلَزَمَ بِهِ نِصْفُ الدِّيَةِ ، أَوْ التَّجَاوِيهِ ⁽¹⁾ إِلَى الْحَرَمِ ، وَالسَّكْرَانُ كَالصَّاحِي ،
وَالْمُمْسِكُ عَالِمًا ⁽²⁾ بِإِرَادَةِ قَتْلِهِ كَالْمُبَاشِرِ ، وَالْأَقَارِبُ كَالْأَجَانِبِ ، وَالْمَأْمُورُ
إِنْ لَزِمَهُ طَاعَةُ أَمْرِهِ ⁽³⁾ قَتِيلًا ، وَإِلَّا قَتِيلٌ ⁽⁴⁾ ، وَالْمَشْهُورُ قَتْلُ الْأَبِ بِابْنِهِ مَعَ
نَفْيِ الشُّبْهَةِ ⁽⁵⁾ كَذَبْحِهِ ، وَمَعَهَا تَلَزَمَ الدِّيَةُ فِي مَالِهِ مُعْلَظَةً ، وَمَنْعَ أَشْهَبَ
قَتْلَ وَالِدٍ بِوَلَدِهِ ، وَتُقْتَلُ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ وَبِالْعَكْسِ .

القصاص في الأطراف من الجراحات وغيرها

فَصْلٌ : وَالْقِصَاصُ فِي الْأَعْضَاءِ كَالنَّفْسِ ⁽⁶⁾ إِلَّا لَتَعَذُّرِ الْمُمَائِلَةِ كَذَهَابِ
بَعْضِ الْبَصَرِ أَوْ السَّمْعِ أَوْ الْكَلَامِ ، أَوْ يَخَافُ سِرَايَتَهُ إِلَى النَّفْسِ غَالِبًا كَكُسْرِ
الْعُنُقِ وَالتَّرْقُوتِ وَالصُّلْبِ وَالْفَخِذِ ، فَيَجِبُ مَا فِيهِ مِنَ الدِّيَةِ فِي مَالِ الْجَانِي .
وَتَتَعَيَّنُ الْمُمَائِلَةُ ، فَلَا يُؤْخَذُ عُضْوٌ بِغَيْرِ مُمَائِلِهِ ، وَفِي عَدَمِهِ يُعَدَّلُ إِلَى

(1) في «ط» [لو التجأ به] ، والتصحيح من «خ» ، والمعنى أنه لا يسقط القصاص عن الجاني بدخوله
الحرم ملتجئًا ، سواء في الحرم المكي أو المدن ، بل تُقَامُ الحدود في الحرم .

انظر : «التاج والإكليل» (8/326) ، «شرح الكشاورى» (3/116) ، «شرح الخرشى» (8/25) .
(2) الممسك عَالِمًا : يعنى إن أمسك رجلٌ رجلاً للآخر يعلم أنه يريد قتله قَتِيلًا به جميعًا ، بخلاف ما إذا
أمسكه وهو يظن أنه يريد ضربه بما يضرب به الناس ، ولا يرى أنه يعمدُ إلى قتله ، فإنه يقتل القاتل ،
ويعاقب الممسك أشدَّ العقوبة .

انظر : «المنتقى» (7/121) ، «عيون المجالس» (5/1990 ، 1991) ، «التلقيين» (2/467) ،
«الذخيرة» (4/185) ، «الإشراف» (2/817) .

(3) طاعة أمره : كالابن لأبيه ، والعبد لسيده ؟ فإنهما يقتلان معًا .

(4) وإِلَّا قُتِلَ : يعنى فإن لم يخف المأمور اقتصاص منه فقط . انظر : «جامع الأمهات» ص 489 .

(5) مع نفي الشبهة : يعنى أن قتل الأب لابنه إن كان على وجه العمد المحض مثل أن يذبحه أو يشق بطنه ونحو
ذلك فيقتل له منه خلافاً لأبى حنيفة والشافعى وأحمد ، وإن كان على غير ذلك مما يحتتمل الشبهة أو التأديب وعدم
العمد فلا قصاص فيه ، وعليه الدية المغلظة في ماله ، ويجرى مجرى الأب الأم والأجداد والجدات .

انظر : «القوانين الفقهية» ص 227 ، مع «المدونة» (4/633) ، «الاستذكار» (8/136) ، «التمهيد»
(23/440) ، «التلقيين» (2/464) ، «الذخيرة» (12/335) ، «النوادر والزيادات» (14/33) .

(6) كَالنَّفْسِ : أى لا يكون إلا بالممائلة .

الدِّيةُ إِلَّا الْأَعْوَرَ يَقْلَعُ عَيْنًا ⁽¹⁾ ، فَفِي الْمُمَاتِلَةِ يُخَيَّرُ بَيْنَ الْقَوْدِ وَالْفِ دِينَارٍ ،
وَفِي غَيْرِهَا دِيْنُهَا .

وَلَا يُقْتَصَّرُ لِجُرْحٍ ، وَلَا يُعْقَلُ حَتَّى يَنْدَمِلَ ؛ فَإِنْ سَرَى إِلَى النَّفْسِ قُتِلَ
وَلَمْ يُجْرَحْ ، وَإِنْ تَأَخَّرَ مَا يُمَكِّنُ اسْتِنَادُ الْمَوْتِ إِلَى غَيْرِهِ فَبِالْقَسَامَةِ ⁽²⁾ ،
وَإِنْ سَرَى إِلَى زِيَادَةِ اقْتَصَّ بِأَصْلِهِ ، وَإِنْ سَرَى بِمِثْلِهَا فَهُوَ بِهِ ، وَإِنْ زَادَ ⁽³⁾
فَقَهَدَرُ ، وَإِنْ نَقَصَ وَجَبَ أَرْضُ النِّقْصِ .

وَيُؤَخَّرُ لِسِدَّةِ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ وَالْحَامِلِ لِلْوَضْعِ ؛ فَإِنْ وَجَدَ مَنْ يُرْضِعُهُ وَإِلَّا
فَإِلَى الْفِصَالِ .

وَأَوْلِيَاءُ الدَّمِّ الْعَصَبَاتُ فَيَسْقُطُ بَعْفُو بَعْضِهِمْ وَيُخَيَّرُ فِي الْعَبْدِ بَيْنَ قَتْلِهِ
وَاسْتِرْقَاقِهِ ؛ فَإِنْ اسْتَحْيَاهُ خَيْرٌ سَيِّدُهُ فِي افْتِكَاكِهِ بِالدِّيةِ وَإِسْلَامِهِ .

مقدار الدِّيةِ

فَضْلٌ : أَمَّا الْخَطَأُ فَفِي النَّفْسِ الدِّيةُ ⁽⁴⁾ أَلْفُ دِينَارٍ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ ،
وَاثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ عَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ ، وَمِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ عَلَى أَهْلِهَا مُخَمَّسَةٌ
عِشْرُونَ ابْنِ لَبُونٍ ، وَعِشْرُونَ بِنْتِ لَبُونٍ ، وَعِشْرُونَ بِنْتِ مَحَاضٍ ، وَعِشْرُونَ
حِقَّةً ، وَعِشْرُونَ جَذَعَةً .

وَفِي الْعَمْدِ عَلَى الْقَوْلِ بِهَا كَالْخَطَأِ ، وَالصُّلْحُ عَلَى مُبْهَمَةِ مَرْبَعَةٍ فَيَسْقُطُ

(1) قال خليل : وإن فقاً سالمٌ عين أعور فله القود أو أخذ دية كاملة من ماله ، وإن فقاً أعور من سالم مماثلته
فله القصاص ، أو دية ما تركه ، وهى عين الجان وديتها ألف دينار . انظر : «الشرح الصغير» (4/357) ،
«التاج والإكليل» (8/319) ، «حاشية الدسوق» (4/255) ، «منع الجليل» (9/58) .
(2) سبأت الكلام عليها .

(3) وإن زاد : أى على الجرح الأول .

(4) الدِّيةُ : ودى القاتل القاتل إذا أعطى وليُّه المال الذى هو بدل النفس ، قال ابن عرفة : الدِّيةُ : مَالٌ
يجب بقتل آدمى حرٍّ عن ديمه أو بجرحه مُقَدَّرًا شرعاً لا باجتهاد .

انظر : «المصباح المنير» (2/655) ، «شرح حدود ابن عرفة» ص 480 .

بَنُو لُبُونٍ ، وَيُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ مِّنْ لُّبَوَاقِي خَمْسٌ وَعَشْرُونَ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّ شِبْهَ الْعَمْدِ بَاطِلٌ ، وَقِيلَ : بِصِحَّتِهِ فَتَجِبُ بِهِ مُغْلَظَةُ ثَلَاثُونَ حِقَّةً ، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً ، وَأَرْبَعُونَ خَلِيفَةً ⁽¹⁾ ، فَالْخَطَأُ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَهُمْ الْعَصَبَاتُ ⁽²⁾ ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْمَوَالِي ⁽³⁾ ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَبَيْتُ الْمَالِ ، وَيَعْقِلُ عَلَى الذَّمَّى أَهْلُ دِيَوَانِهِ ⁽⁴⁾ ، وَتُقَسِّطُ بِحَسَبِ الْاجْتِهَادِ وَعَلَى قَدْرِ أَحْوَالِهِمْ .

وَلَا يُؤْخَذُ غَنًى بِفَقِيرٍ ، وَالْجَانِي كَغَيْرِهِ ، وَعَلَيْهِ ⁽⁵⁾ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، وَتَعَدَّدَتْ ⁽⁶⁾ بِتَعَدُّ الْقَتْلَى وَلَا إِطْعَامَ فِيهَا .

وَلَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ ⁽⁷⁾ عَمْدًا وَلَا عَبْدًا وَلَا اغْتِرَافًا ، وَلَا قَاتِلَ نَفْسِهِ ، وَلَا دُونَ الثُّلُثِ ⁽⁸⁾ .

وَدِيَّةُ الذَّمَّى نِصْفُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ وَالْمَجُوسِيِّ ثَمَانِمِائَةٍ دِرْهَمٍ ⁽⁹⁾ ، وَأُنْثَى كُلِّ صِنْفٍ بِنِصْفِ الذَّكَرِ ، وَفِي الرَّقِيقِ قِيمَتُهُ مَا لَمْ تُجَاوِزْ دِيَّةَ الْحُرِّ ، وَجِنَايَةُ

(1) خَلِيفَةٌ : أَى فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا .

(2) الْعَصَبَاتُ : كَالْبَنِينَ وَالْأَعْمَامَ وَنَحْوَهُمْ .

(3) الْمَوَالِي : قَالَ الْجَلَابُ : وَالْمَوَالِي بِمَنْزِلَةِ الْعَصْبَةِ مِنَ الْقَرَابَةِ . انْظُرْ : « التَّضَرُّع » (214/2) .

(4) أَهْلُ دِيَوَانِهِ : الدُّيُونُ : اسْمُ الدَّفْعِ يَضْبُطُ فِيهِ أَسْمَاءُ الْجُنْدِ وَعَدَدُهُمْ وَإِعْطَاؤُهُمْ وَالْمُرَادُ بِهِ أَهْلُ دِيَوَانِ

الْإِقْلِيمِ الَّذِينَ يَجْتَمِعُونَ مَعَهُ فِي أَدَاءِ الْجَزْيَةِ .

انْظُرْ : « الْمُتَتَقَى » (113/7) ، « مَنْحُ الْجَلِيلِ » (144/9) ، « الشَّرْحُ الصَّغِيرُ » (397/4) ، « حَاشِيَةُ

الدَّسْرُوقِ » (283/4) .

(5) وَعَلَيْهِ : يَعْنِي الْمُسْلِمَ إِذَا قَتَلَ مُسْلِمًا خَطَأً كَفَارَةُ بَعْتِ رَقَبَةٍ مُسْلِمَةٍ لِنَصِّ الْكِتَابِ .

(6) وَتَعَدَّدَتْ : يَعْنِي الدِّيَّاتُ وَالْكَفَّارَاتُ بِتَعَدُّ الْمَقْتُولِينَ .

(7) وَلَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ : يَعْنِي أَنَّ الْعَاقِلَةَ بَرِيئَةٌ مِنْ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ لَا تَحْمِلُ وَاحِدًا مِنْهَا .

انْظُرْ : « شَرْحُ الْكَشْنَائِي » (132/3) .

(8) وَلَا دُونَ الثُّلُثِ : يَعْنِي أَنَّ الْعَاقِلَةَ تَحْمِلُ مِنْ جِرَاحِ الْخَطَأِ مَا كَانَ قَدْرُ الثُّلُثِ فَأَكْثَرُ ، وَمَا كَانَ دُونَ

الثُّلُثِ فَفِي حَالِ الْجَانِ . انْظُرْ : « إِضْطِحَاحُ الْمَعَانِ مَعَ الرِّسَالَةِ » ص 171 ، « شَرْحُ الْكَشْنَائِي » (132/3) .

(9) وَهُوَ نَصُّ مَالِكَ فِي « الْمَوْطَأِ » انْظُرْ بِشَرْحِ الْبَاجِي فِي « الْمُتَتَقَى » (98/7) ، « التَّجَاوُزُ وَالْإِكْلِيلُ »

(332/8) ، « شَرْحُ الْخُرَشِيِّ » (32/8) .

الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ كَالْخَطَا⁽¹⁾ .

ديات الأعضاء

فَضْلٌ : كُلُّ مَا فِي الْبَدَنِ مِنْهُ اثْنَانِ فَفِيهِمَا الدِّيَّةُ⁽²⁾ إِلَّا الْحَاكِيمَ وَأَهْدَابَ الْعَيْنَيْنِ وَتَدَى الرَّجُلِ وَأَلْيَتَيْهِ فَفِيهَا حُكُومَةٌ⁽³⁾ كَشَعْرِ اللَّحْيَةِ وَالرَّأْسِ .

وَقَطْعُ الْأَصَابِعِ كَاسْتِصْصَالِ الْعُضْوِ مِنْ أَصْلِهِ ، وَفِي كُلِّ أَصْبَعٍ عَشْرَةُ أَبَاعِيرَ ، وَفِي كُلِّ أُنْمَلَةٍ ثَلَاثَةٌ وَثُلُثٌ⁽⁴⁾ ، وَالْمَنْفَعَةُ كَعَيْنِهِ ، وَفِي الْعَقْلِ⁽⁵⁾ الدِّيَّةُ كَالصُّلْبِ ، وَفِي تَعَذُّرِ بَعْضِ الْقِيَامِ أَوْ الْمَشْيِ بِحِسَابِهِ⁽⁶⁾ كَتَعَذُّرِ بَعْضِ الْكَلَامِ .

وَفِي الْأَنْفِ الدِّيَّةُ ، وَفِي الذَّكَرِ الدِّيَّةُ كَالْحَشْفَةِ⁽⁷⁾ وَالْأُنْثَيْنِ⁽⁸⁾ ، وَفِي بَاقِيهِ حُكُومَةٌ كَذَكَرِ الْخَصِيِّ ، وَفِي الشَّفَرَتَيْنِ⁽⁹⁾ الدِّيَّةُ ، وَفِي أَلْيَتَيْهَا قِيلٌ :

(1) كَالْخَطَا : يعني حكم الجناية حكم الخطأ ، فلا يقتصر منه ، والدِّيَّة على عاقلته ، إن كان ثلث الدية فأكثر وإلا ففي ماله . انظر : «المنتقى» (103/7) ، «الرسالة» ص 171 ، «حاشية العدوى» (48/4) .

(2) المعنى أن كل عضو في البدن إذا كان مزدوجاً ففيه الدية الكاملة إلا ما استثنى ما ذكر بعد .

انظر : «شرح الكشناوى» (134/3) .

(3) حُكُومَةٌ : الحكومة التقويم للمجروح بعد بُرْزِهِ . انظر : «فتح الجوّاد» (219/2) .

(4) وفي كل أنملة ثلاثة وثلث : يعني أنه يجب في الأنملة من غير الإبهام ثلاث وثلث من الإبهام ، ويجب في كل أنملة من الإبهامين للبرص واليدين خمس من الإبهام ، وهي نصف دية الأصبع ، أو خمسون ديناراً . انظر : «الفواكه الدواني» (190/2) ، «تبيين المسالك» (448/4) ، «شرح الخرشى» (47/1) ، «الشرح الصغير» (392/4) .

(5) وفي العقل : أى يجب في إزالة العقل الدية سواء زال بجناية عمداً أو خطأ .

انظر : «شرح الكشناوى» (136/3) .

(6) بحسابه : أى بحساب ما نقص من كُلِّ .

(7) الحشفة : رأس الذَّكَرِ .

(8) الأنثيين : أى الخصيتين ، وفي قطعها مع الذَّكَرِ ديتن ، وفي قطع إحداهما نصف الدِّيَّةِ .

انظر : «كفاية الطالب» (35/4) ، «النوادر والزيادات» (413/13) .

(9) الشَّفَرَتَيْنِ : هو اللحم على جانبي الفرج المحيطان به المغطيان للعظم ، فإذا قطع شُفْرِيهَا إلى أن بدا العظم من فرجها ، فإنه يلزمه دية كاملة . انظر : «شرح الكشناوى» (138/3) .

الدِّيَّةُ ، وَقِيلَ : حُكُومَةٌ ⁽¹⁾ ، وَفِي السَّنِّ خُمُسَةُ أَبَاعِيرَ سَقَطَتْ أَوْ اسْوَدَّتْ ؛ فَإِنْ سَقَطَتْ بَعْدَ اسْوَادِهَا فَدِيَّةٌ ثَانِيَّةٌ .

وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثُلُثُ الدِّيَّةِ كَالْحَائِفَةِ ⁽²⁾ ، وَفِي الْمُنْقَلَةِ ⁽³⁾ عُشْرٌ وَنِصْفُ عُشْرٍ ، وَفِي الْمَوْضِحَةِ ⁽⁴⁾ نِصْفُ الْعُشْرِ ، وَفِي بَاقِي الْجِرَاحِ وَالشَّجَاجِ حُكُومَةٌ ، وَفِي الْعَبْدِ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ إِلَّا الشَّجَاجَةُ الْأَرْبَعُ فَفِيهَا مِنْ قِيَمَتِهِ نِسْبَتُهَا مِنَ الدِّيَّةِ .

وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ مَا لَمْ تَبْلُغِ الثُّلُثَ فَتَرْجِعْ إِلَى عَقْلِهَا ⁽⁵⁾ ، فَفِي ثَلَاثِ أَصَابِعٍ ثَلَاثُونَ بَعِيرًا ، وَفِي أَرْبَعٍ عَشْرُونَ ، وَفِي جَائِفَتِهَا وَمَأْمُومَتِهَا ثُلُثُ دِيَّتِهَا كَثَلَاثِ أَصَابِعٍ وَأَنْمَلَةٌ بِضْرَبَةٍ ⁽⁶⁾ ، وَفِي جَنِينِ الْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ تَطْرَحُهُ بِضَرْبِ بَطْنِهَا غُرَّةً عَبْدًا أَوْ وَلِيدَةً قِيَمَتُهَا عُشْرُ دِيَّةٍ ⁽⁷⁾ أُمُّهُ ، وَالْأُمُّ مِنْ زَوْجِ عُشْرِ قِيَمَتِهَا ، وَمِنْ سَيِّدِهَا نِصْفُ عُشْرِ دِيَّتِهِ ، كَزَوْجَةِ الْمُسْلِمِ الْكِتَابِيَّةِ ، وَمِنْ الْكَافِرِ كَالْمُسْلِمَةِ ، وَيَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الْأَجَنَةِ ⁽⁸⁾ ؛ فَإِنْ خَرَجَ حَيًّا فَلَهُ حُكْمُ نَفْسِهِ .

(1) القول بالدِّيَّة قول أشهب ، والقول بالحكومة قياسًا على ألبى الرجل وهو قول الأكثر وهو قول ابن القاسم وابن وهب .

انظر : « شرح الخرشى » (41/8) ، « حاشية الدسوقي » (277/4) ، « التاج والإكليل » (342/8) ، « النوادر والزيادات » (415/13) .

(2) المأمومة : هى التى وصلت إلى الدماغ ، والجائفة : هى ما أفضت إلى الجوف ، ولا تكون إلا فى الظهر أو البطن . انظر : « الشرح الكبير » (270/4) ، « الكافي » لابن عبد البر ص 599 .

(3) المُنْقَلَةُ : قال ابن أبى زيد : ما طار فراشها [يعنى أزال العظام الصغار] من العظم ولم تصل إلى الدماغ . انظر : « الرسالة » ص 170 .

(4) الموضحة : ما أظهر العظم ، وأزال الساتر الذى يحجبه وهو الجلد وما تحته من اللحم ، وهى لا تكون إلا فى الرأس ، والجبهة ¹ والخذين . انظر : « شرح الخرشى » (8/14 ، 15) ، « كفاية الطالب » (38/4) .

(5) فترجع إلى عقْلِهَا : قال فى « الرسالة » : وتماثل المرأة الرجل إلى ثلث دية الرجل ، فإذا بلغت رجعت إلى عقْلِهَا ، أى قياس ديتها . انظر : « شرح الكشناوى » (142/3) ، « فتح الجوّاد » (223/2) .

(6) بِضْرَبَةٍ : أى بضربة واحدة .

(7) قال فى « الرسالة » ص 172 : « تُقَوَّمُ بِخَمْسِينَ دِينَارًا ، أَوْ سِتْمَانَةَ دَرَاهِمَ ، وَتُورَثُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ » .

(8) بتعدد الأجَنَةِ : قال الجَلَّابُ : ومن طرح جنينين مَيِّتَيْنِ ففیه غُرَّتَانِ . انظر : « التفریع » (219/2) .

أحكام القسامة وشروطها

فَصْلٌ : شَرْطُ الْحُكْمِ بِالْقَسَامَةِ ⁽¹⁾ حُرِّيَّةُ الْمَقْتُولِ وَإِسْلَامُهُ ، وَالْجَهْلُ بِعَيْنِ الْقَاتِلِ ، وَاتِّفَاقُ الْأَوْلِيَاءِ عَلَى الْقَتْلِ رَجُلَانِ فَصَاعِدًا ، أَوْ قِيَامُ اللَّوْثِ ⁽²⁾ ، وَهُوَ شَهَادَةُ عَدْلٍ بِالْقَتْلِ ، أَوْ بِرُؤْيَا حَامِلِ السَّلَاحِ بِقُرْبِ الْمَقْتُولِ أَوْ قَوْلِ الْمَقْتُولِ فَلَانٌ قَتَلَنِي أَوْ دَمِي عِنْدَ فُلَانٍ أَوْ جَمَاعَةً مَجْهُولُوا الْعَدَالَةِ ، لَا النِّسَاءَ ، وَأَثْبَتَهَا ابْنُ الْقَاسِمِ ⁽³⁾ .

كيفية القسامة

فَيُقْسَمُ الْأَوْلِيَاءُ بَعْدَ ثُبُوتِ اللَّوْثِ خَمْسِينَ يَمِينًا رَجُلَانِ فَصَاعِدًا مِنْ الْعَصْبَةِ تُفَضُّ الْأَيْمَانُ فِي الْعَمْدِ عَلَى عَدَدِهِمْ ، وَيُجْبَرُ الْكَسْرُ عَلَى جَمِيعِهِمْ ⁽⁴⁾ ؛ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ ، فَقِيلَ : يَحْلِفُ خَمْسُونَ ⁽⁵⁾ ، وَقِيلَ : جَمِيعُهُمْ ؛ فَإِنْ نَكَلُوا إِلَّا اثْنَيْنِ حَلَفَا وَاسْتَحَقَّا نَصِيْبَهُمَا مِنَ الدِّيَةِ ⁽⁶⁾ ،

(1) الْقَسَامَةُ : مصدر أقسم ، قال الأزهري : هي الأيمان تُقَسَّمُ على أولياء الدَّم ، قال المقرئ : يُقَالُ قُتِلَ فُلَانٌ بِالْقَسَامَةِ إِذَا اجْتَمَعَتْ جَمَاعَةٌ مِنْ أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ فَادَّعَوْا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ قَتَلَ صَاحِبَهُمْ وَمَعَهُمْ دَلِيلٌ دُونَ الْبَيِّنَةِ ، فَحَلَفُوا خَمْسِينَ يَمِينًا أَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ قَتَلَ صَاحِبَهُمْ . انظر : « المغرب » ص 383 ، « المصباح المنير » (2/ 503) ، « شرح حدود ابن عرفة » ص 484 ، « الذخيرة » (12/ 288) .

(2) اللَّوْثُ : هي الْبَيِّنَةُ الضَّعِيفَةُ غَيْرُ الْكَامِلَةِ قَالَه الْأَزْهَرِيُّ ، وَقَالَ مَالِكٌ وَابْنُ عَرَفَةَ : هُوَ الْأَمْرُ الَّذِي لَيْسَ بِالْقَوِيِّ (الشُّبْهَةُ) .

انظر : « شرح حدود ابن عرفة » ص 487 ، « المصباح المنير » (2/ 560) ، « التاج والإكليل » (8/ 353) .
(3) لَا النِّسَاءَ : يَعْنِي أَنَّ شَهَادَةَ النِّسَاءِ لَا يَثْبِتُ بِهَا اللَّوْثُ وَلَا تَوْجِبُ الْقَسَامَةَ ، وَقَدْ رُوِيَ نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ ، قَالَ ابْنُ الْمَوَازِ : يَرِيدُ فِي امْرَأَةٍ وَاحِدَةً ، وَأَمَّا الْمَرَأَتَانِ فَيَقْسَمُ مَعَ شَهَادَتِهِمَا إِنْ كَانَتَا عَدْلَتَيْنِ وَيُقْتَلُ بِذَلِكَ قَالَه ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَرَوَاهُ أَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ . انظر : « النوادر والزيادات » (14/ 138) ، « التاج والإكليل » (8/ 358) ، « شرح الكشناوى » (3/ 147) .

(4) وَيُجْبَرُ الْكَسْرُ : كَثَلَاثَةَ بَنِينَ يَحْلِفُ كُلُّ سَبْعَةِ عَشَرَ .

(5) فَقِيلَ يَحْلِفُ خَمْسُونَ : قَالَ الزَّكَزَكِيُّ : وَهَذَا مَشْهُورٌ الْمَذْهَبُ . انظر : « فتح الجوّاد » (2/ 227) .

(6) يَعْنِي إِذَا حَضَرَ الْأَوْلِيَاءُ الْقَسَامَةَ وَنَكَلُوا عَنِ الْيَمِينِ إِلَّا رَجُلَيْنِ ، فَإِنْهُمَا يَحْلِفَانِ خَمْسِينَ يَمِينًا وَيَسْتَحِقَّانِ نَصِيْبَهُمَا مِنَ الدِّيَةِ . انظر : « شرح الكشناوى » (3/ 149) .

وَقِيلَ : بَلْ تُرَدُّ الْإِيمَانُ كَالْوَاحِدِ ، فَيَحْلِفُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ خَمْسِينَ ، وَيُضْرَبُ مِائَةً ، وَيُحْبَسُ سَنَةً كَمَا لَوْ عَفِيَ عَنْهُ فِي الْعَمْدِ ⁽¹⁾ ؛ فَإِنْ نَكَلَ حُبْسَ حَتَّى يَحْلِفَ .

وَلَا يُقْتَلُ بِالْقَسَامَةِ إِلَّا وَاحِدٌ يُعَيِّنُهُ الْأَوْلِيَاءُ ، وَيُقْسِمُونَ عَلَيْهِ ، وَيُجْلَدُ كُلُّ مَنْ الْبَاقِينَ ، وَيُحْبَسُ كَمَا تَقَدَّمَ ، فَلَوْ قَالَ بَعْضُهُمْ : عَمْدًا ، وَبَعْضُهُمْ خَطَأً حَلَفُوا وَلَزِمَتِ الدِّيَّةُ ، وَلَوْ قَالَ بَعْضُهُمْ : لَا نَعْلَمُ قَتَلَهُ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : خَطَأً حَلَفُوا وَأَخَذُوا أَنْصَبَاءَهُمْ .

وَيَحْلِفُ فِي الْخَطَأِ الْوَارِثُ مَا كَانَ ⁽²⁾ ، وَيَأْخُذُ الدِّيَّةَ ، وَتُقَضَّى عَلَى قَدْرِ مَوَارِيثِهِمْ ، وَيُجْبَرُ الْكَسْرُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ نَصِيبًا ⁽³⁾ ؛ فَإِنْ نَكَلَ بَعْضُهُمْ حَلَفَ الْبَاقُونَ وَأَخَذُوا أَنْصَبَاءَهُمْ .

وَلَا قَسَامَةٌ فِي جِرَاحٍ ، وَالْقَتِيلُ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنْ إِحْدَاهُمَا دِيَّتُهُ عَلَى الْأُخْرَى وَإِلَّا فَعَلَيْهِمَا إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ اللَّوْثُ ، وَيُجْلَبُ فِي الْقَسَامَةِ إِلَى الْمَسَاجِدِ الْمُعَظَّمَةِ مِنْ قَارِبِهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(1) في « ط » في الحمل ، والصواب ما أثبتناه من « خ » و « الشروح » .

(2) ما كان : أى ذكرًا أو أنثى حتى الزوجة .

(3) أكثرهم نصيبًا : أى من اليمين الباقية المنكسرة ، فلو ترك ابنًا وبناتًا ، فالمسألة من ثلاثة : للذكر ثلاثة وثلاثون وثلاث ، وللبنات ستة عشر وثلاثا اليمين المنكسرة ، فقد حصل للبنات من اليمين المنكسرة أكثر من الابن ، فتحلف البنات سبعة عشر ميمًا . انظر : « كفاية الطالب » (4 / 17) ، « شرح زروق » (2 / 225) ، « النوادر والزيادات » (14 / 166 ، 167) .

كتاب الحدود⁽¹⁾

حد قاطع الطريق

يَجْتَهِدُ الْإِمَامُ فِي مُخِيفِ السَّبِيلِ مَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ⁽²⁾ بَيْنَ قَتْلِهِ وَصَلْبِهِ ، ثُمَّ قَتْلِهِ وَقَطْعِهِ مِنْ خِلَافٍ وَنَفْيِهِ ، بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ رَادِعًا ؛ فَإِنْ قَتَلَ تَحْتَمَّ قَتْلُهُ ، وَلَوْ لِعَبْدٍ أَوْ كَافِرٍ لَا يَجُوزُ الْعَفْوُ ؛ فَإِنْ تَابَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ أَخَذَ بِحُقُوقِ الْأَدَمِيِّينَ .

حد الساحر والزنديق والسَّاب

وَيُقْتَلُ السَّاحِرُ وَالزُّنْدِيقُ⁽³⁾ ، وَمَنْ سَبَّ اللَّهَ أَوْ نَبِيًّا قُتِلَ دُونَ اسْتِتَابَةٍ ، وَالْمُرْتَدُّ⁽⁴⁾ يُحْبِطُ عَمَلُهُ وَتَبِينُ زَوْجَتُهُ الْمُسْلِمَةُ وَيُسْتَتَابُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ؛ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ وَلَوْ امْرَأَةً ، وَمَالُهُ فَيْءٌ⁽⁵⁾ .

(1) الحدود : جمع حد ، وهو لغة : المنع ، وشرعاً : ما وضع لمنع الجاني من عوده لمثل فعله وزجر غيره ، وفي معنى الحدود التعازير جمع تعزير ، وهو اسم لنوع من العذاب موكل قدره لاجتهاد الإمام .
انظر : « شرح الكشناوى » (156/3) .

(2) فإن تعلق به حق فُتِلَ بغير اجتهاد كما في « فتح الجوّاد » (232/2) .

(3) الزُّنْدِيق : هو الذي يسر الكفر ويظهر الإيمان ، وسُئِلَ مالك عن الزندقة فقال : ما كان عليه المنافقون في عهد رسول الله ﷺ من إظهار الإيمان وكتمان الكفر وهو الزندقة عندنا اليوم . انظر : « أحكام ابن العربي » (21/1) ، « أحكام القرطبي » (199/1) ، « التمهيد » (154/10) ، « التفریع » (231/2) .
(4) المرتد : قال ابن جزى : هو المكلف الذي يرجع عن الإسلام طوعاً ، إما بالتصريح بالكفر ، وإما بلفظ يقتضيه أو بفعل يتضمنه ، قال الدردير : كإلقاء مصحف بقدر ، وشدُّ زَنَارٍ [لباس أهل الذمة] مع دخول كنيسة وسحر ، وقول بقدّم العالم أو أنكر مجمّعا عليه مما عَلِمَ بكتاب أو سُنّة ، أو جَوَزَ اكتساب النبوة ، أو سب نبياً أو ألحق به نقصاً .

انظر : « القوانين الفقهية » ص 239 ، « الشرح الصغير » (431/4) ، « التاج والإكليل » (370/8) .

(5) ماله فَيْءٌ : قال الجلاب : كان ماله فَيْئاً لجماعة المسلمين ، ولا يرثه ورثته من المسلمين ولا من الكافرين . انظر : « التفریع » (231/2) .

حد الزنا

فَضْلٌ : يُجْلَدُ الْبَكَرُ⁽¹⁾ لِلزَّنا مِائَةً مُتَوَالِيَةً يَتَّقَى مَقَاتِلَهُ يُنْزَعُ عَنِ الْمَرْأَةِ⁽²⁾ مَا يَقِيهَا الْأَلَمَ ، وَيَجْرَدُ الرَّجُلُ مُسْتَوْرًا⁽³⁾ ، وَيَعْرَبُ سَنَةً⁽⁴⁾ .

وَيُرْجَمُ الْمُحْصَنُ حَتَّى يَمُوتَ ، وَلَيْشْهَدَ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، فَالْمُحْصَنُ الْمُسْلِمُ الْحُرُّ الْمُكَلَّفُ يَطْوُهَا وَطْأً مُبَاحًا فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ وَلَوْ مَرَّةً ، فَالْأَمَةُ تُحْصِنُ الْحُرَّ وَالْكِتَابِيَّةُ الْمُسْلِمَ ، وَالصَّغِيرَةُ الْبَالِغَ ، وَالْمَجْنُونَةُ الْعَاقِلَ ، وَلَا يُجْمَعُ الْجَلْدُ وَالرَّجْمُ ، وَحَدُّ الرَّقِيقِ خَمْسُونَ دُونَ تَغْرِيبٍ .

حد اللواط

وَحَدُّ اللَّاطِيطِ الرَّجْمُ وَإِنْ كَانَ بَكَرًا أَوْ يُعَاقَبُ الصَّغِيرُ⁽⁵⁾ عُقُوبَةً زَاجِرَةً كَفَعْلِ أَشْرَارِ النِّسَاءِ⁽⁶⁾ وَوَاطِئِ الْبَهِيمَةِ ، وَقِيلَ : يُحَدُّ⁽⁷⁾ وَلَا يُقْتَلُ وَلَا يَحْرُمُ أَكْلُهَا .

(1) البكر : هو الذى لم يتزوج قط ذكرًا كان أو أنثى .

(2) فى « ط » : فينزع للمرأة .

(3) مستورًا : أى عورته بين السرة والركبة .

(4) ويعرب سنة : يعنى الذكر الحر ، ويسجن فى الموضع الذى ينفى إليه ، وأجرة سيره عليه فى ماله فإن

لم يكن له مال ففى مال المسلمين . انظر : « التاج والإكليل » (8 / 397) ، « حاشية الدسوقي » (4 / 322) ، « منح الجليل » (9 / 262) ، « التفريع » (2 / 222) .

(5) يعاقب الصغير : قال الجلاب : ولا حد على غلام قبل احتلامه ولا على جارية قبل حيضتها .

انظر : « التفريع » (2 / 223) .

(6) كفعل أشرار النساء : يعنى كمساحقة أو محادثة المرأة الأخرى حتى ينزلا فليس زنا ؛ لأنه ليس فيه

إدخال حشفة فى فرج . انظر : « فتح الجواد » (2 / 238) .

(7) مشهور المذهب : أنه يعاقب باجتهاد الإمام ، والبهيمة كغيرها من البهائم ذبحًا وأكلًا خلافاً للشافعى .

انظر : « الفواكه الدواني » (2 / 213) ، « شرح الحرثى » (8 / 78) ، « كفاية الطالب مع حاشية

العدوى » (2 / 331) .

وَالْأُمَّةُ الْمُشْتَرَكَةُ إِنْ حَمَلَتْ قُوِّمَتْ عَلَيْهِ ⁽¹⁾ وَصَارَتْ أُمٌّ وَلَدٍ ، وَإِلَّا فَفِي تَقْوِيمِهَا قَوْلَانِ ⁽²⁾ ، وَعَلَى غَاصِبِ الْحُرَّةِ ⁽³⁾ مَعَ حَدِّ مَهْرٍ مِثْلِهَا ، وَالْأُمَّةُ مَا نَقَصَهَا .

وَيَتَدَاخِلُ الْحَدُّ ⁽⁴⁾ قَبْلَ إِقَامَتِهِ لَا بَعْدَهُ ، وَيَسْقُطُ بِشُبْهَةِ ، وَيُؤَخَّرُ لِلْحَرِّ وَالْبَرْدِ ⁽⁵⁾ وَالْحَمْلِ كَمَا تَقَدَّمَ .

ثبوت الزنا

وَيُثْبِتُ بِالْبَيِّنَةِ أَرْبَعَةَ أَحْرَارٍ مُجْتَمِعِينَ عَلَى رُؤْيَةِ فَرْجِهِ فِي فَرْجِهَا ، فَلَوْ قَالُوا : زِنَا يُوجِبُ الْحَدَّ ⁽⁶⁾ بَغَيْرِ وَصْفٍ كَانُوا قَذْفَةً كَشَهَادَةِ ثَلَاثَةِ وَشَكِّ الرَّابِعِ أَوْ امْتِنَاعِهِ ، وَلَوْ رَجَعَ قَبْلَ الْحَدِّ فَالْكُلُّ قَذْفَةٌ وَبَعْدَهُ وَحْدُهُ ، وَبِالْإِعْتِرَافِ ، وَيَكْفِي مَرَّةً أَوْ ظُهُورَ حَمْلٍ خَلْوَةٍ ⁽⁷⁾ ، وَيُقِيمُهُ السَّيِّدُ عَلَى أَرْقَائِهِ إِنْ ثَبَتَ بَيِّنَةً أَوْ اعْتِرَافٍ ، لَا بِمُجَرَّدِ عِلْمِهِ أَوْ كَوْنِهَا زَوْجَةً حُرًّا أَوْ مَمْلُوكَةً غَيْرِ ⁽⁸⁾ .

(1) قُوِّمَتْ عَلَيْهِ : قَالَ مَالِكٌ : أَحْسَنُ مَا سَمِعَ فِي الْأُمَّةِ يَقَعُ بِهَا الرَّجُلُ وَلَهُ فِيهَا شَرَكٌ أَنَّهُ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ ، وَأَنَّهُ يَلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ ، وَتَقَوُّمُ عَلَيْهِ الْجَارِيَةِ حِينَ حَمَلَتْ ، فَيُعْطَى شُرَاكَاؤُهُ حَصَصَهُمْ مِنَ الثَّمَنِ ، وَتَكُونُ الْجَارِيَةُ لَهُ ، وَعَلَى هَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا . انظر : «الموطأ» (83/2) .

(2) يعنى إن لم تحمل فالشريك بالخيار بين أن يتمسك أن تقوِّم عليه ، أما إن أذن لشريكه في الوطء ، ووطئ فإنها تقوِّم عليه مطلقاً حملت أم لا . انظر : «شرح الكشناوى» (166/3 ، 167) .

(3) غاصب الحرَّة : يعنى أن من غصب حرَّةً بأن وطئها قهراً وثبت ذلك باعترافه أو ببينة عادلة لزم عليه الحد مع دفع صداق مثلها . انظر : «شرح الكشناوى» (167/3) .

(4) يتداخل الحد : يعنى أن الحدود يتداخل بعضها في بعض قبل إقامته على الجاني لا بعده قال في «الرسالة» : ومن لزمته حدود وقتل ، فالقتل يجزئ عن ذلك ، إلّا في القذف فليحد قبل أن يقتل .

انظر : «الرسالة» ص 176 ، مع «إيضاح المعاني» .

(5) يعنى يؤخر لوقت الحر والبرد المفرط .

(6) يعنى لا يكفى قولهم : إن هذا الرجل زنا بهذه المرأة بدون وصف ، بل ذلك مما يوجب عليهم حد القذف . انظر : «شرح الكشناوى» (169/3) .

(7) مَعَ خَلْوَةٍ : يعنى وثبت بحمل خالية من الزَّوْج .

(8) يعنى إن كان للأمة زوج حر أو عبد لغيره فلا يقيم الحد عليها إلّا السلطان .

أحكام حدّ القذف

فَضْلٌ : حَدُّ الْقَذْفِ ⁽¹⁾ ثَمَانُونَ لِلْحَرِّ ، وَلِلْعَبْدِ أَرْبَعُونَ إِذَا رَمَى حُرًّا مُسْلِمًا مُكَلَّفًا عَفِيفًا ، وَيُسْتَرْطُ فِي الْمَرْأَةِ إِطَاقَةُ الْوُطْءِ لَا بُلُوغُ التَّكْلِيفِ صَرَخَ بِهِ أَوْ عَرَّضَ كَقَوْلِهِ : يَا مَنبُودُ أَوْ فِي الْمُشَاتِمَةِ : أَنَا لَسْتُ بِزَانٍ وَأُمِّي لَيْسَتْ بِزَانِيَةٍ وَلَا ابْنُ أُمِّهِ يَا ابْنَ زَانِيَةٍ .

وَلَوْ أَقَرَّ بِالزَّنا بِامْرَأَةٍ مُعَيَّنَةٍ ؛ فَإِنْ صَدَّقَتْهُ حَدًّا لِلزَّنا ، وَإِلَّا حَدٌّ لِلْقَذْفِ ⁽²⁾ أَيْضًا ، وَيُحَدُّ لِلْجَمَاعَةِ ⁽³⁾ حَدًّا وَاحِدًا لِمَنْ قَامَ بِهِ كَتَدَاخُلِهِ قَبْلَ إِقَامَتِهِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ حَقٌّ لِلْمَقْدُوفِ ⁽⁴⁾ فَيَقِفُ عَلَى طَلَبِهِ وَيَقُومُ وَارِثُهُ مَقَامَهُ ، وَقِيلَ : بَلْ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى .

حدّ شرب الخمر

فَضْلٌ : إِذَا شَرِبَ مُسْلِمٌ شَيْئًا مِنْ مُسْكِرٍ وَإِنْ قَلَّ وَإِنْ لَمْ يُسْكِرْ حَدٌّ ⁽⁵⁾

(1) القذف : لغة : الرَّمَى ، واصطلاحًا : قال ابن عرفة : القذف الأعم نسبة آدمى غيره بالزنا أو قطع نسب مسلم ، والأخص الإيجاب الحد نسبة آدمى مكلف غيره حدًّا عفيفًا مسلمًا بالغًا أو صغيرة تطبق الوطء لزنا أو قطع نسب مسلم . انظر : « شرح الحدود » ص 497 ، « منح الجليل » (269/9) .
(2) وإلا حدّ للقذف : يعنى إن لم تصدقه .

(3) ويحدّ للجماعة : يعنى إذا قذف قاذف على الجماعة وقام به واحد منهم بطلب حقه ، وأقام الإمام على القاذف حدًّا سقط القيام لباقي الجماعة ، وهذا بناء على أن حدّ القذف حق الله ، قال الشافعى : يحدّ القاذف لكل واحد منهم ، وعلى المذهب يجزئ حدّ واحد لتداخل الحدود فى بعضها كما تقدّم .
انظر : « شرح الخرشي » (87/8) ، « شرح الكشناوى » (174/3) .

(4) مشهور المذهب : أنه حق للمقذوف ما لم يبلغ الإمام ، فإذا بلغه صار حَقًّا لله ، ولم يجز لصاحبه العفو عنه إلا أن يريد السرّ على نفسه . انظر : « التاج والإكليل » (412/8) ، « حاشية العدوى مع كفاية الطالب » (336/2) ، « الثمر الدانى » ص 602 ، « شرح الكشناوى » (174/3) ، « منح الجليل » (266/9) .

(5) حدّ : ذكروا للحدّ ثمانية شروط : أن يكون الشارب : عاقلًا ، بالغًا ، مسلمًا ، فلا حدّ على الكافر ولا يمنع منه ، أن يكون غير مكره ، ألا يضطر إلى شربها لغصة ، وأن يعلم أنه خمر ؛ فإن شربه وهو يظنه شرابًا آخر فلا حدّ عليه ، أن يعلم أن الخمر محرّمة ، أن يكون مذهبه تحريم ما شرب ، فإن شرب النبيذ من يرى أنه حلال فاختلف هل عليه حدّ أم لا ؟ ومقدار الحدّ ثمانون جلدة للحرّ وأربعون للعبد .
انظر : « القوانين الفقهية » ص 237 ، « شرح الكشناوى » (175/3) .

كَالْقَذْفِ إِذَا صَحًّا وَاعْتَرَفَ أَوْ شَهِدَ عَدْلَانِ بِشْرِبِهِ أَوْ اسْتَنَكَّهَا⁽¹⁾ فَوَجَدَا رِيحَهُ ؛ فَإِنْ شَرِبَ وَقَذَفَ تَدَاخَلَ مَا لَمْ يُحَدِّ لِأَحَدِهِمَا .

حد السرقة وشروطه

فَضْلٌ : يَقْطَعُ الْمُكَلَّفُ لِإِخْرَاجِهِ مِنْ حِرْزٍ⁽²⁾ مَمْنُوعٍ رُبْعَ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ ، أَوْ عَرَضًا يُسَاوِي أَحَدَهُمَا لَا شُبْهَةَ لَهُ فِيهِ .

وَيُرَدُّ لِقِيَامِهِ وَيَضْمَنُهُ لِفَوَاتِهِ⁽³⁾ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَدِيمًا ، فَتُقْطَعُ يَدُهُ الْيُمْنَى وَتُخْسَمُ⁽⁴⁾ ، وَالشَّلَاءُ وَالْمَقْطُوعَةُ الْأَصَابِعُ كَالْمَعْدُومَةِ ، ثُمَّ إِنْ تَكَرَّرَ قُطِعَ مِنْ خِلَافٍ⁽⁵⁾ ؛ فَإِنْ عَاوَدَ ضُرِبَ وَحُبِسَ ، وَلَا يَسْقُطُ بِتَمَلُّكِهَ إِيَّاهُ .

وَالْأَقَارِبُ كَمَا لَأَجَانِبٍ⁽⁶⁾ إِلَّا الْأَبْوَانُ فِي مَالِ الْوَلَدِ بِخِلَافِ عَكْسِهِ⁽⁷⁾ ، وَالضَّيْفُ ، وَكُلُّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ فِيمَا حُرِّزَ عَنْهُ⁽⁸⁾ وَعَبْدُ كُلِّ مِنْهُمَا فِي مَالِ الْآخَرِ . وَالْجَمَاعَةُ الْمُتَعَاوِنُونَ كَالْوَاحِدِ⁽⁹⁾ خَرَجَ بِهَا أَوْ رَمَاهَا إِلَى خَارِجِهِ ثُمَّ

(1) استنكهاه : يقال استنكه فلان فلاناً إذا شمَّ ريحَ فيه . انظر : « المصباح المنير » (2/ 620) .

(2) الحِرْزُ : ما لا يُعَدُّ الواضع فيه مُضَيِّعًا ، أى هو المكان الذى لو وُضع فيه ذلك الشيء قصداً لا يقال إن صاحبه عَرَضُهُ لِلضَّيَاعِ .

انظر : « حاشية الدسوق » (4/ 338) ، « حاشية الصاوى على الشرح الصغير » (4/ 477) .

(3) ويرد لقيامه ويضمنه لفواته : يوضحه قول الجلاب : « وإذا قطعت يد السارق ووجدت السرقة عنده رُدَّتْ إلى ربه ، وإن أُلْفِها وله مال غَرِمَها ، وإن لم يكن له مالٌ فلا غَرَمَ عليه . انظر : « التفریع » (2/ 230) .

(4) وتُخْسَمُ : يعنى تكوى بالنار لثلاث يهلك .

(5) قُطِعَ مِنْ خِلَافٍ : يعنى بعد قطع اليد اليمنى الرجل اليسرى ثم اليد اليسرى ، ثم الرجل اليمنى .

(6) الأقارب كالأجانب : يعنى فى القطع إذا سرق وأخرج من بيت أخيه قطع .

(7) بخلاف عكسه : أى الولد بمال والديه ، فيقطع الولد إن سرق مال الأب والأم .

انظر : « فتح الجوّاد » (2/ 247) .

(8) فيما حُرِّزَ عنه : قال الجلاب : إذا سرق الرجل من مال امرأته من حِرْزٍ لا يؤذَنُ له فعليه القطعُ ،

وإذا سرق من البيت الذى هو فيه فلا قطع عليه ، وكذلك الزوجة إذا سرقَت مال زوجها من بيت لا يؤذَنُ لها من دُخُولِها فعليها القطع . انظر : « التفریع » (2/ 230) .

(9) كالواحد : حُكْمُهُ حُكْمُ كُلِّ سِوَاءِ الْقِطْعِ .

انظر : « فتح الجوّاد » (2/ 249) ، « تهذيب المدونة » (4/ 427) .

خَرَجَ أَوْ رَبَطَهَا عَلَى دَابَّةٍ أَوْ أَلْقَاهَا عَلَى مَاءٍ فَجَرَى بِهَا أَوْ ابْتَلَعَ مَا لَا يَهْلِكُ ⁽¹⁾ ،
وَأِنْ أَخَذَ فِي الْحِرْزِ بِخِلَافِ أَكْلِهِ الطَّعَامَ فَإِنَّهُ يَغْرُمُهُ فَقَطْ ، فَلَوْ تَنَاوَلَهَا الْخَارِجُ
وَسَطَ الثَّقَبِ قُطْعًا ⁽²⁾ ، وَلَوْ قَرَّبَهَا الدَّاخِلُ وَأَخْرَجَهَا الْخَارِجُ قُطِعَ وَحْدَهُ .

وَالسَّاحَةُ الْمُخْتَصَّةُ ⁽³⁾ حِرْزٌ بِخِلَافِ الْمُشْتَرَكَةِ فَإِنَّهُ يُقْطَعُ بِالْإِخْرَاجِ
إِلَيْهَا وَفَنَاءِ الْحَنُوتِ وَالْفُسْطَاطِ ⁽⁴⁾ وَظَهَرُ الدَّابَّةِ وَالْقِطَارِ ⁽⁵⁾ وَمَوْقِفُ الدَّابَّةِ
بِبَابِ دَارِهِ حِرْزٌ كَالْقَبْرِ لِلْكَفَنِ وَالْمَسْجِدِ لِإِفْرَاشِهِ وَآلَتِهِ وَبَابِهِ وَالْحَمَّامِ ،
وَالصَّبِيُّ لِمَا عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مَعَهُ حَافِظٌ ، وَالرَّجُلُ لِمَا فِي جَيْبِهِ أَوْ كُمِهِ أَوْ
وَسْطِهِ ، وَالْقُطْعُ فِي كُلِّ مَا يُتَمَوَّلُ حَتَّى الْمُصْحَفِ وَالْعَبْدُ الصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ
الْأَعْجَمِيُّ لَا الْفَصِيحُ ⁽⁶⁾ وَالْكَثْرُ ⁽⁷⁾ وَالثَّمَرُ الْمُعْلَقُ ، وَلَا تَجُورُ الشَّفَاعَةُ فِي
حَدٍّ وَلَا لِلْحَاكِمِ أَنْ يَغْفُو .

سقوط الحدِّ والتَّعْزِيرِ

فَضْلٌ : وَتَسْقُطُ الْخُدُودُ بِالشُّبُهَاتِ وَمَا لَيْسَ فِيهِ حَدٌّ مِنَ الْمَعَاصِي فَفِيهِ
التَّعْزِيرُ بِالْاجْتِهَادِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

- (1) أَوْ ابْتَلَعَ مَا لَا يَهْلِكُ : المعنى وكذلك يقطع من ابتلع داخل الحرز درهمًا أو دينارًا أو شبه ذلك مما لا يفسد بالابتلاع حيث أخرج السارق من الحرز . انظر : « شرح الكشناوى » (3/184) .
- (2) قُطْعًا : يعنى الخارج والدَّاخِلُ ، وذلك بأن يلتقيا الداخل في الحرز والخارج عنه فأخرج الخارج الشيء من ثقب ونحوه بمناولة الداخل ، أو ربطه الداخل بحبل ونحوه ، فجذب الخارج عن الحرز قُطْعًا معًا في المسألتين ، وأما لو قربها الدَّاخِلُ ومد الخارج يده وتناولها من الداخل فالقطع على الخارج فقط . انظر : بتصرف « الشرح الصغير » (4/484) ، « تهذيب المدونة » للبراذعى (4/433) .
- (3) السَّاحَةُ الْمُخْتَصَّةُ : يعنى تكون حرزًا لمتاع صاحبها ، بخلاف المشتركة ، فإنه يقطع بالإخراج إليها . انظر : « شرح الكشناوى » (3/184) .
- (4) الْفُسْطَاطُ : بيت من شعر ، وضرب من الأبنية يعمل في السَّفَرِ . انظر : « اللسان » (7/371) ، « مختار الصحاح » (1/211) .
- (5) الْقِطَارُ : هو المربوط من نحو إبل بعضه ببعض ، فإذا حلَّ حيوانًا وبان به قُطِعَ . انظر : « الشرح الصغير » (4/480) ، « الشرح الكبير » (4/341) ، « المدونة » (4/537) .
- (6) يعنى ومن سرق أعجميًا أى كبيرًا أو صبيًا من حرزها فعليه القطع . (لا الفصيح) أى لا يقطع بسرقة الفصيح .
- (7) الْكَثْرُ : هو الجِمار الذى يكون في النخل ، وكذا لا قطع في ثمر معلق . انظر : « شرح الكشناوى » (3/187) .

كتاب الأقضية⁽¹⁾ وما يتعلق بها

حكم القضاء وشروطه

الْقَضَاءُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ ، إِلَّا أَنْ يَتَعَيَّنَ ، فَلَا يَجُوزُ الِامْتِنَاعُ⁽²⁾ ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا حُرًّا ذَكَرًا مُكَلَّفًا سَمِيعًا بَصِيرًا كَاتِبًا فِطْنًا مُتَيَقِّظًا وَرِعًا عَدْلًا مُجْتَهِدًا ؛ فَإِنْ عُدِمَ جَازَ الْمُقْلَدُ .

وَلِيَكُنْ شَدِيدًا فِي دِينِهِ ، ذَا أَنَاةٍ فِي حُكْمِهِ ، يَسْتَشِيرُ الْعُلَمَاءَ يَسْتَبْطِنُ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ وَالْأَمَانَةِ مَنْ يَعْرِفُ أَحْوَالَ الشُّهُودِ وَالْخُصُومِ ، وَمَا لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ مِنْ أَحْوَالَ النَّاسِ .

وَلَا يَحْكُمُ بِعِلْمِهِ إِلَّا فِي الْعَدْلِ وَالْجُرْحِ ، وَهُوَ فِيمَا عَدَاهُمَا شَاهِدٌ ، وَإِذَا نَسِيَ حُكْمًا فَقَامَتْ بَيْنَهُ بِهِ أَوْ وَجَدَهُ فِي قِمَظَرِهِ⁽³⁾ بِخَطِّهِ أَنْفَذَهُ .

ما يجب على القاضي

وَلِيَجْلِسَ بِمَوْضِعٍ يَصِلُ إِلَيْهِ الدَّنِيُّ وَالشَّرِيفُ وَالْقَوِيُّ وَالضَّعِيفُ وَالْحَائِضُ ، وَلَا يَحْكُمُ حَتَّى يَسْمَعَ تَمَامَ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَةِ ، وَيَسْأَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ هَلْ لَكَ مَدْفَعٌ لَا فِي حَالَةٍ يَذْهَلُ فِيهَا كَالْغَضَبِ .

(1) الأقضية : جمع قضاء ، وهو لغة : الحكم ، واصطلاحاً : صفة حكمية توجب لموصوفها نفوذ حكمه الشرعي ولو بتعديل أو تجريح لا في عموم المسلمين . وقال ابن رشد : هو الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام .

انظر : « شرح حدود ابن عرفة » ص 433 ، « مواهب الجليل » (6/ 86) ، « شرح الخرشي » (7/ 137) .

(2) قال ابن عرفة : قبول ولاية القضاء من فروض الكفاية إن كان بالبلد عدد يصلحون لذلك ، فإن لم يكن من يصلح لذلك إلا واحد تعيّن عليه وأجبر على الدخول فيه .

انظر : « التاج والإكليل » (8/ 83) ، « منح الجليل » (8/ 267) .

(3) القِمَظَرُ : هو ما بضان فيه الكتب ، والجمع قماطر ، والمعنى كما قال خليل : « وإن شهدا (يعني

شاهدان) بحكم نسبه أو أنكره أمضاه يعني وجب عليه تنفيذه . انظر : « التاج والإكليل » (8/ 147) ، « شرح الخرشي » (7/ 169) ، « منح الجليل » (8/ 362) ، « التلقين » (2/ 532) .

وَلَهُ الْاِسْتِعَانَةُ بِمَنْ يُخَفِّفُ عَنْهُ النَّظَرَ فِي الْأَحْبَاسِ وَالْوَصَايَا وَأَمْوَالِ
الْأَيْتَامِ وَيُسَوِّى بَيْنَ الْخُصُومِ ، وَيَقْدِّمُ الْأَسْبَقَ ؛ فَإِنْ اسْتَوَوْا فَبِالْقُرْعَةِ ؛ فَإِنْ
تَعَدَّى أَحَدُهُمَا ، أَوْ قَالَ : مَا يُكْرَهُ فَلَا دَبَّ أَمْثَلُ مِنَ الْعَفْوِ ، وَلَا يَعْصَبُ
لِقَوْلِهِ : اتَّقِ اللَّهَ ؛ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ لُغَتَهُ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُتْرَجِمُ لَهُ عَدْلَانِ ،
وَرَوَى أَشْهَبُ وَابْنُ الْمَوَازِ إِجْزَاءَ الْوَاحِدِ ⁽¹⁾ .

وَلَا يُحْلَفُ حَتَّى تَثْبُتَ الْخُلْطَةُ ⁽²⁾ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَا غَرِيبَيْنِ ، وَلَيْسَ
لَهُ وَلَا لِعَیْرِهِ نَقْضُ حُكْمٍ إِلَّا أَنْ يَخَالَفَ قَاطِعًا ⁽³⁾ أَوْ يَكُونَ جَوْرًا ، وَلَا يَحْكُمُ
وَعِنْدَهُ شَكٌّ أَوْ تَرَدُّدٌ .

وَاتَّفَقَ شُيُوخُ الْمَذْهَبِ عَلَى أَنَّ قَضَاءَ الْفُسُوحِ ⁽⁴⁾ وَنَقْلَ الْأَمْلاكِ حُكْمٌ فَلَوْ
رُفِعَ إِلَيْهِ أَمْرٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ كَنْكَاحٌ عُقِدَ بِغَيْرِ وَلِيٍّ مَثَلًا فَأَقَرَّهُ ، قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ :
هُوَ كَالْحُكْمِ ⁽⁵⁾ ، وَقَالَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ : لَيْسَ بِحُكْمٍ ⁽⁶⁾ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ إِلَّا
مُجَرَّدُ قَوْلِهِ : لَا أَجِيزُهُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ فَسُخٍ فَلَيْسَ بِحُكْمٍ ⁽⁷⁾ .

عزل القاضى

وَلَا يَنْعَزِلُ بِمَوْتِ الْوَالِيِّ بِخِلَافِ الْقَاضِي يَسْتَنْيِبُ ⁽⁸⁾ ، فَإِنَّهُ يَنْعَزِلُ

(1) ذكر الدسوقي وغيره أن القاضى إذا اتخذ لنفسه مترجماً ، فهذا يكفى فيه الواحد اتفاقاً ، أما إذا جاء
الخصم بمن يترجم عنه فلا بد من تعدد ذلك المترجم . انظر : « حاشية الدسوقي » (4 / 139) ، « حاشية
العدوى على الخرشى » (7 / 149) ، « الشرح الصغير » (4 / 202) ، « منح الجليل » (8 / 292) .
(2) الْخُلْطَةُ : يعنى أن من ادعى قبل رجل دعوى فأنكره لم يحلف بمجرد الدعوى إلا بما يضاف إليها
من مخالطة وشبهه . انظر : « فتح الجوّاد » (2 / 260) .

(3) يخالف قاطعاً : قال الزكركى : ينقض حكم القاضى فى أربع مسائل : إن خالف نصّاً ، أو إجماعاً أو
قياساً جليّاً ، أو ضعف دليله . انظر : « فتح الجوّاد » (2 / 261) .

(4) قضاء الفسوخ : يعنى فسخ العقود والبيع .

(5) كالحكم : يعنى ليس لمن يأتى نَفْضُهُ . (6) ليس بحكم : يعنى ولمن بعده النظر فيه .

(7) من غير قصدٍ فسُخٍ فليس بحكم : قال ابن شاش وابن عرفة : مقتضى حَمْلِهِ أنها فتوى يجوز لمن يأتى
بعده أن يستقبل النظر فيه . انظر : « فتح الجوّاد » (2 / 263) .

(8) يستنيب : معناه أن نائب القاضى ينزل بموت القاضى أو عزله ، قال ابن عبد السلام : أما إن =

بِمَوْتِهِ وَعَزْلِهِ وَطُرُوْهُ فُسْقِهِ ، وَقَالَ أَضْبَعُ : لَا يَنْعَزِلُ بَلْ يَجِبُ عَزْلُهُ .
وإذا اشتكاه الناسَ نظرَ الوالى ؛ فإن كانَ صالحًا ظاهرَ العَدالةِ أقرَّه ،
وإلا عَزَلَهُ إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ غَيْرَهُ .
وَحُكْمُهُ لَا يُغَيِّرُ الْبَاطِلَ ، وَلَا يُجِلُّ حَرَامًا وَلَا يُحَرِّمُ حَلَالًا ، وَيَجُوزُ
التَّحْكِيمُ وَيُلْزَمُ مَا حُكِمَ ، وَإِنْ خَالَفَ قَاضِي الْبَلَدِ .

أحكام الغائب

فَضْلٌ : مَنْ أَثَبَّتَ حَقًّا عَلَى غَائِبٍ حُكِمَ لَهُ بَعْدَ إِخْلَافِهِ عَلَى عَدَمِ
الِاقْتِضَاءِ وَالْإِبْرَاءِ لَهُ وَالْإِحَالَةِ ؛ ثُمَّ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ حُكِمَ بِاسْتِيفَائِهِ حَقُّهُ مِنْهُ ؛
وإِلَّا انْتَهَى الْحَاكِمُ إِلَى مَوْضِعِ خَصْمِهِ بِكِتَابٍ مَخْتُومٍ ⁽¹⁾ يَتَضَمَّنُ ثُبُوتَ
الْحَقِّ الْمَحْكُومِ بِهِ ، يَشْهَدُ عَدْلَانِ أَنَّه كَتَبَهُ وَخَتَمَهُ وَمَضَّمُونُهُ ثَابِتٌ عِنْدَهُ ؛
وَتَجَلَّى فِيهِ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ بِمَا يُمَيِّزُهُ عَنْ غَيْرِهِ ⁽²⁾ .
فَإِنْ التَّبَسَّرَ عَلَى الْمَنْقُولِ إِلَيْهِ ⁽³⁾ لَمْ يَحْكَمْ حَتَّى يَثْبُتَ أَنَّه الْمُرَادُ ؛
وَيَشْهَدُ عَدْلَانِ عِنْدَهُ بِذَلِكَ ؛ كَانَ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ أَوْ غَيْرِهِ ⁽⁴⁾ .



= استتاب رجلًا معينًا بإذن الإمام الأمير أو الخليفة فينبغي ألا ينعزل ذلك النائب بموت القاضي .
انظر : « التاج والإكليل » (91 / 8) ، « مواهب الجليل » (110 / 6) ، « حاشية الدسوقي » (134 / 4) ،
« تبصرة الحكام » لابن فرحون (62 / 1) .

(1) بكتاب مختوم : وثيقة مختومة بختمه .

(2) بما يميزه عن غيره : كاسم المحكوم عليه واسم أبيه وجده ومسكنه وصناعته ونحو ذلك .

(3) المنقول إليه : أى إلى ذلك القاضي .

(4) فى « المدونة » : فإن مات القاضي المكتوب إليه أو عزل ووصل الكتاب إلى من وُلّي بعده أنفذه من
وصل إليه وإن كان إنما كتب إلى غيره .

انظر : « المدونة » (521 / 4) ، « التاج والإكليل » (149 / 8) ، « شرح الخرشي » (171 / 7) .

أحكام الشهادة وشروطها

فَضْلٌ : تَحْمُلُ الشَّهَادَةُ ⁽¹⁾ فَرَضٌ كِفَايَةٌ ؛ إِلَّا أَنْ يَخَافَ فَوَاتَ الْحَقُّ فَيَتَعَيَّنُ ؛ وَشَرْطُهُ الْإِسْلَامُ وَالْحُرِّيَّةُ ، وَالتَّكْلِيفُ وَالْعَدَالَةُ وَمَعْرِفَةُ تَحْمُلِهَا وَأَدَائِهَا وَتَيَقُّظُهُ وَحِفْظُ مُرُوءَتِهِ وَاتِّمَانُهُ فِي غَضَبِهِ لَا يُتَّهَمُ بِمَحَبَّةِ الْمَشْهُودِ لَهُ أَوْ عَدَاوَةِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ .

من تُقْبَلُ شهادته ومن لا تُقْبَلُ

وَالْأَقَارِبُ كَالْأَجَانِبِ فِي الْقَبُولِ إِلَّا الْوَالِدَ وَإِنَّ عَمًّا وَالْوَلَدَ وَإِنْ نَزَلَ وَكُلًّا مِنَ الرُّوَجَيْنِ لِلْآخِرِ ، وَالسَّيِّدَ لِأَرْقَائِهِ ، وَصَاحِبَ دَيْنٍ لِمَدْيَانِهِ الْمُفْلَسِ ، وَوَصِيًّا لِيَتِيمِهِ ، وَالسُّؤَالَ ⁽²⁾ وَمَنْ فِي عِيَالِهِ ⁽³⁾ أَوْ يَدْفَعُ مَعْرَةً عَنْ نَفْسِهِ أَوْ نَسَبِهِ ⁽⁴⁾ ، وَبَدُونًا لِقُرُوبٍ ⁽⁵⁾ إِلَّا فِي قَتْلِ وَجَرَّاحٍ ، وَوَلَدِ الزَّنا فِيهِ ، وَقَاضِيًا بَعْدَ حَدِّهِ ، وَشَاهِدَ زُورٍ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ وَيُظْهَرَ صِلَاحُهُمَا ، وَكُلٌّ مَنْ مَنَعَ لَهُ يُقْبَلُ عَلَيْهِ ⁽⁶⁾ وَبِالْعَكْسِ ، وَمَنْ رُدَّ فِي شَهَادَتِهِ لِنَقْصِهِ يَقْبَلُ بَعْدَ كَمَالِهِ فِي

(1) الشهادة : لغة : الإعلام ، واصطلاحًا : إخبار عدل حاكمًا بما علم ولو بأمر عام ليحكم بمقتضاه ، والتحمل لها فرض كفاية . انظر : « الشرح الصغير » (238/4) ، « شرح الكشائور » (212/3) .

(2) السُّؤال : قال الجَلَّابُ : ولا يجوز شهادة السُّؤال الذين يطلبون صلات الناس ومعروفهم ، قال الشارمساحي : لأنه يصير راجيًا لما عند الناس موصولًا منهم بما عندهم والقلوب مجبولة على حب من أحسن إليها . انظر : « التفریع » (236/2) .

(3) یعنی : لا يقبل شهادته لمن في عائلته ونفقته عليه .

(4) معرّة عن نفسه أو نسبه : كشهادة محدود في الزنا ، وقال الجَلَّابُ : وشهادة ولد الزنا جائزة إلا في الزنا وما أشبهه من الحدود ، فإنها لا تجوز . انظر : « فتح الجوّاد » (272/2) ، « التفریع » (236/2) ، « التلقين » (535/2) ، « مواهب الجليل » (161/6) .

(5) بدونًا لقروى : قال المازري : تعرض التهمة من جهة الشهود في الشهادة ومخالفة العادة وذلك لاستبعاد حضور البدوى فيه دون الحضري ، بخلاف ما إن سمعه يقر بشيء لحضري أو رآه يفعل بحضري أمرًا كغصب وضرب فلا يستبعد ، وتقيل شهادته . انظر : « الشرح الكبير » (175/4) ، « التاج والإكليل » (188/8) .

(6) يُقْبَلُ عَلَيْهِ : كما إذا شهد بدين على ابنه ، فإنه يقبل إن كان أهلاً للشهادة ، وكل من منع عليه يُقْبَلُ له كمن شهد لعدوه بدين . انظر : « فتح الجوّاد » (273/2) .

غَيْرِهِ ؛ فَإِنْ تَضَمَّنَتْ حَقًّا لَهُ أَوْ لِمَنْ يُتَّهَمُ عَلَيْهِ ⁽¹⁾ وَأَجْنَبِيٌّ رُدَّتْ ، وَقِيلَ : بَلْ يُقْبَلُ لِلْأَجْنَبِيِّ كَوْصِيَّةٌ لَهُ بَعْضُهَا إِلَّا أَنْ يُتَّهَمَ عَلَى مِثْلِهِ .

شهادة ذوى العاهات

وَيُقْبَلُ مِنَ الْأَعْمَى فِيمَا لَا يَشْتَبُهُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَقْوَالِ ، وَالْأَصَمُّ فِي الْمَنْظُورَاتِ ، وَالْأَخْرَسُ الْمَفْهُومِ الْإِشَارَةَ ، وَالسَّمَاعُ فِي النَّسَبِ ⁽²⁾ وَالْوَلَاءُ وَالْأَخْبَاسِ وَالْمَوْتِ ، وَفِي النِّكَاحِ خِلَافٌ ⁽³⁾ .

شهادة الصبيان والنساء

وَالصُّبْيَانُ فِي الْجِرَاحِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ بِشَرْطِ إِسْلَامِهِمْ وَحُرِّيَّتِهِمْ وَذُكُورِيَّتِهِمْ وَعَدَمِ تَفَرُّقِهِمْ وَالْبَالِغُ بَيْنَهُمْ وَتَضَمُّنُهَا الْجِنَايَةِ عَلَيْهِ ⁽⁴⁾ وَامْرَأَتَيْنِ مَعَ رَجُلٍ فِي الْمَالِ أَوْ فِي مَا يُؤَدَّى إِلَيْهِ كَالْوَكَالَةِ ، وَفِي الصُّلْحِ خِلَافٌ ⁽⁵⁾ ،

(1) لمن يتهم عليه : كولد أو أبيه أو زوجته .

(2) السَّمَاعُ فِي النَّسَبِ : قال ابن فرحون : صورتها أنهم يشهدون أنهم لم يزالوا يسمعون على قديم الأيام ومرور الشهور والأعوام سماعًا فاشيًا منتشرًا من أهل العدل وغيرهم أن فلان ابن فلان قرشي من فخذ كذا ويعرفونه وأباه من قبله قد حاز هذا النسب ، لا يعلمون أحدًا يطعن عليهما فيه .
انظر : « تبصرة الحُكَّام » (1/433) ، « شرح مِيارَة على تحفة الحكم » (1/87) .

(3) وفي النكاح خِلَافٌ : يعنى إذا ادعى رجل على امرأة أنها زوجته أو العكس ، فإن أقام المدعى منهما بَيِّنَةً تشهد له على النكاح ، فإن النكاح يثبت ، ويدخل في ذلك السماع الفاشي بالنكاح بينهما بالذِّفِّ والدُّخَان وغيرهم على المشهور المعمول به قاله الْمُتَنَطِّطُ . انظر : « شرح الخرشي » (3/294) ، « منح الجليل » (3/505) ، « تبصرة الحُكَّام » (1/433) ، « الإتيقان والإحكام » لمِيارَة (1/85) .

(4) وتضمُّنُها الجناية عليه : أى من شروط قبول شهادة الصبيان عدم تضمُّنِها الجناية عليه ، فإن تضمنت شهادتهم عيه - أى البالغ الذى هو معهم لم تقبل سواء كانت شهادتهم له أو عليه ، وفي العدوى : إذا حضر الكبير وقت القتل أو الجرح وكان عدلاً لا تصح شهادتهم على المشهور وذلك للاستغناء به ، وفي المسألة تفصيلات تُراجع في « شرح الكشناوى » (8/203) ، « التاج والإكليل » (8/203) ، « مواهب الجليل » (6/177) ، « شرح الخرشي » (7/197) .

(5) وفي الصُّلْحِ خِلَافٌ : يعنى هل تقبل في دعوى الصُّلْحِ وفيه خلاف ، وأجاز مالك في « المدونة » شهادة النساء في حقوق الناس من الديون والأموال كلها حيث كانت .

انظر : « فتح الجَوَاد » (2/276) ، « الذخيرة » (7/367) ، « المدونة » (5/44) طبع دار صادر .

وَرَجُلٍ أَوْ امْرَأَتَيْنِ مَعَ يَمِينٍ أَوْ يَمِينٍ الْمُدَّعَى أَوْ نُكُولِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَعْدَ رَدِّهَا عَلَى الْمُدَّعَى .

وَتَنْفَرِدَانِ فِيمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ مِنَ الْوِلَادَةِ ، وَعَيْبِ الْفَرْجِ وَافْتِضَاضٍ ⁽¹⁾ وَنَحْوِهِ لَا وَاحِدَةً ⁽²⁾ .

الشهادة على مجهول النسب وخط الميت

وَمَنْ لَا يَعْرِفُ نَسَبَهُ فَلْيَشْهَدْ عَلَى عَيْنِهِ ⁽³⁾ ، وَالْمَذْهَبُ جَوَازُ الشَّهَادَةِ عَلَى خَطِّ الْمُقَرَّرِ الْمَيِّتِ أَوْ الْغَائِبِ غَيْبَةً بَعِيدَةً بِشَرْطِ عَدَمِ الْاِشْتِبَاهِ ، وَالْأَحْوَطُ انْضِمَامُ يَمِينِ الْمُدَّعَى إِلَيْهَا .

وَالْأَدَاءُ فَرَضٌ عَيْنٍ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ الْحَقُّ بغيرِهِ ، وَلَا يَجُوزُ اسْتِنَادُهُ إِلَى خَطِّهِ غَيْرَ ذَاكِرٍ لِلشَّهَادَةِ .

وَتَجُوزُ عَلَى الشَّهَادَةِ يَشْهَدُ عَدْلَانِ عَلَى كُلِّ مِنَ الْأَصْلَيْنِ ⁽⁴⁾ إِذَا أَشْهَدَهُمَا عَلَيْهِ لَا بِسَمَاعِهِمَا يَشْهَدُ أَوْ إِفْرَارِهِ بِخِلَافِ شَاهِدِ الْأَصْلِ يَسْمَعُ مَنْ يُقَرُّ بِحَقِّهِ وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَشْهَدُ إِذَا سُئِلَ ، وَعَلَيْهِ إِعْلَامُهُ إِنْ جَهِلَهُ لَا وَاحِدٌ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ ، وَفِي الزَّنا أَرْبَعَةٌ عَلَى كُلِّ مِنَ الْأَرْبَعَةِ .

وَلَا حُكْمَ لِغِرْعٍ ⁽⁵⁾ مَعَ وُجُودِ الْأَصْلِ ⁽⁶⁾ ، وَيَكْتَفِي الْقَاضِي بِعِلْمِهِ

(1) افتضاض : افتض الجارية أزال بكارتها يُقَالُ : فَضَّ اللَّوْلُوهُ أَى خَرَقَهَا .

انظر : « طلبة الطلبة » ص 137 ، « المصباح المنير » (1/ 470) .

(2) لا واحدة : يعنى لا يقبل شهادة واحدة ولو كان عتاً لا يطلع عليه الرجال .

(3) فليشهد على عينه : يعنى أن من لا يعرف الشاهد نسبه ، فإنه يشهد على عينه لا إن كان غائباً ، كأن

يكون عبد اشترى لا يُعْرِفُ أبواه أو كافر أسلم وهرب إلى دار الإسلام ونحو ذلك .

انظر : « شرح الكشناوى » (3/ 221) ، « فتح الجواد » (3/ 277) .

(4) الأصلين : وذلك بأن يشهد شاهدان على شهادة الشاهدين الأولين .

(5) لغرع : أى التآكل .

(6) الأصل : أى المنقول عنه .

بِعَدَالَةٍ أَوْ فِسْقٍ ، وَمَنْ جَهِلَهُ عَدْلُهُ عِنْدَهُ يَشْهَدُ عَدْلَانِ أَنَّهُ عَدْلٌ رِضًا يَكْفِي
أَحَدَ الْوَصَفَيْنِ ، وَفِي تَعَارُضِهِمَا تُقَدَّمُ الْجَارِحَةُ ⁽¹⁾ وَقِيلَ : أَعْدَلُهُمَا .

رجوع البينة قبل الشهادة وبعدها

وَرُجُوعُ الْبَيِّنَةِ ⁽²⁾ قَبْلَ الْحُكْمِ يَمْنَعُهُ وَبَعْدَهُ يَغْرَمَانِ مَا اتَّبَعَاهُ مِنْ مَالٍ أَوْ
نَفْسٍ كَذِبًا أَوْ غَلْطًا ، وَقِيلَ : يَلْزَمُ بِالْكَذِبِ الْقَوْدُ وَبِعَيْتِي الْقِيَمَةُ وَبِالنِّكَاحِ
وَالطَّلَاقِ وَهُوَ مُنْكَرٌ لِلنِّكَاحِ مَا لَزِمَ مِنَ الصَّدَاقِ وَيُغْرَمُ الْقَاضِي ⁽³⁾ الْقَاضِي
بِتَبَيُّنِ كُفْرِ الْبَيِّنَةِ وَرِقَّهَا لَا فِسْقُهَا .

أحكام التنازع

فَصْلٌ : إِذَا تَنَازَعَ اثْنَانِ بِشَيْءٍ وَلَا بَيِّنَةٌ أَوْ تَسَاوَتْ بَيِّنَتُهُمَا حَلْفًا وَاقْتَسَمَا ؛
فَإِنْ كَانَ بِيَدِ أَحَدِهِمَا حُكْمٌ لَهُ ؛ فَإِنْ نَكَلَ حَلْفَ الْآخَرِ وَانْتَزَعَهُ كَانْفِرَادِهِ
بِالْبَيِّنَةِ .

فَإِنْ اخْتَلَفَتِ الدَّعَاوَى كَكُلِّ وَنِصْفٍ وَثُلُثٍ فَمَذْهَبُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ

(1) تُقَدَّمُ الْجَارِحَةُ : قَالَ خَلِيلٌ : وَهُوَ (يعني الجرح) مقدمٌ يعني على التعديل ، وقال بعضهم : وهو قول أكثرهم وعليه العمل ؛ لأنهم علموا من الباطن ما لم يعرفه المعدلون ، إذ الجرح مما يبطن فلا يطلع عليه كل الناس ، بخلاف العدالة . انظر : « شرح الخرشى » (7/ 183) ، « مواهب الجليل » (6/ 158) ، « حاشية الدسوقي » (4/ 161) ، « شرح ميارة على تحفة الحكام » (1/ 56) ، « شرح الكشناوى » (3/ 226) .

(2) رجوع البينة : يعني رجوع الشاهد عن شهادته ، فإن رجع قبل الحكم لم يحكم ولم يلزمه شيء ، وإن رجع بعد الحكم لم ينقض باتفاق الأئمة الأربعة ، ويلزم الشاهد ما أتلّفه بشهادته إذا أقر أنه تعمد الزور . انظر : « شرح الكشناوى » (3/ 227) ، « شرح ميارة على تحفة الحكام » (1/ 68) .

(3) في « ط » القاضي القاضي ، وفي « نسخة العمارى » [القاضي العاصى] ، والتصويب من « خ » قال ابن جُزَى : إذا حكم الحاكم بشهادة شاهدين ، ثم قامت بعد الحكم بينة بفسقهما لم يضمن [يعني الحاكم] ما أتلّف بشهادتهما ، ولو قامت بينة بكفرهما ورقبهما ضمن قال الزكركى : بتفريطه في الأولين إذا لا يخفى أمرهما بخلاف الفسق .

انظر : « فتح الجوّاد » (2/ 282) ، « شرح الكشناوى » (3/ 227) ، « القوانين الفقهية » ص 206 .

أَنَّهَا تُقَسَّمُ عَلَى الْعَوْلِ⁽¹⁾ مِنْ أَحَدَ عَشَرَ ، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ⁽²⁾ ، وَلَوْ أَضَافَ كُلُّ الْبَاقِي إِلَى أَجْنَبِيٍّ فَهُوَ بَيْنَهُمْ وَلَا شَيْءَ لِلْأَجْنَبِيِّ . وَمَنْ ادَّعَى صِحَّةَ عَقْدٍ سُمِعَ وَلَمْ يَلْزَمْهُ بَيَانُ شُرُوطِهَا⁽³⁾ .

التنازع في الجهاز الزوجية

وَفِي تَنَازُعِ الزَّوْجَيْنِ الْجَهَّازَ⁽⁴⁾ لِكُلِّ مَا يَشْهَدُ بِهِ الْعُرْفُ مَعَ يَمِينِهِ ، وَمَا يَصْلُحُ لَهُمَا قِيلَ : لِلزَّوْجِ مَعَ يَمِينِهِ وَقِيلَ : يَحْلِفَانِ وَيَقْسِمَانِهِ . وَإِنْ تَنَازَعَا الزَّوْجِيَّةَ⁽⁵⁾ فَلَا يَمِينَ عَلَى الْمُنْكَرِ ، وَلَا تُرَدُّ⁽⁶⁾ ؛ فَإِنْ أَتَى الْمُدَّعَى بِشَاهِدٍ ؛ فَإِنْ حَلَفَ الْمُنْكَرُ بَرِيءً وَإِلَّا قَرِوَايَتَانِ بِالْحُكْمِ عَلَيْهِ⁽⁷⁾ وَيَحْبِسُهُ لِيَحْلِفَ⁽⁸⁾ .

(1) العول : يعني عول الفرائض ، وسيأتى بيانها إن شاء الله .

(2) وضح الكشناوى بمثال فقال : فلو ادعيا في دار مثلاً فادعى أحدهما جميعها وادعى الآخر نصفها فعلى قول مالك ، ومن تابعه : تقسم بينهما أثلاثاً ، لمدع الكل سهمان ، ولمدعى النصف سهم ، وعلى قول ابن القاسم وابن الماجشون : تقسم أرباعاً ، لمدعى الكل ثلاثة أسهم ، ولمدعى النصف سهم . انظر : « شرح الإرشاد » (230/3) .

(3) بيان شروطها : يعني لا يشترط في سماع هذه الدعوى ذكر شروط صحة النكاح والبيع مثلاً . (4) الجهاز : يعني متاع البيت وأثاثه ، قال ميارة : يفصل في ذلك بأن ما يليق بالرجل كالرمح والقوس والكتاب ، فيحكم به له مع يمينه ، وما يليق بالمرأة كالخلى وما لا يلبسه الرجال ، فيحكم به للمرأة مع يمينها ، ما لم تقم لها بيعة فلا يمين عليها ، وما يليق بكل منهما ففيه قولان : أحدهما : أنهما يتحالفان ويقسم بينهما أنصافاً ، والثاني وهو المشهور أنه يحكم به للزوج أيضاً مع يمينه ، وبهذا القول الحكم والقضاء .

انظر : « شرح تحفة الأحكام » لابن ميارة (1/190) ، « شرح الكشناوى » (3/233) ، « فتح الجوّاد » (285/2) .

(5) تنازعا الزوجية : بأن ادعاهما أحدهما وأنكرها الآخر .

(6) لا تُرَدُّ : أى لا يمين على المدعى عليه .

(7) بالحكم عليه : يعني على المنكر .

(8) ويحبسه ليحلف : يعني لا يثبت النكاح بشاهد يمين . انظر : « فتح الجوّاد » (2/287) .

دعوى الدّين على الميت

وَمِنْ ادَّعى دَيْنًا عَلَى مَيِّتٍ فَاعْتَرَفَ أَحَدُ ابْنَيْهِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ حَلَفَ مَعَهُ وَانْتَزَعَ مِنَ التَّرِكَةِ ، وَإِلَّا دَفَعَ نِصْفَهُ ⁽¹⁾ وَإِنْ اسْتَوْعَبَ حِصَّتَهُ فَلَوْ كَانَ لِلْمَيِّتِ دَيْنٌ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ حَلَفَ الْوَرَثَةُ مَعَهُ وَاقْتَسَمُوا الْفَضْلَ ⁽²⁾ ؛ فَإِنْ أَبَوْا حَلَفَ الْغَرِيمُ ⁽³⁾ وَأَخَذَ حَقَّهُ ، فَلَوْ أَرَادُوا بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَحْلِفُوا لِيَأْخُذُوا الْفَضْلَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ إِلَّا أَنْ يَمْتَنِعُوا لِعُذْرِ ، أَوْ جَهْلُوا أَنَّ فِيهِ فَضْلًا .

دعوى الوصية

وَمِنْ ادَّعى وَصِيَّةً لَهُ حَلَفَ مَعَ شَاهِدِيهِ وَإِلَّا حَلَفَ الْوَرَثَةُ وَسَقَطَتْ ⁽⁴⁾ ؛ فَإِنْ حَلَفَ الْغَرِيمُ أَوْ أَحَدُ الْمُوصَى لَهُمْ ثَبَتَ حَقُّهُ خَاصَّةً ، وَلِلنَّائِلِ تَحْلِيفُ الْمُدَّعى عَلَيْهِ .

حكم الحيابة على المالك

وَمَنْ يَرَى رَجُلًا يَتَصَرَّفُ فِي مِلْكِهِ ⁽⁵⁾ مُدَّةً طَوِيلَةً وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا مَا يَمْنَعُهُ انْتِزَاعَهُ وَلَا يَرْهَبُهُ ثُمَّ ادَّعَاهُ لَمْ يُسْمَعْ ، وَلَا بَيِّنَتُهُ .
وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعى وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُنْكَرِ ، وَلَهُ رُدُّهَا ⁽⁶⁾ وَافْتِدَاؤُهَا ⁽⁷⁾ ،

(1) وَإِلَّا دَفَعَ نِصْفَهُ : يعنى وإن لم يأخذ الغريم حقه من التركة بعد حلفه ، كأن ادعى بعد اقسام التركة ؛ فإن الغريم يأخذ نصف حقه من يد المعترف له بالدين وإن استوعب حصته . انظر : « شرح الكشناوى » (3 / 235) .

(2) واقسموا الفضل : يعنى إن فضل شيء بعد وفاء الدين على أبيهم .

(3) حلف الغريم : أى مع الشاهد . (4) وسقطت : يعنى الوصية .

(5) فى ملكه : يعنى تصرف الملكية ، وهو ساكت حتى طال الزمان ، فإذا قام يدعى فلا تسمع دعواه ولا تقبل بيئته إلا أن يمنعه عذر نحو القرابة وخوف الضرر على نفسه من المتصرف ، فله القيام بذلك بعد زوال العذر . انظر : « شرح الكشناوى » (3 / 237) .

(6) وله ردها : يعنى وللمدعى عليه رد اليمين على المدعى .

(7) وافتدائها : أى جاز أن يفتدى اليمين بدفع شيء من المال ولو علم براءة نفسه على المشهور ، ويعتد ذلك الافتداء صالحاً ، وعللوا ذلك بقولهم : لأن الحلف مشقة .

وَهِيَ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَالِفُ مَظْلُومًا فَتَنْفَعُهُ التَّوْرَةُ .

صيغة اليمين وكيفيتها وما يتعلق بها

وَهِيَ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يَحْلِفُ عَلَى فِعْلِهِ عَلَى الْعَبْتِ وَعَلَى غَيْرِهِ عَلَى الْعِلْمِ ، وَتُعْلَظُ بِالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ لَا بِزِيَادَةِ الْأَلْفَاظِ ، وَلَا يَحْلِفُ عِنْدَ مَنَبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَقَلِّ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ ، وَيُرْسَلُ إِلَى ذَاتِ الْخِذْرِ⁽¹⁾ مَنْ يُحْلِفُهَا وَلَا مَنَعَ لِحَضَمِهَا ، وَتَحْضُرُ الْبَرَّةُ⁽²⁾ مَجْلِسَ الْحُكْمِ .

وَيُسْتَحْلَفُ الْخَصْمُ لِلْوَارِثِ الصَّغِيرِ ؛ فَإِذَا بَلَغَ حَلَفَ مَعَ شَاهِدِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ الْقِيَامَ بَبَيِّنَةٍ مَعَ الْقُدْرَةِ وَاسْتَحْلَفَ خَصْمَهُ فَلَا قِيَامَ لَهُ بِهَا ، بِخِلَافِ الَّتِي لَا يَعْلَمُهَا ، وَأُجْرَةُ الْكَاتِبِ عَلَى الرَّءُوسِ⁽³⁾ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْحُقُوقُ وَلُبِمِلِلَ عَلَيْهِ الْحَقُّ أَوْ الَّذِي لَهُ بَرِضَاهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



= انظر : « مواهب الجليل » (82 / 5) ، « التاج والإكليل » (7 / 7) ، « شرح الخرشى » (4 / 6) ، « الفواكه الدواني » (231 / 2) ، « حاشية الدسوق » (310 / 3) .

(1) ذات الخِذْرِ : الخِذْرُ : الستر ، ويطلق على البيت إن كان فيه امرأة ، والمراد هنا : المرأة التي لا تخرج من بيتها لا ليلاً ولا نهاراً ، حيث يبعث إليها القاضي شاهدين يشهدان على يمينها ، قال القاضي عبد الوهاب : إن كانت من أهل الشرف والقدرِ جاز أن يبعث إليها .

انظر : « المصباح المنير » (165 / 1) ، « فتح الجوّاد » (291 / 2 ، 292) ، « مواهب الجليل » (218 / 6) ، « شرح الخرشى » (238 / 7) ، « منح الجليل » (561 / 8) .

(2) البرّة : التي تخرج لمصالحها .

(3) الرُّءُوس : يعنى على عدد رؤوس الورثة .

كتاب العتق

وَالْوَلَاءِ وَالْكِتَابَةِ وَالتَّذْبِيرِ وَالْاِسْتِیْلَاءِ

أَحْكَامُ الْعِتْقِ

يَصِحُّ الْعِتْقُ ⁽¹⁾ مِنْ كُلِّ مُكَلَّفٍ جَائِزِ التَّصَرُّفِ ابْتِدَآءُهُ ⁽²⁾ أَوْ اخْتَارَ سَبَبَهُ ⁽³⁾ أَوْ وَرَثَهُ ؛ فَإِنْ أَعْتَقَ بَعْضَهُ سَرَى فِي جَمِيعِهِ ؛ فَإِنْ كَانَ مُشْتَرَكًا وَهُوَ مُوسِرٌ قَوْمٌ عَلَيْهِ بَاقِيهِ فِي رَأْسِ مَالِهِ صَحِيحًا وَفِي ثُلُثِهِ مَرِيضًا ؛ وَإِنْ أَبَى الْعَبْدُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الشَّرِيكَ عِتْقَ نَصِيهِ مُنْجَرًا لَا كِتَابَةً أَوْ تَذْبِيرًا إِلَّا فِي إِعْسَارِ الْأَوَّلِ ، إِذْ لَا تَقْوِيمَ [عَلَى الْمُعْسِرِ] ⁽⁴⁾ كَمَوْتِهِ قَبْلَهُ أَوْ يُسْرِهِ بَعْدَ الْحُكْمِ بِعُسْرِهِ .

وَفِي يُسْرِهِ بَبَعْضِ قِيَمَتِهِ يُقَوْمُ عَلَيْهِ بِقَدْرِهِ لَا بِإِزْثِهِ ، فَلَوْ أَعْتَقَ اثْنَانِ قَوْمَ نَصِيبِ الثَّالِثِ عَلَى قَدَرِ نَصِيبِهِمَا ، وَفِي تَعَاقِبِهِمَا يُقَوْمُ عَلَى الْأَوَّلِ كَالْإِعْسَارِ أَحَدِهِمَا .

وَالْحَمْلُ يَتَّبِعُ أُمَّهُ ، وَمَنْ أَعْتَقَ سِتَّةَ أَعْبَدٍ لَا مَالَ لَهُ غَيْرُهُمْ أَوْ قَالَ : ثُلُثُ عِبْدِي أَحْرَارٌ عَدُّوا بِالْقِيَمَةِ وَعُتِقَ ثُلُثُهُمْ بِالْقُرْعَةِ خَرَجَ وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرُ ، وَيَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ عَلَى شَرْطِ مِلْكِهِ ⁽⁵⁾ أَوْ أَجَلٍ يَبْلُغُهُ .

(1) العتق : لغة : الخلوص ، واصطلاحاً : خلوص الرقبة من الرق بصيغة ، وهو مُرْعَبٌ فِيهِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَمُنْدُوبٌ إِلَيْهِ .

انظر : « مواهب الجليل » (324 / 6) ، « شرح الخرشي » (113 / 8) ، « شرح الحدود » ص 513 .
(2) ابتدأه : كإشياء العتق تطوعاً .

(3) اختار سببه : كمتعق رقبة لكفارة الظَّهَارِ أَوْ الْقَتْلِ ونحوهما .

(4) ساقط من « ط » ، « خ » ومثبت في « فتح الجوّاد » (290 / 2) .

(5) شَرَطَ مِلْكِهِ : قَالَ الْكُشَنَّاوِيُّ : يَعْنِي أَنَّهُ يَصِحُّ تَعْلِيْقُ الْعِتْقِ عَلَى شَرْطِ مَلِكِ الرِّقَّةِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَأَن يَقُولُ : إِنْ مَلَكَتْ رِقَّةٌ فَلَانٌ فَهُوَ حُرٌّ ، وَفِي « نَسْخَةِ الزَّكْرَمِيِّ » أَوْرَدَهُ بِلَفْظِ « تَعْلِيْقُهُ عَلَى شَرْطِ وَمِلْكِهِ » .
انظر : « شرح الكشناوى » (347 / 3) ، « فتح الجوّاد » (297 / 2) .

وَلَيْسَ لَهُ وَطْءُ الْمُعْتَقَةِ إِلَى أَجَلٍ وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ لَهُ مِنْ خِدْمَةِ نَفْسِهِ
 بِقِسْطِهَا وَلَا يَنْتَزِعُ مَالَهُ ، وَأَحْكَامُهُ كَالْقُرْنِ⁽¹⁾ ، وَمِيرَاثُهُ لِمَالِكٍ بَاقِيهِ .
 وَيَتَّبِعُ الْمُعْتَقَ مَالُهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ سَيِّدُهُ وَأَمْتُهُ الْحَامِلُ لَا جَنِينُهَا⁽²⁾
 وَأَوْلَادُهُ وَيَعْتَقُ بِالنَّسَبِ عَمُودَاهُ⁽³⁾ وَإِنْ بَعْدَ وَالْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ لَا غَيْرُ .
 وَمَنْ قَصَدَ الْمُثْلَةَ⁽⁴⁾ بِعَبْدِهِ عَتَقَ بِالْفِعْلِ ، وَقِيلَ : بِالْحُكْمِ .

أحكام الولاء

فَصْلٌ : وَالْوَلَاءُ⁽⁵⁾ لِمَنْ أَعْتَقَ ، أَوْ عَتَقَ عَنْهُ وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَا يَصِحُّ نَقْلُهُ ،
 وَلَيْسَ مِنَ النِّسَاءِ مِنْهُ إِلَّا مَا أَعْتَقْنَ أَوْ أَعْتَقَ مَنْ أَعْتَقْنَ أَوْ جَرَّهُ إِلَيْهِنَّ .
 وَالْإِزْثُ بِهِ لِلْعَصَبَةِ فَيَقْدَمُ الابْنُ عَلَى الْأَبِ وَالْأَخُ وَابْنُهُ عَلَى الْجَدِّ
 وَالْجَدُّ عَلَى الْعَمِّ ، ثُمَّ الْأَقْوَى قَالِ الْأَقْوَى ، وَوَلَاءُ السَّائِبَةِ⁽⁶⁾ وَالْمَنْبُودِ⁽⁷⁾
 وَالْمُعْتَقِ فِي الزَّكَاةِ⁽⁸⁾ لِلْمُسْلِمِينَ .

(1) كَالْقُرْنِ : يعنى وحكم العبد المعتق بعضه حكم الأرقاء في طلاقه وحدوده وشهادته ؛ فإن قُتِلَ فقيمته
 كُلُّهَا لسيِّده . انظر : « فتح الجوّاد » (298 / 2) .

(2) لا جنينها : يعنى بخلاف جنينها الذى قد ولدت فإنه لا يتبعه كما لا يتبعه أولاده .

(3) عَمُودَاهُ : عمود النَّسَبِ ، الآباء والأبناء .

(4) الْمُثْلَةُ : في « ط » [مُثْلَةٌ] ، والمعنى أن من قصد عبده مثله فإنه يعتق عليه بالحكم إذا فعل ، وقيل :
 بمجرد الفعل يُعْتَقَ عليه ولا يتوقف على حكم الحاكم . انظر : « شرح الكشناوى » (251 / 3) .

(5) الولاء : من الولاية بمعنى القرب والنُّصْرَة والحِجَّة ، والمراد هنا : ولاية الإنعام والعتق وسيبه زوال
 المُلْك بالحرية ، بحيث صار بين المُعْتَق والمُعْتِقِ نِسْبَةٌ تشبه نِسْبَةَ النِّسَبِ وليست به ، ووجه الشبه أن
 العبد لما كان عليه رَقٌّ فهو كالمعدوم في نفسه ، والمُعْتِقُ صَيَّرَهُ موجودًا .

انظر : « المغرب » ص 496 ، « شرح حدود ابن عرفة » ص 519 ، « شرح الكشناوى » (252 / 3) ،
 « طلبه الطلبة » ص 60 .

(6) في « ط » السابية ، والمثبت هو الأصح كما في « خ » و « الشروح » ، والسائبة : هو أن يقول لعبده :
 أَنْتَ مُسَيَّبٌ ، وَأَنْتِ حُرَّةٌ سَائِبَةٌ ويريد بذلك العتق .

(7) الْمَنْبُودُ : الطفل الذى نَبَذَ ولم يلحقه لاحق .

(8) المعتق في الزكاة : يعنى العبد الذى اشترى بِالزَّكَاةِ فَتَعْتَقُهُ فولاؤه للمسلمين .

وَرَزَجُ وَلَاءِ الْكَافِرِ يُسْلِمُ لِمَوْلَاهُ⁽¹⁾ كَالْمُكَاتِبِ يَعْتِقُ ثُمَّ يَعْتِقُ بِأَدَائِهِ ،
بِخِلَافِ الدَّمِيِّ يَعْتِقُ مُسْلِمًا ثُمَّ يُسْلِمُ ، وَالْعَبْدُ يَعْتِقُ وَالْمَوْلَاةُ بَاطِلَةٌ ،
وَلَا يَجْرُ الْوَلَاءُ إِلَّا أَبٌ أَوْ جَدٌّ كَمُعْتَقٍ وَلَدُهُ عَبْدٌ فَوَلَاءُ أَوْلَادِهِ لِمُعْتَقِ أَبِيهِ ،
فَإِذَا أَعْتَقَ جَدَّهُ إِلَى مَوَالِيهِ كَالْعَبْدِ يَتَزَوَّجُ عَتِيقَةً فَوَلَاءُ أَوْلَادِهَا لِمَوَالِيهَا ، فَإِذَا
عَتَقَ أَبُوهُمْ جَرَّهُ لِمَوَالِيهِ .

أحكام الكتابة

فَصْلٌ : الْكِتَابَةُ⁽²⁾ : بَيَّعَ السَّيِّدُ عَبْدَهُ مِنْ نَفْسِهِ بِمَالٍ مُنَجَّمٍ⁽³⁾ يُؤَدِّيهِ عَلَى
نَجْمِهِ ؛ فَإِنْ عَجَّلَهُ لَزَمَهُ قَبُولُهُ ، وَيُرْقُ بِعَجْزِهِ وَلَوْ عَنْ دِرْهَمٍ ، وَلَا يُجْبَرُ
السَّيِّدُ عَلَيْهَا ، وَهَلْ لَهُ إِجْبَارُ عَبْدِهِ ؟ فِيهِ خِلَافٌ⁽⁴⁾ .

وَيُكْرَهُ كِتَابَةُ أَمَةٍ لَا كَسْبَ لَهَا وَلِلْمُكَاتِبِ كَسْبُهُ وَأَرَشُ جِنَايَاتِهِ وَلَيْسَ لَهُ
اِئْتِزَاعُ مَالِهِ⁽⁵⁾ ، وَلَا يُعْجِزُهُ ، وَلَا يَطَأُ مُكَاتَبَةٌ ؛ فَإِنْ حَمَلَتْ خَيْرَتَ بَيْنَ
بَقَائِهَا مُكَاتَبَةٌ وَفَسَخَهَا وَتَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٍ ، وَلَهُ بَيْعُ الْكِتَابَةِ مِنْ أَجْنَبِيٍّ ، وَالنَّقْدُ
بِعُرْوَضٍ وَبِعَكْسِهِ مُعْجَلًا وَمِنْ الْمُكَاتِبِ كَيْفَ شَاءَ ، وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا لَا بَيْعُ

(1) يعنى أن الكافر إذا أعتق عبده الكافر ثم أسلم العبد ؛ فإن ولاءه ينتقل للمسلمين من عصبة سيده
غير المسلم ؛ فإن أسلم سيده الذى أعتقه بعد ذلك ؛ فإن الولاء يعود إليه .
انظر : « شرح الكشناوى » (254 / 3 ، 255) .

(2) الكتابة : قال ابن عرفة : عَتَقَ عَلَى مَالٍ مُؤَجَّلٍ مِنَ الْعَبْدِ مَوْقُوفٌ عَلَى أَدَائِهِ ، وَالْمُكَاتِبُ : بِكسر
التاء من له حق التصرف فى العبد ولا حرج عليه . انظر : « شرح حدود ابن عرفة » ص 524 ، 525 .

(3) مُنَجَّمٌ : يَقَالُ نَجْمٌ الْمَالُ نُجُومًا أَى وَطْفَعُهُ وَظَائِفُ كُلِّ شَهْرٍ كَذَا ، فَيُعْتَقُ بِهِ نُجُومًا أَى وَظَائِفُ .
انظر : « المصباح المنير » (595 / 2) ، « طلبة الطلبة » ص 64 ، « المغرب » ص 457 .

(4) مشهور المذهب : أنه ليس للسيد أن يجبر عبده على الكتابة قاله الجلاب وابن ناجي وعليه نص خليل
فى « مختصره » .

انظر : « التاج والإكليل » (480 / 8) ، « شرح الخرشي » (14 / 8) ، « الفواكه الدواني » (138 / 2) ،
« عيون المجالس » (1865 / 4) ، « التفریع » (13 / 2) .

(5) وليس له ائْتِزَاعُ مَالِهِ : لأنه أحرز نفسه وماله بالكتابة .

نَجْم⁽¹⁾ ، وَفِي الْجُزْءِ خِلَافٌ⁽²⁾ أَدَّى إِلَى مُبْتَاعِهَا عَتَقَ وَلَاؤُهُ لِسَيِّدِهِ ، وَإِلَّا رُقًى لِمُبْتَاعِهَا كَالْمَوْهُوبِ ، وَالْمَوْصَى لَهُ بِهَا .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَضَعَ عَنْهُ شَيْئًا مِنْ آخِرِهَا ، فَإِذَا أَعْتَقَ تَبِعَهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ الْحَادِثُ وَالْمُشْتَرِطُ فِيهَا وَأَمَتُهُ الْحَامِلُ دُونَ جَنِينِهَا ، فَإِذَا مَاتَ وَتَرَكَ وَفَاءً عَجَلَّ وَعَتَقَ أَوْ وَرَثَتُهُ ؛ فَإِنْ لَمْ يَفِ وَهُمْ أَقْوِيَاءُ سَعَوْا وَوَدُّوا وَعَتَقُوا وَإِلَّا رُقُّوا .

وَلَا يُعْجِزُ نَفْسُهُ وَلَا يَتَبَرَّعُ ، وَلَا يُجَابِي ، وَلَا يَعْتِقُ ، وَلَا يَنْكِحُ ، وَلَا يُسَافِرُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَلَهُ مُقَاطَعَتُهُ إِلَى شَيْءٍ مُعْجَلٍ .

وَإِذَا أَسْلَمَ مَكَاتِبُ الدِّمَى ؛ فَإِنْ نَجَّزَهُ⁽³⁾ وَإِلَّا بَاعَتْ عَلَيْهِ مِنْ مُسْلِمٍ ، وَمَنْ أَوْصَى لَهُ بِكِتَابَتِهِ جُعِلَ فِي الثُّلُثِ الْأَقْلُ مِنْ قِيمَتِهِ أَوْ قِيمَتِهَا وَأَحْكَامُهُ كَالْعَبْدِ .

أحكام التدبير⁽⁴⁾ والمدير

فَضْلٌ : مَنْ قَالَ لِعَبْدِهِ أَنْتَ مُدَبِّرٌ أَوْ دَبَّرْتُكَ أَوْ أَنْتَ حُرٌّ عَنْ دُبْرِ مَنِي عَتَقَ

(1) لا يبيع نجم : قال الجلاب : ولا يجوز بيع نجم من نجوم الكتابة .

(2) وفي الجزء خلاف : كتلت وربع ونصف ، قال الجلاب : في الجزء من كتابته روايتان : إحداهما : جوازُهُ ، والأخرى : مَنْعُهُ ، قال بهرام وغيره : والمشهور الجواز . انظر : « شرح الخرشى » (8/ 141) ، « منح الجليل » (8/ 149) ، « التاج والإكليل » (8/ 482) ، « التفریع » (2/ 14) .

(3) نَجَّزَهُ : عتقه مضت كتابته ، فإن لم يعجل فُتِّبَاعَ لِسَلَمٍ ، قال اللخمي : إذا أسلم مكاتب الذمى ، فإن كتابته تباع من مسلم .

انظر : « فتح الجوّاد » (2، 310) ، « شرح الخرشى » (8/ 149) ، « التاج والإكليل » (8/ 488) ، « حاشية الدسوق » (4/ 402) .

(4) التَّدْبِيرُ : لغة : النظر في عاقبة الأمر والتفكير فيه . واصطلاحاً : تعليق السيد المكلف الرشيد عتق رقيقه على موته ، كأن يقول : إذا أقبلت على الله وأدبرت عن الدنيا فأنت حر ، وقال ابن الحاجب : هو عتق معلق على الموت على غير وصية ، وهو مشروع مُرْعَبٌ فيه بالكتاب والسنة والإجماع . انظر : « الشرح الكبير » (4/ 380) ، « شرح الكشناوى » (3/ 264) ، « الكافي » ص 517 ، « جامع الأمهات » ص 533 ، « تحرير التنبيه » ص 244 ، « التفریع » (2/ 9) .

بِمَوْتِهِ بِثُلْثِهِ أَوْ مَحْمَلِهِ ؛ فَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ غَيْرَهُ عَتَقَ ثُلُثُهُ ⁽¹⁾ ، فَلَوْ بَعْضُهُ سَرَى فِي جَمِيعِهِ ⁽²⁾ وَلَوْ كَانَ مُشْتَرَكًا خَيْرَ الشَّرِيكَ بَيْنَ التَّقْوِيمِ وَالْمُقَاوَمَةِ ⁽³⁾ ؛ فَإِنْ صَارَ لَهُ رُقٌّ ، وَإِنْ صَارَ لِلْمُدَبِّرِ سَرَى .

وَلَيْسَ لَهُ نَقْضُهُ ⁽⁴⁾ إِلَّا أَنْ يَسْتَعْرِقَهُ أَوْ بَعْضُهُ دَيْنٌ يُبَاعُ مِنْهُ مَا يُقَابِلُهُ ، وَلَهُ مُقَاطَعَتُهُ وَمُكَاتَبَتُهُ ؛ فَإِنْ أَدَّى تَعَجَّلَ عِتْقُهُ وَإِلَّا بَقِيَ مُدَبِّرًا .

وَلَهُ اسْتِخْدَامُهُ وَانْتِزَاعُ مَالِهِ مَا لَمْ يَمْرَضَ مَرَضَ الْمَوْتِ ، وَيَتَّبِعُ الْحَامِلَ وَلَدَهَا وَيُؤَجِّرُ مُدَبِّرَ الدَّمِيِّ يُسْلِمُ مِنْ مُسْلِمٍ وَقِيلَ : يُبَاعُ .

أحكام أم الولد

فَصْلٌ : تُعْتَقُ الْمُسْتَوْلَدَةُ ⁽⁵⁾ بِالْمَوْتِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ؛ فَإِنْ كَانَ مَدِينًا وَلَمْ يَتْرُكْ غَيْرَهَا أَوْ اسْتَوْلَدَهَا بَعْدَ اسْتِدَانَتِهِ أَوْ وَضَعَتْ غَيْرَ مُحَلَّقٍ ⁽⁶⁾ .

(1) عتق ثُلُثُهُ : كَانَ تَكُونُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ سِتِّينَ أَلْفًا وَلَا شَيْءَ لِلسَّيِّدِ غَيْرَ الْعَبْدِ عُتِقَ ثُلُثُهُ وَهُوَ عَشْرُونَ أَلْفًا ، قَالَ الْجَلَّابُ : وَالْمُدَبِّرُ يَعْتَقُ مِنْ ثَلَاثِ مَالِ سَيِّدِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ عَتَقَ ثُلُثُهُ وَرُقٌّ ثَلَاثُ لُورَثِيهِ .
انظر : « فتح الجَوَاد » (312/2) ، « التفریع » (9/2) ، « الإشراف » (996/2) .
(2) فَلَوْ بَعْضُهُ سَرَى فِي جَمِيعِهِ : كَقَوْلِهِ : دَبَّرْتُ نِصْفَكَ سَرَى التَّدْبِيرِ فِي جَمِيعِهِ ، قَالَ الْجَلَّابُ وَالْبَاجِي : وَمَنْ دَبَّرَ بَعْضَ عَبْدِهِ لِرِمَّةٍ تَدْبِيرُهُ كُلَّهُ . انظر : « المنتقى » (48/7) ، « التفریع » (12/2) ، « شرح الخرشي » (126/8) ، « التلقين » (527/2) .

(3) فِي « ط » الْمَقَاوِةُ وَهُوَ خَطَأٌ ، وَالْمَعْنَى : أَنَّ الْعَبْدَ يَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَيَدْبِرُ أَحَدَهُمَا حَصَّتَهُ : تَقَاوَمَهُ هُوَ وَشَرِيكُهُ ؛ فَإِنْ صَارَ لَهُ صَارَ مُدَبِّرًا كُلُّهُ ، وَإِنْ صَارَ إِلَى الشَّرِيكَ رُقٌّ كُلُّهُ وَبَطَلَ تَدْبِيرُهُ .
انظر : « فتح الجَوَاد » (312/2) « شرح الكشناوى » (265/3) .

(4) لَيْسَ لَهُ نَقْضُهُ : قَالَ ابْنُ رَشْدٍ وَابْنُ جُزَى : لَيْسَ لِلسَّيِّدِ الرَّجُوعُ فِي التَّدْبِيرِ ، بِخِلَافِ الْوَصِيَّةِ بِالْعَتَقِ فَلَهُ الرَّجُوعُ فِيهَا . انظر : « القوانين الفقهية » ص 251 ، « الذخيرة » (147/7) .

(5) الْمُسْتَوْلَدَةُ أَوْ أُمُّ الْوَلَدِ : هِيَ الَّتِي اسْتَوْلَدَهَا سَيِّدُهَا ، وَتَسْمَى أُمًّا وَلَدَ لِإِنْيَانِهَا بِهِ مِنْ سَيِّدِهَا . قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : هِيَ الْحُرَّةُ حَمْلُهَا مِنْ وَطءِ مَالِكِهَا عَلَيْهِ جَبْرًا . انظر : « الرسالة » ص 157 ، « الفواكه الدواني » (61/2) ، « منح الجليل » (478/9) ، « شرح الحدود » ص 526 .

(6) غَيْرَ مُحَلَّقٍ : وَلَوْ عِلْقَةً أَوْ مَضْغَةً أَوْ مَا فَوْقَ ذَلِكَ ، فَإِذَا مَاتَ عَتَقَتْ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ ، وَهُوَ دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى حَرَصِ الْإِسْلَامِ الَّذِي سَبَقَ بِهِ غَيْرُهُ مِنَ الشَّرَائِعِ عَلَى إِزَالَةِ الرُّقِّ ، وَتَحْرِيرِ الْإِنْسَانِ مِنْ دُلِّ الْعَبودية لِلْبَشَرِ .

وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا عَنْ مِلْكِهِ بِغَيْرِ الْعِتْقِ ، وَلَهُ الْاسْتِمْتَاعُ بِهَا
وَالْاسْتِخْدَامُ الْخَفِيفُ ، وَلَوْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ بَعْدَ وَضْعِهَا لَمْ تَكُنْ لَهُ أُمًّا وَلَدًا ،
وَفِي أَمَةِ الْمُدَبِّرِ وَالْمُكَاتِبِ رَوَايَتَانِ ⁽¹⁾ ، وَفِي إِسْلَامِ مُسْتَوْلَدَةِ الذَّمَّى يُعْرَضُ
عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ ؛ فَإِنْ أَبَى فَهَلْ تُعْتَقُ أَوْ تُبَاعُ عَلَيْهِ رَوَايَتَانِ ⁽²⁾ ، وَأَحْكَامُهَا
الْأَرْقَاءُ مُدَّةَ حَيَاةِ السَّيِّدِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

★ ★ ★

(1) المشهور صيرورتهما أم ولد بوطء سيد المكاتب والمدير إن حملتا ، ولا حدٌ عليه للشبهة .

انظر : « شرح الكشناوى » (269 / 3) ، « المدونة » (533 / 2) .

(2) قال الكشناوى : الصحيح أنها تعتق ولا تباع ، ويكون ولاؤها لجميع المسلمين .

انظر : « شرح الكشناوى » (269 / 3) .

كتاب الوصايا

أحكام الوصية

تَشَبُّثُ الْوَصِيَّةِ⁽¹⁾ بِالْمَوْتِ مِنَ الثَّلَاثِ⁽²⁾ ، وَلَهُ الرُّجُوعُ⁽³⁾ وَشِرَاءُ وَلَدِهِ بِجَمِيعِهِ لِيَعْتَقَ وَيَرِثَهُ ، وَيُوقِفُ الزَّائِدُ عَلَى إِجَازَةِ الْوَرَثَةِ ، وَلِلْوَارِثِ يُوقِفُ الْجَمِيعُ⁽⁴⁾ ، وَالزَّكَاةُ وَالْحَجُّ كَغَيْرِهِمَا⁽⁵⁾ ، إِلَّا زَكَاةَ عَامِهِ يَمُوتُ قَبْلَ التَّمَكِّنِ فَتَلْزَمُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ .

فَلَوْ ضَاقَ عَنِ الْوَصَايَا قِسِمَ بِالْحِصَاصِ⁽⁶⁾ وَبِمَوْبِدِّ مَعَهَا كَمِضْبَاحٍ فِي الْمَسْجِدِ ، يُضْرَبُ لَهُ بِالثَّلَاثِ ، وَلِزَيْدٍ بِنَفَقَةِ عُمْرِهِ يُعَمَّرُ تَمَامَ سَبْعِينَ وَيُعَدُّ لَهُ نَفَقَتُهُ فَيَنْفَقُ عَلَيْهِ ؛ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ اسْتِكْمَالِهِ فَفِي ضَيْقِ الثَّلَاثِ عَلَى الْوَصَايَا يُعَادُ الْبَاقِي عَلَيْهِمْ بِالْحِصَاصِ [وَالْأَعَادَ مِيرَاثًا]⁽⁷⁾ .

وَبِمِثْلِ نَصِيبِ ابْنِهِ بِالْكُلِّ⁽⁸⁾ ، أَوْ أَحَدِ ابْنَيْهِ بِالنِّصْفِ وَقِيلَ : يُجْعَلُ

(1) الْوَصِيَّةُ : فِي عَرَفِ الْفُقَهَاءِ لَا الْفُرَاضَ : عَقْدٌ يُوْجِبُ حَقًّا فِي ثُلْثٍ عَاقِبِهِ يَلْزَمُ بِمَوْتِهِ أَوْ نِيَابَةِ عَنْهُ بَعْدَهُ . وَجَهْهُوَ الْعُلَمَاءُ : عَلَى أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ وَلَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ .

انظر : « شرح الحدود » ص 528 ، « الفواكه الدواني » 132/2 ، « منح الجليل » (503/9) .

(2) قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ : وَيُرَدُّ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ إِلَّا أَنْ يَجْزِيَهُ الْوَرَثَةُ فَتَجُوزُ إِذَا كَانُوا بَالِغِينَ رِشَاءً ، فَتَكُونُ الْإِجَازَةُ ابْتِدَاءً عَطِيَّةً مِنْهُمْ . انظر : « الرسالة » ص 155 ، « شرح الكشناوي » (272/3) .

(3) وَلَهُ الرُّجُوعُ : يَعْنِي عَنْ وَصِيَّتِهِ إِذَا أَرَادَ .

(4) وَلِلْوَارِثِ يُوقِفُ الْجَمِيعُ : قَالَ ابْنُ شَاشٍ : تَصَحُّ الْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ وَتَقِفُ عَلَى إِجَازَةِ بَاقِي الْوَرَثَةِ وَرَدُّهُمْ ؛ فَإِنْ رَدُّوْهَا رَجَعَتْ مِيرَاثًا ، وَإِنْ أَجَازَوْهَا نَفَذَتْ عَلَيْهِمْ . انظر : « فتح الجوّاد » (319/2) .

(5) كَغَيْرِهِمَا : أَيْ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنَ الثَّلَاثِ .

(6) الْحِصَاصُ : إِعْطَاءُ كُلِّ مِنَ الثَّلَاثِ عَلَى قَدْرِ نِسْبَةِ مَالِهِ فِي الْوَصِيَّةِ كَانَتِ الْجُمْلَةُ عَيْنًا أَوْ عَرْضًا أَوْ

مَجْمُوعَهُمَا . انظر : « شرح زُرُوقَ عَلَى الرَّسَالَةِ » (172/2) .

(7) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ « ط » .

(8) وَبِمِثْلِ نَصِيبِ ابْنِهِ : يَعْنِي وَمَنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِنَصِيبِ ابْنِهِ وَلَهُ ابْنٌ وَحَدٌّ فَقَدْ أَوْصَى بِمَالِهِ كُلِّهِ ،

فَيَأْخُذُ الْمُوصَى لَهُ جَمِيعَ تَرَكَةِ الْمَيِّتِ ، إِنْ أَجَازَ الْابْنُ الْوَصِيَّةَ ، وَإِلَّا فَلِلْمُوصَى لَهُ ثُلُثُ التَّرَكَةِ فَقَطْ . =

كَابَنٍ زَائِدٍ ، وَبِمِثْلِ نَصِيبِ وَرَثَتِهِ وَهُمْ مُخْتَلِفُونَ يُقَسَّمُ عَلَى عَدَدِ رُءُوسِهِمْ فَيُعْطَى سَهْمًا .

وَبِسَهْمٍ أَوْ جُزْءٍ مَجْهُولٍ أَوْ نَصِيبٍ ، فَقِيلَ : الثُّمْنُ ، وَقِيلَ : السُّدُسُ ، وَقِيلَ : سَهْمٌ ⁽¹⁾ مِنْ تَصْحِيحِهَا لَا يَتَجَاوَزُ الثُّلُثَ ، وَبِأَلْفٍ فَتَلِفَ الْمَالُ سِوَاهَا لَهُ ثُلُثُهَا ، وَبِجُزْءٍ مُسَمًّى لَهُ مُسَمَّاهُ مِنَ الْبَاقِي ، وَبِمُعَيَّنٍ مَا بَقِيَ مِنْهُ ، وَبِشَيْءٍ مَا مَاتَ عَنْهَا ⁽²⁾ ، وَبِثُلَاثِهِ وَلَهُ مَالٌ لَا يَعْلَمُهُ ثُلُثُ الْمَعْلُومِ ، وَبِأَحَدٍ عَبِيدِهِ أَوْ مَا شِئْتَهُ نِسْبَتُهُ إِلَى نَوْعِهِ بِالْقِيَمَةِ ، وَبِمُعَيَّنٍ لَزِيدٍ ثُمَّ بِهِ لِعَمْرٍو فَهُوَ بَيْنَهُمَا مَا لَمْ تَدُلْ أَمَارَةً عَلَى رُجُوعِهِ عَنْ زَيْدٍ ، وَلَمِيتٍ يَعْلَمُهُ يُصْرَفُ فِي دُيُونِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلِوَرَثَتِهِ .

وَبِحَبْسٍ وَنَحْوِهِ فِي مَصَالِحِهِ ⁽³⁾ ، وَتَصِحُّ لِقَاتِلِهِ ، وَالْعَفْوُ عَنِ الْعَبْدِ لَا الْخَطَأَ ، إِلَّا أَنْ يَحْمِلَ الثُّلُثَ الدِّيَّةَ أَوْ يُجِيرَهَا الْوَرَثَةُ ، وَلِقَرَابَتِهِ يُؤَثَّرُ الْأَقْرَبُ لَا أَوْلَادُ بَنَاتِهِ ، وَلِأَهْلِهِ عَصَبَاتُهُ ، قَالَ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ : الصَّحِيحُ أَنَّ اسْمَ الْأَهْلِ وَالْقَرَابَةِ بِكُلِّ مَنْ مَسَّهُ بِهِ رَحِمٌ ، وَلِوَاحِدٍ بِمُقْدَارَيْنِ مُتَسَاوَيْنِ مِنْ نَوْعَيْنِ وَلَا قَرِينَةَ عَلَى إِبْتَاهِمَا لَهُ أَحَدُهُمَا ؛ فَإِنْ تَفَاوَتَا قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : الْأَكْثَرُ ⁽⁴⁾ ، وَمُطَرَفٌ : إِنْ كَانَتِ الْأُولَى أُعْطِيَهُمَا وَإِلَّا أَكْثَرُهُمَا ، وَبِعَبْدٍ

= انظر : « شرح الكشناوى » (276/3) .

(1) قال ابن القاسم : من مات وقد قال : لفلان جزء من مالى أو سهم منه أُعْطِيَ من أصل فريضتهم سهمًا ، إِنْ كَانَتْ مِنْ سِتَّةِ فَسَهْمٍ مِنْهَا ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ فَسَهْمٍ مِنْهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ فَسَهْمٍ مِنْ سِتَّةٍ ، وَقَالَ أَشْهَبُ : سَهْمٌ مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَرَجَحَهُ ابْنُ رِشْدٍ وَابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ ، قَالَ الْحَطَّابُ : لِأَنَّهُ أَقَلُّ سَهْمٍ سَمَّاهُ اللَّهُ لِأَهْلِ الْفَرَائِضِ .

انظر : « مواهب الجليل » (385/6) ، « شرح الخرشى » (187/8) ، « منح الجليل » (566/9) .

(2) وبشياهه : يعنى إِنْ أَوْصَى لَهُ بِشِيَاهِهِ فَالْعَبْرَةُ بِالشَّيْبِ الَّتِي مَاتَ عَنْهَا .

(3) فِي مَصَالِحِهِ : يعنى وَتَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِحَبْسٍ ، وَتَصْرَفُ فِي مَصَالِحِ أَهْلِ الْأَحْبَاسِ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ .

(4) الْأَكْثَرُ : يعنى إِنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِقَدَرٍ مِنَ الْمَالِ ، ثُمَّ أَوْصَى لَهُ بِعَدَدٍ أَقَلٍّ ؛ فَإِنْ لَهُ أَكْثَرُ الْوَصِيَّتَيْنِ .

انظر : « المنتقى » (148/6) ، « التاج والإكليل » (528/8) ، « منح الجليل » (524/9) .

مُعَيَّنٍ وَبِعْتَقِهِ يُؤْخَذُ بِالْأَخِيرَةِ ، وَأَشْهَبُ بِالْعِتْقِ ، وَبِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ وَأَقْوَالُهُ
مُخْتَلَفَةٌ يُخَيَّرُ الْوَرَثَةُ بَيْنَ دَفْعِهِ وَمُشَارَكَتِهِ بِالثُّلْثِ ⁽¹⁾ ، وَلِوَاحِدٍ بِمِائَةٍ وَآخَرَ
بِخَمْسِينَ وَالثَّالِثُ [بِمِثْلِ] ⁽²⁾ أَحَدِهِمَا سَهْمًا ⁽³⁾ قِيلَ : مِثْلُ نِصْفَيْهِمَا ،
وَقِيلَ : أَكْثَرُهُمَا ، وَأَشْهَبُ أَقْلُهُمَا .

مراتب الوصايا

وَفِي ضَيْقِ الثُّلْثِ يُبْدَأُ بِأَكْدَ فَيَقْدَمُ مُدَبِّرُ الصَّحَّةِ عَلَى مُعْتَقِ الْمَرَضِ ،
وَالْمُبْتَلُ فِيهِ عَلَى الْمُوصَى بِعِتْقِهِ ، وَالْمُعَيَّنُ عَلَى الْمُطْلَقِ وَالزَّكَاةُ عَلَى
الْكَفَّارَةِ .

وَتَصِحُّ مِنَ الصَّحِيحِ وَالْمَرِيضِ وَالسَّفِيهِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ وَالْمُمَيِّزِ ،
وَالْمَجْنُونِ فِي حَالِ إِفَاقَتِهِ وَإِلَى الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ لَا فَاسِقٍ ، وَبِمَالِهِ إِلَى وَاحِدٍ
وَوَلَدِهِ إِلَى آخَرَ ؛ فَإِنْ اشْتَرَطَ اجْتِمَاعُهُمَا لَمْ يَجْزُ مُخَالَفَتُهُ وَالْإِطْلَاقُ يَقْتَضِيهِ .

وَقَوْلُهُ فَلَا نَ وَصِيٍّ تَفْوِيضُ فَيَمْلِكُ أَنْ يُوصِيَ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ ⁽⁴⁾ ، وَقَبُولُهُ
بَعْدَ الْمَوْتِ يَمْنَعُ الرُّجُوعَ إِلَّا لِعَجْزٍ أَوْ عُذْرِ ظَاهِرٍ ، وَتَبْطُلُ بِالرُّجُوعِ وَمَوْتِ
الْمُوصَى لَهُ أَوْ رَدِّهِ وَتَلْفِ الْمُوصَى بِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

★ ★ ★

(1) ومشاركته بالثلث : يعنى ومن أوصى بداره لزيد وله عبيد وعروض وشيأه يُخَيَّرُ الورثة بين دفعهم
الدار له أو يشاركون له بالثلث من جميع التركة . انظر : « فتح الجوائد » (2/327) .

(2) ساقط من « ط » ، وفي نسخة الزكركى : بمثل نصيب أحدهما .

(3) في « ط » ، ونسخة الزكركى (مُتَبَهَّمَا) ، والتصحيح من « خ » ، و« شرح الكشناوى » .

(4) إلا أن يمنع : يعنى إلا أن يَمْنَعَهُ من توكيل غيره فيما فُوض .

كتاب الموارث⁽¹⁾

أسباب الميراث وموانعه

أَسْبَابُهَا : نَسَبٌ وَوَلَاءٌ وَنِكَاحٌ ؛ وَمَوَانِعُهَا : كُفْرٌ وَرَقٌّ وَقَتْلُ عَمْدٍ وَقَاتِلُ
الْخَطَا عَنِ الدِّيَةِ⁽²⁾ ، وَلَا عِبْرَةَ بِالتَّغْيِيرِ بَعْدَ الْمَوْتِ⁽³⁾ إِلَّا لِحُوقِ النَّسَبِ ،
وَفِي إِبْهَامِ الْمَوْتِ يَرِثُ كُلُّ أَحْيَاءٍ وَرَثَتِهِ لَا بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ⁽⁴⁾ وَيُمْنَعُ مِنَ
الْجَنِينِ⁽⁵⁾ وَلَهُ إِلَّا بِأَمَارَةٍ تَدُلُّ عَلَى حَيَاتِهِ⁽⁶⁾ .

من لهم الحق في الميراث

وَالْوَارِثُونَ عَشْرَةٌ : الْأَبُّ وَأَبُوهُ وَإِنْ عَلَا ، وَالابْنُ وَابْنُهُ وَإِنْ سَقَلَ ،
وَالْأَخُ⁽⁷⁾ وَابْنُ الْأَخِ⁽⁸⁾ إِلَّا مِنَ الْأُمِّ ، وَالْعَمُّ وَابْنُهُ كَذَلِكَ ، وَالزَّوْجُ وَالْمَوْلَى .

-
- (1) الموارث : جمع ميراث ، والإرث : اسم للشيء المتروك ، وهو لغة : البقاء وانتقال الشيء من قوم إلى قوم آخرين . انظر : « شرح الكشناوى » (3 / 287) .
- (2) عن الدية : فإنه يرث من المال ولا يرث من الدية ، وبقي من المواضع اللعان والصلك في التَّكْدِمِ والتَّأْخُرِ بحيث لا يُعْلَمُ أيهما مات قبل صاحبه كأخوين ماتا تحت الهدم أو الغرق أو نحو ذلك . انظر : « تقريب المراد بشرح فرائض الإرشاد » للقرأوى بآخر ، « فتح الجواد » (2 / 332) .
- (3) بالتغير بعد الموت : يعنى إذا كان الوارث حال الموت كافراً ثم أسلم .
- (4) يعنى وإن مات قوم متوارثون بهدم أو غرق ونحو ذلك ، ولم يظهر تقدم بعضهم على بعض لم يُورَثْ ، وورث كُلُّا مِنْهُمْ أَحْيَاءُ وَرَثَتِهِ كَانَ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ سِوَاهُمْ .
- انظر : « فتح الجواد » (2 / 333) .
- (5) ويمنع من الجنين وله : أى ومن ولد له جنين ميت فإنه لا يرثُهُ . (وله) : أى ولا يرث الجنين ولا يُورَثُ على كل حال . انظر : « تقريب المراد » (2 / 334) .
- (6) تدلُّ على حياته : يعنى كالرضاع والعطاس وصُراخٍ ولا بدَّ من مجموع ذلك ولا يرث بأحد هذه الأشياء إِلَّا الصُّرَاخُ .
- (7) والأخ : أى الشقيق وللأب وللأم .
- (8) وابن الأخ : أى الشقيق وللاب دون الأم .

وَالْوَارِثَاتُ سَبْعٌ : الْأُمُّ وَأُمُّهَا ، وَأُمُّ الْأَبِ وَإِنْ عَلَتْهَا ، وَالْبِنْتُ وَابْنَةُ الْإِبْنِ وَإِنْ نَزَلَتْ ، وَالْأُخْتُ وَالزَّوْجَةُ وَالْمَوْلَاةُ ، وَالْوَارِثُ عَصَبَةٌ يَحُوزُ الْمَالَ إِذَا انْفَرَدَ⁽¹⁾ ، وَمَا فَضَلَ عَنِ الْفُرُوضِ كَالْأُخْتِ مَعَ الْبِنْتِ أَوْ بِنْتِ الْإِبْنِ وَدُو الْفَرَضِ .

ذكر الفروض

وَالْفُرُوضُ سِتَّةٌ : النِّصْفُ لِلْبِنْتِ تَنْفَرِدُ⁽²⁾ وَبِنْتِ الْإِبْنِ وَالشَّقِيقَةُ ، وَالَّتِي لِلْأَبِ ، وَالزَّوْجُ مَعَ عَدَمِ الْحَاجِبِ⁽³⁾ ، وَلَهُ الرُّبْعُ مَعَ وُجُودِهِ ، وَلِلزَّوْجَةِ فَصَاعِدًا مَعَ عَدَمِهِ ، وَلَهَنَّ الثُّمْنُ مَعَهُ ، وَالثُّلْثَانِ لِلِاثْنَتَيْنِ فَصَاعِدًا مِنْ ذَوَاتِ النِّصْفِ ، وَالثُّلْثُ لِلْأُمِّ غَيْرَ مَحْجُوبَةٍ وَلِلِاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا مِنْ وَلَدِهَا بِالسَّوِيَّةِ ، وَالسُّدُسُ لِوَاحِدِهِمْ وَلِلْأُمِّ مَحْجُوبَةٍ وَلِلْجَدَّةِ وَالْجَدَّتَيْنِ ، وَلَا يَرِثُ أَكْثَرُ مِنَ الْجَدَّتَيْنِ ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ فَصَاعِدًا فِي دَرَجَةٍ مَعَ الصُّلْبِيَّةِ⁽⁴⁾ ، وَلِلسُّفْلَى مَعَ الْعَلِيَا ، وَلِلْأُخْتِ لِلْأَبِ فَصَاعِدًا مَعَ الشَّقِيقَةِ ، وَيَسْقُطَنَّ مَعَ الشَّقِيقَتَيْنِ إِلَّا مَعَ أَخٍ يُعَصِّبُهُنَّ ، وَلَا مُسْقِطٌ لِأَوْلَادِ الصُّلْبِ وَالْأَبَوَيْنِ وَالزَّوْجَيْنِ ، وَيَسْقُطُ الْأَبْعَدُ بِالْأَقْرَبِ مِنْ جِهَتِهِ وَوَلَدُ الْإِبْنِ بِهِ وَإِنَاثُهُم بِالصُّلْبِيَّتَيْنِ إِلَّا مَعَ ذَكَرٍ يُعَصِّبُ دَرَجَتَهُ فَمَا فَوْقَهَا .

وَيَسْقُطُ مَنْ بَعْدَهُ كَالْأَسْفَلِينَ مِنْهُنَّ مَعَ الْعَلِيَا وَالْإِخْوَةَ لِلْأُمِّ بِالْأَبِ وَالْجَدَّ وَالْوَلَدَ وَوَلَدِ الْإِبْنِ وَالْجَدَّةَ لِلْأَبِ بِهِ وَبِالْأُمِّ ، وَبُعْدَى جِهَتِهِ بِقُرْبَى جِهَةِ

(1) يعنى أن كل وارث بعصوبة يحتوى جميع المال بالغًا ما بَلَغَ إذا كان منفردًا .

(2) تَنْفَرِدُ : أى عمّن يعصّبها وهو أخوها المساوى لها .

(3) عدم الحاجب : هو الفرع الوارث سواء أكان ذلك الفرع الوارث ذكراً أم أنثى .

(4) ولبنت الابن فصاعداً في درجة مع الصُّلْبِيَّةِ : أى السُّدُسُ كما إذا مات وترك بنتاً وابنة الابن المسألة

من سِتَّةَ لبنت الصُّلْبِ النصف ثلاثة ، ولابنة الابن واحد تمام الثلثين .

انظر : « تفریب المراد » (2/ 341) .

الْأُمُّ لَا بِعَكْسِهِ⁽¹⁾ ، وَالْعَصَبَةُ بِاسْتِعْرَاقِ الْفُرُوضِ الْمَالِ إِلَّا الْأَشِقَاءَ فِي الْمُسْتَرَكَةِ وَهِيَ : زَوْجٌ وَأُمٌّ وَإِخْوَةٌ لِأُمٍّ ، وَأَشِقَاءٌ يَشْتَرِكُونَ فِي الثُّلُثِ ، وَتَنْتَقِلُ الْأُمُّ إِلَى السُّدُسِ بِالْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ أَوْ اثْنَتَيْنِ مِنَ الْإِخْوَةِ ، وَلَهَا ثُلُثُ الْبَاقِي فِي زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ أَوْ زَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ ، وَالزَّوْجُ إِلَى الرَّبْعِ ، وَالزَّوْجَةُ إِلَى الثُّمْنِ بِالْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ .

وَيَرِثُ الْأَبُ بِالْفَرْضِ مَعَ الْإِبْنِ وَابْنِهِ وَبِالْتَّعْصِيبِ إِذَا انفرد ، وبِهِمَا مَعَ الْبَنَاتِ ، وَالْجَدُّ مِثْلُهُ إِلَّا مَعَ الْإِخْوَةِ ، وَيَسْقُطُونَ بِالْأَبِ وَفِي اجْتِمَاعِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ فِي دَرَجَةٍ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ وَذُو جِهَتَيْنِ فَرَضَ بِأَقْوَاهُمَا كَالْأُخْتِ هِيَ بِنْتُ وَفَرَضَ وَتَعْصِيبُ بِهِمَا كَابْنَى عَمٍّ أَحَدُهُمَا أَخٌ لِأُمٍّ أَوْ زَوْجٍ .

أحوال الجد مع الإخوة

فَضْلٌ : الْجَدُّ يُقَاسِمُ الْإِخْوَةَ كَأَخٍ ؛ فَإِنْ نَقَصَتْهُ عَنِ الثُّلُثِ فَرَضَ لَهُ ؛ فَإِنْ كَانُوا أَشِقَاءَ وَلِأَبٍ عَادُوهُ بِالَّذِينَ لِلْأَبِ ثُمَّ يَرْجِعُ الشَّقِيقُ بِمَا أَخَذَهُ وَالشَّقِيقَةُ بِتَمَامِ النِّصْفِ وَالشَّقِيقَتَانِ بِتَمَامِ الثُّلَاثِينَ ؛ فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ ذُو فَرَضٍ بُدِيَ بِهِ ، ثُمَّ يُنْظَرُ لِلْجَدِّ فِي أَحْظَ الْأُمُورِ مِنَ الْمُقَاسَمَةِ كَجَدٍّ وَأَخٍ وَزَوْجَةٍ أَوْ ثُلُثِ الْبَاقِي كَزَوْجَةٍ وَجَدٍّ وَثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ أَوْ سُدُسِ الْأَصْلِ كَزَوْجٍ وَأُمٍّ وَجَدٍّ وَأَخَوَيْنِ وَلَا يُفَرَضُ لِلْأُخْتِ مَعَهُ إِلَّا فِي الْأَكْدَرِيَّةِ⁽²⁾ ، وَهِيَ : زَوْجٌ وَجَدٌّ وَأُخْتُ أَصْلُهَا سِتَّةٌ وَتَعُولُ إِلَى تِسْعَةٍ وَتَصِحُّ مِنْ سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ وَيَسْقُطُ الْأَخُ فِي الْعَالِيَةِ وَهِيَ : زَوْجٌ وَأُمٌّ وَجَدٌّ وَأَخٌ ، يَبْقَى سُدُسٌ يَأْخُذُهُ الْجَدُّ .

(1) لَا بِعَكْسِهِ : يَعْنِي لَا تَسْقُطُ بَعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ بِقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ وَأُمٍّ ، وَأُمُّ الْأُمِّ بِلِ يَشْتَرِكَانِ فِي السُّدُسِ كَمَا يَشْتَرِكَانِ إِذَا اسْتَوَتْ دَرَجَتُهُمَا . انْظُرْ : « تَقْرِيبُ الْمَرَادِ » (2/345) .

(2) الْأَكْدَرِيَّةُ : وَتَسْمَى الْغُرَاءُ ، سَمِيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا لَا شَبِيهَ لَهَا فِي مَسَائِلِ الْجَدِّ .

انْظُرْ : « الرِّسَالَةُ » لِابْنِ أَبِي زَيْدٍ ص 193 .

أصول الفرائض وعولها

فصل : الأصول سبعة : الاثنان لينصف ونصف كزوج وأخت أو وما بقي كبن وأخت ، والثلاثة لثلث وثلثين وأختين للأُم ، أو ما بقي كأم وشقيق والأربعة لرُبُع ، وما بقي ، كزوج وشقيق أو ونصف وما بقي كزوج وبن وعاصب ، والثمانية لثمن ، وما بقي كزوج وابن أو ونصف وما بقي كزوج وبن وعم ولا يعال⁽¹⁾ ، والستة لستس وما بقي كأم وابن أو وثلث وما بقي كأم ، وأخوين للأُم وشقيق أو ونصف وما بقي كأم ، وبن وعم أو الستسين .

والثلثين كأبوين وابنتين وتُعول بستسها كأم ، وشقيقتين وأخوين للأُم ، وثلثها كأم وزوج وشقيقة ، ونصفها كزوج وشقيقتين وأخوين للأُم ، وثلثيها تزيد أُمًا والاثنان عشر لرُبُع مع سدس كزوج جدّة وابن أو مع الثلث كزوج وأُم وعم ، وتُعول إلى ثلاثة عشر كزوج وشقيقتين وأخ للأُم ، وإلى خمسة عشر تزيد أختًا للأُم ، وإلى سبعة عشر تزيد جدّة والأربعة والعشرون لثمن مع سدس كزوج وأُم وابن ، أو مع ثلثين كزوج وابنتين وعاصب ، وتُعول إلى سبعة وعشرين كزوج وأبوين وبنتين وهى المنبرية ولا يجتمع ثمن وربّع ، ولا ثلث فتؤخذ المسألة عن عدد ذكور العصبية فى درجتها وعدد إناثهم وضعف ذكورهم ؛ فإن اشتملت على فرض فمن مخرجه أو على فرضين نظرت ؛ فإن تبأنا كثلث وربّع ضربت أحدهما فى الآخر أو توافقا كسدس وربّع ضربت الوفق فى الكامل فالحاصل أصل المسألة ؛ فإن انقسم فيها فإن انكسرت على حيز فإن باين سهامه كأم وابنين وابنتين ضربته فى المسألة ،

(1) يُعَال : العَوْل : لغة : الارتفاع ، يقال : عال الميزان إذا ارتفع ، واصطلاحاً : زيادة فى السهام ونقص فى الأنصباء ، وذلك بأن يجتمع فى الفريضة فروض لا تنفى بها جملة المال ، ولم يمكن إسقاط بعضها من غير حاجب ولا تخصيص بعض ذوى الفروض بالتقيص ، فزيد فى الفريضة سهام حتى يتوزع النقص على الجميع ، إلحاقاً لأصحاب الفروض بأصحاب الديون ، فسمى ذلك عولاً .

انظر : « حاشية الدسوق » (4 / 471) ، « حاشية العدوى » (4 / 190) ، « الشرح الصغير » (4 / 645) .

وَأِنْ تَوَافَقَ كَسِبَتْ بَنَاتٍ وَأَبَوَيْنِ ضَرَبَتْ الْوُفُقَ أَوْ عَلَى حِيزَيْنِ ؛ فَإِنْ تَبَايَنَّا وَتَبَايَنَتْ رُءُوسُهُمْ كَثَلَاثَ رُؤُوجَاتٍ وَشَقِيقَتَيْنِ ضَرَبَتْ مَا حَصَلَ مِنْ أَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَفِي تَوَافُقِهِمَا كَتَسَعِ بَنَاتٍ وَسِتَّةِ أَشْقَاءَ تَضْرِبُ حَاصِلَ (1) الْوُفُقِ فِي الْكَامِلِ [حَاصِلٌ] (2) ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ وَتَدَاخُلِهِمَا كَزَوْجَتَيْنِ وَبِنْتٍ وَأَرْبَعَةِ أَشْقَاءَ تَضْرِبُ الْأَكْثَرَ وَتَمَاتُلُهُمَا كَزَوْجَتَيْنِ وَشَقِيقَتَيْنِ اضْرِبُ أَحَدُهُمَا فِي الْمَسْأَلَةِ فَتَكُونُ مِنْ ثَمَانِيَّةٍ وَإِنْ وَافَقَا جَعَلَتْ الْوُفُقَيْنِ أَضْلَيْنِ وَعَمِلَتْ كَمَا تَقَدَّمَ فَتَبَايَنُهُمَا كَأُمٍّ وَأَرْبَعَ أَخَوَاتٍ لِأُمٍّ وَسِتَّ شَقَائِقَ وَتَوَافُقُهُمَا كَأُمٍّ وَثَمَانِيَّةٍ إِخْوَةٍ لِأُمٍّ وَثَمَانِيَّةٍ عَشَرَ لِأَبٍ وَتَمَاتُلُهُمَا كَأُمٍّ وَسِتَّةِ إِخْوَةٍ لِأَبٍ وَأَرْبَعَةٍ لِأُمٍّ وَتَدَاخُلُهُمَا كَأُمٍّ وَثَمَانِيَّةٍ إِخْوَةٍ لِأُمٍّ وَسِتَّةِ لِأَبٍ ؛ فَإِنْ وَافَقَ أَحَدُهُمَا رَدَدَتْهُ إِلَى وَفْقِهِ وَعَمِلَتْ كَمَا تَقَدَّمَ فَتَبَايَنُهُمَا كَأَرْبَعِ بَنَاتٍ وَابْنِ الْإِبْنِ وَبِنْتِ الْإِبْنِ وَتَوَافُقُهُمَا كَثَمَانِي بَنَاتٍ وَسِتَّةِ بَنِي ابْنٍ ، وَتَدَاخُلُهُمَا كَأَرْبَعِ رُؤُوجَاتٍ وَسِتَّةِ أَشْقَاءَ ، وَتَمَاتُلُهُمَا كَأُمٍّ وَسِتَّ بَنَاتٍ وَثَلَاثَ بَنِي ابْنٍ أَوْ عَلَى ثَلَاثَةٍ .

وَلَا يَتَصَوَّرُ الْكُسْرُ عَلَى أَضْلَانَا عَلَى أَكْثَرَ كَزَوْجَتَيْنِ وَخَمْسِ بَنَاتٍ وَثَلَاثِ شَقَائِقَ فَكُلُّ يُبَايِنُ سِيَهَامَهُ وَصَحْبَهُ ، فَالْحَاصِلُ مِنَ الضَّرْبِ ثَلَاثُونَ فِي الْمَسْأَلَةِ يَكُونُ سَبْعَ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ ، ثُمَّ مِنْ لَهُ شَيْءٌ يَأْخُذُهُ مَضْرُوبًا فِيمَا ضَرَبْتَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ .

معرفة التماثل والتداخل والتوافق

وَمَعْرِفَةُ نِسْبَةِ الْعَدَدَيْنِ (3) أَنْ يُفْنَى أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ (4) ؛ فَإِنْ أَفْنَاهُ فَمُتَدَاخِلٌ ، وَإِنْ فَضَّلَ وَاحِدٌ فَمُتَبَايِنٌ وَإِلَّا عَكَسَتْ ، فَتَكُونُ الْمُوَافَقَةُ

(1) فِي « ط » مَا حَصَلَ . (2) سَاقَطَ مِنْ « ط » .

(3) مَعْرِفَةُ نِسْبَةِ الْعَدَدَيْنِ : يَعْنِي الْمُقَدِّمِينَ ذَكَرَهُمَا عَلَى أَحَدِ الْكُسُورِ مِنْ تَدَاخُلٍ أَوْ تَبَايِنٍ أَوْ تَوَافُقٍ أَوْ

تَمَاتُلٍ . انْظُرْ : « تَقْرِيبُ الْمَرَادِ » (378/2) .

(4) أَنْ يُفْنَى أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ : كَاثْنَيْنِ مَعَ أَرْبَعَةٍ ، أَوْ سِتَّةٍ مَعَ ثَلَاثَةٍ فَإِنَّمَا دَاخِلَانِ فِيهِمَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً مَعَ تِسْعَةٍ أَوْ مَعَ اثْنَيْ عَشَرَ . إلخ . وَاعْلَمْ أَنَّ التَّدَاخُلَ هُوَ أَكْثَرُ الْأَجْزَاءِ وَقُوْعًا . انْظُرْ : السَّابِقُ .

بِمَخْرَجِ الْمَفْنِيِّ كَانَ أَصَمَّ كَجُزْءٍ مِنْ أَحَدِ عَشَرَ أَوْ ثَلَاثَةِ وَعِشْرِينَ ، أَوْ مَفْتُوحًا كَأَحَدِ الْكُسُورِ التَّسْعَةِ وَالْمُمَاثِلَةِ ظَاهِرَةٌ .

توارث المنفى باللعان

وَالْمَفْنِيُّ بِاللَّعَانِ يَتَوَارَثُونَ⁽¹⁾ وَلِخَوْتُهُ كِلِخَوْهَ لِأُمِّ كَأَوْلَادِ الزَّانِيَةِ ، وَتَوَأْمَاهُ⁽²⁾ كِلِخَوْهَ لِأَبَوَيْنِ بِخِلَافِهِمَا وَلَا تَوَارَثَ بِالشَّكِّ كَالْمَسْبُورِينَ الَّذِينَ لَا تُعْرَفُ أَنْسَابُهُمْ .

حكم المناسخة⁽³⁾

فَضْلٌ : إِذَا مَاتَ ثَانٍ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ؛ فَإِنْ كَانَ وَرَثَتُهُ يَرِثُونَهُ كَالأَوَّلِ فَلَا عَمَلَ كَالِإِخْوَةِ بَقِيَ مِنْهُمْ وَاحِدٌ ، وَإِنْ لَمْ يَرِثُوا الْأَوَّلَ أَوْ يَرِثُونَهُ بِغَيْرِ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ أَفْرَدَتْ سِهَامَ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ ؛ فَإِنْ انْقَسَمَتْ عَلَيْهِمْ فَقَدْ صَحَّحَتْ مِنَ الْأُولَى⁽⁴⁾ وَإِلَّا نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ وَافَقَتْ تَرِكَتُهُ مَسْأَلَتُهُ صَرَبَتْ وَفَقَّ الثَّانِيَةِ فِي الْأُولَى ، وَإِلَّا صَرَبَتْ الثَّانِيَةِ فِي الْأُولَى ، فَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُولَى أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي الثَّانِيَةِ أَوْ وَفَّقَهَا ، وَمِنْ الثَّانِيَةِ فِي تَرِكَهَ الثَّانِي أَوْ وَفَّقَهَا ، وَعَلَى هَذَا إِذَا تَعَدَّدَتِ الْمَوْتَى .

(1) يتوارثون : يعني أن ولده المنفى باللعان يتوارث بينه وبين أمه وإخوته لأم ، ولا توارث بينه وبين أبيه الذي نفاه عن نفسه باللعان ما لم يرجع عن نفيه . انظر : « شرح الكشناوى » (322/3) .

(2) وتوأماءه : أى المنفى باللعان ، والمعنى أن من لاعن زوجته فأتت بولدين في حل واحد فإنهما شقيقان بخلاف كونهما أى التوأمن من زانية فليسا بشقيقين ؛ فإنهما إخوة للأم .

انظر : « شرح الكشناوى » (323/3) ، « تقريب المراء » (382/2) .

(3) المناسخة : من النسخ وهو الإزالة ، واصطلاحاً : أن يموت إنسان ولم تقسم تركته حتى يموت من ورثته وارث . انظر : « شرح الكشناوى » (324/3) .

(4) قال القُورائى : هذا اختصار قوله في « العمدة » : إن كان ورثة الثانى لا يرثون الأول أو يرثونه بغير

المعنى الأول الذى ورثوا به الثانى صححت مسألة الأولى وعرفت نصيب الثانى منهما ، ثم تصحح مسألة الثانى ثم تنظر ، فإن انقسم نصيبه على ورثته فقد صحَّت المسألتان ممَّا صحَّت منه الأولى .

انظر : « تقريب المراء » (384/2) .

أحوال الخنثى وأحكامه

فَضْلُ : يُعْتَبَرُ الْخُنْثَى ⁽¹⁾ بِمَبَالِهِ ، فَمِنْ أَيَّهَمَا كَانَ ثَبَتَ حُكْمُهُ ⁽²⁾ ؛ فَإِنْ بَالَ مِنْهُمَا فَلَا أَكْثَرُ ⁽³⁾ ، فَإِنْ اسْتَوَيَا فَلَا أَسْبَقُ ، فَإِنْ اسْتَوَيَا فَلْيُلَوِّغْ مِنْ حَيْضٍ ⁽⁴⁾ أَوْ احْتِلَامٍ وَنَبَاتِ اللَّحْيَةِ ⁽⁵⁾ أَوْ الثَّدْيِ ⁽⁶⁾ ؛ فَإِنْ تَسَاوَتْ أَحْوَالُهُ فَمُشْكِلٌ لَهُ نِصْفُ نَصِيْبِي ذَكَرٍ وَأُنْثَى .

كَخُنْثَى وَعَاصِبٍ مَسْأَلَةُ أَنْوَيْتِهِ مِنْ اثْنَيْنِ وَذَكُورِيَّتُهُ وَاحِدٌ دَاخِلٌ ، فَاضْرِبِ اثْنَيْنِ فِي حَالَتِيَّتِهِ تَكُنْ أَرْبَعَةً ، فَفَرِيضَةُ تَذْكِيرِهِ فِي تَأْنِيَّتِهِ بِاثْنَيْنِ وَعَكْسُهُمَا بِوَاحِدٍ ، وَذَلِكَ ثَلَاثَةٌ فَهِيَ لَهُ ، وَلِلْعَاصِبِ وَاحِدٌ وَتَتَضَاعَفُ الْأَحْوَالُ بِتَعَدُّدِهِ ، فَلِلْاثْنَيْنِ أَرْبَعَةٌ ، وَلِلثَلَاثَةِ سِتَّةٌ ، وَلِلْأَرْبَعَةِ ثَمَانِيَةٌ وَعَلَى هَذَا .

وَالْمَذْهَبُ أَنَّ مَا أَبْقَتِ الْفُرُوضُ ⁽⁷⁾ فَلَا أَوْلَى بِهِ عَصَبَةٌ ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَالْمَوَالِي ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَبَيْتُ الْمَالِ ؛ فَإِنْ عُدِمَ فَلِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ لَا بِالرَّدِّ ⁽⁸⁾ وَبِالرَّحِمِ وَوَرَثَ الْمُتَأَخَّرُونَ بِهِمَا ⁽⁹⁾ فَيَزَادُ بِالرَّدِّ مِثْلُ مَا نَقَصَ الْعَوْلُ بِحَسَبِ السَّهَامِ إِلَّا الزَّوْجَيْنِ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِمَا .

(1) الْخُنْثَى : الَّذِي لَهُ مَا لِلذَّكَرِ وَمَا لِلْأُنْثَى ، وَالْإِنْخِنَاتُ الثَّنَائِي وَالتَّكْثُرُ ، قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : هَذَا الرَّسْمُ يَعْنِي الْخُنْثَى الْمَشْكَلَ وَغَيْرُ الْمَشْكَلِ وَهُوَ ظَاهِرٌ ، فَإِنْ وُجِدَ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى الذَّكُورِيَّةِ أَوْ الْأُنْثَوِيَّةِ عُيِّلَ عَلَيْهِ .
انظر : « شرح الحدود » ص 168 ، « طلبة الطلبة » ص 171 .

(2) ثَبَتَ حُكْمُهُ : يَعْنِي عَلَيْهِ مِنْ ذَكَورَةٍ أَوْ أَنْوَيْتَةٍ .

(3) فَلَا أَكْثَرُ : لَيْسَ الْمُرَادُ أَكْثَرَ كَيْلًا أَوْ وَزْنًا ، فَإِذَا بَالَ مَرَّتَيْنِ مِنَ الْفَرْجِ وَمَرَّةً مِنَ الذَّكَرِ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ أُنْثَى .

انظر : « الشرح الصغير » (4/ 725) .

(4) يَعْنِي فَيُحْكَمُ بِأَنْوَيْتِهِ .

(5) أَوْ الثَّدْيِ : فَيُحْكَمُ بِأَنْوَيْتِهِ .

(6) مَا أَبْقَتِ الْفُرُوضُ : بَعْدَ اخْتِزَافِ كُلِّ ذِي سَهْمٍ سَهْمَهُ .

(7) يَعْنِي عَلَى الْوَارِثَيْنِ بَعْدَ الْفَرَضِ (و) لَا بِ(الرَّحِمِ) لَعَدَمِ وَرُودِ النَّصِّ فِي ذَلِكَ .

(8) وَوَرَثَ الْمُتَأَخَّرُونَ بِهِمَا : أَيُّ بِالرَّدِّ وَإِعْطَاءِ ذَوِي الْأَرْحَامِ وَهُوَ مَذْهَبُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَاحِدٌ قَالُوا : يَرُدُّ مَا بَقِيَ مِنَ الْفُرُوضِ عَلَى ذَوِي السَّهَامِ ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ ، وَعَلَيْهِ ذَهَبَ بَعْضُ الْمُتَأَخَّرِينَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ حَتَّى حَكَمَ بَعْضُهُمُ الْإِتِّفَاقَ عَلَيْهِ . انظر : « شرح الكشناوى » (3/ 331) .

حكم ذوى الأرحام

وَذَوُو الْأَرْحَامِ ⁽¹⁾ مَنْ عَدَا مَنْ ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْوَرَثَةِ ، وَيَنْزِلُ مَنْزِلَةً مَنْ يُدْلَى بِهِ ⁽²⁾ ؛ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا يُدْلَى بِوَارِثٍ فَالْمَالُ لَهُ كَابْنِ بِنْتٍ ، وَابْنِ بِنْتٍ بِنْتٍ ، وَإِنْ أَدْلَا بِغَيْرِ وَارِثٍ وَالْجِهَةُ وَاحِدَةٌ فَهُوَ لِلْأَقْرَبِ كَابْنِ خَالٍ وَبِنْتِ ابْنِ خَالٍ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ كَابْنِ عَمَّةٍ وَابْنِ خَالَةٍ ، فَالْجُمُهورُ أَنَّهُ كَذَلِكَ ، وَقِيلَ : بَلْ يَنْزِلُ حَتَّى يَلْحَقَ بِالْمَيِّتِ .

اجتماع الإقرار والإنكار في الميراث

فَضْلٌ : وَإِذَا اجْتَمَعَ مَسْأَلَتَا مِيرَاثٍ إِقْرَارٌ وَإِنْكَارٌ صَحَّحَتْهُمَا ⁽³⁾ ؛ فَإِنْ تَوَافَقَتَا ضَرَبْتَ الْوَفْقَ فِي الْآخِرِ كَالْبِنْتَيْنِ وَابْنٍ أَقْرَبَ بِآخَرَ وَإِنْ تَبَايَنَتَا فَاِخْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى كَشَقِيقَتَيْنِ وَعَاصِبٍ أَقْرَبَتْ وَاحِدَةً بِأَخٍ ، وَإِنْ تَدَاخَلَتَا فَمِنْ أَكْثَرِهِمَا كَشَقِيقَتَيْنِ وَعَاصِبٍ أَقْرَبَتْ وَاحِدَةً بِثَالِثَةٍ .

وَفِي تَمَاطُلِهِمَا مِنْ أَحَدِهِمَا كَأُمٍّ وَأُخْتٍ لِأَبٍ وَعَاصِبٍ أَقْرَبَتْ بِشَقِيقَةٍ ، فَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْإِقْرَارِ يَأْخُذُهُ مَضْرُوبًا فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ أَوْ وَفَّقَهَا وَبِالْعَكْسِ ؛ فَإِنْ اجْتَمَعَ مِيرَاثٌ وَوَصِيَّةٌ صَحَّحَتْ مَسْأَلَةُ الْوَصِيَّةِ وَأَخَذَتْ جُزْأَهَا ؛ فَإِنْ انْقَسَمَ الْبَاقِي تَمَّ الْعَمَلُ وَإِلَّا صَحَّحَتْ الْفَرِيضَةُ أَيْضًا ؛ فَإِنْ وَافَقَتْ الْبَاقِي بَعْدَ الْوَصِيَّةِ ضَرَبْتَ الْوَفْقَ فِي الْأُخْرَى إِلَّا أَحَدَهُمَا فِي الْأُخْرَى .

(1) ذوو الأرحام : عدهم الجلاب خمسة عشر : الجد أبو الأم ، والجددة أم أبي الأب ، وولد الإخوة والأخوات للأم ، والخال وأولاده ، والخالدة وأولادها ، والعم وأولاده ، والعممة وأولادها وولد البنات ، وولد الأخوات من جميع الجهات ، وبنات العمومة .

انظر : « التفریع » (2 / 342 ، 343) .

(2) يُدْلَى به : أى بالميت كبنيت بنت وبنت الأخ الشقيق أو الأب .

(3) يعنى ينظر في فريضة الإنكار والإقرار معاً وما بهما من تداخل وتباين وتوافق وتماثل .

انظر : « شرح الكشناوى » (3 / 335) .

قسمة التركة

فَضْلٌ : وَإِذَا أَرَدْتَ قِسْمَةَ تَرِكَةٍ مَعْلُومَةِ الْقَدْرِ جَعَلْتَهَا أَصْلَ الْمَسْأَلَةِ⁽¹⁾
وَصَحَّحْتَ الْفَرِيضَةَ؛ فَإِنْ تَبَايَنَّا ضَرَبْتَ سِهَامَ كُلِّ فِي التَّرِكَةِ ، ثُمَّ قَسَمْتَ
عَلَى الْفَرِيضَةِ كَزَوْجٍ وَأُمٍّ وَأَخَوَيْنِ لِأُمٍّ .

وَالَّتَرِكَةُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ تَقْسِمُهَا عَلَى سِتَّةٍ يَخْرُجُ النَّصِيبُ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ
وِثْلَاثَةَ قَرَارِيطَ وَحَبَّةً فَهُوَ نَصِيبُ الْأُمِّ وَلِكُلِّ مِنَ الْأَخَوَيْنِ مِثْلُهُ ، وَلِلزَّوْجِ ثَلَاثَةُ
أَمْثَالِهِ وَإِنْ تَوَافَقَا وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا .

وَالَّتَرِكَةُ أَرْبَعَةُ وَعِشْرُونَ ضَرَبْتَ سَهْمَ كُلِّ فِي وَفْقِ التَّرِكَةِ ، وَقَسِمْتَ
عَلَى وَفْقِ الْفَرِيضَةِ؛ فَإِنْ كَانَتْ عَيْنًا وَعَرَضًا كَعَشْرَةِ دَنَانِيرَ وَثَوْبٍ فَأَخَذْتَ الْأُمُّ
الثَّوْبَ بِحَقِّهَا فَاجْعَلِ الْعَيْنَ مَالًا ذَهَبَ سُدُسُهُ فَتُضَيَّفُ عَلَيْهِ مِثْلَ خُمُسِهِ فَهُوَ
قِيَمَتُهُ ، وَإِنْ أَرَدْتَ مَعْرِفَةَ مَا لَهُ مِنَ الدِّينَارِ ، فَاَنْظُرْ نِسْبَةَ سِهَامِهِ مِنَ التَّرِكَةِ
وَأَعْطِهِ تِلْكَ مِثْلَ النُّسْبَةِ مِنَ الدَّنَانِيرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(1) أصل المسألة : يعنى المضروب فيها السهام .

كتاب جامع⁽¹⁾

جَمَاعُ الْخَيْرِ كُلُّهُ فِي تَقْوَى اللَّهِ وَاعْتِرَالِ أَشْرَارِ النَّاسِ ، وَمِنْ التَّقْوَى
النَّظَرُ فِي الْمَكَاسِبِ⁽²⁾ ، وَأَدَبِ النَّفْسِ فِي تَحْصِيلِ الْقَوْتِ مِنَ الْحَلَالِ ، فَمَنْ
كَانَ مَالُهُ حَرَامًا لَمْ تَجْزُ مُعَامَلَتُهُ ، وَأَكْلُ طَعَامِهِ ، وَقَبُولُ هَدِيَّتِهِ ، وَإِنْ كَانَ
مُشْتَبَهًا كُرْهًا ، وَالْأُولَى التَّنَزُّهُ .

وَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُ أَوَانِي الثَّقَدِينَ ، وَعَلَى الرِّجَالِ لِبَاسُ الْحَرِيرِ وَالتَّحَلِّي
بِالذَّهَبِ وَمِنْ الْفِضَّةِ بِغَيْرِ الْخَاتِمِ ، وَوَلِيْمَةُ الْعُرْسِ مَذْبُوبَةٌ وَإِجَابَتُهَا مُسْتَحَبَّةٌ
مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مُنْكَرٌ ، وَيُكْرَهُ لِأَهْلِ الْفَضْلِ التَّسَارُّعُ إِلَى الْوَلَايِمِ⁽³⁾ .

أدب الطعام والشراب

وَمِنْ آدَابِ الْمَطْعَمَةِ وَالْمَشْرَبَةِ ، أَنْ يُسَمَّى اللَّهُ فِي ابْتِدَائِهِ ، وَيَحْمَدُهُ فِي
انْتِهَائِهِ ، وَيَأْكُلُ وَيَشْرَبُ بِيَمِينِهِ وَمِمَّا يَلِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ طَعَامًا مُخْتَلِفًا⁽⁴⁾
أَوْ فِي أَهْلِهِ [وَلَا يَقْرُنْ]⁽⁵⁾ ، وَلَا يَنْفُخُ فِي طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ ، وَلْيُرْقِ

(1) جامع : أى هذا الكتاب تجتمع فيه أشياء كثيرة وأمور شتى متنوعة من العلوم النافعة ، وما ينبغى أن
يتمسك به من أمور الدين . انظر : « شرح الكشناوى » (3/345) .

(2) فى المكاسب : يعنى أمر المعيشة فى المكاسب لطعامه وشرابه ، حتى يكون من الحلال .

(3) وذلك لما فيه من سقوط المروءة . انظر : « فتح الجواد » (3/409) .

(4) طعامًا مُخْتَلِفًا : قال الجلاب : وينبغى أن يأكل مما يليه إذا كان طعامًا مستويًا ، فإن كان مختلفًا ،

فلا بأس أن يدير يده فيه . انظر : « التفرع » (2/350) .

(5) ساقط من « ط » وهو يشير إلى حديث رواه ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ أنه نهى عن القِرَان ، ثم
قال : « إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ أَخَاهُ » . قال شعبة : الإذن من قول ابن عمر رواه البخارى (5131) ، والنسائي فى
« الكبرى » (4/167) ، قال العلماء : معنى الحديث كراهية الإقْرَان فى التمر أو غيره لما فيه من الشره والطمع
الذى يزرى بصحبه ، وقيل : إذا كان الطعام بحيث يكون شعبًا للجميع كان مباحًا له لو أكله وجاهز له أن يأكل
كما شاء ، وقال بعضهم : إنما كان هذا النهى حين كان العيش زهيدًا ، والقوت متعذرًا مراعاةً لجانب الفقراء
والضعفاء وحثًا على الإيثار ورغبة فى تعاطي أسباب المعدلة حالة الاجتماع والاشتراك ، فلما وسَّع الله الخير ،
وعَمَّ العيش الغنى والفقير قال : فشأنكم إذا . انظر : « عمدة القارى » (3/13) .

القَذَى⁽¹⁾ وَيُزِيلُ الْإِنَاءَ لِلتَّنْفُسِ وَيُنَاولُ الْيَمَنَ فَلَا يَمَنَ .

آداب السلام والهجر والاستئذان

وَالْإِبْتِدَاءُ بِالسَّلَامِ سُنَّةٌ ، وَرَدُّهُ آكَدُ مِنْهُ ، وَلَا بَأْسَ بِهِ عَلَى الْقَوَاعِدِ⁽²⁾ ، وَيُجْزَى الْوَاحِدُ مِنَ الْجَمَاعَةِ كَالرَّدِّ ، وَتُسَمِّيُ الْعَاطِسُ ، وَلْيُعِنِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ وَيُخَمِّرُ وَجْهَهُ⁽³⁾ .

وَلَا يَهْجُرُ مُسْلِمٌ مُسْلِمًا فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا لِبِدْعَةٍ وَخَيْرُهَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ .

وَالِاسْتِئْذَانُ ثَلَاثٌ ؛ فَإِنْ أُذِنَ لَهُ وَإِلَّا انْصَرَفَ وَلَيْسَ نَفْسُهُ ، وَلَا يَنْظُرُ فِي مَنَزِلِ قَوْمٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ وَلَا يَسْمَعُ حَدِيثَهُمْ ، وَلَا يَدْخُلُ الْحَقْدَ إِلَّا مَسْتُورًا ، وَيُكْرِهُ لِلنِّسَاءِ إِلَّا لِحَرُورَةٍ .

وَيَحْرُمُ حُضُورُ مَجَالِسِ اللَّهْوِ وَالْمُنْكَرِ وَلَيْتَنَّهُ عَنْهُ ، وَيَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ ، وَيَنْهَى عَنْ نَفْسِهِ تَرْكُ الْغِيْبَةِ وَالنِّمِيمَةِ .

ما يُقَالُ عِنْدَ النَّوْمِ وَالِاسْتِيقَازِ

وَيُسْتَحَبُّ عِنْدَ النَّوْمِ غَلْقُ الْبَابِ ، وَطَفْءُ الْمِصْبَاحِ ، وَإِكْبَاءُ الْإِنَاءِ ، فَإِذَا أَخَذَ مَضْطَجَعَهُ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْيَمَنِ وَيَقُولُ : « اللَّهُمَّ إِنِّي

(1) في « ط » (الغذا) وهو خطأ ، والمعنى أن من رأى في إنائه قذاة فليُهرِقها ولا يَنْفُثْهَا .

انظر : « التفریع » (2/350) ، « فتح الجَوَاد » (2/410) .

(2) القواعد : يعنى المرأة الكبيرة ، وقد سُئِلَ مالك : هل يسلم على المرأة ؟ فقال : أَمَّا الْمُتَجَالَّةُ - أى الكبيرة -

فلا أكره ، وأما الشابة فلا أحبُّ ذلك ، وقد علَّل ذلك الباجي وغيره بأن الكبيرة لا فتنة في كلامها ولا يتسبب به إلى محذور ، بخلاف الشابة والسلام شعار الإسلام ، إلَّا أنه يُمنع إذا خيف من الفتنة والتعريض للفُسُوق ، كما مُنِعَ من الرؤية بمثل ذلك وأُمِرَ بالحجاب .

انظر : « المنتقى » (7/280) ، « جامع الأمهات » ص 567 ، « الاستذكار » (8/466) .

(3) في « ط » يغمر . والمعنى وليجعل يده على وجهه عند العطاس .

أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ ، وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ ،
وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجَا مِنْكَ إِلَّا
إِلَيْكَ ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ ، وَبِرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ ⁽¹⁾ ، ثُمَّ يُسَبِّحُ
اللَّهُ عَشْرًا ، وَيُحَمِّدُهُ عَشْرًا ، وَيُكَبِّرُهُ عَشْرًا .

فَإِذَا اسْتَيْقَظَ قَالَ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ
الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَخْيَانِي بَعْدَ مَمَاتِي
وإِلَيْهِ النُّشُورُ » ⁽²⁾ .

فَإِنْ رَأَى فِي مَنَامِهِ مَا يَكْرَهُ فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا وَيَتَّقِلْ عَنْ يَسَارِهِ
ثَلَاثًا ، وَيَتَحَوَّلْ عَنْ شِقِّهِ الْأُخْرَى .

سنن الفطرة

وَمِنْ الْفِطْرَةِ قَصُّ الشَّارِبِ ، وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ ، وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ ، وَتَنْفِ
الْإِبِطِ ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ ، وَالْخِتَانُ ، وَالْخِضَابُ ، وَتَرْكُهُ مُوسَّعٌ ، وَيُكْرَهُ
بِالسَّوَادِ ، وَيَحْرُمُ قَصْدُ التَّدْلِيسِ ⁽³⁾ .

التداوى والرقي

وَلَا بَأْسَ بِالتَّداوِي وَالرُّقَى وَالتَّعَوُّذِ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَا تُظْهِرِ الْمَرْأَةُ
مِنْ زِينَتِهَا لِعَيْرٍ مَحَارِمِهَا ، وَلَا تَمْشِ فِي ثَوْبٍ يُظْهِرُ تَكْسُرَ عِظَامِهَا ⁽⁴⁾ ،
وَلَا بَأْسَ بِدُخُولِ عَبْدِهَا الْمَأْمُونِ عَلَيْهَا .

(1) متفق عليه رواه البخارى (5952) ، ومسلم (2710) عن البراء بن عازب رضي الله عنه .

(2) رواه البخارى (5953) ، عن حذيفة رضي الله عنه ومسلم (2711) عن البراء رضي الله عنه .

(3) قَصْدُ التَّدْلِيسِ : قالوا : إن كان للتغريز مُنْعٌ ، كمريد نكاح امرأة فيصبغ شعر لحية الأيضى ، وإن

كان في الجهاد لإيهام العدو أنه شاب فيؤجر عليه .

انظر : « شرح زروق » (370/2) ، « حاشية العدوى » (332/4) ، « كفاية الطالب » (333/4) .

(4) يعنى ما يصف جسدها .

من الآداب العامة

وَلَا يُجَاوِزُ ثَوْبُ الرَّجُلِ كَعْبِيهِ ، وَلَا يَجْرُهُ خُبْلَاءٌ ؛ وَلَا بَأْسَ
بِالمُصَافِحَةِ ، وَتُكْرَهُ الْمُعَانَقَةُ⁽¹⁾ وَبُوسُ الْيَدِ⁽²⁾ ، وَتَعْظِيمُ الْمَسَاجِدِ
وَتَحْلُوقِهَا ، وَتُجَنَّبُ النَّارُ وَالصَّبِيَّانَ وَشُهُودَ السَّلَاحِ ، وَلَا يُلْقَى فِيهِ نُحَامَةٌ
وَلَا قَلَامَةٌ وَلَا قُصَاصَةٌ شَعِيرٌ .

وَيُنْتَدَبُ إِلَى عِيَادَةِ الْمَرْضَى ، وَتَشْيِيعِ الْجَنَائِزِ ، وَالسَّعْيِ فِي حَوَائِجِ
الْإِخْوَانِ ، وَيَحْرُمُ اللَّعِبُ بِالنَّرْدِ⁽³⁾ وَالشَّطْرَنْجِ وَجَمِيعِ آلَةِ الْقِمَارِ ، وَلَا بَأْسَ
بِقَتْلِ الْوُزْغِ⁽⁴⁾ ، وَتُسْتَأْذَنُ حَيَاتُ الْبُيُوتِ ثَلَاثًا ؛ فَإِنْ بَدَأَ بَعْدَ قَتْلِهَا .

أحكام المسابقة

فَضْلٌ : تَجُوزُ الْمَسَابَقَةُ فِي الْخُفِّ وَالْحَافِرِ⁽⁵⁾ عَلَى جُعْلٍ⁽⁶⁾ ، وَيُسْتَرْطُ
تَعْيِينُ الْغَايَةِ وَالْمَرَائِبِ⁽⁷⁾ ؛ فَإِنْ جَعَلَهُ أَجْنَبِيٌّ⁽⁸⁾ لِيَحْضُرَ مَنْ سَبَقَ مِنْهُمَا
جَازَ .

-
- (1) كره مالك المعانقة ، وأجازها ابن عيينة ، وقد روى فعلها في أحاديث وآثار كثيرة .
انظر : « فتح الباري » (59 / 11) ، « عمدة القارى » (240 / 11) ، « فتح الجوّاد » (420 / 2) .
(2) كره مالك تقبيل اليد وأنكر ما روى فيه . انظر : « فتح الجوّاد » (420 / 2) .
(3) النرد : قطع من العاج ، ملونة يلعب بها [الزّهر] ، تعتمد على الحظ ، وتُفْل فيها الحجارة على
حسب ما يأتى به الفصّ تشبه ما يعرف عند العامة بـ (الطاولة) . انظر : « الوسيط » (949 / 2) .
(4) الوزغ : أنواع من سام أبرص وغيره الحشرات من ذوات السّم .
انظر : « شرح مسلم » (236 / 14) .
(5) يعنى الخيل والإبل .
(6) الجُعْل : الشيء الذى يُسَبَقُ عليه (المكافأة أو الجائزة) .
(7) الغاية والمرايب : يعنى يشترط تعيين بداية السباق ونهايته ، وكذا ما يركب عليه من خيل أو إبل .
انظر : « فتح الجوّاد » (423 / 2) .
(8) أجنبى : يعنى إذا أخرجه متبرّع غير السابقين ليأخذه السّابِقُ منهما جاز ، والمراد بالأجنبى : غير
جاعل السّبق . انظر : « شرح الكشائى » (382 / 3) .

وَإِنْ جَعَلَهُ أَحَدُهُمَا لِيَرْجَعَ إِلَيْهِ لَمْ يَجْزْ ، وَإِنْ جَعَلَاهُ وَبَيْنَهُمَا مُحَلَّلٌ⁽¹⁾
لَا يَأْمَنَانِ سَبْقَهُ لِيَحُورَهُمَا إِنْ سَبَقَ جَارٌ وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ .

وَتَجُوزُ الْمُنَاضَلَةُ بِالسَّهَامِ وَهِيَ كَالْمُسَابَقَةِ فِيمَا يَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ وَلَا بُدَّ
مِنْ اشْتِرَاطِ رَشَقٍ⁽²⁾ مَعْلُومٍ أَوْ نَوْعٍ مِنَ الْإِصَابَةِ⁽³⁾ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وبه ينتهى التعليق على هذا الكتاب

كتبه أفقر العباد إلى ربّه

أحمد مصطفى قاسم الطهطاوى

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

★ ★ ★

(1) محلل : يعنى يأخذ ذلك المُحَلَّلُ إن سبق هو ، وإن سبق غيره لم يكن عليه شيء قاله فى « الرسالة »
ص 214 .

(2) الرشق : السهام نفسها التى ترمى ، والجمع : أرشاق ، وقال أبو عبيد : الرَّشْقُ ، الوجه من الرسمى .
انظر : « اللسان » (10 / 117) ، « الإنتهاية » (225 / 2) .

(3) يعنى كيفية إصابة الهدف .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
فهرس الكتاب

| الصفحة | الموضوع | الصفحة | الموضوع |
|--------|---|--------|---|
| 43 | موقف المأموم من الإمام | 3 | مقدمة المحقق |
| 44 | إدراك الصلاة وحكم إعادتها | 5 | ترجمة المصنف |
| 44 | قضاء الفوائت وترتيبها | 10 | المصورات |
| 45 | حكم تارك الصلاة | 13 | مقدمة المصنف |
| 45 | المواضع التي تكره فيها الصلاة | 15 | كتاب الطهارة - أحكام المياه |
| 46 | طهارة موضع الصلاة | 17 | الطاهر والنجس |
| 47 | سجود السهو وأحكامه | 19 | آداب التخلي |
| 47 | حكم من ترك ركناً | 19 | الاستجمار |
| 48 | حد إدراك الركوع | 20 | فرائض الوضوء |
| 50 | حكم الرُعاف | 21 | سُنن الوضوء - فضائل الوضوء |
| 50 | إذا رَعَفَ المأموم | 22 | نواقض الوضوء |
| 50 | صلاة النوافل وما يتعلق بها | 23 | مُوجبات الغُسل - صفة الغُسل |
| 51 | صلاة التراويح وصفتها | 24 | التيمم لعذرٍ والمسح على الجباثر ونحوها |
| 52 | صلاة الوتر وركعتا الفجر | 25 | المسح على الخفين وشروطه |
| 52 | سجود التلاوة وشروطه | 26 | الانتقال إلى التيمم وأحواله |
| | كتاب صلاة السفر والخوف والجمعة | 27 | صفة التيمم |
| 54 | والعيدين والاستسقاء والكسوف | 28 | حكم فاقد الطهورين |
| 54 | صلاة القصر وأحكامها | 29 | أحكام الحيض |
| 55 | صلاة الخوف | 31 | التفاس ومُدَّتْهُ |
| 56 | صلاة الجمعة صفتها وأحكامها | 32 | كتاب الصلاة |
| 58 | صلاة العيدين - صلاة الاستسقاء | 32 | مواقيت الصلاة |
| 59 | صلاة كسوف الشمس والقمر | 33 | القدر الذي تُذَرَكُ به الصلاة |
| 60 | كتاب الجنائز | 34 | الأذان حكمه وصفته وشروطه |
| 60 | ما يُفْعَلُ بالمحتضر وصفة الغسل | 36 | ستر العورة |
| 60 | صفة من يتولى الغُسل | 36 | التَّسْتَرُ بِمَحْرَمٍ وحكم من صَلَّى عرياناً |
| 61 | صفة الكفن | 37 | أركان الصلاة |
| 62 | صلاة الجنائز | 39 | سُنن الصلاة |
| 64 | كتاب الزكاة | 40 | فضائل الصلاة |
| 64 | زكاة الذهب والفضة | 41 | الستر للصلّي وحُدُّها |
| 65 | زكاة الدَّيْنِ وعُرُوض التجارة | 41 | صلاة العاجز عن القيام |
| 66 | زكاة المعدن | 41 | الجمع للخائف على عقله |
| 67 | حكم الرُّكَّاز - إسقاط الدَّيْنِ للزكاة | 42 | الجمع بين الصلوات |
| 67 | زكاة الإبل | 42 | الإمامة شروطها وما يكره فيها |

| الصفحة | الموضوع | الصفحة | الموضوع |
|--------|------------------------------------|--------|---------------------------------------|
| 96 | كتاب الأيمان - أقسام الأيمان | 68 | زكاة البقر |
| 97 | ما يُعتبر في اليمين | 69 | نصاب الغنم |
| 98 | الاستثناء في اليمين | 70 | زكاة الزروع |
| 98 | كفارة اليمين وصفتها | 72 | صدقة الفطر |
| 99 | كتاب النذور - تعريف النذر | 73 | مصارف الزكاة |
| 99 | مَنْ نذر حَجًّا أو عُمْرة | 74 | كتاب الصيام - ثبوت الهلال والنية |
| | كتاب الأضحية والعقيقة والصبي | 74 | ما يُوجب القضاء وما لا يُوجبه |
| 100 | والذبائح - أحكام الأضحية | 75 | ما يُكروه في الصوم - ما يُوجب الكفارة |
| 100 | وقت الأضحية وما يُجتنب فيها | 75 | صفة الكفارة |
| 101 | العقيقة وما يشترط فيها | 76 | مسائل في الصوم |
| 101 | أحكام الصبي | 78 | باب الاعتكاف - صفة الاعتكاف |
| 102 | الذكاة وما يشترط فيها | 78 | مبطلات الاعتكاف وما يستحب فيه |
| 103 | ما يشترط في المُدَكِّي والآلة | 80 | كتاب الحج - وجوب الحج وشروطه |
| 104 | كتاب الأطعمة والأشربة | 80 | الإجارة في الحج |
| 104 | حكم ميتة البحر والسباع العادية | 81 | مواقيت الحج |
| 105 | ما يُمنع أكله - ما يُباح للمضطر | 82 | أركان الحج وأنواع الإحرام |
| 106 | التداوى بالنجس والظلاء به | 83 | صفة التلبية - ما يقول إذا رأى البيت |
| 107 | كتاب النكاح - الخطبة وما يتعلق بها | 83 | الطواف |
| 107 | ألفاظ النكاح واشترائط الولي | 84 | السعى بين الصفا والمروة |
| 107 | أقسام الولاية | 84 | الدفع إلى المزدلفة والصلاة بها |
| 108 | اجتماع الأولياء وتنازعهم | 85 | الدفع إلى منى |
| 109 | ثبوت الولاية بالسبب | 85 | طواف الإفاضة والإقامة بمنى |
| 109 | المحرمات من النساء | 85 | صفة الرمي وما يُراعى فيه |
| 111 | المحرمات بالعارض والأسباب | 86 | متى تلزم الفدية وصفتها ؟ |
| 112 | العيوب التي توجب الخيار | 86 | جزاء الصبي |
| 114 | إسلام الزوجين وحكم نكاحهما | 88 | شجر الحرم |
| 114 | الصَّدَاق وما يتعلق به من أحكام | 88 | دماء الحج وما يشترط فيها |
| 116 | نكاح التفويض - أحكام النفقة | 89 | ما يُفسد الحج |
| 117 | القسم بين الزوجات | 89 | حج الصبي والعبد والمُخَصَّر |
| 118 | حكم العزل والإتيان في الدُّبُر | 90 | العُمْرة وأركانها |
| 118 | نشوز الزوجة | 92 | كتاب الجهاد |
| 119 | أحكام الغائب أو المفقود | 92 | من موجبات الإمام المسلم |
| 120 | كتاب الطلاق - عدد الطلاق وأنواعه | 92 | الجزية ومقدارها |
| 121 | صريح الطلاق وكنائنه | 93 | ما يلزم أهل الذمة |
| 121 | من صور الطلاق | 94 | ما يتعلق بالجيش من الأحكام |

| الصفحة | الموضوع | الصفحة | الموضوع |
|--------|-------------------------------------|--------|-------------------------------------|
| 152 | بيع العرايا وأحكامه | 122 | عدم دخول اللغو في يمين الطلاق |
| 152 | أحكام الجائحة | 123 | شروط المطلق - تعليق الطلاق |
| 154 | أحكام القرض | 124 | أحكام الخلع - تفويض الطلاق |
| 156 | كتاب الإجارة | 125 | أحكام الإيلاء |
| 157 | انفساخ الإجارة | 126 | أحكام الظهار |
| 158 | تضمين الضئاع - أحكام الجمالة | 127 | ترتيب الكفارة - أحكام اللعان |
| 160 | كتاب القراض والشركة والمساواة | 129 | كتاب العدة والاستبراء |
| 160 | المضاربة وأحكامها | 129 | أحكام العدة |
| 161 | أحكام الشركة | 129 | انتقال الرجعية إلى عدة الوفاة |
| 162 | أحكام المساقات | 130 | الإحداد وأحكامه |
| 164 | كتاب الرهن والوكالة - أحكام الرهن | 131 | الاستبراء |
| 165 | أحكام الوكالة | 132 | أحكام النفقات |
| | كتاب الحجر والصلح والحالة | 133 | ترتيب الحضانة وما يشترط فيها |
| 167 | والحوالة | 134 | أحكام الرضاع |
| 167 | أحكام الحجر | 135 | كتاب البيوع |
| 168 | أحكام التفليس | 135 | ما ينعقد به البيع |
| 169 | أحكام الصلح | 136 | أحكام الصرف |
| 169 | أحكام الجمالة والكفالة | 136 | المقاصات وشروطها |
| 170 | أحكام الحوالة | 136 | بيع الحلي جزأاً |
| 172 | كتاب العارية والوديعة | 137 | أحكام ربا المطاعم |
| 174 | كتاب الشفعة والقسمة | 139 | بيع المزابنة |
| 175 | أحكام القسمة | 140 | البيوع المنهى عنها |
| | كتاب الإحياء والارتفاق والقضب | 141 | بيع الفرر |
| 177 | والاستحقاق | 142 | بيع العينة |
| 177 | إحياء الأرض الموات | 142 | البيوع الممنوعة |
| 178 | أحكام الارتفاق | 143 | الكلام على الثمن والمؤمن |
| 179 | أحكام الفصب | 144 | ما يتعلق بالعقار |
| | ما يلزم على المرء من حقوق الدين | 144 | بيع المميز والفضولي وغير المأذون له |
| 180 | والدنيا | 145 | بيع الغائب |
| 182 | أحكام الاستحقاق | 146 | بيع المراجعة |
| | كتاب الإقرار والهبة والصدقة والعمرى | 147 | بيع الخيار وأحكامه |
| 183 | والرؤبى | 147 | حكم العيوب في البيع |
| 184 | أحكام الهبة | 149 | أنواع العيوب |
| 186 | ما يتعلق بالصدقة - ما يتعلق بالعمرى | 150 | حكم المضرة |
| 187 | كتاب الوقف - أحكام الوقف | 150 | أحكام بيع الثمار |

| الصفحة | الموضوع | الصفحة | الموضوع |
|--------|--------------------------------------|--------|-----------------------------------|
| 212 | حكم الحيازة على المالك | 188 | ألفاظ الوقف |
| 213 | صيغة اليمين وكيفيةها | 190 | كتاب الجنائيات |
| | كتاب العتق والولاء والكتابة والتدبير | 190 | القتل العمد وما يجب فيه |
| 214 | والاستيلاء | | القصاص في الأطراف من الجراحات |
| 214 | أحكام العتق | 191 | وغيرها |
| 215 | أحكام الولاء | 192 | مقدار الدية |
| 216 | أحكام الكتابة | 194 | ديات الأعضاء |
| 217 | أحكام التدبير والمدير | 196 | أحكام القسامة وشروطها |
| 218 | أحكام أم الولد | 196 | كيفية القسامة |
| 220 | كتاب الوصايا - أحكام الوصية | 198 | كتاب الحدود - حد قاطع الطريق |
| 222 | مراتب الوصايا | 198 | حد الساحر والزنديق والسَّاب |
| 223 | كتاب الموارث | 199 | حد الزَّنا - حد اللواط |
| 223 | أسباب الميراث وموانعه | 200 | ثبوت الزَّنا |
| 223 | من لهم الحق في الميراث | 201 | أحكام حد القذف - حد شرب الخمر |
| 224 | ذكر الفروض | 202 | حد السرقة وشروطه |
| 225 | أحوال الجد مع الإخوة | 203 | سقوط الحد والتعزير |
| 226 | أصول الفرائض وعوؤها | 204 | كتاب الأقضية وما يتعلق بها |
| 227 | معرفة التماثل والتداخل والتوافق | 204 | حكم القضاء وشروطه |
| 228 | توارث المنفى باللعان | 204 | ما يجب على القاضي |
| 228 | حكم المناسحة | 205 | عزل القاضي |
| 229 | أحوال الخنثى وأحكامه | 206 | أحكام الغائب |
| 230 | حكم ذوى الأرحام | 207 | أحكام الشهادة وشروطها |
| 230 | اجتماع الإقرار والإنكار في الميزان | 207 | من تُقبلُ شهادته ومن لا تُقبلُ |
| 231 | قسمة التركة | 208 | شهادة ذوى العاهات |
| 232 | كتاب جامع - أدب الطعام والشراب | 208 | شهادة الصبيان والنساء |
| 233 | آداب السلام والهجر والاستئذان | 209 | الشهادة على مجهول النسب وخط الميت |
| 233 | ما يُقال عند النوم والاستيقاظ | 210 | رجوع البينة قبل الشهادة وبعدها |
| 234 | سُنن الفطرة | 210 | أحكام التنازع |
| 234 | التداوى والرُّقى | 211 | التنازع في الجهاز والزوجية |
| 235 | من الآداب العامة - أحكام المسابقة | 212 | دعوى اللّتين على الميت |
| 237 | فهرس الكتاب | 212 | دعوى الوصية |

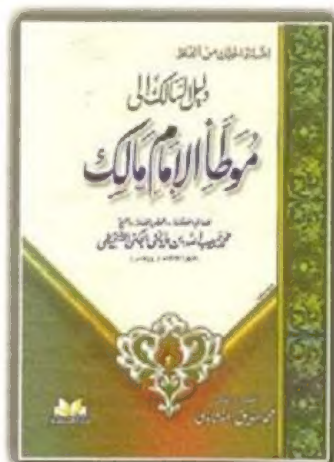
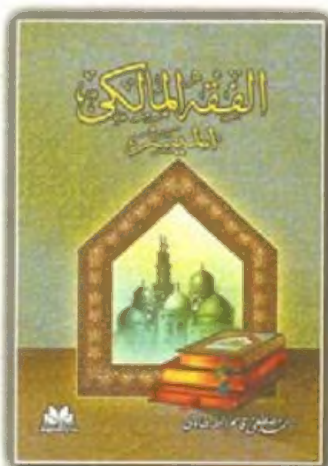
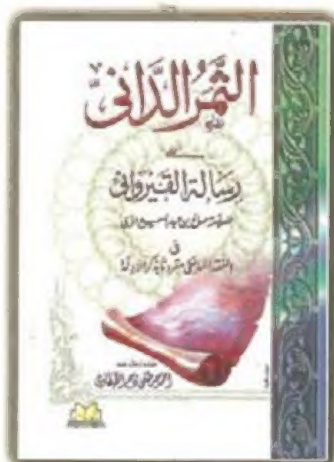
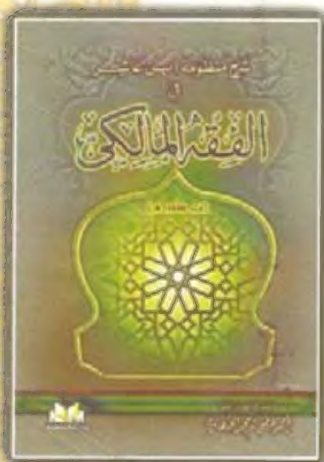
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية 5979 / 2006 م

التقديم الدولي : 5 - 273 - 297 - 977

رَفَعُ

عبد الرحمن النخدي
أسكنه الله الفردوس

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

[illegible]

دار الفَصِيْلَة
للنشر والتوزيع والتصدير

١٩٤١، القاهرة - ٢٢ شارع محمد يوسف القاضي - كلية الشريعة
مصر الجديدة - دواكل ١٨٦٦٥ - د. بدي ١٧٤١ عليه السلام
المكتبة - ٧ شارع الجمهورية - عين - القاهرة - ٣٩٠٢٢٢
البريد - د. بدي - ١٥٦٦ - ١٥٦٦٦٦ - دواكل ١٨٦٦٦

